



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة محمد خيضر - بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضوع:

أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة على اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية

تخصص: محاسبة

نوقشت بتاريخ: 2019/06/27

الأستاذة المشرفة:

أ.د/ مفيدة يجاوي

إعداد الطالبة:

فاطمة الزهراء بومعروف

لجنة المناقشة:

الصفة	هيئة الارتباط	الرتبة العلمية	أعضاء اللجنة
رئيسا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر - أ	د. جودي محمد رمزي
مقررا	جامعة بسكرة	أستاذ	أ.د. يجاوي مفيدة
ممتحنا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر - أ	د. جوامع سماعيلين
ممتحنا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر - أ	د. بن عيشي عمار
ممتحنا	جامعة باتنة	أستاذ محاضر - أ	د. عباس نجمة
ممتحنا	جامعة الوادي	أستاذ محاضر - أ	د. دمدموم زكرياء

السنة الجامعية: 2018-2019



الإهداء

إلى فلذات كبدي وبهجتي في الحياة

إلى الشمعتين اللتين أضاءت مشواري

إلى قرّة عيني ابنتي

ملاك ... لجين

شكر وعرفان

إن الحمد لله وحده، نحمده ونشكره وبه نستعين على قضاء كل حوائجنا.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذة الفاضلة بحياتي مفيدة على قبولها الإشراف على هذا العمل ، وعلى ما قدمته لي من توجيهات وملاحظات أفادتني في انجاز هذا العمل.

كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى الأستاذ قطاف عفة والأستاذة قطاف فيروز على مرافقتي في انجاز هذا العمل.

والشكر الجزيل إلى الأستاذ قطاف نبيل والأستاذ الحاج عامر على التوجيهات المقدمة

كما أتوجه بالشكر الجزيل لكافة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم تقييم ومناقشة هذا العمل

كل الشكر إلى صديقتي نجات.... شكرا لوقوفك معي

وأتقدم بالشكر إلى كافة عمال مؤسسة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف - على حسن

استقبالهم وأخص بالذكر موظفي مصلحة المحاسبة والمالية، ورئيس مصلحة المحاسبة

التحليلية فارس خالد على كل ما قدموه لي من معلومات ووثائق ساعدتني في إنجاز

هذا العمل.

إلى كل من ساندني ولو بكلمة تشجيع في إنجاز هذا العمل

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة على اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، وقد تم تطبيق الدراسة على مؤسسة اقتصادية جزائرية وهي شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف-، وقد قامت الطالبة باختيار الميزانية المالية لسنة 2015 للدراسة، وكما تم الاعتماد على المنهج الوصفي مع الاستعانة بالأسلوب التحليلي، إضافة إلى المنهج الرياضي وذلك من خلال حساب مؤشرات التقييم المالي للشركة بالتكلفة التاريخية وبالقيمة العادلة ووصف وتحليل النتائج المتحصل عليها، ومقارنة النتائج في الحالتين لمعرفة أثر ذلك على القرارات المالية في الشركة.

وقد خلصت هذه الدراسة من خلال التغييرات التي حدثت في قيم المؤشرات والنسب المالية، أن القيمة العادلة تؤثر على عملية التقييم الأداء المالي، وتأثرها حتما سيؤثر على اتخاذ القرارات المالية والمتمثلة في قرار الاستثمار، قرار التمويل وقرار توزيع الأرباح في شركة الاسمنت عين الكبيرة، ونشير أيضا إلى أن هناك عدة عوائق وتحديات واجهت شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف- عند تطبيقها القياس بالقيمة العادلة، وذلك نتيجة لغياب أسواق نشطة في الجزائر تساعد في إعادة تقييم عناصرها بالقيمة العادلة.

الكلمات المفتاحية: القياس المحاسبي - القيمة العادلة - قرار الاستثمار - قرار التمويل - قرار توزيع الأرباح.

Abstract:

This study aims at identifying the effect of applying the measurement at fair value on financial decision making in the economic institution. The study was applied to an Algerian economic institution, the cement company Ain Al Kebira-Setif. The student has chosen the financial budget for the year 2015. In addition to the descriptive approach with the analytical style, furthermore mathematical method through calculating the financial valuation indicators of the company at historical cost and at fair value, and describing analyzing the out comings, and comparing the results in both cases to determine the effect of this on the financial decisions of the company.

The study concluded that the fair value affects the financial performance evaluation process, and its impact will inevitably affect the financial decision making of the investment decision, the financing decision and the decision to give out profits in the large cement company. Noted that there were several obstacles and challenges faced by the large cement company Setif when applying the measurement at fair value due to the absence of active markets in Algeria, which help to revalue its components at fair value.

Key words: Accounting measurement - fair value - investment decision - financing decision - profit distribution decision .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
I	الإهداء
II	شكر و عرفان
III	الملخص
IV	فهرس المحتويات
VIII	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال
X	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
1	الفصل الأول: القياس المحاسبي بالقيمة العادلة
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقيمة العادلة
3	المطلب الأول: ماهية التكلفة التاريخية
5	المطلب الثاني: مبررات استخدام القيمة العادلة
9	المطلب الثالث: مدخل للقيمة العادلة
15	المبحث الثاني: القيمة العادلة حسب معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي
15	المطلب الأول: متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي باستخدام القيمة العادلة وفقا للمعايير الدولية
20	المطلب الثاني: مداخل ومستويات القيمة العادلة
25	المبحث الثالث: محاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
25	المطلب الأول: الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية
29	المطلب الثاني: علاقة القيمة العادلة بالخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية
32	المبحث الرابع: القيمة العادلة في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية
32	المطلب الأول: مفهوم القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي (SCF)
34	المطلب الثاني: : القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF)
39	المطلب الثالث: صعوبات تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)
41	خلاصة الفصل
42	الفصل الثاني: القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية

43	تمهيد
44	المبحث الأول: ماهية إتخاذ القرار
44	المطلب الأول: مفهوم عملية إتخاذ القرار
50	المطلب الثاني: ظروف وأنواع القرارات
55	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار وإيجابيات وسلبيات المشاركة في اتخاذ القرار
59	المبحث الثاني: القرارات الاستثمارية
59	المطلب الأول : تعريف وأهمية القرارات المالية
60	المطلب الثاني: ماهية القرارات الاستثمارية
65	المطلب الثالث: المقومات الأساسية للقرارات الاستثمارية
69	المبحث الثالث: القرارات التمويلية
69	المطلب الأول: تعريف التمويل ومصادره
75	المطلب الثاني: مفهوم قرار التمويل والعوامل المؤثرة فيه
77	المطلب الثالث: القيود المتحكمة في قرار التمويل
80	المبحث الرابع: قرار توزيع الأرباح
80	المطلب الأول: مفهوم قرار توزيع الأرباح والعوامل المؤثرة فيه
82	المطلب الثاني: نظريات سياسة توزيع الأرباح
83	المطلب الثالث: أنواع سياسات توزيع الأرباح
86	خلاصة الفصل
87	الفصل الثالث: القياس والإفصاح المحاسبي بالقيمة العادلة واتخاذ القرارات المالية
88	تمهيد
89	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقياس المحاسبي
89	المطلب الأول: مفهوم وأهداف القياس المحاسبي وأركانه
91	المطلب الثاني: أساليب ومعايير وقيود القياس المحاسبي
95	المطلب الثالث: التحيز في القياس المحاسبي
97	المطلب الرابع: قياس عناصر القوائم المالية بالقيمة العادلة
108	المبحث الثاني: ماهية الإفصاح المحاسبي
108	المطلب الأول : مفهوم الإفصاح المحاسبي
109	المطلب الثاني: أهداف وأهمية الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه
112	المطلب الثالث: أنواع ومقومات وأساليب الإفصاح المحاسبي
117	المطلب الرابع: الإفصاح المحاسبي حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري
121	المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي
121	المطلب الأول: مفاهيم حول الأداء المالي
125	المطلب الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي
128	المطلب الثالث: معايير ومراحل تقييم الأداء المالي

132	المبحث الرابع: المؤشرات المالية و اتخاذ القرارات المالية
132	المطلب الأول: التوازنات المالية
139	المطلب الثاني: النسب المالية
150	المطلب الثالث: القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) والقيمة السوقية المضافة (MVA)
152	المطلب الرابع: مؤشرات قائمة التدفقات النقدية
157	خلاصة الفصل
158	الفصل الرابع: أثر القياس المحاسبي بالقيمة العادلة على إتخاذ القرارات المالية بشركة الاسمنت عين الكبيرة- سطيف-
159	تمهيد
160	المبحث الأول: تقديم شركة الاسمنت عين الكبيرة -سطيف-
160	المطلب الأول: نشأة الشركة وهيكلها التنظيمي
164	المطلب الثاني: نشاط وأهداف شركة الاسمنت عين الكبيرة
166	المبحث الثاني: إعداد الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة بعد إعادة التقييم (القيمة العادلة) في 2015/12/31
166	المطلب الأول: عرض الميزانية المحاسبية في 2015/06/30
168	المطلب الثاني: إعادة تقييم عناصر ميزانية شركة الاسمنت عين الكبيرة-سطيف- في 2015/06/30
187	المطلب الثالث: الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة بعد إعادة التقييم في 2015/12/31.
194	المبحث الثالث: أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة على القرارات المالية لشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف-
194	المطلب الأول: عرض الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة- سطيف- في 2015/12/31
196	المطلب الثاني: إعداد الميزانية المالية المختصرة قبل وبعد إعادة التقييم في 2015/12/31
202	المطلب الثالث: دراسة مؤشرات التوازن المالي لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم في 2015/12/31.
206	المطلب الرابع: دراسة النسب المالية لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2015
214	المطلب الخامس: القياس بالقيمة العادلة وأثره على إتخاذ القرارات المالية في شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف-
223	خلاصة الفصل
224	خاتمة
230	قائمة المراجع
245	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مقارنة محاسبة القيمة العادلة بمحاسبة التكلفة التاريخية	07
2	علاقة القيمة العادلة بالخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية	31
3	تطور مفهوم القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي	33
4	المقارنة بين القرارات المبرمجة وغير المبرمجة	53
5	أسس قياس القوائم المالية	99
6	مؤشرات جودة الربحية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية	154
7	مؤشرات جودة السيولة المشتقة من قائمة التدفقات النقدية	155
8	مؤشرات مقاييس سياسات التمويل المشتقة من قائمة التدفقات النقدية	156
09	أهم المحطات التاريخية لشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف-	162
10	أصول الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة -سطيف- في 2015/06/30	167
11	خصوم الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة -سطيف- في 2015/06/30	168
12	التثبيبات المعنوية بعد إعادة التقييم في 2015/06/30	169
13	حساب معامل إعادة تقييم التثبيبات العينية بعد إعادة التقييم في 2015/06/30	171
14	القيمة الإجمالية للتثبيبات العينية بعد إعادة التقييم في 2015/06/30	173
15	مبالغ اهتلاك التثبيبات العينية بعد إعادة التقييم في 2015/06/30	174
16	فارق إعادة تقييم التثبيبات العينية في 2015/06/30	174
17	معامل فارق إعادة تقييم للتثبيبات العينية الأخرى في 2015/06/30	176
18	القيمة الإجمالية للتثبيبات العينية وفارق إعادة التقييم بعد إعادة التقييم في 2015/06/30	178
19	معامل إعادة التقييم حـ/218: التثبيبات العينية الأخرى 2015/06/30	179
20	فارق إعادة التقييم حـ/218: التثبيبات العينية الأخرى في 2015/06/30	180
21	فارق إعادة التقييم لأصول غير جارية أخرى في 2015/12/31	182
22	فارق إعادة تقييم المخزونات لشركة الاسمنت عين الكبيرة في 2015/06/30	183
23	أصول الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة بعد إعادة التقييم (القيمة العادلة) في 2015/06/30	185
24	خصوم الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة بعد إعادة التقييم (القيمة العادلة) في 2015/06/30	186

188	حساب المبالغ الإجمالية التثبيتات العينية بعد إعادة التقييم في 2015/12/31	25
190	حساب إهلاك التثبيتات العينية بعد إعادة التقييم في 2015/12/31	26
192	أصول الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة بعد إعادة التقييم في 2015/12/31	27
193	خصوم الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة بعد إعادة التقييم في 2015/12/31	28
195	أصول الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة في 2015/12/31	29
196	خصوم الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة في 2015/12/31	30
197	أصول الميزانية المالية المفصلة لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم في 2015/12/31	31
198	خصوم الميزانية المالية المفصلة لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم في 2015/12/31	32
199	أصول الميزانية المالية المختصرة لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم في 2015/12/31	33
200	خصوم الميزانية المالية المختصرة لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم في 2015/12/31	34
202	رؤوس الأموال العاملة لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم في 2015/12/31	35
204	الاحتياج في رأس المال العامل لشركة الاسمنت عين الكبيرة -سطيّف- قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2015	36
205	الخزينة الصافية لشركة الاسمنت عين الكبيرة -سطيّف- قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2015	37
207	نسب السيولة للشركة لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2015	38
209	نسب المديونية لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2015	39
211	نسب النشاط لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2015	40
213	نسب المردودية لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2015	41
215	النسب المالية المتعلقة بقرار الاستثمار في شركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2015	42
218	النسب المالية المتعلقة بقرار التمويل في شركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2015	43

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
23	التسلسل الهرمي للقيمة العادلة	01
26	الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية	02
56	العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار	03
135	الحالات الممكنة لرأس المال العامل	04
199	أصول الميزانية المالية المختصرة قبل إعادة التقييم 2015	05
200	أصول الميزانية المالية المختصرة بعد إعادة التقييم 2015	06
201	خصوم الميزانية المالية المختصرة قبل إعادة التقييم 2015	07
201	خصوم الميزانية المالية المختصرة بعد إعادة التقييم 2015	08
216	النسب المالية المتعلقة بقرار الاستثمار في شركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2015	09
219	النسب المالية المتعلقة بقرار التمويل في شركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2015	10

قائمة الملاحق

العنوان	الرقم
بطاقة فنية لشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف-	01
أهم المحطات التاريخية لشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف-	02
الهيكل التنظيمي لشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف-	03
أصول الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف- في 2015/06/30	04
خصوم الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف- في 2015/06/30	05
جدول النتائج لشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف- في 2015/06/30	06
نتائج إعادة تقييم شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف- في 2015/06/30	07
ميزان المراجعة لشركة الاسمنت عين الكبيرة سطيف في 2015/06/30	08
ميزان المراجعة لشركة الاسمنت عين الكبيرة سطيف في 2015/12/31	09
معدلات الاهتلاك للتثبيتات في شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف-	10
أصول الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف- في 2015/12/31	11
خصوم الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف- في 2015/12/31	12
جدول النتائج لشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف- في 2015/12/31	13
سياسة توزيع الأرباح في شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف-	14

مقدمة

شهدت المحاسبة في العقود الأخيرة تطورات هامة كانت نتيجة التغيرات التي مست البيئة الاقتصادية الدولية بشكل عام، وذلك بفعل ظاهرة العولمة والثورة المعلوماتية وتكثف أغلب اقتصاديات الدول في منظمات اقتصادية واحدة، والذي انعكس بدوره على المجال المحاسبي الدولي، حيث قامت الهيئات المحاسبية الدولية بإصدار عدة معايير محاسبية تهدف من خلالها إلى إيجاد تقارير ذات معلومات موثوقة وذات طبيعة تنبؤية وأكثر ملاءمة وقرباً للواقع الاقتصادي الراهن.

ومن بين المواضيع التي عملت معايير المحاسبة الدولية على معالجتها تعدد بدائل القياس المحاسبي، وبما أن القياس هو أحد الوظائف الأساسية للمحاسبة، و كل بديل سوف يؤدي إتباعه للوصول إلى نتائج مختلفة للعناصر المحاسبية في القوائم المالية، وسينعكس ذلك في اختلاف القرارات المتخذة من قبل مستخدمي القوائم المالية، وذلك باختلاف طريقة القياس، وتعتبر التكلفة التاريخية أحد أهم المبادئ وطرق القياس التي لازالت تتمسك بها النظرية المحاسبية في القياس المحاسبي، وذلك لقدرة هذه الأخيرة على تمثيل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل، وهي ليست موضع شك في دقتها وصحتها لحظة الاكتساب أو التملك، إلا أن عيوبها تظهر بعد مرور الزمن، إذ تصبح القيمة المسجلة شيئاً من الماضي، الذي ينحرف قليلاً أو كثيراً عن القيمة الحالية، خاصة في تقييم الأصول الثابتة والمالية بقيمتها الحقيقية، والتي تعكس حقيقتها في الوقت الحالي.

ولمواجهة هذه الانتقادات قامت الهيئات المحاسبية الدولية بالبحث عن مختلف البدائل والأساليب لتغطية الثغرات الناتجة عن تطبيق مبدأ القياس بالتكلفة التاريخية، ومن هنا تم التحول نحو مبدأ جديد يميل إلى الواقعية في تقييم الأصول وهو مبدأ القيمة العادلة والتي يمثل أحد بدائل القياس المحاسبي والتي ظهرت في العصر الحديث.

وبما أن إتباع أسلوب معين للقياس المحاسبي سيؤدي للوصول إلى نتائج مختلفة للعناصر المحاسبية في القوائم المالية، وتعتبر التقارير والقوائم المالية الأساس التي يستند عليها مستخدمي المعلومات في اتخاذ قراراتهم بشكل عام وقراراتهم المالية بشكل خاص، وباعتبار القرارات المالية من أهم القرارات التي تتخذها المؤسسات لأنها ترتبط أساساً باستراتيجية المؤسسة على المدى الطويل والقصير على حد سواء.

وكغيرها من المؤسسات لا تختلف المؤسسات الجزائرية عن غيرها من المؤسسات في الدول الأخرى، سنحاول خلال هذه الدراسة اختبار ذلك، أي أثر أساليب القياس المحاسبي والمتمثلة في القياس على أساس التكلفة التاريخية والقياس على أساس القيمة العادلة على اتخاذ القرارات المالية في أحد

المؤسسات الصناعية الجزائرية.

أولاً: إشكالية الدراسة:

مما سبق تتجلى لنا معالم إشكالية الدراسة والتي يمكن صياغتها في السؤال التالي: ما هو أثر اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية؟ ويهدف الإحاطة ومعالجة هذه الإشكالية قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يؤثر على اتخاذ قرار الاستثمار في شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف-؟
- هل تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يؤثر على اتخاذ قرار التمويل في شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف-؟
- هل تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يؤثر على اتخاذ قرار توزيع الأرباح في شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف-؟

ثانياً: فرضيات الدراسة:

ومن أجل المساهمة في الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية نطرح الفرضية الرئيسية التالية: اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يؤثر على اتخاذ القرارات المالية في شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف-.

وتتنبق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- يؤثر تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على اتخاذ قرار الاستثمار في شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف-.
- يؤثر تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على اتخاذ قرار التمويل في شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف-.
- يؤثر تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على اتخاذ قرار توزيع الأرباح في شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف-.

ثالثاً: أسباب اختيار موضوع الدراسة:

تم اختيار موضوع الدراسة انطلاقاً من مجموعة من الأسباب الذاتية و الأسباب الموضوعية و التي تتمثل في:

- أسباب ذاتية :

الرغبة في دراسة المواضيع المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية، والقياس المحاسبي وبصفة خاصة القيمة العادلة، موضوع البحث يدخل في صميم التخصص وهو المحاسبة.

- أسباب موضوعية:

تتمثل في:

- الرغبة في التعرف على أهم القرارات المالية التي تتخذها المؤسسة والتي تؤثر على نشاطها؛
- الرغبة في التعرف على أثر تطبيق القيمة العادلة على اتخاذ القرار المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

- قلة الدراسات حسب إطلاعنا والتي درست أثر القياس بالقيمة العادلة واتخاذ القرارات المالية.

رابعاً: أهمية موضوع الدراسة

تتبع أهمية موضوع الدراسة من خلال إظهار أثر تطبيق القيمة العادلة على بنود القوائم المالية ومدى فائدتها في تقديم معلومات مفيدة تعكس وضعية المؤسسة مقارنة بالتكلفة التاريخية، ونظراً لأهمية القوائم المالية في عملية تقييم الأداء المالي، و التي تعد مرشداً لمتخذي القرار داخل المؤسسة في ترشيد قراراتهم المالية، وكذلك من خلال مساهمتها في إظهار مدى قبول المؤسسات الصناعية الجزائرية لمفهوم القيمة العادلة، والوقوف على صعوبات تطبيقه وذلك من خلال الدراسة تطبيقية.

خامساً: أهداف موضوع الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الاعتماد على القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي في الوقت الراهن كبديل لعملية القياس بالتكلفة التاريخية وأهميتها في اتخاذ القرار المالي وذلك من خلال:

- تبيان المبررات والأسباب التي دعت إلى التحول من مبدأ تكلفة التاريخية إلى مبدأ القيمة العادلة؛
- التعرف على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية وعلاقتها بالقياس المحاسبي المستند للقيمة العادلة؛

- معرفة إمكانية تطبيق مفهوم القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية؛

- تبيان أهمية القرارات المالية في المؤسسة ومعرفة مختلف أنواعها؛

- بيان الدور الذي تلعبه القيمة العادلة في عملية اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة.

- معرفة أثر القياس بالقيمة العادلة على اتخاذ القرارات المالية في شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف .

سادسا: منهج الدراسة

إن نوعية المنهج المستخدم في أي بحث تملية طبيعة الموضوع والمعلومات المراد الوصول إليها، وعليه تم في هذه الدراسة على:

- الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك بالاستعانة بالأسلوب التحليلي، حيث تمت الاستعانة بهما على جمع معلومات وبيانات من مختلف المراجع والمصادر من أجل تكوين صورة متكاملة حول الظاهرة المدروسة، إضافة إلى تحليل النتائج المحصل عليها.

- المنهج الرياضي الذي تم توظيفه في الجانب التطبيقي في تحليل القوائم المالية وحساب فارق إعادة التقييم والقيمة العادلة لمختلف عناصر القوائم المالية لشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف - في سنة 2015، إضافة إلى حساب مختلف المؤشرات المالية والتي تعتبر أساس عملية اتخاذ القرارات المالية.

سابعا: حدود الدراسة

- الحدود الزمانية: قد اختير لدراسة الحالة التطبيقية سنة 2015؛
- الحدود المكانية: تم اختيار مؤسسة وطنية وهي شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف - الجزائر، كإطار عملي للدراسة التطبيقية.

ثامنا: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات والبحوث العلمية التي اهتمت بموضوع القيمة العادلة والقرارات المالية، سنأتي على تقديم عرض موجز لبعض الدراسات التي اطلعنا عليها، وذلك بالتركيز على الدراسات التي تناولت المجالات ذات الصلة المباشرة بموضوع الدراسة.

- دراسات باللغة العربية:

1- دراسة بن خروف جليبة (2009): بعنوان دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وإتخاذ القرارات - دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات KANAGHAZ - (2005-2008) مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بوقرة، بومرداس، الجزائر.

حيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية القوائم المالية ودورها في إمداد المسيرين في المؤسسة بمعلومات تمكنهم من اتخاذ القرارات المتعلقة بها، ومحاولة الإطلاع على توظيف المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات من خلال دراسة حالة على مؤسسة جزائرية، وتوصلت الباحثة على عدة نتائج أهمها إن المعلومات المالية التي تقدم بها المؤسسات وضعها المالي وأدائها، والوسيلة

المستعملة لإيصال هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة والقوائم المالية بصفة خاصة، والتي يجب أن تكون ملائمة وموثوقة حتى يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة، وتوصلت الباحثة أيضا إلى أن أساليب اتخاذ القرار التي تنتهجها المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات محدودة جدا، فهي لم تجري أي دراسة مقارنة لأدائها مع أداء مؤسسات منافسة وتدارك الأخطاء السابقة، وتوصي الباحثة من أنه لا بد من العمل على زيادة الثقافة المحاسبية من أجل فهم أكبر للقوائم المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات من طرف المستثمرين وصناع القرارات، وتوحيد جهود المحاسبين ومختلف المسيرين للخروج بقوائم مالية صادقة تعبر بصورة عادلة عن الوضع المالي للمؤسسة.

تتفق هذه الدراسة مع دراستنا في دراسة المتغيرات المعلومات المحاسبية، القوائم المالية، الأداء المالي واتخاذ القرارات، بينما أوجه الاختلاف فقد كانت في كون أن هذه الدراسة درست دور القوائم المالية وتقييم أداءها المالي واتخاذ القرار للمؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات خلال الفترة (2005-2008) بالتكلفة التاريخية فقط، بينما قمنا بدراستنا بدراسة الأداء المالي لشركة الاسمنت عين الكبيرة-سطيف- لسنة 2015 وذلك بالتكلفة التاريخية أي قبل إعادة التقييم، وبالقيمة العادلة أي بعد إعادة التقييم.

2- دراسة إبراهيم عبد موسى السعبري، زيد عائد مردان، (2012):

تحت عنوان "القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، الجامعة الكوفة، العراق، المجلد 8، ع 25.

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان العلاقة بين معلومات القيمة العادلة ومؤشرات الأداء المالي وذلك من خلال تسليط الضوء على مشاكل القياس القائمة على التكلفة التاريخية لكونها تمهد الطريق في ضرورة التوجه نحو منهج القيمة العادلة في القياس المحاسبي، وكذلك تحليل العلاقة بين استعمال القيمة العادلة ومؤشرات الأداء المالي، حيث توصل الباحثان إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها، أن محاسبة القيمة العادلة للأصول المالية لها أثر جوهري في مؤشرات الأداء المالي، و الأخذ بمعايير محاسبة القيمة العادلة يجعل من البيانات المالية أداة مهمة بيد الإدارة لتقدير مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة بمنظور اقتصادي مستقبلي لارتباط هذه المؤشرات بالحاضر والمستقبل أكثر من ارتباطها بالماضي، وعليه فإن الباحثان يوصيان بتبني محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي في الإفصاحات المتممة وذلك لإعداد تقارير مالية بدرجة عالية من الجودة، وتماشيا مع متطلبات الواردة في معايير المحاسبية الدولية، فإن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يعد مطلبا أساسيا لبناء سوق مالي قوي قادر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

تتشابه هذه الدراسة كثيرا مع دراستها كونها تدرس تأثير القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي، بينما أوجه الاختلاف في أن دراستنا أشمل من هذه الدراسة حيث تعدت الأداء المالي إلى دراسة أثر القياس بالقيمة العادلة على اتخاذ القرارات المالية، ومن أجل اتخاذ القرارات حتما وجب علينا حساب مؤشرات الأداء المالي، أيضا تختلف الدراسة أيضا عن دراستنا في طبيعة المؤسسات المدروسة ومكانها، حيث طبقت هذه الدراسة على عينة من المصارف التجارية العراقية بينما دراستنا طبقت على مؤسسة صناعية جزائرية شركة الاسمنت عين الكبيرة -سطيف-.

3- دراسة محمد زرقون، فارس بن يدير (2016):

والمعنونة " واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية"، دراسة ميدانية لفئتين، فئة المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر وفئة الأكاديميين والمهنيين المحاسبين، مقال منشور بالمجلة التنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ع 04، الجزائر. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، حيث قام الباحثان باستخدام الاستبيان كأداة للبحث في الدراسة الميدانية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تطبق نموذج القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي، بالإضافة إلى أن تطبيق القيمة العادلة أثر ايجابي على جودة المعلومات المحاسبية من خلال تعظيم الخصائص النوعية لتلك المعلومات، كم أن هناك عوائق وتحديات تجعل البيئة المحاسبية الجزائرية غير ملائمة لتطبيق القيمة العادلة وأبرزها عدم توفر بيئة اقتصادية مهيأة من أجل تطبيقها.

تتفق هذه الدراسة مع دراستنا في أنها درست واقع تطبيق القيمة العادلة في البيئة الجزائرية، بينما كانت أوجه الاختلاف في أن دراستنا درست أثرها على اتخاذ القرارات المالية، وتختلف هذه الدراسة كونها جاءت على شكل استبيان ووجهها لفئتين، فئة المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر وفئة الأكاديميين والمهنيين المحاسبين، بينما دراستنا كانت دراسة حالة وطبقت على مؤسسة صناعية جزائرية شركة الاسمنت عين الكبيرة -سطيف-.

4- دراسة مريم بلطرش (2017):

بعنوان أثر استخدام القيمة العادلة على ترشيد الاستثمار في الأوراق المالية دراسة تطبيقية مقارنة على مجموعة من الأسواق المالية خلال فترة (2000 - 2015) أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

حيث قامت الباحثة بدراسة مقارنة بين مجموعة من الأسواق المالية (فرنسا، المغرب، تونس، الجزائر) من خلال مقارنة أهمية المعلومات المقدمة وفق القيمة العادلة مع المقدمة وفق التكلفة التاريخية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

ان استخدام القيمة العادلة قد ساهم في تحسين متوسط عائد السهم لكل من المؤسسات الفرنسية والمغربية والتونسية من خلال تحسين المعلومات المقدمة وفق استخدام القيمة العادلة والتي تساعد على ترشيد قرار الاستثمار في الأوراق المالية، ماعدا السوق الجزائرية التي تبدي أي تأثير باستخدام القيمة العادلة للاستثمار في الأوراق المالية، وكما وصت هذه الدراسة على استمرارية استخدام القيمة العادلة في قياس المؤشرات المحاسبية التي أبدت تحسنا في نقل المعلومات بعد تطبيق القيم العادلة في السوق في الفرنسية والمغربية والتونسية، وكذلك على ضرورة تفعيل السوق المالية الجزائرية حتى تصبح جاهزة لتطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية.

تشابهت هذه الدراسة كثيرا مع دراستنا كونها تدرس استخدام القيمة العادلة على ترشيد قرار الاستثمار، بينما أوجه الاختلاف في أن دراستنا شملت القرارات المالية "الاستثمار، التمويل وتوزيع الأرباح" بالنسبة للمتغير الثاني، وتختلف أيضا في أن هذه الدراسة تم تطبيقها على مجموعة من الأسواق المالية (فرنسا، المغرب، تونس، الجزائر) حيث ركزت على قرار الاستثمار في الأوراق المالية، بخلاف دراستنا كانت دراسة حالة وطبقت على مؤسسة صناعية جزائرية شركة الاسمنت عين الكبيرة -سطيف-، ودرست القيمة العادلة للمؤسسة ككل أي كل الأصول والخصوم.

5- دراسة فلة حامدي 2017:

المعنونة " تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الكوابل - بسكرة"-، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،

تعالج هذه الأطروحة موضوع استخدام محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي وتأثيرها على المؤشرات المالية والتي بها يتم تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وتوصلت الباحثة إلى أن استخدام نموذج القيمة العادلة تأثير ايجابي وهذا من خلال توفير المؤشرات المالية أكثر ملائمة وذات مصداقية عند عملية اتخاذ القرارات، كما تزود مستخدمي البيانات المالية بمؤشرات تساعد في تقييم الأداء المالي، كما أصت الباحثة على ضرورة توفير بيئة سليمة وملائمة التي تضمن التطبيق السليم

للنظام المحاسبي المالي وبالتالي تطبيق كل ما جاء فيه من عناصر مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية ومنها محاسبة القيمة العادلة.

تتشابه هذه الدراسة كثيرا مع دراستنا كونها تدرس تأثير القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي، بينما أوجه الاختلاف في أن دراستنا أشمل من هذه الدراسة حيث تعدت الأداء المالي إلى دراسة أثر القياس بالقيمة العادلة على اتخاذ القرارات المالية، ومن أجل اتخاذ القرارات حتما وجب علينا حساب مؤشرات الأداء المالي، أيضا تختلف الدراسة أيضا عن دراستنا في طبيعة المؤسسة المدروسة ومكانها، حيث طبقت هذه الدراسة على مؤسسة صناعية جزائرية مؤسسة الكوابل -بسكرة-، بينما دراستنا طبقت على مؤسسة صناعية جزائرية شركة الاسمنت عين الكبيرة -سطيف-.

- دراسات بالغة الأهمية:

6- دراسة Jo Danbolt, William Rees (2008) والمعونة بـ:

An experiment in fair value a accounting, UK Investment vehicles, European Accounting Review, Vol 17, No 2.

هدفت هذه الدراسة إلى تأثير القيمة السوقية العادلة للأصول على قرارات أصحاب المصلحة من خلال دراسة تأثير القيمة العادلة للأصول على الجهات المعنية في ضوء التصريحات الأخيرة لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما والتي تتطلب الإفصاح عن القيمة العادلة للأصول من طرف المؤسسات، كما قام الباحثان بدراسة القيمة النسبية لكل من التكلفة التاريخية والقيمة العادلة باستخدام نسخة معدلة من المؤسسات التقليدية والتغيرات في نموذج أرباح (ايبستون وهاريس 1991)، وتتكون عينة الدراسة من 446 شركة عقارية و 915 شركة استثمار خلال الفترة (1993-2002)، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أنى كل من التكلفة التاريخية والقيمة العادلة يأتزان في تحركات أسعار الأسهم غير أن القيمة العادلة هي قيمة ملائمة وباستمرار مقارنة مع التكلفة التاريخية.

تنفق هذه الدراسة كثيرا مع دراستنا كونها درست تأثير القيمة السوقية العادلة على قرارات أصحاب المصلحة، وتختلف في جانب التطبيقي حيث تم تطبيق على عينة من الشركات عقارية واستثمارية في الدولة البريطانية خلال فترة زمنية تقدر ب 10 سنوات، بينما دراستنا كانت دراسة حالة وطبقت على مؤسسة صناعية جزائرية واحدة وهي شركة الاسمنت عين الكبيرة -سطيف- وخلال سنة واحدة هي سنة 2015.

7- دراسة Alfatih Alami Abdalrahim Elfaki, Suleiman Musa Elzain Hammad (2015) والمعونة

بـ:

The Impact of The Application of Fair Value Accounting on The Quality of Accounting Information. An Empirical Study on a Group Companies Listed on The Khartoum Stock Exchange. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, Vol.5, No.1, HRMARS.

هدفت هذه الدراسة إلى تأثير القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية، ومدى مساهمتها في اتخاذ القرارات، حيث قام الباحثان بإجراء دراسة على مجموعة من المحاسبين و مدققي الحسابات والمديرين لمجموعة من البنوك ومؤسسات الاستثمار المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، حيث تم توزيع استبيان لعينة الدراسة من 105 وتم تحليلها باستخدام برنامج (spss)، فتوصل الباحثان لجملة من النتائج ومن أهمها، في مساهمة القيمة العادلة في توفير معلومات مفيدة لمستخدمي البيانات المالية التي تساعدهم في اتخاذ قرارات الرشيدة وفي الوقت المناسب، كما توصلوا إلى أن هناك علاقة إيجابية بين تطبيق القيمة العادلة ومدى ملائمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات وبين تطبيق القيمة العادلة وموثوقية المعلومات المحاسبية، كما أن القيمة العادلة تمكن من إجراء مقارنة بين المؤسسات في نفس النشاط حتى في فترات التي تمتاز بتقلبات الأسعار الأسهم.

تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا في أنها درست تأثير القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية، ومدى مساهمتها في اتخاذ القرارات، بينما كانت أوجه الاختلاف تكمن في أن الباحثان قام بتطبيق هذه الدراسة باستخدام الاستبيان والذي وزع على مجموعة من المحاسبين و مدققي الحسابات والمديرين لمجموعة من البنوك ومؤسسات الاستثمار المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، بينما دراستنا كانت دراسة حالة وطبقت على مؤسسة صناعية جزائرية هي شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف-.

تاسعا: هيكل الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات تم تقسيم موضوع الدراسة إلى أربعة فصول متكاملة فيما بينها هي:

- **الفصل الأول:** والمعنون بالقياس المحاسبي بالقيمة العادلة، وقسم إلى أربعة مباحث، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي للقيمة العادلة، والمبحث الثاني القيمة العادلة حسب المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي، أما بالنسبة للثالث فدرس الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وعلاقتها بمحاسبة القيمة العادلة، والمبحث الرابع تطرقنا فيه إلى القيمة العادلة في البيئة الجزائرية.

- **الفصل الثاني:** والذي جاء تحت عنوان اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية والذي قمنا بتقسيمه إلى أربعة مباحث، المبحث الأول يتضمن ماهية اتخاذ القرار، بينما المبحث الثاني تضمن القرارات الاستثمارية، أم بالنسبة للثالث فتضمن القرارات التمويلية، والرابع تضمن قرارات توزيع الأرباح.
- **الفصل الثالث:** والمعنون القياس والإفصاح المحاسبي بالقيمة العادلة واتخاذ القرارات المالية، والذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي للقياس المحاسبي، والمبحث الثاني خصص لماهية الإفصاح المحاسبي والمبحث الثالث خصص لتقييم الأداء المالي، والمبحث الرابع خصص لدراسة المؤشرات المالية واتخاذ القرارات المالية.
- **الفصل الرابع:** خصص للدراسة الميدانية لمؤسسة اقتصادية وقد اختيرت مؤسسة الاسمنت عين الكبيرة -سطيف- كدراسة حالة، وقد قسم الفصل إلى المباحث ثلاثة مباحث، حيث تم في المبحث الأول تقديم المؤسسة، أما المبحث الثاني فتم فيه إعداد الميزانية المحاسبية للمؤسسة لسنة 2015 بالقيمة العادلة، وفي المبحث الثالث حاولنا دراسة أثر تطبيق القياس المحاسبي بالقيمة العادلة على اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة.

الفصل الأول:

القياس المحاسبي بالقيمة

العادلة

تمهيد :

ظهرت القيمة العادلة في المحاسبة كأداة للقياس بجانب مبدأ التكلفة التاريخية في العصر الحديث، وتعتبر طريقة التقييم بالقيمة العادلة وليدة الأزمات والفكر المحاسبي الحديث، حيث توجهت معظم الهيئات المهنية المشرعة للمعايير المحاسبية عامة، ومجلس المعايير المحاسبية الدولية خاصة، إلى البحث عن طريقة محاسبية يمكن الوثوق في المعلومات المتولدة منها، وفي ظل الظروف الحالية ضمن بيئة تتميز بعدم الثبات، أصدر المجلس العديد من المعايير المحاسبية الخاصة بالقياس والافصاح على أساس القيمة العادلة، محاولة من خلالها معالجة عيوب أساس التكلفة التاريخية، وذلك من أجل الخروج بقوائم مالية ذات معلومات محاسبية أكثر ملائمة وموثوقية وتمثل الواقع بصدق، ومن أجل التعمق أكثر في مفهوم القيمة العادلة سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على مختلف المفاهيم المختلفة للقيمة العادلة والمعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بها، إضافة إلقاء نظرة على ما جاء في النظام المحاسبي المالي الجزائري فيما يخص القيمة العادلة، لذلك تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقيمة العادلة.

المبحث الثاني: القيمة العادلة حسب معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي.

المبحث الثالث: محاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

المبحث الرابع: القيمة العادلة في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقيمة العادلة

يعتبر مصطلح القيمة العادلة مصطلحا اقتصاديا قبل أن يكون أداة للقياس المحاسبي فقد كان دخوله إلى عالم المحاسبة في الآونة الأخيرة انعكاسا لتطور النظرية الاقتصادية، ومنذ فترة ليست قصيرة كانت تسعى المؤسسات إلى إظهار دخلها وفقا للمفهوم التقليدي الذي يعتمد على مفهوم التكلفة التاريخية، وفي ظل قصور تطبيق هذا المفهوم أصبح من الضروري التوجه نحو مفهوم القيمة العادلة، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم و أهداف القيمة العادلة وتقييمها كما سنتناول مداخل ومستويات القيمة العادلة، لكن قبل التطرق إلى ذلك وجب التطرق إلى ماهية التكلفة التاريخية.

المطلب الأول: ماهية التكلفة التاريخية

يعد مبدأ التكلفة التاريخية إحدى المبادئ المحاسبية التي لازالت تتمسك بها النظرية المحاسبية فهي تمثل النموذج الكلاسيكي للتوثيق والقياس المحاسبي، والذي يقوم على إثبات جميع الموارد والحقوق والمصروفات والالتزامات بالتكلفة المحددة لحظة وقوع التبادل بين المؤسسة والمتعاملين معها.

أولاً: مفهوم التكلفة التاريخية

يقصد بالتكلفة التاريخية في أبسط معانيها بأنها ذلك " المبلغ الذي دفع أو ما يعادله للحصول على أصل أو موجود بتاريخ الحصول عليه"¹، ونستخلص من هذا التعريف أن التكلفة التاريخية هي المبلغ المدفوع نتيجة إقتناء أو شراء أصل معين في نفس تاريخ الشراء، أما معهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين فقد عرف التكلفة التاريخية بأنها " المبالغ المقاسة بالوحدة النقدية للنقد المنفق أو الممتلكات الأخرى التي تحولها للغير أو أسهم رأس المال المصدرة، أو الخدمات التي تم إنجازها أو الالتزامات التي قدمت مقابل السلع والخدمات التي تم استلامها أو سوف يتم استلامها"²، يعتبر هذا التعريف أشمل من التعريف السابق، حيث عبر عن التكلفة التاريخية بأنها كل المبالغ النقدية سواء التي دفعت أو ينتظر استلامها مقابل كل العمليات التي تتم بين المؤسسة والغير.

ومن التعريفين السابقين يمكن استنتاج التعريف التالي للتكلفة التاريخية بأنها مقدار النقد أو السعر الذي تدفعه المؤسسة أثناء الحصول على أصل أو تحمل التزام في تاريخ حدوثه.

ونشير إلا أنه لاستخدام التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي عدة مميزات نلخصها فيما

¹ - طلال الجبوي، سالم الزويبي، القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها على رأي مراقب الحسابات، دار اليازوري، الأردن، 2014، ص: 46.

² - رشيد بوكساني، وآخرون، مبدأ التكلفة التاريخية بين الانتقاد والتأييد في ظل توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 17-18 جانفي، 2010، ص: 6.

يلي:¹

- تمثل التكلفة التاريخية الحقيقية الفعلية للحدث المالي للتكلفة المدفوعة أو الملتزم بدفعها وقت اقتناء الأصل أو إنشاء الالتزام؛
- يستند الإثبات والقياس المحاسبي للحدث المالي بالتكلفة التاريخية إلى عمليات حدثت فعلا وليست عمليات افتراضية أو تقديرية؛
- يستند الاعتراف المحاسبي باستخدام هذا البديل إلى وجود مستندات ثبوتية تؤيد وقوع الأحداث المالية، مما يجعل القوائم المالية أكثر موثوقية.

ثانيا: الانتقادات الموجهة للتكلفة التاريخية:

وجهت العديد من الانتقادات لاستخدام التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي نذكر بعضها فيما يلي:²

- إن مبدأ التكلفة التاريخية يقوم على فرضية ثبات الأسعار، هذه الفرضية التي لم يعد قبولها ممكنا وغير منطقيا في البيئة الاقتصادية الحديثة، والتي أصبحت تضم العديد من المتغيرات ذات التأثير على الأسعار كالتضخم وأسعار الصرف والانخفاض في وحدة النقد بفعل الزمن؛
- إن الاستمرار من مبدأ التكلفة التاريخية في تسجيل الأحداث الاقتصادية يعني الاستمرار في عرض عناصر القوائم المالية بقيم ذات تواريخ مختلفة نظر للتباعد الزمني في تواريخ المعاملات، وبالتالي الجمع بين قيم وتكاليف وإيرادات أنفقت أو حصلت في تواريخ مختلفة، مما يحرف في شفافية ومصداقية القوائم المالية ووضعية مركزها المالي والربحي السنوي المحقق؛
- إن مبدأ التكلفة التاريخية لا يهتم بالانخفاض الحاصل للأصول والموارد الاقتصادية للمؤسسة والذي لا يتم إثباته محاسبيا بتخفيضه من الربح المحقق (بزيادة المخصصات أو إثبات التدني)، وبالتالي يتآكل الرأسمال الاقتصادي للمؤسسة نتيجة عدم تعويض تلك الخسارة من جهة، ومن جهة أخرى تظهر أرباح صورية للمؤسسة يتم بها تضليل كل من أصحاب الملكية في شكل توزيعات أرباح التي تعتبر عن توزيع جزء من رأس المال المؤسسة، وتضليل المستثمرين بالاعتراف بأرباح غير حقيقية، بالإضافة إلى تحمل المؤسسة خسائر ضريبية نتيجة الاعتراف بتلك الأرباح.

¹ - محمد مطر، موسى سويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، ط 3، دار وائل للنشر، الأردن، 2012، ص: 164.

² - خلف الله بن يوسف، أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية، عدد 07، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، ع07، الجزائر، 2017، ص: 39.

ثالثاً: متطلبات مبدأ التكلفة التاريخية

يمكن تلخيص متطلبات مبدأ التكلفة التاريخية بالنقاط التالية:¹

- تقاس قيمة جميع الأصول والخدمات التي تحصل عليها المؤسسة بتكلفة الحصول عليها ووضعها بحالة جاهزة للاستعمال؛
- تقاس التكاليف بالمبالغ المستثمرة ويعبر عنها بوحدات نقدية أو ما يعادلها؛
- يجب أن تصنف التكاليف لتسهيل معالجتها محاسبياً، فمثلاً لو تم شراء عقار يتكون من أرض وبناء، يجب أن توزع التكلفة الكلية محاسبياً بين الأرض والبناء ليتم إهلاك تكلفة البناء على مدار عمره الانتاجي المقدر؛
- في كل فترة محاسبية تنزل تكلفة الحصول على إيراد الفترة من الإيراد لتحديد الربح؛
- يجب أن تقيم الالتزامات على أساس تاريخي، ذلك لأن الالتزامات تنشأ نتيجة حيازة الأصول، وبما أن الأصول تقيم أصلاً بالتكلفة التاريخية، فإن هذه الالتزامات لا بد أن تقوم هي الأخرى وفقاً للأساس التاريخي.

المطلب الثاني: مبررات استخدام القيمة العادلة

نتيجة الانتقادات الموجهة للقياس المحاسبي للتكلفة التاريخية ظهر القياس المحاسبي بالقيمة العادلة، من سنتناول في هذا المطلب مبررات وأسباب استخدام القيمة العادلة كأس للقياس المحاسبي، لكن قبل ذلك سنتطرق لأسباب التحول من أساس التكلفة التاريخية إلى أساس القيمة العادلة.

أولاً: التحول من أساس التكلفة التاريخية إلى أساس القيمة العادلة

إن المعلومات المحاسبية الناتجة عن القياس بالتكلفة التاريخية أصبحت تفقد الكثير من صلاحيتها وقدرتها على الإفصاح عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، وبالتالي لم تعد القيم التي تظهر في القوائم المالية في ظل المحاسبة التقليدية تقدم الخدمات المطلوبة منها بالنسبة للمستثمرين الذين يحتاجون إلى معلومات عادلة تمثل الوقائع الاقتصادية لاتخاذ قرارات سليمة، ومن هنا كان البحث عن البديل الذي يقارب بين القيم الاقتصادية والقيم المحاسبية، فكانت محاسبة القيمة العادلة هي الخيار الأمثل لإيجاد التلاقي في المفاهيم بين المحاسبين والاقتصاديين إذ أصبح الاقتصاد وثيق الصلة بالمحاسبة، فلا يمكن تصور دراسة عن العرض أو الطلب أو مدى الاستثمار أو حجم الانفاق أو حجم الائتمان أو الدخل

¹ - جمال علي عطية الطرايرة، التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2005، ص: 76.

القومي أو السياسة النقدية وغير ذلك من المواضيع دون توفر معلومات مالية دقيقة وذات موثوقية ومكتملة من حيث النوعية أو الكمية ومقدمة في أوقاتها المناسبة¹.

ولقد تعددت طرق القياس المحاسبي ولكل واحدة منها إيجابياتها وسلبياتها، والهدف الأساسي من هذه الطرق هو تقديم معلومات ملائمة لمستخدمي هذه المعلومات ولكي تكون ملائمة فلا بد أن تتصف هذه المعلومات بالصحة والدقة والموثوقية، ونشير إلى أن الهدف طويل المدى لمجلس معايير المحاسبة الدولية هو قياس كافة الأصول والخصوم المالية في قائمة المركز المالي (ميزانية) بقيمتها العادلة وليس بالتكلفة التاريخية وذلك لسببين رئيسيين هما:²

- أن القيم العادلة توفر معلومات أوثق صلة بالأصول والالتزامات المالية بالمقارنة بالمبالغ المبنية على التكلفة التاريخية؛

- إن نموذج القياس المختلط الخصائص الذي يتم فيه قياس بعض الأصول المالية بالقيمة العادلة، بينما يقاس البعض الآخر إلى جانب معظم الالتزامات المالية بالتكلفة التاريخية لن يستطيع مسايرة الأدوات المالية المعقدة واستراتيجيات إدارة المخاطر الموجودة حالياً.

لذلك فقد آن الأوان لإيجاد نموذج أفضل للقياس المحاسبي، ويعتبر مفهوم القيمة العادلة إحدى طرق القياس الحديثة نسبياً التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم معلومات صحيحة ودقيقة وذلك في حال تم تطبيقها بشكل سليم.

ويمكن توضيح أهم الفروقات بين المحاسبة على أساس القيمة العادلة والمحاسبة على أساس

التكلفة التاريخية في الجدول التالي:

¹ محمد زرقون، فارس بن يدير، واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، دراسة ميدانية لفنتين، فئة المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية وفئة الأكاديميين والمهنيين المحاسبين، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائر، ع 04، 2016، ص: 5.

² هيثم إدريس محمد المبييضين، وآخرون، دور الاعتماد المزدوج للتكلفة التاريخية والقيمة العادلة في تحقيق ملائمة وموثوقية البيانات المالية، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر العلمي الأول للمعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، 8-9 مارس، 2011، ص: 5، 6.

الجدول رقم (01): مقارنة محاسبة القيمة العادلة بمحاسبة التكلفة التاريخية

المفهوم	محاسبة القيمة العادلة	محاسبة التكلفة التاريخية
الملاءمة	<ul style="list-style-type: none"> القياس وفق القيمة العادلة أكثر ملائمة للمستثمرين والمقرضين لأنه يعكس سعر السوق الحالي للأصل أو التزام؛ يوفر تغذية عكسية (راجعية)؛ التوقيت المناسب. 	<ul style="list-style-type: none"> القوائم المالية وفق التكلفة التاريخية لا تقدم معلومات للمستثمرين؛ المعلومات غير محدثة.
الموثوقية	<ul style="list-style-type: none"> تقديرات القيمة العادلة في الاسواق غير النشطة قد لا يمكن الاعتماد (قد لا تكون جديرة بالثقة). 	<ul style="list-style-type: none"> مبنية على الأحداث الفعلية، والمبالغ المسجلة موثوقة وقابلة للتحقق وخالية من التحيز الإداري.
القابلية للمقارنة	<ul style="list-style-type: none"> رغم أن القيمة العادلة يمكنها القياس بشكل موثوق وتعزز القابلية للمقارنة ومع ذلك فهي تحتاج إلى تحسين إمكانية المقارنة بين قياسات القيمة العادلة. 	<ul style="list-style-type: none"> يمكن للقياسات وفق التكلفة التاريخية أن تعيق قابلية للمقارنة من خلال عدم القدرة على تحديد أوجه الشبه بين العناصر المتشابهة وأوجه الاختلاف بين العناصر المختلفة.
التناسق (الثبات)	<ul style="list-style-type: none"> إن استخدام القيمة العادلة يطبق وباستمرار مقارنة تقييم وحيدة على طول الزمن. 	<ul style="list-style-type: none"> التكلفة التاريخية هي مزيج من أساليب التقييم، فهي تبلغ عن الصفقات السابقة وفق مبالغ تاريخية، ويتم الإبلاغ عن الصفقات الجارية وفق القيمة العادلة.
الاعتراف بالعوائد (تحقق الإيرادات)	<ul style="list-style-type: none"> الأرباح يمكن قياسها باستمرار وفق لتغيرات القيمة الاقتصادية للحقوق والالتزامات. 	<ul style="list-style-type: none"> الأرباح يتم قياسها في نقاط منفصلة عندما تكون معايير الاعتراف بالإيرادات متاحة، وذلك باستخدام مبدأ الربط لقياس النفقات.
الإبلاغ المالي	<ul style="list-style-type: none"> الميزانية العمومية هي الوسيلة الوحيدة لنقل معلومات للمساهمين؛ قائمة الدخل لا تبلغ عن القيمة لكنها تقيس التغيرات الدورية في القيمة وبالتالي تبلغ عن الخطر. 	<ul style="list-style-type: none"> قائمة الدخل هي المسؤولة عن نقل المعلومات للمساهمين وليس الميزانية العمومية.
إدارة الأرباح	<ul style="list-style-type: none"> الأرباح غير مفيدة فيما يخص الأرباح المستقبلية أو القيمة، والأرباح تمثل التغيرات في القيمة ولهذا فهي لا يمكنها التنبؤ بتغيرات القيمة المستقبلية، ولا تبلغ عن القيمة. 	<ul style="list-style-type: none"> محاسبة التكلفة التاريخية تخلق فرص لتحقيق الأرباح.

Source : Volha Shamkhts , Fair value accounting, BS-Thesis In Business Administration, University of Islenand ,2010, p.p 16 ,17.

ثانياً: مبررات استخدام القيمة العادلة

- إن مبررات العدول عن مبدأ التكلفة التاريخية صاحبها مبررات لتطبيق البديل وهو تطبيق محاسبة القيمة العادلة ولعل أهم هذه المبررات ما يلي:¹
- أن المحاسبة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية لا تصلح لأن تكون أساساً مناسباً للقياس المحاسبي لأنها لم تعد قادرة على إعطاء المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات والتي تطلبها الأطراف المختلفة المستخدمة لها؛
 - إن تطبيق التكلفة التاريخية يؤدي إلى أخطاء في قياس الدخل بسبب فرض ثبات وحدة النقد في ظل الارتفاع العام لمستوى الأسعار، حيث تصبح وحدة القياس المستخدمة غير متجانسة بالنسبة للعمليات والفترات المالية بسبب التغير في قيمتها والنظر إلى تدني قيمتها وقوتها الشرائية، وبالتالي فإن المحاسب يقوم بجمع وطرح قيم وأحداث مالية كما لو كانت ذات قوة شرائية واحدة بالرغم من اختلاف قوتها الشرائية مثلما في الحال في حالة جمع أو طرح الدينار من الدولار دون إجراء عمليات التحويل، الأمر الذي تسبب في عدم دلالة القوائم المالية، وعدم إمكانية استخدامها في عقد المقارنات فيما بينها؛
 - إن اتباع مبدأ التحقق بمفهومه التقليدي وفقاً للتكلفة التاريخية يؤدي إلى أخطاء في توقيت الإثبات (الاعتراف المحاسبي) بالتغيرات في القيمة، حيث تكون نتائج الأعمال عبارة عن خليط من الدخل الخاص بالفترة المالية والدخل الذي تم اكتسابه حالياً والذي لم يتحقق في الفترات السابقة؛
 - إن القياس المحاسبي وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية يكون صالحاً وقت الحدث، حيث إنها تعتمد على معلومات تاريخية في حسابها للتكاليف والأرباح وأن الأسعار التي دفعت في الماضي تتجاهل التغير، وبالتالي فلا يمكن أن تكون أداة توجيهية للأداء وبناء لتوقعات المستقبلية؛
 - إن تطبيق التكلفة التاريخية يؤدي إلى تشويه نتائج القياس المحاسبي بسبب تجاهل التغير في قيمة وحدة القياس المحاسبي، مما يؤدي إلى عدة مشكلات أهمها اتخاذ قرارات خاطئة سواء من الإدارة أو مستخدمي القوائم المالية، بسبب ما تظهره من تحليلات غير صحيحة كالعائد على الاستثمار، ودفوع ضرائب على أرباح صورية قد لا تكون متحققة، وكذلك يتم توزيع جزء من رأس المال على شكل أرباح غير متحققة فعلاً، فضلاً عن عجز المؤسسة الاقتصادية عن إحلال أصول ثابتة جديدة محل الأصول الثابتة المهتلفة مما يؤدي إلى تراجع الطاقة الإنتاجية للوحدة.

¹ - خضير مجيد علاوي، القياس والإفصاح المحاسبي لصافي الأصول المحاسبية باستعمال مبدأ القيمة العادية- بالتطبيق على شركة بغداد لإنتاج المواد الاستثنائية- مساهمة مختلفة، العراق، مجلد 22، العدد 6، 2014، ص، ص: 1643، 1644.

المطلب الثالث: مدخل للقيمة العادلة

استعمل مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB مصطلح القيمة السوقية Market Value كمرادف لمصطلح القيمة العادلة، وبالتالي فهي غالباً ما تستعمل مصطلح Mark-To-Market كمرادف لـ Fair Value، أين يتم تبادل الأصول والخصوم في سوق نشطة وأن القيمة العادلة يمكن تحديدها بسهولة من قبل معدي القوائم المالية وقابلة للفهم من قبل مستخدميها. كما نجد بعض المصطلحات المرادف للقيمة العادلة وهي: القيمة السوقية، أو القيمة البديلة، أو القيمة الحالية.¹

وبتعدد مرادفات القيمة العادلة، وبتعدد آراء ووجهات نظر مرتبطة بالتكليف المفاهيمي لمنهج القيمة العادلة، فمن تكلفة الاحلال إلى ما يسمى بالقيمة الخارجة، ثم القيمة السوقية وصافي القيمة الحالية وصافي التدفقات النقدية المستقبلية، إلى غير ذلك من مرادفات لها نفس المفهوم العام ولكنها تختلف في طريقة الاحتساب، وعند البحث في مفهوم القيمة العادلة نجد أنها تقسم إلى قسمين هما:² أولهما: قيم تسند إلى السوق وهي:

- القيمة السوقية: أي الأسعار المعلنة في سوق نشط.
- القيمة العادلة: وهي المبلغ الذي يمكن بموجبه تبادل موجودات أو تأدية مطلوبات بين جهات مطلعة وراغبة وفي معاملة مباشرة.

ثانيهما: قيم لا تسند بالضرورة إلى السوق هي:

- القيمة قيد الاستعمال؛
- القيمة القابلة للاسترداد؛
- القيمة الاستبدالية؛
- قيمة المؤسسة المستمرة؛
- قيمة التصفية.

ولقد أصدرت المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عام 2006م مفهوما للقيمة العادلة وعرفتھا بأنها " القيمة التي بموجبها يمكن استبدال أصل أو تسوية التزام بين أطراف على معرفة ورغبة ويتعاملان

¹ - شعيب شنوف، أسماء زاوي، دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية، ملتقى العلمي الدولي حول " الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص: 12.

² - روجي وجدي عبد الفتاح عواد، محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010، ص: 46.

بإرادة حرة¹، وعرفت من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) عام 2007م " والذي ركز على السعر الذي يستلم نظير بيع أصل أو السعر الذي سيدفع نظير تحويل التزام وليس السعر الذي يجب سداه للاستحواذ Acquire على أصل أو المستلم نظير التزام مفترض"².

كما عرفت في معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (13) IFRS 13 "بأنها القيمة التي يمكن استلامها لبيع أصل أو دفعها لسداد التزام في تاريخ القياس لعملية اعتيادية منتظمة بين أطراف تتعامل في السوق في تاريخ القياس"³.

وعرفت القيمة العادلة في ظل المعايير المحاسبة الدولية أيضا بأنها "المبلغ الذي يمكن أن يتبادل بها أصل ما بين مشتري وبائع ويتوافر لدى كل منهما الدراية والرغبة في إتمام الصفقة، وتتم الصفقة في إطار متوازن، وتعرف الصفقة المتوازنة في هذا الإطار بأنها صفقة تتم بين أطراف غير ذوي علاقة أو تبعية وتتم بين مشتري راغب وبائع راغب وكلاهما يعمل للحصول على أكبر منفعة لنفسه، ويبنى التسعير في مثل هذه الصفقات على أسس القيم السوقية العادلة، وذلك لأن التفاوض يتم على أفضل الشروط وفي ظل ظروف طبيعية"⁴.

ويجب أن تتحدد القيمة العادلة في ضوء عملية فعلية تتم بمبادلة أصل أو تسوية خصم وفق طرق المبادلة، بين أطراف لديها ما يكفي من معلومات ولقبول كل ذلك يجب أن يكون في شروط المنافسة التامة"⁵.

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن القيمة العادلة هي تلك القيمة أو المبلغ الذي يتفق عليه طرفان البائع و المشتري من أجل بيع أصل أو تسوية التزام، بشرط أن يكون طرفين مستقلين وعلى دراية كاملة بأسعار السوق و راغبين في التبادل أو إتمام الصفقة، وذلك في ظل سوق نشط. وبذلك فإن مفهوم القيمة العادلة يقوم على محورين أساسيين:⁶

¹ - محمود السيد الناغي، دراسات في: نظريات المحاسبة، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2011، ص: 343.

² - إبراهيم عبد موسى السعيري، زيد عائد مردان، القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، الجامعة الكوفة، العراق، المجلد 8، العدد 25، 2012، ص: 229.

³ - IFRS AT A GLANCE IFRS 13 Fair Value Measuremet LBDO 2014, P: 1.

⁴ - هوام جمعة، حديدي آدم، أثر إمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي ICIEF حول: "النمو والعدالة والاستقرار: من منظور إسلامي"، إسطنبول، تركيا، أيام 11/09 سبتمبر 2013، ص: 9.

⁵ - Robert Robert, Normes Internationales de Comptabilité et D'information – Financière ,Dunod, Paris, 2006, p: 9.

⁶ - هيثم إدريس محمد المبيضين وآخرون، مرجع سابق، ص: 6.

• المحور الأول: الأطراف الداخلة في الصفقة: ويجب توافر ما يلي:

- أن تتم الصفقة بين أطراف غير ذوي علاقة: أي أن تتم الصفقة بين طرفين مستقلين يسعى كل واحد منهما للتفاوض على أحسن الشروط التي يمكن الحصول عليها؛
- أن تتم الصفقة بين أطراف راغبة في عقد صفقة مطلعة على حقائق الأساسية ذات صلة، ولا يوجد معلومات ذات أهمية متوفرة لدى طرف دون توافرها لدى الآخر.

• المحور الثاني: الظروف التي تتم فيها الصفقة: بحيث يشترط أن تتم في ظروف طبيعية فلا تعتبر مثلاً ظروف التصفية معبرة عن القيمة العادلة، لأن البائع مجبر على البيع.

نستخلص التعاريف السابقة قد أجمعت على أن مفهوم القيمة العادلة يدور حول المرتكزات

التالية:¹

- القيمة: وهي الأرقام المعبرة عن الخاصية التي تم قياسها.
- الانسان: فالقيمة تعتبر حكماً للسلوك الانساني حول قيمة الشيء ومنفعته.
- العدالة: وهي الصفة الواجب توافرها في القائم بالقياس، فعدالة القوائم ترتبط بعدالة بدائل القياس وأدواته والتي ترتبط هي الأخرى بعدالة القائم بالقياس، وفي طريقة اختياره لبدائل وأداة القياس، فأهمية العدالة مطلب ضروري لتحقيق موضوعية القياس، وقد أجمعت الهيئات المهنية المحاسبية على أن مرتكز العدالة يحقق الشروط التالية:

- الرغبة في التعامل: بين أطراف مشتركة في العملية بعيداً عن الانتهاز والاستغلال والاجبار والاكراه؛
- المعرفة: أي أن ظروف تحديد القيمة تمت في إطارها العادي بشفافية ومصداقية دون أن يشوبها تضليل أو خداع؛

- وقوع العملية التبادلية: والتي تشترط فيها أن تكون حقيقية وألا تكون وهمية أو مؤقتة أو صورية والمكان المفترض في التبادل المتعارف عليه هو السوق، فالقيمة هي تفاعل بين عوامل تجتمع فيما بينها لتكوين هذه القيمة ضمن مكان للتبادل متعارف عليه.

وتعتمد عملية تقييم الأداة (أصل أو الالتزام) وفق القيمة العادلة على إمكانية تحديد سعر تلك الأداة، وإن إيجاد السعر الصحيح هي أساس عملية التقييم، ففي أبسط الحالات، تستطيع المؤسسة أن تجد قيمة الأداة في صحيفة متخصصة أو وفق نظام تسعير خاص بالبورصة، حيث أن هذا السعر يعكس السعر الأخير الذي حدد في نفس السوق المالي، وغالباً فإن هذا الأمر يعمل بشكل جيد، لأن الأسعار لتلك

¹ - خلف الله بن يوسف، مرجع سابق، ص: 40.

الأوراق المدرجة (المسعرة) تكون متاحة للجميع (عموماً)، ومع ذلك فإن الأسعار المدرجة والمنشورة لا تكون متاحة لجميع الأدوات المالية، الأمر الذي يتطلب إجراء بعض التقديرات المطلوبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات غير المسعرة أو حتى لتلك الأدوات المسعرة في الأسواق مالية غير كفؤة.

ونشير أيضاً أن باقي الأصول والالتزامات غير المالية، هي الأخرى يتم الحصول على قيمها العادلة كمرجع أساسي في السوق الخاص بها، حيث يعتبر أحس مكان لقياسها، غير أنه في حالة عدم وجود أسواق لبعض الأصول كبعض المعدات والمركبة الخاصة بنوع من المؤسسات أو وجود أسواق لكنها تعتبر ضيقة وغير تنافسية، يجعل من القيام بتقديرات أخرى مطلوبة لتحديد قيمها العادلة.¹

ثانياً: أهداف تطبيق القيمة العادلة

تهدف القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية المحاسبية، بحيث يعترف بالدخل بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في المؤسسة أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمؤسسة، فهو يبني على أساس إن المؤسسة مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود وبالتالي فالقيمة العادلة لا تمثل المبلغ الذي تستلمه أو تدفعه المؤسسة في عملية إجبارية أو تصفية غير اختيارية أو مضطرة للبيع، وعليه فإن قيام المؤسسة بتطبيق محاسبة القيمة العادلة ومعرفة القيمة الحقيقية للمؤسسة يعود إلى أسباب أهمها:²

- اتخاذ قرارات استثمارية وتجارية رشيدة متعلقة ببيع أو شراء الاستثمارات (الاختيار بين البدائل) وقرارات الاندماج التي تتم بين المؤسسات أو قرارات الشراء لمؤسسة ما، بحيث تكون مبنية على معلومات مالية ذات موثوقية عالية؛
- التخطيط لأعمال المؤسسة وإظهار القيمة الحالية لكل من حملة الأسهم المقرضين والمستثمرين.

ثالثاً: تقييم القيمة العادلة

للقياس بالقيمة العادلة العديد من المزايا، ولكنها تعرضت لبعض الانتقادات نوجزها فيما يلي:

1- مزايا استخدام القيمة العادلة:

إن مستخدمي البيانات المالية يحتاجون إلى معلومات ملائمة وموثوقة وقابلة للمقارنة لتقييم المركز المالي للمؤسسة ونتيجة أعمالها، وذلك لتكون هذه المعلومات مفيدة لهم لاتخاذ القرارات

¹ - محمد حسان بن مالك، محمد بشير غوالي، أثر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات الناشطة في الجنوب الشرقي، دراسة تطبيقية، مجلة الباحث، ورقلة، الجزائر، ع 15، 2015، ص: 173.

² - حسين راغب طلب، أثر تنفيذ آليات حوكمة الشركات في تخفيض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، بغداد، ع 45، 2015، ص: 386.

- الاقتصادية، ونجد أن معلومات القيمة العادلة واسعة الاستخدام ولها مزايا التالية:¹
- إن القيمة العادلة أقرب للتعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية للمؤسسة؛
 - إذا تم تقييم الموجودات والالتزامات على أساس القيمة العادلة فإنها تعبر عن الدخل الاقتصادي لأنه أخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار؛
 - يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال؛
 - تساعد المعلومات المبنية على القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المؤسسات المشابهة التي تستخدم القيمة العادلة؛
 - إن معلومات القيمة العادلة لما قدرة تنبؤية أكبر لأنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية؛
 - أن واضعي معايير المحاسبة يدعون أن التقدم الحديث في التكنولوجيا والخبرة تسمح لكثير من القيم العادلة أن يتم تقديرها بموثوقية باستخدام تقنيات تدمج مبادئ تسعير سوق رأس المال مع معلومات حول ظروف السوق الجارية.

إن أهم الصفات والانتقادات التي وجهت لمحاسبة التكلفة التاريخية ومحاسبة القيمة العادلة تتعلق بالموثوقية والملائمة، حيث أن محاسبة التكلفة التاريخية تعطي انطباعات خاطئة حول تطور الصفقات، بينما نجد أن محاسبة القيمة العادلة غالباً مفيدة للمستثمرين من خلال تزويدهم بمعلومات حول أداء الأسهم، وهي أفضل وسيلة تمدهم بالمعلومات الضرورية، كما أنها أفضل نموذج متاح للإبلاغ المالي وفي الوقت المناسب.²

2- الانتقادات الموجهة للقيمة العادلة:

- لم يقدم منهج القيمة العادلة نموذج قياس محاسبي متكامل، يكون البديل الأفضل لمعالجة أوجه قصور مبدأ التكلفة التاريخية، يغني المحاسبين عن بدائل القياس الأخرى مما ترتب عليه أنه اتسم هو الآخر بكثير من أوجه القصور التي تتطلب التعديل والمعالجة أيضاً، ويمكن إدراج بعضها فيما يلي:³
- عدم حيادية ودقة القياس المحاسبي وفق هذا المنهج بسبب التحيز واختلاف الاجتهادات والأداء الشخصية، لاعتماده جزئياً على أساليب قياس تحكمية؛

¹ - هيثم إدريس محمد المبيضين، وآخرون، مرجع سابق، ص: 8.

² - Diana Elena Brinza, Marcela Bengescu, **Accounting based on the historical cost versus accounting based on fair value**, lucrari stintifice, Serial I, vol. XVIII (2), 2016, P : 149.

³ - محمد مطر، موسى سويطي، مرجع سابق، ص، ص: 199، 200.

- يتطلب الوقوف على الظروف المحيطة بالقيمة العادلة، بذل جهود غير عادية وتكبد مصاريف إضافية، تنتسب في زيادة التكلفة عن المنفقة المحققة؛
 - يصعب تحديد القيمة السوقية العادلة لكثير من أصول المؤسسة عندما لا تتوفر لها أسواق نشطة ومنظمة، أو لا تتوفر معلومات كافية عن خصائصها الفنية، مما يعيق إجراء المقارنات بينها وبين موجودات شبيهة يتم القياس عليها في احتساب أو تقدير قيمتها العادلة؛
 - يتطلب إعداد وعرض البيانات المالية وفق منهج القيمة العادلة، فترة أطول من الوقت، قد يترتب عليها تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية في الوقت المناسب، فتفقد هذه المعلومات خاصية التوقيت الملائم؛
 - يؤدي تعدد بدائل القياس بالقيمة العادلة إلى نتائج تختلف حسب مخرجات قياس كل منها، مما يفقد البيانات المالية مصداقيتها وموضوعيتها وقابليتها للمقارنة؛
 - تذبذب القيم المحتسبة وفق منهج القيمة العادلة عن كل إعادة تقييم ومعالجة فروق التقييم بطرق مختلفة، يجعل التعبير عن هذه القيم في السجلات أقل ثبات واستقرار بفعل العديد من التأثيرات الناتجة عن عناصر سوقية داخلية وعوامل خارجية ليس لها ضوابط محددة؛
 - قد يفتح استخدام منهج القيمة العادلة عند إعداد البيانات المالية مجالاً أكبر للتلاعب في نتائج الأعمال وتغطية بعض الثغرات وفقاً لرغبات ومصالح الإدارة، كما أن الاعتراف بالمكاسب والخسائر غير المحققة كبنود في قائمة الدخل أو في قائمة التغير في حقوق الملكية دون أن تتم عمليات تبادل فعلية بين المؤسسة أطراف خارجية عنها، قد يفتح باباً آخر للتلاعب في الإيرادات.
- و تعتبر معظم الانتقادات الموجهة للقيمة العادلة تتعلق بتقييم الأصول التي لا يوجد لها أسواق نشطة، حيث عند غياب السوق النشط يتم تقييمها بالرجوع إلى نماذج التقييم الداخلية مثل التكلفة الاستبدالية والقيمة الحالية، مما يؤدي إلى نقص موضوعية وحيادية القياس المحاسبي، وبالتالي عدم تحقيق خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية واختلاف أسس تقييم نفس الأصل من سنة إلى أخرى ومن مؤسسة لأخرى، وذلك سيؤثر سلباً على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.¹

¹- Jean-François Casta, **La comptabilité en (juste valeur) permet-elle une meilleure représentation de l'entreprise?** Revue d'économie financière, vol 2, N°71, Paris, 2003, P : 27.

المبحث الثاني: القيمة العادلة حسب معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي

توجه مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو استخدام متزايد لمفهوم القيمة العادلة و عملية قياس الأصول والالتزامات بقيمتها العادلة، وهو محور البحث والاهتمام حاليا ولاسيما في البلدان التي تبنت معايير المحاسبة الدولية مؤخرا.

المطلب الأول: متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي باستخدام القيمة العادلة وفقا للمعايير الدولية

تطرق مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى العديد من الأسس والإرشادات للوصول إلى القيمة العادلة بالتفصيل في العديد من المعايير المحاسبية، وتتمثل هذه المعايير في ما يلي:¹
أولاً: معيار المحاسبة الدولية رقم (16) "الممتلكات والمصانع والمعدات"

أشار المعيار المحاسبي رقم (16) على أنه عند استخدام أسلوب المعالجة البديلة المسموح بها للمحاسبة فيما يخص الممتلكات والمصانع والمعدات وهي إعادة التقييم، والتي يمكن من خلالها تحديد القيمة العادلة لهذه الأصول من خلال الآتي:

1- القيمة السوقية التي عادة ما يتم تحديدها بمعرفة مقيمين مؤهلين مهنيا للقيام بهذه المهمة؛

2- القيمة الاستبدالية بعد الاستهلاك: عندما لا يكون هناك دليل على القيمة السوقية بسبب الطبيعة المتخصصة لهذه الأصول لأنها نادرا ما تباع.

ثانياً: معيار المحاسبة الدولي رقم (32) "الأدوات المالية: الإفصاح والعرض"

يشير هذا المعيار إلا أن طريقة العرض والإفصاح في القوائم المالية للقيمة العادلة للأدوات المالية تتبع الأسس التالية:

1- إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق نشطة وذات سيولة فإن سعر السوق المعروض للأداة هو أفضل دليل على القيمة العادلة، حيث أن سعر السوق المناسب هو:

- سعر العرض الحالي: لأصل محتفظ به أو التزام سيتم إصداره؛

- السعر المطلوب (سعر الطلب): لأصل سيتم امتلاكه أو التزام محتفظ به من قبل؛

- سعر آخر عملية: حيث يمثل السعر في حالة عدم توفر معلومات عن الأسعار الحالية، شريطة عدم حدوث تغير كبير في الشروط الاقتصادية بين تاريخ آخر عملية وتاريخ تقديم التقرير المالي.

¹ - الفكي الفاتح الامين عبد الرحيم، مدى تأثير محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية -دراسة ميدانية على عدد من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، مجلة المثني للعلوم الاقتصادية والادارية، العراق، المجلد 05، ع 02، 2015، ص، ص: 188، 189.

2- إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق غير نشط أو غير منظم بشكل جيد، كبعض الأسواق الموازية أو كان حجم التداول قليل نسبة إلى عدد الوحدات من الأدوات المالية المراد تقييمها، أو في حالة عدم وجود سعر سوقي معروض فيمكن اللجوء إلى وسائل تقدير لتحديد القيمة العادلة بموثوقية كافية، ومن أهم هذه الوسائل:

- القيمة السوقية الجارية لأداة مالية متشابهة جوهريا للأداة المراد تقييمها؛
- تحديد خصم التدفقات النقدية باستخدام سعر خصم مساو لمعدل الفائدة السائد في السوق لأدوات مالية لها-بشكل جوهري- نفس الشروط والخصائص؛
- استخدام نماذج تسعير الخيارات.

3- إذا كانت الأداة غير متداولة في سوق مالي منظم، فإنه يفضل عدم تحديد مبلغ معين لقياس القيمة العادلة، وإنما تحديد مدى معين يعتقد بشكل معقول أن تقع القيمة العادلة ضمنه.

4- عند عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة بموثوقية كافية لأي سبب، فإنه يتم تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات حول الخصائص الأساسية للأدوات المالية المراد تقييمها، بما في ذلك الشروط والأحكام ذات الأهمية التي قد يؤثر على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية، ودرجة التأكد منها وذلك لمساعدتهم على عمل تقديراتهم الخاصة لتحديد القيمة العادلة.

ثالثاً: معيار المحاسبة الدولي رقم (38) " الأصول غير الملموسة "

أشار هذا المعيار إلى تبيان وتحديد أسس الوصول إلى القيمة العادلة، وذلك في إظهار هذه الأصول بعد الاعتراف الأولي بها أي بقيمتها العادلة على النحو التالي:

1- الأسعار المدرجة في سوق نشط هي أفضل مقياس للقيمة العادلة وعادة ما يكون هذا السعر هو سعر العرض الحالي.

2- قد يوفر سعر أحدث عملية مماثلة أساساً يمكن بناء عليه تقدير القيمة العادلة بشرط عدم حدوث تغير هام في الظروف الاقتصادية بين تاريخ العملية وتاريخ تقييم الأصل.

3- القيمة الممكن احتسابها من خلال استخدام أساليب القياس التي طورتها مشاريع معينة تشارك بانتظام في شراء الموجودات غير الملموسة وبيعها، وتشمل هذه الأساليب -حيث يكون ذلك مناسباً- تطبيق عناصر متعددة تعكس تأثير مؤشرات معينة على عمليات السوق الحالية مثل: ربحية الأصل أو خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدر من الأصل.

رابعاً: معيار المحاسبة الدولي رقم (39) " الأدوات المالية: الاعتراف والقياس "

يعد هذا المعيار نقطة أولية لتطبيق القيمة العادلة على كافة الأصول المالية وكان الغرض منه

هو ترسيخ مفاهيم القيمة العادلة وطرق قياسها والفرص المتاحة لدراسة تحسينات القيمة العادلة وعن طريق IAS 39، حيث صنفت الأصول المالية إلى أربع مجاميع يتعامل معها بأشكال مختلفة في ما يخص تقنيات القياس وكذلك معالجة الإرباح والخسائر التي تحدث، وهذه المجاميع تصنف كما يلي:¹

- موجودات مالية لغرض المتاجرة.
- موجودات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.
- موجودات مالية معدة للبيع.
- القروض والذمم المدينة.

ولقد حدد المعيار المحاسبي الدولي رقم **IAS 39** في حالة وجود سوق نشط للأصل المالي بعض الأسس لقياس القيمة العادلة والتي يجب إتباعها وهي:²

- أن أفضل مؤشر لقياس القيمة العادلة يأتي من سعر السوق المدرج في سوق مالي نشط وتعد الأداة المالية مسعرة في السوق نشط إذا كانت الأسعار المتداولة متاحة بسهولة وبشكل منتظم من التبادلات والتجار أو الوسطاء وتعكس الأسعار المعروضة معاملات السوق الحالية وبانتظام؛
- يجب المراعاة بأنه هناك سعران يستعملان لقياس القيمة العادلة هو سعر العرض ويستعمل لقياس القيمة العادلة في حالة الاحتفاظ بالأصل أو الالتزام الذي سيتم إصداره ولآخر السعر المطلوب ويستعمل لقياس القيمة العادلة في حالة الاحتفاظ بالأصل أو الالتزام؛
- عندما لا يكون هناك سعر محدد لآخر معاملة للأداة المالية بالسوق (كأنه يعد آخر معاملة بيع تعبر عن بيع جبري بسعر منخفض أو عن تصفية إلزامية) يجب على المؤسسة الاقتصادية أن تعدل هذا السعر ليمثل القيمة العادلة.

أما في حالة عدم وجود سوق نشطة في هذه الحالة تلجأ الوحدة الاقتصادية إلى استخدام طرق التقييم لقياس القيمة العادلة وفق ما يلي:

- مقارنة قيمة الاداة المالية مع القيمة العادلة لأداة مالية أخرى متماثلة بشكل جوهري للأداة محل التقييم؛
- تحليل التدفقات النقدية المخصومة يمكن أن توفر قيمة عادلة؛
- نماذج التسعير لتقييم الخيارات.

¹ - ستار جبار خلوي، إناس كاظم، القيمة العادلة وتأثير استعمالها في تطبيقات المحاسبة الإبداعية للقطاع لمصرفي التجاري العراقي، مجلة كوت للعلوم الاقتصادية الادارية، جامعة واسط، عراق، ع 24، 2016، ص: 3.

² - نفس المرجع السابق، ص: 3.

خامسا: المعيار المحاسبي الدولي رقم (40) "الممتلكات الاستثمارية"

يعتبر السعر السوقي أفضل محدد للقيمة العادلة، ويعبر السعر السوقي هنا عن السعر الأكثر احتمالا الممكن الحصول عليه على نحو معقول في السوق، ويمثل أفضل سعر قد يحصل عليه في ظل ظروف السوق العادية دون أي تضخم أو تخفيض في ظل ظروف خاصة، وأسس تحديد القيمة العادلة للممتلكات الاستثمارية حسب المعيار المحاسبي رقم (40) على النحو التالي:¹

1- إذا لم يوجد سوق نشط للممتلكات الاستثمارية مشابهة في الموقع والحالة والشروط التعاقدية وأفضل دليل للقيمة العادلة.

2- في حالة عدم توفر أسعار جارية في السوق، فيمكن تقدير القيمة العادلة من خلال الحصول على معلومات مختلفة: تتضمن:

- الأسعار الجارية في سوق نشط لممتلكات مختلفة من حيث الطبيعة والموقع بحيث تعدل هذه الأسعار لتعكس الفروقات الناتجة عن اختلافات بين الأصل المراد تقديره وهذه الممتلكات؛

- الأسعار الأخيرة في السوق أقل نشاطا مع تعديل هذه الأسعار لتعكس التغيرات في الأحوال الاقتصادية بين تاريخ هذه الأسعار وتاريخ التقييم الحالي؛

- خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بموجب عقود إيجار قائمة حاليا بالرجوع لبيانات خارجية كإيجار الممتلكات المماثلة في نفس المنطقة.

وإذا أدت القيم المستخرجة من هذه المصادر إلى قيم عادلة مختلفة ماديا، يجب دراسة أسباب

الاختلاف للوصول إلى قيم عادلة أكثر موضوعية.

سادسا: المعيار المحاسبي الدولي رقم (41) "الزراعة"

تضمن هذا المعيار المحاسبي إلى أسس تحديد القيمة العادلة للأصل البيولوجي والمحاصيل

الزراعية، وذلك وعلى النحو التالي:²

يعتد بالسعر المعروض في السوق النشط، ويؤخذ السعر المعروض في السوق المتوقع استخدامه.

1- إذا لم يوجد سوق نشط يستخدم واحد أو أكثر من الأساليب التالية، مع مراعاة مراجعة فروقات القيم

المستخرجة بين هذه الأساليب للخروج بقيمة عادلة أكثر موثوقية:

- سعر آخر معاملة في السوق، بشرط عدم وجود تغير كبير في الظروف الاقتصادية منذ تاريخ ذلك

¹ - هوام جمعة، حديدي آدم، مرجع سابق، ص، ص: 15، 16.

² - نفس المرجع السابق، ص، ص: 15، 16.

السعر إلى وقت التقييم الحالي؛

- أسعار السوق للموجودات المماثلة مع تعديل هذه الأسعار وفقا للاختلافات بين الموجودات المراد تقييمها وتلك الموجودات المماثلة؛

- تطبيق مقاييس خاصة بالبند المراد تقييمه، مثل سعر محصول مساحة محددة للمحاصيل الزراعية والوزن بالكيلو غرام القائم للمواشي...إلخ.

2- خصم صافي التدفقات النقدية المتوقعة المتعلقة بالأصل المراد تقييمه، في حالة ارتباط الموجودات البيولوجية بالأرض وعدم وجود قيمة محددة لها بشكل مستقل، بحيث أن وجوده يزيد من القيمة العادلة للأرض وما عليها مجتمعة، فيمكن تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات البيولوجية بالفرق بين القيمة العادلة للأرض وهذه الموجودات مجتمعة والقيمة العادلة للأرض البكر وحدها.

سابعا: معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13 "قياس القيمة العادلة"

إن بعض معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الدولية تسمح للمؤسسات بقياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات أو حقوق الملكية الخاصة بها أو الإفصاح عنها، وقد تم تعريف متطلبات قياس القيمة العادلة و الإفصاح عنها ولم يتم تحديد قياس أو هدف إفصاح واضح في العديد من الحالات لأن صياغة المعايير الدولية تمت على مدار عدة سنوات وأن تلك المعايير تضمنت إرشادات محدودة حول كيفية القياس بها، مما أدى إلى التنوع في الممارسة وبناء على ذلك تم إصدار IFRS 13 في ماي 2011م نتيجة جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB بهدف وضع متطلبات مشتركة لقياس القيمة العادلة والإفصاح عن المعلومات ذات العلاقة بقياس القيمة العادلة.

إن معيار الإبلاغ المالي رقم IFRS 13 اعتبر أن القيمة العادلة قياسا قائما على السوق وليس على المؤسسة، وإن بعض الأصول قد يكون لها معاملات سوق ملحوظة، أما ما يخص الأصول والالتزامات الأخرى قد لا تكون لها معاملات سوق ملحوظة، إلا أن الغرض من قياس القيمة العادلة في كلتا الحالتين هو تقدير الذي تعتمد عليه المعاملة المنتظمة لنقل الالتزام أو بيع أصل بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس، أما عندما يكون السعر غير ملحوظ فإن المؤسسة تقيس القيمة العادلة باستعمال طرق التقييم المختلفة بزيادة استعمال المدخلات القابلة للملاحظة والتخفيض من استعمال المدخلات الغير قابلة للملاحظة.¹

وإن شروط القياس والإفصاح وفق هذا المعيار لا تنطبق على ما يلي:²

¹ - ستار جبار خلاوي، إيناس كاظم، مرجع سابق، ص: 4.

² - محمد أبو ناصر، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل، الأردن، 2014، ص: 822.

- عمليات المدفوعات على أساس الأسهم والتي تقع ضمن نطاق IFRS 2.
- عمليات عقود الايجار والتي تخضع لنطاق معيار IAS 17.
- المقاييس التي تشابه القيمة العادلة لكنها ليست بقيمة عادلة، مثل صافي القيمة القابلة للتحقيق ضمن معيار المخزون IAS 2، أو القيمة من الاستخدام التي تقع ضمن نطاق المعيار IAS 36 "الانخفاض في قيمة الموجودات".
- كما أن متطلبات الإفصاح الواردة في هذا المعيار لا تنطبق على المعيار رقم IAS 19 "منافع العاملين"، كما لا تنطبق متطلبات الإفصاح على خطط منافع التقاعد المقاسة بالقيمة العادلة بموجب معيار IAS 26.
- لا تنطبق متطلبات الإفصاح الواردة بها المعيار على الأصول التي تكون لها القيمة القابلة للاسترداد تساوي القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف التخلص من الأصل بموجب معيار المحاسبة IAS 36 "الانخفاض في قيمة الموجودات".

المطلب الثاني: مداخل ومستويات القيمة العادلة

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مداخل القيمة العادلة، إضافة إلى مستوياتها.

أولاً: مداخل القيمة العادلة

قدم الباحثون في النظرية المحاسبية محاسبة القيمة العادلة بأربعة مداخل هي:

1- مدخل التكلفة التاريخية المعدلة (محاسبة المستوى العام للأسعار):

إن إجراء العمليات الحسابية على بيانات مالية مقاسة بوحدات نقد ذات قوى شرائية مختلفة بشكل كبير يؤدي إلى نتائج مظلمة، إن هذا المدخل يسعى إلى توحيد القوة الشرائية لوحدة النقد لمختلف عناصر القوائم المالية، وتقوم محاسبة التكلفة التاريخية المعدلة على أساس تتبع آثار تغيرات القوة الشرائية لوحدة نقد وتعديل الحسابات الختامية وجدول النتائج والميزانية المعدة بالتكلفة التاريخية باستخدام أداة الأرقام القياسية للتغيرات في المستوى العام للأسعار.¹

وهناك عدة أنواع من الأرقام القياسية وعلى سبيل المثال نذكر ما يلي:

- الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التجزئة).
- الرقم القياسي لأسعار الجملة.

¹ - علي محمد نجيل المعموري، محاسبة القيمة العادلة شريك استراتيجي لتحقيق النظرة الصحيحة والصادقة، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، ع 16، 2008، ص: 231.

- الرقم القياسي للأسعار المرتبطة بمعدل التغير الذي يحدث في إجمالي الناتج القومي، ولأغراض تطبيق هذه الطريقة لا بد من تصنيف محتويات الميزانية إلى مجموعتين طبقاً للصياغة النقدية المباشرة لتلك البنود وهما:

- مجموع البنود النقدية السائلة أو المتوقع تحويلها إلى نقد في وقت قريب (كالعملاء وأوراق القبض بالإضافة إلى حساب الصندوق والبنك).

- مجموعة البنود غير النقدية، وهي تمثل الأصول المتداولة عدا البنود النقدية بالإضافة إلى حقوق الملكية عدا الأسهم الممتازة.

ومما لا شك فيه أن التعديل يسري فقط على البنود غير النقدية (بينما البنود النقدية فهي مقاسة بالأسعار الجارية) إذا كيف يمكن تعديل حساب البنك بالأسعار الجارية أو بأسعار التكلفة التاريخية المعدلة.¹

2- مدخل الرسملة (القيمة الحالية):

تقوم هذه الطريقة على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لفترات قادمة، باستخدام معدل الخصم المناسب، ويتمثل دخل المؤسسة في الفرق بين القيمة الحالية لصافي الموجودات في نهاية الفترة وقيمتها الحالية في بدايتها، ويمكن أن تطبق هذه الطريقة على مورد مالي أو التزام مفرد أو مجموعة من الموارد والالتزامات، بحيث يتم تقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة التي تعزى للبنود.

كما تستخدم هذه الطريقة في إثبات عناصر المديونية والدائنية طويلة الأجل، باستخدام معامل الخصم الذي يمثل معدل الفائدة في تاريخ القياس الذي يشير إليه الاقتصاديون بتكلفة الفرصة، ويتضمن معدل الفائدة الخالي من المخاطر، بالإضافة إلى علاوة الخطر الملازمة للبنود التي يتم قياسها.²

إن تحديد القيمة الحالية يتطلب اعتماد معدل فائدة مناسب لخصم التدفقات النقدية المستقبلية فضلاً عن وجود درجة معقولة من التأكد بشأن تحقيق التدفقات النقدية المستقبلية كما في السندات والقروض.

3- مدخل التكلفة الاستبدالي (أسعار الدخول):

يمثل سعر الدخول الجاري المبلغ النقدي أو ما يماثله للحصول على نفس الأصل أو أصل مكافئ، أي سعر السوق الحالي اللازم لاستبدال أصل مماثل تماماً أو أصل مكافئ لأصل موجود،

¹- سامي محمد الوقاد، نظرية المحاسبية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2011، ص: 286.

²- محمد مطر، موسى سويطي، مرجع سابق، ص: 197.

ويختلف المحاسبون في تحديد معنى الأصل المكافئ، ولقد استخدمت ثلاثة تفسيرات لسعر الدخول الجاري هي:

- **تكلفة إعادة إنتاج الأصول الموجودة:** وهي المبلغ النقدي أو ما يماثله واللازم للحصول على أصل مماثل للأصل الموجود، أي إجراء عملية استبدال دون مراعاة التحسينات التكنولوجية؛

- **تكلفة استبدال أصول مكافئة بالأصول الموجودة:** وهي المبلغ النقدي واللازم للحصول على أصل مكافئ أو معادل في سوق الأصول المستعملة وله نفس العمر الانتاجي للأصل الموجود حالياً أي دون اعتبار للتغيرات التكنولوجية الطارئة أيضاً؛

- بينما يركز التفسيران السابقان لمفهوم تكلفة الاستبدال على الأصول الموجودة يهتم هذا التفسير بتكلفة استبدال بطاقة إنتاجية جديدة مكافئة بالطاقة الموجودة، إن تكلفة استبدال بطاقة إنتاجية جديدة هي مبلغ نقدي أو ما يماثله واللازم للحصول (شراء أو إنتاج) على بطاقة إنتاجية لأصل جديد أو مجموعة من الأصول تعكس التطورات التكنولوجية الحديثة دون اعتبار للأصول الموجودة، فتكلفة استبدال الطاقة الانتاجية ينبغي أن يعبر عنها بأحداث الطرق الإنتاجية المتاحة.¹

إن تطبيق تكلفة استبداليه يتطلب وجود سوق منظمة تتوفر فيها أسعار ومواصفات كافة الأصول، وإن واقع الأعمال يشير إلى توفر سوق منظمة لبعض الأصول كالأراضي والمباني وبعض الآلات والمكائن النمطية والسيارات والمخزون السلعي، بينما لا توجد سوق منظمة للعديد من الأصول التي يتم الاستعانة بمدخل أخرى للقيمة العادلة.²

4- طريقة صافي القيمة البيعية (أسعار المخرج):

وتسمى هذه الطريقة أيضاً السوقية، ويرتبط هذا المدخل بسوق المبيعات مؤكداً على صافي القيمة التي يمكن الحصول عليها إذا تم بيع الأصل بيعة اعتيادياً (وليس بيعة قسرياً) بعد تخفيض المصاريف الإدارية والمالية والبيعية اللازمة لإتمام عملية البيع، والتعامل مع معاملة البيع كما لو أنها تمت في تاريخ إعادة القياس، وعند عدم توفر أسعار البيع لأي سبب كأن يتم الاستعانة بمؤشرات خاصة عن أسعار البيع من مصادر داخلية أو خارجية وأحياناً الاعتماد على خبراء خارجيين أو تشكيل لجان فنية

¹ - السيد بهاء حسين عبيس، علاقة منهج القيمة العادلة بالأزمة المالية العالمية، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية الإدارية، العراق، المجلد 14، ع 04، 2012، ص: 118.

² - علي محمد ثجيل المعموري، مرجع سابق، ص: 231.

متخصصة لهذا الغرض من داخل المؤسسة.¹

كما أن هناك وجه آخر من وجوه القيمة السوقية يطلق عليها "صافي القيمة القابلة للتحقيق" وتتمثل في النقدية الصافية التي ينتظر الحصول عليها عند تحويل أحد الموجودات إلى نقدية بعد خصم تكاليف إتمام السلعة وبيعها، أو مبلغ النقدي اللازم لسداد أحد المطلوبات.²

ثانيا: المستويات الثلاثة للقيمة العادلة:

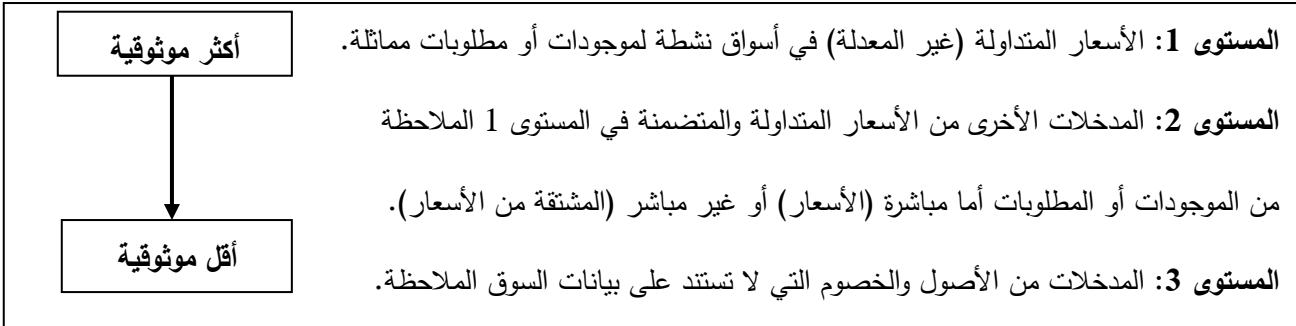
تنشأ القيمة العادلة من خلال إحدى المستويات الثلاثة (سوق القيمة العادلة) والموضحة في الشكل الموالي وهي:³

1- المستوى الأول: القيمة العادلة هي تلك القيمة التي يتم الحصول عليها مباشرة من الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة، وتكون هذه القيم أكثر موضوعية وغير متحيزة.

2- المستوى الثاني: القيم العادلة هي تلك القيم التي يتم الحصول عليها مباشرة من الأسعار المدرجة ولكن يمكن استخلاصها من بيانات سوقية واضحة.

3- المستوى الثالث: القيمة العادلة هي تلك التي لا يمكن الحصول عليها من بيانات سوق يمكن ملاحظتها، ولكن يتم تحديدها باستخدام نماذج التقييم الداخلية، وتنشأ معظم القضايا العلمية لتطبيقات محاسبة القيمة العادلة في المستوى الثالث وأحيانا المستوى الثاني.

الشكل رقم (01): التسلسل الهرمي للقيمة العادلة



Source : Volha Shamkhts , Fair value accounting, BS-Thesis In Business Administration, University of Islenand ,2010, p,p 16 ,17

إن مدخلات المستوى الأول تمثل الأسعار المدرجة للموجودات أو المطلوبات مماثلة تماما أو قابلة للمقارنة معها في أسواق نشطة أو سائلة عند تاريخ القياس المحدد، حيث أن المستوى 1 يوفر تباين

¹ علي محمد ثجيل المعموري، نفس المرجع السابق، ص: 231.

² محمد مطر، موسى سوطي، مرجع سابق، ص: 197.

³ محمد زرقون، فارس بن بدير، واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، مرجع سابق، ص: 5، 6.

في المعلومات ضعيف جدا بين الادارة والمستثمرين، وعليه يجب استعمال الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة كلما كان ذلك متاح.

أما مدخلات المستوى الثاني فهي أسعار أخرى متداولة والتي تم معاينتها بشكل غير مباشر إذ يمكن ملاحظتها من الأسعار المدرجة من البنود المماثلة في الأسواق النشطة وعناصر متطابقة في أسواق نشطة، أو غيرها من المعلومات ذات الصلة بالسوق، كما تشمل أسعار متداولة للأصول المتشابهة في الأسواق النشطة، والأسعار المتداولة للأصول المتشابهة في الأسواق الغير نشطة.

وتعتبر التعديلات على مدخلات المستوى الثاني هامة لتصنيف قياسات القيمة العادلة في المستوى الثالث، حيث أن مدخلات المستوى الثالث هي مدخلات غير قابلة للمعاينة لقياس القيمة العادلة للأصول، فقياسات المستوى الثالث تتضمن مدخلات غير ملاحظة محسوبة باستخدام نماذج السوق أو طريقة التدفقات النقدية المخصومة أو غيرها من المعلومات التي تعكس تقارير عن الافتراضات والأحكام الخاصة بالمؤسسة.

إن المستويات الثلاث للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة تحتوي على تفاصيل غامضة تجعل من الصعب قياس القيمة العادلة بشكل فعال، فقد شككت العديد من الدراسات في موثوقية محاسبة القيمة العادلة، وانتقدت بشدة الغموض في التسلسل الهرمي وخاصة المستوى الثاني والمستوى الثالث حيث لا توجد أسواق نشطة في الواقع، ولأنها تشجع المؤسسات على التقدير الذاتي للمدخلات غير الملاحظة (خاصة في المستوى الثالث) لتحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات.¹

¹ - مريم بالطرش، أثر استخدام القيمة العادلة على ترشيد الاستثمار في الاوراق المالية، دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول (فرنسا، المغرب، الجزائر) خلال فترة 2000-2015، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016/2017، ص: 22، 23.

المبحث الثالث: محاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تهدف القوائم المالية إلى توفير المعلومات المفيدة التي تلبي الاحتياجات الضرورية لمستخدميها سواء كان ذلك داخل المؤسسة أو خارجها، ولكي تكون المعلومات مفيدة لابد من توفير مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى هذه الخصائص، إضافة إلى علاقتها بالقيمة العادلة.

المطلب الأول: الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية

تتسم المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص مما تجعل من المعلومات المقدمة في القوائم والتقارير المالية مفيدة للمستخدمين، وسنتطرق خلال هذا المطلب لتعريف المعلومة المحاسبية وإضافة إلى الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية.

أولاً: تعريف المعلومة المحاسبية

تعرف المعلومة المحاسبية بأنها " ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم تغذيته بالبيانات من خلال تسجيلها ومعالجتها وإخراجها في شكل قوائم مالية، تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في إدارة مشاريعها، كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفير هذه المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة"¹، وتعرف أيضا بأنها " تلك المعلومة ذات المصادر المختلفة والتي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلا وتفسيرا و شرحا ووصفا، لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تقيد في عملية اتخاذ القرارات"².

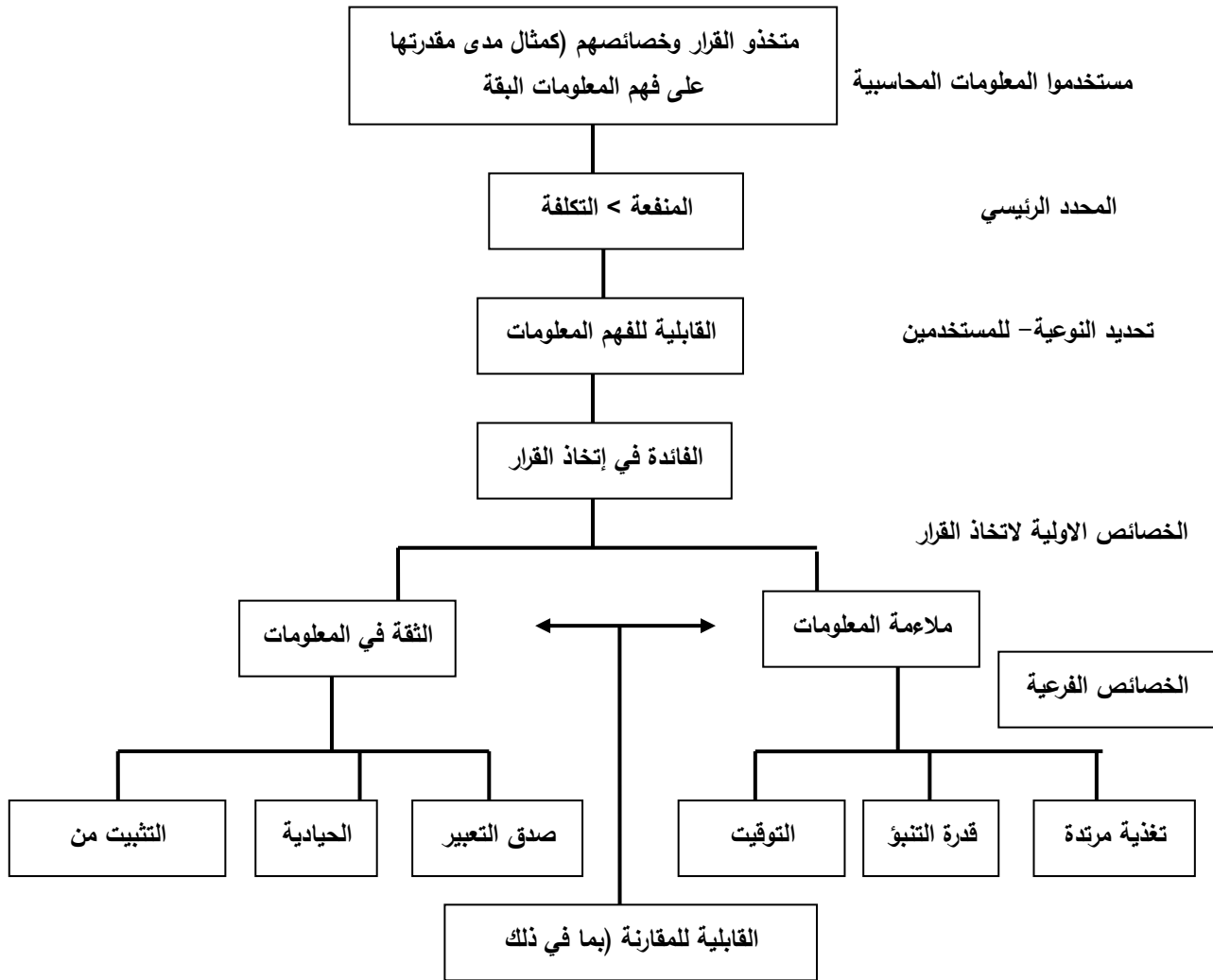
ثانياً: الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية

هناك بعض الخصائص والصفات التي يجب أن تحتويها المعلومات المحاسبية لتكون مفيدة لاتخاذ القرارات، وتعرف هذه الخصائص بأنها خصائص نوعية، حيث تجعل المعلومات المعروضة في التقارير المالية مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويوضح الشكل الموالي هذه الخصائص.

¹- نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية، تجربة (النظام المحاسبي المالي (SCF)، مداخلة مقدمة في مؤتمر الدولي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 29-30 نوفمبر، 2011، ص:3.

²- زغدار أحمد، مخلوفي نعيمة، أثر تكيف النظام المحاسبي المالي مع متطلبات الإفصاح الدولي وتبني مبدأ القيمة العادلة على جودة المعلومة، مجلة المؤسسة، جامعة الجزائر3، الجزائر، ع 04، 2014، ص: 108.

الشكل رقم (02) : الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية



المصدر: حازم الخطيب، ظاهر القشي، توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على

الاقتصاد، مجلة الزيتونة للدراسات والبحوث العلمية، جامعة الزيتونة، الأردن، المجلد 2، ع 2، 2004، ص: 9.

ومن الضروري التعرف ضمن إطار المعرفة المحاسبية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للقيمة العادلة والتي أوصى بها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بأن اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يتطلب اختباراً أربعم خصائص أساسية من شأنها جعل المعلومات المحاسبية مفيدة للمستخدمين¹ وتتمثل الخصائص النوعية الأساسية الأربعة في ما يلي:

- القابلية للفهم؛

¹ - زيد عائد مردان، إبراهيم عبد موسى السعبي، القيمة العادلة وتأثير استعمالها في جودة التقارير المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، بغداد، العراق، المجلد 08، ع 25، 2013، ص: 231.

- الملاءمة؛
 - الموثوقية؛
 - القابلية للمقارنة.
- 1- القابلية للفهم:

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين، لهذا الغرض فإنه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية وعلى كل حال، فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.¹

2- الملاءمة:

ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة أو ارتباط بالقرار المزمع اتخاذه، أي أنها تؤثر على القرار المتخذ من جانب مستخدم المعلومات، فالمعلومة غير المؤثرة تمثل "حشوا" لا طائل منه، وينبغي استبعادها، فمثلاً إذا كنا بصدد دراسة التدفقات النقدية، فإن المعلومات غير النقدية هي معلومات غير ملائمة، وقد تصبح مضللة لعدم الحاجة إليها في سياق قرار معين، وللملائمة ثلاثة خصائص ثانوية وهي:²

2-1- أن تأتي المعلومات في الوقت المناسب: فتأخر الحصول على المعلومات يكون على حساب فائدتها، فكلما تأخرت المعلومة كلما نقصت منفعتها.

2-2- أن تتميز المعلومات بقيمة تغذية راجعة: أي إمكانية التحقق من مدى صحة التوقعات السابقة، أي أن تساعد متخذ القرار في أن يتحقق من صحة قراراته السابقة فيستمر فيها أو يقوم بتصحيح تلك القرارات، إذا كان قرار اتخاذها حينذاك خاطئاً.

2-3- أن تتميز المعلومات بقيمة تنبؤية: أي أن تساعد متخذ القرار أن يحسن من احتمالات التوصل إلى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث المتوقعة مستقبلاً.

¹ - محمود السيد الناغي، نظرية المحاسبية-مدخل معاصر-، المكتبة العصرية، مصر، 2011، ص: 294.

² - رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية، إتراك للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص: 24.

3- الوثوقية:

تتسم المعلومات المحاسبية بالموثوقية بقدر خلوها من الخطأ والتحيز وعرضها بصورة صادقة، وهي تعتبر خاصية ضرورية لهؤلاء الأفراد الذين لا يتوافر لديهم الوقت أو الخبرة اللازمة لتقييم المحتوى الفعلي للمعلومات،¹ ولكي تتسم المعلومات المحاسبية بالموثوقية يجب أن تتوافر بها ثلاثة خصائص فرعية أساسية هي:²

3-1- التمثيل الصادق: ويقصد بخاصية الصدق في التعبير أو العرض أو مطابقة الأرقام والمعلومات المحاسبية للظواهر المراد التقرير عنها، والعبرة هنا بصدق التمثيل المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل، وأن أية معلومات تفتقر لهذه الصفة لا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

3-2- قابلية التحقق (الموضوعية): تعني أن القياس المحاسبي موضوعي، وإنه خالي من التحيز الشخصي القائم بعملية القياس، وأنه يستند إلى ثبوتيات وأدلة يؤدي اعتمادها للوصول إلى نتائج نفسها.

3-3- الحياد (عدم التحيز): ويشير إلى الابتعاد عن التحيز في تقديم (تمثيل) القوائم المحاسبية أو المعلومات المحاسبية، لذا فالمعلومات التي تتمتع بالحياد هي بعيدة عن التحيز باتجاه تحقيق بلوغ بعض النتائج المرغوب فيها، لذا فإن عملية اتخاذ القرارات تتطلب الاعتماد على معلومات خالية من التحيز تقوم على قياس وتعزيز الأحداث بطريقة موضوعية ومحايدة.

4- القابلية للمقارنة:

ويقصد بها تقديم المعلومات المحاسبية تسمح بإجراء المقارنات بين المؤسسات المماثلة في نفس الصناعة، فذلك يزيد من فائدة المعلومات لأنه يسمح بتقييم مركز ووضع المؤسسة المعنية فيما بين المؤسسات المماثلة، مثلاً: هل مستويات الأرباح والتكاليف التي تحققها المؤسسة فوق أو تحت مستوى الأداء في الصناعة ككل؟ إن هذا التقييم يسمح بدراسة أسباب التفوق أو التذني ويساعد المستخدمين في التنبؤ وتقييم أداء المؤسسة وإدارتها.

وتتطلب قابلية المقارنة السليمة استخدام طرائق محاسبية متماثلة من جانب المؤسسات في معالجة نفس العمليات أو الأحداث، كما ترتفع قابلية المقارنة، وبالتالي فائدة المعلومات، عند عقد المقارنات لعدة فترات محاسبية.³

¹- أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبية منظور التوافق الدولي، دار الجامعة، مصر، 2005، ص: 194.

²- صفوان قصي عبد الحليم، أسماء عبد كاظم عبد علي، إعادة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات بالقيمة العادلة في ظل المعيار المحاسبي الدولي (16) بالتطبيق على شركة العامة للصناعات الصوفية، مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، مجلد 03، ع 6، 2013، ص: 7، 8.

³- رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس، أسس المحاسبة المالية، دار الحامد، عمان، الأردن، 2004، ص: 33.

المطلب الثاني: علاقة القيمة العادلة بالخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية

إن تحديد أهداف التقارير المالية هو نقطة البداية لتطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات للمستفيدين، أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات، ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، هذه الخصائص تكون ذات منفعة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة، والمسؤولين عن إعداد لتقارير المالية، وتتمثل هذه الخصائص أو الصفات التي يجب أن تحتويها المعلومات المحاسبية البديلة،¹ لاتخاذ القرارات بالخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية وتتمثل في الملاءمة والموثوقية و القابلية للفهم والقابلية للمقارنة.

ويمكن أخذ قياس القيمة العادلة على أنه موثوق ويمكن الاعتماد عليه فقط في حالة عدم وجود فروق مهمة لدى التحقق من التقديرات القيم العادلة، وهذا قد لا يتحقق في ظل عدم وجود سوق نشطة، ومن ثم فإن افتراض قيم عادلة في ظل عدم وجود أساس سوقي قد يكن خطرا و سيؤثر على الملائمة و موثوقية وقابلية مقارنة وفهم التقارير المالية.²

إن التقييم المستند إلى القيمة العادلة، يحقق مبدأ الملاءمة للمستخدمين كافة، بمعنى أن المعلومات التي تعدها القيمة العادلة تحقق رغبات فئات المستخدمين كافة في الحصول على معلومات ملاءمة تساعد في اتخاذ القرارات، إذا أن تطبيق مدخل القيمة العادلة في القياس المحاسبي يسعى لتقديم معلومات إلى جميع المستفيدين من دون التركيز على طرف دون آخر، وفي هذا الأمر تتضح المنهجية التي نشأت عليها نظرية القيمة العادلة، أي أن المعلومات المقدمة التي تظهر عند تطبيق القيمة العادلة متسقة مع تلك المطلوبة من قبل كل من الادارة المقرضين المحللين الماليين المهتمين بشؤون المؤسسة وحتى مع المؤسسة ذاتها، وبالتالي يتم تحقيق خاصية الملاءمة لكافة الاطراف.³

وتتصف المعلومات بالملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية المتخذة بواسطة المستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية، وتتصف المعلومات بالموثوقية عندما

¹ رضا إبراهيم صالح، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومة محاسبية في ظل الازمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مصر، مجلد 46، ع 2، 2009، ص: 32.

² جميل حسن النجار، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الموثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن شركة المساهمة العامة الفلسطينية، دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي حسابات والمديرين الماليين، المجلة الأردنية، في إدارة الأعمال، الأردن، المجلد9، ع3، 2013، ص: 471.

³ زيد عائد مردان، إبراهيم عبد موسى السعبي، القيمة العادلة وتأثير استعمالها في جودة التقارير المالية، مرجع سابق، ص 231.

تكون خالية من الأخطاء الجوهرية أو التحيز، ويمثل القدر المطلوب تحقيقه من خاصيتي الملاءمة والموثوقية على أساس المفاضلة عند مقارنة بين نموذجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، ففي حين يحقق نموذج التكلفة التاريخية قدرا كبيرا من الموثوقية وقدرا أقل من الملاءمة، فإن نموذج القيمة العادلة يحقق قدرا أكبرا من الملاءمة وقدرا أقل من الموثوقية، خاصة في ظل غياب سوق نشطة، ولأنه لا يمكن الاستغناء عن أي من الخاصيتين الملاءمة و الموثوقية فإنه يجب الموازنة بينهما، ففي بعض المواقف تكون الملاءمة أهم من الموثوقية والعكس في مواقف أخرى، ومع ذلك لا يمكن تحت أي ظرف من الظروف التضحية بأي من الملاءمة أو الموثوقية بالكامل.¹

ولقد طالب المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الأمريكي FASB المتعلق بالملاءمة والموثوقية استخدام أكبر لمقياس القيمة العادلة في القوائم المالية، ويعرف ذلك إلى المعلومات القيمة الدالة أكثر ملاءمة وصلة لكل من المستثمرين والمقترضين، مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية، حيث أن مثل هذه المقاييس تعكس بشكل أفضل الوضع المالي الحاضر للمؤسسة الناشرة لبياناتها المالية كما تسهل بشكل أفضل تقييم أدائها الماضي والتوقعات المستقبلية.²

كما يشير معيار المحاسبة الدولي رقم 32 إلى أن معلومات القيمة العادلة تعد مفيدة في الكثير من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية إذ أنها في كثير من الحالات تؤدي إلى ما يلي:³

- تعكس تقدير الأسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات؛
- تمكن معلومات القيمة العادلة من إجراء مقارنات بين أدوات مالية لها غالبا نفس الخصائص الاقتصادية بغض النظر عن الهدف منها ومتى تم إصدارها أو شرائها ومن قام بذلك؛
- توفر القيمة العادلة أساسا محايدا لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة الأموال عن طريق توضيح تأثيرات قراراتها بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بأصول مالية وتكبد الالتزامات المالية أو الاحتفاظ بها أو سدادها.

ويمكن توضيح علاقة القيمة العادلة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من خلال الجدول الموالي:

¹ - رضا إبراهيم صالح، مرجع سابق، ص:33.

² - محمد زرقون، فارس بن يدرير، مرجع سابق، ص: 6.

³ - نفس المرجع السابق، ص:6

الجدول رقم (02) : علاقة القيمة العادلة بالخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية

الخصائص	القيمة العادلة
الملاءمة	<p>1- يقصد بها ملاءمة المعلومات للتوقيت المناسب أو التنبؤ بالمستقبل أو التقييم الارتدادي وإمكانية التحقق من التوقعات.</p> <p>2- تطبيق معلومات القيم العادلة بشكل اوسع في النشاط التجاري لتحديد الوضع المالي للمؤسسة وفي اتخاذ قرارات حول أدوات مالية منفردة، كما أنها ملاءمة للعديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي المعلومات المالية فهي تعكس تقدير الاسواق المالية للقيمة المالية للتدفقات النقدية المتوقعة لهذه الادوات.</p> <p>3- عدم ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في ظل التضخم إذا كانت معدة وفقا لأساس التكلفة التاريخية، ويعد هذا الأساس غير صالح و لذلك يتم التوجه إلى القيمة العادلة حيث يتم الاستعانة بطرق تتضمن تعديل يعكس آثار لتضخم وتأخذ في الحسبان التغير في المستوى العام للأسعار.</p>
الموثوقية	<p>1- يقصد بها نوعية المعلومات المحاسبية والتي يجب أن تتوافر فيها ثلاثة سمات هي قابلية لتحقيق والصدق والحياد.</p> <p>2- وبمطابقة خصائص الموثوقية على المعلومات المحاسبية التي توفرها القيمة العادلة يلاحظ أنها تتحقق بشرط توافر مقومات الاسواق النشطة لكافة العناصر المحاسبية.</p> <p>3- وعلى الجانب الاخر يمكن القول أن هناك الكثير من عناصر الأصل والالتزامات ليس لها سوق نشطة الأمر الذي يجعل التقديرات القيمة العادلة ذاتية مما يزيد من عدم دقة التقارير المالية وجودتها وتفقد معها الموثوقية بأركانها الثلاثة لاعتمادها على التقدير الشخصي.</p>
الثبات	<p>1- يقصد بها تطبيق المؤسسة نفس المعالجات المحاسبية على نفس الحدث من فترة لأخرى ولا يمنع من تغيير الطرق المحاسبية التي تستخدم من فترة لأخرى إذا ثبتت أفضليتها وملائمتها بشرط الافصاح عن طبيعة ومبررات هذا التغيير وأثره على القوائم المالية.</p> <p>2- وبالتطبيق على محاسبة قيمة العادلة يلاحظ تعدد النماذج أو مداخل تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات فمن تكلفة الاحلال إلى صافي القيمة البيعية ثم القيمة السوقية وصافي القيمة الحالية وصافي التدفقات النقدية المستقبلية إلى غير ذلك مما يجعل طرق القياس متنوعة كما أن تطبيق النموذج المختلط لا يؤدي إلى تحقيق خاصية الثبات.</p>
القابلية للمقارنة	<p>1- يقصد بها قابلية المعلومات المحاسبية الخاصة بمؤسسة معينة للمقارنة بمعلومات مماثلة عن مؤسسة أخرى مماثلة في نفس الفترة المالية أعلى مستوى نفس المؤسسة لعدد من الفترات المالية.</p> <p>2- ترتبط خاصية الثبات وقابلية للمقارنة فهما وجهان لعملة واحدة وبما أن المعلومات المحاسبية عن القيمة العادلة تفقد لثبات فهي بذلك تفقد للقابلية للمقارنة وذلك بسبب تعدد نماذج تقديرات القيمة العادلة لعناصر الاصول والالتزامات المالية، نتيجة تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للاداة المالية وخاصة عند تعدد أساليب التقييم المستخدمة.</p>

المصدر: سيد عبد الفتاح صالح حسين، تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبية الابتكارية وأثرها

على جودة التقارير المالية، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، مصر، ع 2، 2009، ص: 517.

المبحث الرابع: القيمة العادلة في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية

يسعى النظام المحاسبي المالي إلى تعزيز الشفافية والمصداقية في عرض القوائم المالية، والذي استوحى نطاقه التصوري من الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية والذي تبنى نموذج القيمة العادلة والتي اصطلح على تسميتها "بالقيمة الحقيقية"، حيث سخر كل الاجراءات والخطوات الادارية والتنظيمية والتشريعية التي من شأنها تفعيل إمكانية استخدام هذا النموذج في البيئة المحاسبية الجزائرية.

المطلب الأول: مفهوم القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي (SCF)

وردت معايير المحاسبة المالية في الجزائر جملة واحدة في شكل مادة قانونية تضمنها القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، والصادر ضمن العدد 19 للجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الصادرة في 25 مارس 2009، لذا سنوضح تطورها من خلال رصد الحالات التي يتم فيها اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس، وهذا ما يمكن توضيحه في الجدول الآتي:

الجدول رقم (03): تطور مفهوم القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي

الفصل	القسم	الفقرة	العنصر المقيم بالقيمة العادلة
الفصل الاول: مبادئ عامة	القسم 1: إدراج الأصول والخصوم والاعباء والمنتجات في الحسابات.	111-3	المنتجات الناتجة عن مبيعات أو تقديم خدمات وغيرها من الأنشطة العادلة.
		112-1	الاعتراف بالقيمة العادلة كأساس لقياس بدل أساس التكلفة التاريخية حسب بعض الشروط التي يحددها التنظيم
	القسم 2: قواعد عامة للتقييم	112-2	-التقييم الاولي للسلع المكتسبة مجانا. -السلع المكتسبة (المستلمة) عن طريق التبادل.
الفصل الثاني: قواعد خاصة للتقييم والادراج في الحسابات	القسم 1: التثبيبات العينية والمعنوية.	121-17	التقييم البعدي لعقارات التوظيف.
		121-18	إعادة تقييم عقارات التوظيف في تاريخ إقفال كل سنة مالية
		121-19	التقييم الأولي للأصل البيولوجي وإعادة تقييمه في تاريخ كل إقفال للسنة المالية.
		121-20	الترخيص بالتقييم البعدي أو إعادة تقييم الأصول العينية بالقيمة العادلة.
		121-21 121-27	الترخيص بالتقييم البعدي أو إعادة تقييم الأصول المعنوية بالقيمة العادلة.
القسم 2: أصول مالية غير جارية (تثبيات مالية) سندات وحسابات دائنة.	122-5	التقييم البعدي للمساهمات والحسابات الدائنة المرتبطة التي تمت حيازتها ضمن الغرض الوحيد وهو التنازل عنها لاحقا.	
	122-19	التقييم البعدي للسندات المثبتة لنشاط المحفظة كما لو كانت أدوات مالية متاحة للبيع، حيث تقاس قيمتها العادلة كالتالي: -السندات المسعرة: السعر المتوسط للشهر الاخير من السنة المالية. -السندات غير المسعرة: القيمة التفاوضية المحتملة.	
	123-7	التقييم الاولي للمنتجات الزراعية وإعادة تقييمها في تاريخ كل إقفال للسنة المالية.	
القسم 6: القروض والخصوم المالية الاخرى.	126-1	الخصوم التي تمت حيازتها لأغراض التعامل التجاري.	
	127-1	الاعباء والمنتجات المالية.	
القسم 3: مخزونات والمنتجات قيد الصنع.	القسم 7: تقييم المنتجات المالية.	135-2	تميز حالتين:- يدرج الأصل المؤجر في حسابات أصول ميزانية المستأجر بالقيمة العادلة.
			- يدرج الدين ضمن حسابات المؤجر الصانع أو الموزع للأصل المؤجر بالمبلغ الذي يساوي القيمة العادلة.
القسم 5: عقود الإيجار التمويل.			
الفصل الثالث: كيفية خاصة للتقييم والمحاسبة.			

المصدر: باي مريم، ظهور وتطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر-دراسة تحليلية-، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة، الجزائر، المجلد 4، عدد 3، 2017، ص، ص: 155، 156.

وقد عرفت القيمة العادلة في المادة السادسة من النظام رقم 08/9 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية

على أنها المبلغ الذي يمكن على أساسه تبادل أصل ما، أو انقضاء خصم ما، بين أطراف على إطلاع جيد، راضية وتعمل ضمن شروط من المنافسة العادية.¹

كما نلاحظ أن المشرع الجزائري أعطى للقيمة العادلة مفهوما لم يختلف كثيرا عن المفهوم المقدم من طرف المعايير المحاسبية الدولية، ويشير المفهوم إلى الثمن والمبلغ الذي يمكن الحصول عليه من خلال عملية تبادل الأصول أو الخصوم المنتهية بين أطراف يمثلون عادة البائع والمشتري بحيث تكون لهم الدراية الكافية بمحتوى وظروف الصفقة التي تكون وفق شروط المنافسة الاعتيادية.²

المطلب الثاني: القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF)

ولقد أشار النظام المحاسبي إلى أحد المقومات التي يركز عليها مفهوم القيمة العادلة وهي السوق النشطة والتي أوجب توافر فيها الشروط الآتية:³

- تجانس العناصر المتفاوض عليها في هذا السوق؛
- يمكن أن يوجد بها عادة في كل وقت مشترون وباعة متفقون؛
- تكون الأسعار موضوعة في متناول الجمهور.

وبالنسبة لقواعد التقييم فقد حدد النظام المحاسبي المالي اتفاقية التكاليف التاريخية كقاعدة عامة وطريقة لتقييم عناصر القوائم المالية المقيدة في الحسابات، في حين سمح بمعالجة بديلة فيما يخص العناصر حيث يمكن إعادة النظر في هذا التقييم وفق شروط محددة بموجب المعايير المحاسبية، وتتمثل الطرق البديلة التي سمح بها النظام المحاسبي لتقييم هذه العناصر في:⁴

- القيمة الحقيقية (أو التكلفة الراهنة أو القيمة العادلة)؛
- قيمة الانجاز؛
- القيمة المحينة (أو قيمة المنفعة).

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، النظام رقم 09-08 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية ع 14، 25 فبراير 2010، ص: 20.

² - محمد زرقون، فارس بن بدير، مرجع سابق، ص: 07.

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم المحاسبية ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، ع 19، 25 مارس 2009، ص: 87.

⁴ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، النظام رقم 09-08 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، مرجع السابق، ص: 6.

ولقد رخص النظام المحاسبي المالي بمعالجة وفق القيمة العادلة العناصر التالية:

أولاً: التثبيتات العينية والمعنوية

- رخص النظام المحاسبي المالي للمؤسسات إدراج مبالغ إعادة التقييم بالنسبة للتثبيتات العينية والمعنوية وذلك من خلال المادة 121 من الفقرة 20 إلى الفقرة 27 والتي تشير إلى ما يلي:¹
- يرخص للمؤسسة أن تدرج في الحسابات التثبيتات العينية المنتسبة إلى فئة أو عدة فئات من التثبيتات التي تحددها مسبقاً على أساس مبلغها المعاد تقييمه، وفي إطار هذه المعالجة الأخرى المرخص بها، يدرج في الحسابات كل تثبيت معني بعد إدراجه الأولي باعتباره أصلاً، بمبلغه المعاد تقييمه أي بقيمته الحقيقية (العادلة) في تاريخ إعادة تقييمه منقوصاً منها مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيمة اللاحقة؛
 - تتم عمليات إعادة التقييم بانتظامية كافية حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للتثبيتات المعنية اختلافاً كبيراً عن القيمة التي قد تكون حددت باستعمال القيمة الحقيقية في تاريخ الاقفال؛
 - القيمة الحقيقية للأراضي والمباني هي العادة قيمتها في السوق، وتحدد هذه القيمة استناداً إلى تقدير يجريه مقومون محترفون ومؤهلون، والقيمة الحقيقية لمنشآت الإنتاج هي أيضاً قيمتها في السوق، وعند غياب مؤشرات تدل على قيمتها في السوق فإنها تقوم بتكلفتها التعويضية الصافية من الاهتلاك؛
 - بعد إعادة التقييم، تحدد المبالغ القابلة للاهتلاك على الأساس المعاد تقييمها؛
 - إذا ارتفعت القيمة المحاسبية لأصل ما عقب إعادة تقييمه فإن الزيادة تقيد مباشرة في شكل رؤوس أموال خاصة تحت عنوان "فارق إعادة التقييم"؛
 - يمكن لأي تثبيت معنوي سبق أن كان محل إدراج أصل في الحسابات على أساس كلفته، أن يدرج كذلك في الحسابات بعد إدراجه الأولي على أساس مبلغه المعاد تقييمه حسب نفس شروط التثبيتات العينية، غير أن هذه المعالجة لا يرخص بها إلا إذا كانت القيمة الحقيقية للتثبيت المعنوي يمكن تحديدها بالاستناد إلى سوق نشطة؛
 - يتم تقييم العقارات الموظفة وذلك بعد أن يتم إدراجها في الحسابات الأولية باعتبارها تثبيتاً عينياً، إما بتكلفة يطرح منها مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيم وإما على أساس قيمتها الحقيقية (العادلة)، وتطبق الطريقة المختارة على جميع العقارات الموظفة إلى حين خروجها من التثبيتات أو حين تغيير

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، النظام رقم 09-08 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، مرجع سابق، ص، ص: 10، 11.

وجهة تخصيصها؛

- إذا تعذر تحديد القيمة العادلة لأي عقار موظف تحوزه المؤسسة تحديدا ذات مصداقية، ففي هذه الحالة يدرج العقار في الحسابات حسب طريقة التكلفة، وتقدم المعلومات والأسباب التي جعلت طريقة القيمة العادلة غير مطبقة في الملاحق مع إمكانية تقديم مجال لتقدير القيمة العادلة؛
- تدرج في الحسابات الخسارة أو الفائدة الناتجة عن تغير القيمة الحقيقية للعقار للموظف ضمن النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصلت فيها؛
- يجب أن تعكس القيمة الحقيقية (العادلة) الحالة الواقعية للسوق عند تاريخ إقفال السنة المالية؛
- يتم تقييم أصل بيولوجي لدى إدراجه في الحسابات للمرة الأولى وفي تاريخ كل إقفال للحسابات بقيمته الحقيقية يطرح منها المصاريف المقدرة في نقطة البيع، وفي حالة لم يتمكن من تقدير قيمتها الحقيقية بصورة صادقة يتم تقييم هذا الأصل البيولوجي بكلفته منقوصا منها مجموع الاهتلاكات وخسائر القيمة؛
- الخسارة أو الربح الناتجان من تغير القيمة الحقيقية المنقوص منها المصاريف التقديرية في نقاط البيع يثبتان في النتيجة الصافية للسنة المالية التي يحدثان فيها.

ثانيا: التثبيات المالية

- تدرج التثبيات المالية أو الأصول غير الجارية المملوكة للكيان في الحسابات تبعا لنفعيتها ولدواعي اقتنائها أو تغيير وجهتها، والتي نص عليها النظام المحاسبي المالي في الفقرة الأولى من المادة 121 في إحدى الفئات الأربعة:¹
- سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة التي يعد امتلاكها الدائم مفيدا لنشاط المؤسسة؛
 - السندات المثبتة لنشاط المحفظة الموجهة لكي توفر للمؤسسة على المدى الطويل بقدر أو بآخر، مردودية مرضية لكن دون التدخل في تسيير المؤسسات التي تمت الحيازة على الأسهم؛
 - السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس المال أو توظيفات ذات أمد طويل التي يمكن للمؤسسة الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها أو ينوي الاحتفاظ بها؛
 - القروض والحسابات الدائنة التي أصدرتها المؤسسة والتي لا تنوي بيعها في الأجل القصير.
- وندرج ما جاء به النظام المحاسبي المالي في الفقرات من 2 إلى 5 من المادة 121 فيما يخص تقييم الأصول المالية وفق القيمة العادلة في النقاط التالية:
- تدرج في الحسابات الأصول المالية عند دخولها ضمن أصول المؤسسة بتكلفتها التي هي القيمة

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم المحاسبية ومحتوى

الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سابق، ص، ص: 11، 12.

الحقيقية لمقابل معين بما في ذلك مصاريف الوساطة والرسوم غير المستردة ومصاريف البنك ولكن لا تندرج فيها الحصص والفوائد المتوقع استلامها غير المدفوعة والمستحقة قبل الاكتساب؛

- تعتبر المساهمات والحسابات الدائنة المرتبطة التي تمت حيازتها بغرض التنازل عنها لاحقا والسندات المثبتة لنشاط المحفظة كما لو كانت أدوات مالية متاحة للبيع، ويتم تقييمها عقب إدراجها الأولي في الحسابات بقيمتها الحقيقية التي هي على الخصوص:

✓ السندات التي تم تسعيرها ← السعر المتوسط للشهر الأخير من السنة المالية؛

✓ السندات التي لم يتم تسعيرها ← بقيمتها التفاوضية المحتملة، ويمكن تحديد هذه القيمة

انطلاقا من نماذج وتقنيات التقييم المقبولة على العموم.

- يدرج في الحسابات ما ينتج من فروق التقييم في شكل ارتفاع أو انخفاض في رؤوس الأموال الخاصة والمبالغ المدرجة في شكل رؤوس أموال خاصة تدرج كنتيجة صافية للسنة المالية؛

- تذكر في الملحق المعلومات التي تخص طريقة تحديد القيمة المحاسبية للسندات وكذلك طريقة معالجة تغيرات قيمة السوق بالنسبة إلى التوظيفات المالية المدرجة في الحسابات بقيمة السوق.

ثالثا: المخزونات

و فيما يخص تقييم المخزونات وفق القيمة العادلة فقد حددها النظام المحاسبي المالي في النقاط

التالية:¹

- عملا بمبدأ الحيطة، فإن المخزونات تقيم بأقل تكلفتها وقيمة إنجازها الصافية، وقيمة الانجاز الصافية هي سعر البيع المقدر بعد طرح تكلفتي الاتمام والتسويق؛

- تقييم المنتجات الزراعية عند إدراجها الأولي ولدى تاريخ إقفال السنة المالية بقيمتها الحقيقية منقوصا منها التكاليف المقدرة في نقطة البيع؛

- تثبت الخسائر أو الأرباح المتأتية عن التغير في القيمة الحقيقية منقوصا منها التكاليف التقديرية لنقاط البيع في النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصلت فيها أي منها.

رابعا: الاعانات

وفيما يخص تقييم الاعانات وفق القيمة العادلة فقد جاء النظام المحاسبي المالي بما يلي:²

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم المحاسبية ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سابق، ص: 13.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم المحاسبية ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سابق، ص، ص: 13.

- لا تدرج في الحسابات الاعانات العمومية بما في ذلك الاعانات النقدية المقيمة بقيمتها الحقيقية ضمن حساب النتائج أو في شكل أصل إلا إذا توفر ضمان معقول:

✓ بأن المؤسسة تمتثل للشروط الملحقة بالإعانات؛

✓ وبأن الإعانات سيتم استلامها.

خامسا: القروض والخصوم المالية الأخرى

وجاء فيما يخص تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى بقيمتها الحقيقية ما يلي: ¹

- تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى في الأصل بتكلفتها المتمثلة في القيمة الحقيقية للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند التنفيذ؛

- بعد الاقتناء، تقوم الخصوم المالية حسب التكلفة فاستثناء الخصوم التي تمت حيازتها لأغراض التعامل التجاري والتي تقييم بقيمتها الحقيقية.

سادسا: تقييم الأعباء والمنتجات المالية

حدد النظام المحاسبي المالي فيما يتعلق بتقييم الأعباء المالية بالقيمة الحقيقية النقاط التالية: ²

- العمليات التي تم الحصول من أجلها على تأجيل الدفع أو منح هذا التأجيل بشروط تقل عن شروط السوق تدرج في الحسابات بقيمتها الحقيقية بعد طرح المنتج المالي أو التكلفة المالية المرتبطة بهذا التأجيل؛

- الفارق بين القيمة الاسمية للمقابل والقيمة الحقيقية للعملية التي تتناسب الكلفة التقديرية للقرض المتحصل عليه أو الممنوح في الحسابات كأعباء مالية في حسابات المشتري، ومنتجات مالية في حسابات البائع.

سابعا: عقود الإيجار التمويلي

حدد النظام المحاسبي المالي كيفية تقييم عقود الإيجار التمويلي بالقيمة العادلة في النقاط التالية: ³

- يدرج الأصل المستأجر في حسابات أصول الميزانية بقيمته الحقيقية (العادلة) أو بالقيمة المحينة للمدفوعات الدنيا بمقتضى الإيجار إذا كانت هذه القيمة الأخيرة أقل ثمنا.

إضافة إلى ما سبق ذكره من العناصر المقيمة على أساس القيمة العادلة، فقد أوجب المشرع

الجزائري أيضا تقييم السلع المكتسبة مجانا أو عن طريق التبادل بقيمتها العادلة وذلك نظرا لانعدام

¹ - نفس المرجع السابق، ص: 14.

² - نفس المرجع السابق، ص: 15.

³ - نفس المرجع السابق، ص، ص: 19، 20.

الأساس الموضوعي للاعتراف بها وفق تكلفتها التاريخية.

مما سبق يلاحظ أن المشرع الجزائري أجاز استخدام القيمة العادلة وذلك كلما توفرت الشروط اللازمة بهدف تصحيح الصورة المالية للمؤسسة والوصول إلى معلومة محاسبية تتميز بالخصائص النوعية ذات الجودة العالية، وبالمقاربة مع المعايير المحاسبية الدولية نجد أن الإفصاحان التي أوجبها النظام المحاسبي المالي هي نفس المعلومات التي يجب تقديمها في معايير المحاسبية الدولية في حالة إتباع نموذج القيمة العادلة.

المطلب الثالث: صعوبات تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

يواجه تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية والمالية الجزائرية العديد من العوائق والصعوبات والتي تلخيصها في النقاط التالية:

أولاً: صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية

إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادلة وحياسة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائعون للعقارات في قيمتها السوقية.¹

ثانياً: عدم إصدار نص جبائي يسمح بالتقييم على أساس القيمة العادلة

يفترض من الناحية العلمية إصدار نص جبائي يسمح بالتقييم على أساس القيمة العادلة، إلا أنه لحد الآن هناك بعض التحفظ من طرف الإدارة الجبائية حول هذا العنصر وربما يرجع هذا الأمر حسب رأيهم كونها تهدد بتقلص الإيرادات الضريبية بشكل كبير، وعليه فهي لا تعترف بطريقة حساب الاهتلاكات بغير الطريقة المقررة لديها، خاصة فيما يتعلق بالأصول المالية.²

ثالثاً: غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة

التطوير المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية، التي تتميز بالكفاءة مما يجعل تقييم الاسهم والسندات ومشتقاتها وفقاً لطريقة القيمة العادلة ممكناً، وهو ما لا يتحقق في حالة بورصة الجزائر،

¹ - العمري أصيلة، بروبة إلهام، تطبيق القيمة العادلة كبديل للقياس المحاسبي في الجزائر، بين مساهمتها في ضمان معلومة محاسبية جيدة وعوائق تكيفها في البيئة الجزائرية-دراسة تحليلية لأراء عينة من محافظي الحسابات لولاية بسكرة، الملتنقى الدولي حول دور معايير المحاسبية الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات- اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري على ضوء التجارب الدولية- جامعة ورقلة، الجزائر، 24-25 نوفمبر، 2014، ص: 321.

² - جاوحدو رضا، حمدي جلييلة إيمان، آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على النظام الجبائي والجهود المبذولة لتكيفه، مداخلة مقدمة في الملتنقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013، ص: 11.

الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي بإجراء إصلاح جاد وعميق على النظام المالي للجزائر.

رابعا: مكانة أو دور البورصة

بالرغم من دور السوق المالي في عمليات التمويل، إلا أن أهميته في الجزائر ودوره في تمويل المؤسسات مازال محدودا جدا، نظرا لغياب تقاليد وثقافة وطنية للاستثمار المالي وحدثة هذا السوق، بالرغم من محدودية هذه العملية الا أنها أرست ثقافة جديدة قادت إلى بروز عدة إشكالات محاسبية مرتبطة بالمحيط الجديد، كانت موضوع إصلاحات باعتبارها عضوا في المجلس الوطني للمحاسبة.¹

خامسا: غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية

فالتقييم وفق القيمة العادلة يحتاج إلى توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، في الوقت الذي نسجل فيه تضاربا في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية فضلا عن قلته.²

¹ محمد قوجيل، بن مالك محمد حسان، تأثير التوافق بين عملية الإصلاح المحاسبي وتطبيق مبادئ الحوكمة على جودة الإفصاح في المؤسسات الجزائرية، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول: "الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 29 و30 نوفمبر 2011، ص: 12.

² صفاء بوضياف، مستجدات النظام المحاسبي المالي وأفاق تكييفه في البيئة المحاسبية الجزائرية، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013، ص: 13، 14.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى مختلف المفاهيم النظرية التي تتعلق بمحاسبة القيمة العادلة والمعايير التي تناولتها، حيث أن القيمة العادلة جاءت نظرا إلى محدودية فائدة استخدام القوائم المعدة وفق التكلفة التاريخية وعدم ملائمتها للواقع الاقتصادي، تم استخدام القيمة العادلة وإصدار المعايير الخاصة بها، وثبت أنها ملائمة وتنتج معلومات عادلة لأنها تقيس القيم العادلة للأصول بين الفترة والأخرى، فاعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي ساهم بالارتقاء بالإبلاغ المالي مما سمح بتوفير معلومات محاسبية ومالية مفيدة لمستخدميها.

وتبين من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقيمة العادلة أنها ساهمت في تحسين نوعية المعلومات المقدمة لمختلف فئات المستخدمين، وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية عالية، وبما يجعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة مع المعلومات المحاسبية للمؤسسات الأخرى، وبين المعلومات المحاسبية للمؤسسة نفسها لفترات زمنية متعددة.

ولقد أجاز المشرع الجزائري من خلال النظام المحاسبي المالي (SCF) استخدام القيمة العادلة وذلك كلما توفرت الشروط اللازمة بهدف تصحيح الصورة المالية للمؤسسة والوصول إلى معلومة محاسبية تتميز بالخصائص النوعية ذات الجودة العالية، وبالمقارنة مع معايير المحاسبية الدولية نجد أن الإفصاح الذي أوجبه النظام المحاسبي المالي هي نفس المعلومات التي يجب تقديمها في معايير المحاسبة الدولية في حالة إتباع نموذج القيمة العادلة، إلا أن تطبيقها في الجزائر يواجه بعض العوائق والصعوبات المتعلقة بالبيئة المحاسبية والمالية الجزائرية.

الفصل الثاني:

القرارات المالية في المؤسسة

الاقتصادية

تمهيد:

تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تسيير مواردها المحدودة لتلبية احتياجاتها الغير المحدودة بكل الوسائل الممكنة وذلك بغية تحقيق مركز تنافسي، ولكي تبلغ المؤسسة أهدافها المبتغاة يجب التحكم في قراراتها، إذ تعتبر عملية اتخاذ القرارات محور العملية الإدارية داخل المؤسسة، ذلك لأنها عملية إدارية متداخلة في جميع وظائف الإدارة ونشاطاتها، فمقدار النجاح الذي تحققه أي مؤسسة يتوقف على قدرة وكفاءة المسيرين الإداريين على اتخاذ القرارات السليمة، إذ تعد القرارات المالية من المواضيع التي تحتل حيزا مهما ضمن اهتمامات منظري الفكر المالي، نظرا لما لها من أهمية إستراتيجية، بحيث تتحدد على أساسها مختلف القرارات الوظيفية الأخرى، لذا تعتبر القرارات المالية (القرار الاستثمار وقرار التمويل، وقرار توزيع الأرباح) من أهم القرارات في المؤسسة، وعليه لكي تتمكن المؤسسة من معرفة مدى بلوغ أهدافها بكفاءة وفعالية فهي بحاجة إلى تحسين وضعها المالي باستمرار وتعديل قراراتها المالية غير الرشيدة، ولإعطاء صورة واضحة عن القرارات المالية سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على القرارات المالية في المؤسسة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية اتخاذ القرار.

المبحث الثاني: قرارات الاستثمارية.

المبحث الثالث: قرارات التمويلية.

المبحث الرابع: قرار توزيع الأرباح.

المبحث الأول: ماهية اتخاذ القرار

تعتبر عملية اتخاذ القرار من الإجراءات التنظيمية المهمة في أية مؤسسة، فهي تستخدم لمعالجة المشكلات القائمة أو مواجهة حالات أو مواقف محتملة الوقوع خلال ممارسة نشاطها، ولكي تبلغ المؤسسة أهدافها المبتغاة يجب التحكم في قراراتها أياً كانت، إنتاجية، تسييرية، مالية... إلخ.

المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار

قبل التطرق إلى مفهوم عملية اتخاذ القرار سوف نتطرق أولاً إلى تعريف القرار، والذي يعتبر "جوهر العملية الإدارية في أي تنظيم سياسي أو اقتصادي أو ثقافي، لأن هذا التنظيم يتطلب إصدار الأوامر من جهة وضرورة تنفيذها من جهة أخرى، حتى يتم تنفيذ النشاط بإحكام وفعالية للوصول إلى الهدف الذي يسعى التنظيم تحقيقه"¹.

و يعرف القرار بأنه "الاختيار المدرك والواعي والقائم على أساس التحقق والحساب في اختيار البديل المناسب من بين البدائل المتاحة في مواجهة موقف معين"²، يشير هذا التعريف إلا أن القرار ما هو إلا اختيار بديل من بين البدائل المتاحة ولكن بشرط أن يكون الاختيار قائم أسس حسابية وقابلة للتحقق، في حين هناك من عرف القرار بأنه "عمل من أعمال الاختيار والتفضيل يتمكن بموجبه المدير من التوصل إلى ما يجب عمله، وما لا يجب عمله في مواجهة موقف معين من مواقف العمل الذي يشرف عليه"³، يشير هذا التعريف إلا أن القرار هو عمل من أعمال المدير والذي يساعده في مواجهه المواقف التي تواجهه أثناء القيام بعمله والتي توضح له ما يجب وما لا يجب عمله.

ويقصد بالقرار أيضاً بأنه " اختيار بديل معين من بين مجموعة من البدائل، فالقرار الذي نتحدث عنه هو كيف تختار الأمثل والأفضل ليكون له الأثر النافع والمفيد في المدى القريب والمدى البعيد"⁴. نستنتج من التعاريف السابقة بأن القرار هو اختيار أفضل بديل من البدائل المتاحة والذي يساعد متخذ القرار في مواجهة المواقف والظروف التي تواجهه أثناء تأدية وعمله، ويكون هذا القرار مبني على أسس علمية وقابلة للتحقق، ومفيد للمؤسسة في المديين القريب والبعيد.

¹ - إبراهيم عبد الواحد نائب، إنعام هيد المنعم الباقية، نظرية القرارات "نماذج وأساليب كمية محسوبة"، دار وائل للنشر، الأردن، ط2، 2015، ص: 33.

² - مؤيد الفضل، المنهج الكمي في اتخاذ القرارات الإدارية المثلى، دار اليازوري، الأردن، 2010، ص: 31.

³ - إبراهيم عبد الواحد نائب، إنعام هيد المنعم الباقية، مرجع سابق، ص: 33.

⁴ - سيد صابر تعلق، نظم دعم اتخاذ القرارات الإدارية، دار الفكر، الأردن، 2011، ص: 34.

أولاً: تعريف عملية اتخاذ القرار

تعرف عملية اتخاذ القرار بأنها " اختيار بديل معين من بين أفضل البدائل وأفضل السبل لتحقيق الهدف، وهي اختيار لمدى كفاءة الرؤساء وقدرتهم على تحمل المسؤولية والبت في الأمور"،¹ وتعرف على أيضا على أنها " العملية التي تبني على الدراسة والتفكير الموضوعي للوصول إلى قرار معين، أي الاختيار والتفضيل للبدائل أو الإمكانيات المتاحة حيث أن أساس اتخاذ القرار وجود البدائل التي تؤدي دورها إلى إيجاد مشكلة تتمثل في الاختيار بين تلك البدائل".²

وتعرف كذلك بأنها " عملية اختيار بديل واحد من بين بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمؤسسة"، كما يرى **Herbert Simon** أن " اتخاذ القرارات هو قلب الإدارة، ومفاهيم نظرية يجب أن تكون مستمدة من المنطق وسيكولوجية الاختيار الإنساني"،³ كما عرفت أيضا بأنها " اختيار بديل معين للتصرف من بين مجموعات البدائل المتاحة في موقف معين من أجل تحقيق أهداف محددة".⁴ وعليه يمكن القول أن عملية اتخاذ القرار "هي عبارة عن مجموعة من المراحل المؤسسة والمتناسقة فيما بينها لاختيار أفضل بديل مناسب بين بديلين أو أكثر، وذلك بغية تحقيق أهداف المؤسسة".

وتتسم عملية اتخاذ القرارات بالخصائص التالية:⁵

- أنها عملية ذهنية، فهي نشاط فكري يعتمد على إتباع المنطق والتفكير المنهجي الصحيح؛
- انها عملية إجرائية، فعلي الرغم من أن عملية الاختيار هي جوهر اتخاذ القرارات إلا أن هناك عدد من الخطوات التفصيلية التي تنسقها مثل تحديد وتعريف المشكلة؛
- تعدد البدائل هو أساس عملية اتخاذ القرار؛
- إن اتخاذ القرارات واختيار البدائل لا يتم عشوائيا وإنما يكون وفق أسس ومعايير تؤدي إلى اختيار أنسب بديل؛

¹ - مؤيد الفضل، الأساليب الكمية والنوعية في دعم قرارات المؤسسة، دار الوراق، الأردن، 2008، ص: 25.

² - إبراهيم عبد الواحد نائب، إنعام عبد المنعم الباقية، مرجع سابق، ص: 33.

³ - صابر عباسي، دور التسيير بالقيمة للضرائب في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة عينة في المؤسسات في قطاع المحروقات، أطروحة دكتوراه في المحاسبة والجباية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص: 90.

⁴ - علاء الدين عبد الغني محمود، إدارة المنظمات، دار الصفاء، الأردن، 2011، ص: 166.

⁵ - أحمد ماهر وآخرون، إدارة المبادئ والمهارات، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر ، 2011، ص: 324.

- إن عملية اتخاذ القرار مرتبط بالمستقبل، فنحن نتخذ القرار في الوقت الحاضر، لكن تنفيذه وآثاره ستكون مستقبلا وهذه الخاصية تؤدي إلى صعوبة عملية اتخاذ القرارات كونها تعتمد على التنبؤ بالمستقبل فضلا عن التعبير وعدم الاستقرار في العوامل المؤثر فيه؛
- التركيز على فهم المشكلة باقتراح أفضل الحلول أو البدائل، والتعامل مع الأسباب المؤدية للمشكلة لا التعامل مع النتائج، وذلك للقضاء على المشكلات من جذورها؛
- مراعاة العوامل السلوكية ومستوى الرضا من عدمه، وأثر ذلك على نتائج القرار؛
- استعمال الطرق العلمية والمداخل الكمية والكيفية باختيار البديل المناسب.

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك فرق بين اتخاذ القرار وصنع القرار، باعتبار أن هذا الأخير يشير إلى نظام متكامل من الأنشطة أو تلك العمليات الخاصة بتحديد المشكلة والبدائل، والتقييم، واختيار البديل المناسب، أي أن ذلك النظام المتبع، أو الإجراءات، أو الخطوات، أو العمليات الذهنية التي يمر بها المدير ما هي إلا تشغيل أو صناعة يقوم بها الفرد للقرار،¹ ويعتبر أيضا الجهد المشترك لعناصر التنظيم في المؤسسة لعلاج المشكلات، وتصميم سياسات ورسم الخطة والبرامج، وعليه فإن صناعة القرار تنسب إلى التنظيم أو المؤسسة، والأفراد بمختلف أسلاكهم متواجدين داخل التنظيم ويؤثرون فيه، ويتأثرون به، لذا فعملية صنع القرار عبارة عن نظام متكامل العناصر يبتدئ من إثارة المشكلة، مرورا بجمع المعلومات، اتخاذ القرار، ثم تنفيذ القرار، أي أن اتخاذ القرار هو جزء من عملية صنع القرار.²

ثانيا: أهمية اتخاذ القرارات

إن عملية اتخاذ القرارات لها أهمية كبيرة سواء في الحياة العامة أو الخاصة وسواء في الإدارات أو في المؤسسات الإنتاجية أو الخدمية، ذلك أن عملية اتخاذ القرار تمثل أهم محور في أي عمل إداري أو اقتصادي، لذلك يرى بعض الكتاب أن صنع واتخاذ القرار هو جوهر كل عملية تخطيطية، ويرى البعض الآخر أن عملية صنع القرار هي الركن الأساسي لقيام أي تنظيم كفاء، وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول أن صنع واتخاذ القرار يعتبر من أهم المقومات الرئيسية للوحدة أو الإدارة الناجحة، لأن مقدار النجاح الذي تحققه أي وحدة يتوقف في أبعد الحدود على مدى ما يتمتع به من قدرة وكفاءة على صنع واتخاذ القرارات المناسبة،³ إذ تعتبر عملية اتخاذ القرارات محور عمل المدير، فهو يتخذ قرارا عندما يوقع

¹- أحمد ماهر، اتخاذ القرار بين العلم والابتكار، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 22.

²- بركان دليلة، تأثير الاتصال غير الرسمي على عملية اتخاذ القرار، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر، ع 10، 2011، ص: 219.

³- طبائبية سليمة، دور محاسبة شركة التأمين في اتخاذ القرارات وفق الإبلاغ المالي الدولية، دراسة حالة: الشركة الجزائرية للتأمين، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1، سطيف، الجزائر، 2014/2013، ص: 69.

رسالة، أو يوافق على إجازة موظف، أو يجيب على استفساره، أو يطلب من أحد موظفيه أداء عمل ما، أو يقوم بتشكيل لجنة، وتعيين رئيس قسم أو ترقية موظف أو إيفاده في برنامج تدريبي، أو تغيير أسلوب العمل... إلخ، وهكذا فإن اتخاذ القرارات هو من المهام الأساسية للمدير أو الرئيس، وتزداد أهمية هاته العملية مع زيادة تعقد أعمال المؤسسات وتوسعها وتنوعها، وتزايد التحديات التي تواجهها من تغيرات متسارعة، ومنافسة حادة، وتسارع ظاهرة العولمة وقد أصبح أساس الحكم على المدير الناجح هو كفاءته ومقدرته في اتخاذ القرارات الصائبة السلمية، والإخفاق في ذلك يعني تجمد العمل وشل النشاط، وبالتالي زوال المؤسسة وفنائها، وهكذا ترتبط كفاءة وفعالية المؤسسة بكفاءة وسلامة القرارات التي تتخذ في مسؤوليتها المختلفة.¹ وتظهر عملية اتخاذ القرارات أساساً لأن المدير يقوم بتحديد هدفه أو أهدافه ويحاول الوصول إلى هذا الهدف أو الأهداف، وبدون القرارات لا يمكن للوظائف الجوهرية للإدارة أن تأخذ مكانها، كما أن عملية الإدارة بكاملها لا يمكن أن توجد، وعلى هذا فإن عملية اتخاذ القرارات تنتشر في جميع المستويات الإدارية ويقوم بها كل مدير وتوجد في كل جزء من أجزاء المؤسسة، وتتعامل مع كل موضوع محتمل.²

ثالثاً: خطوات عملية اتخاذ القرارات

القرار الجيد هو القرار الذي يتخذ على أساس رشيد، وبطريقة منهجية أي أن هناك خطوات منطقية ينبغي إتباعها للوصول إلى القرارات الجيدة، وتتمثل هذه الخطوات في:

- 1- **تحديد المشكلة:** إن أول خطوة في عملية اتخاذ القرار هي التعرف على المشكلة ومعرفة مسبباتها ودراسة أعراضها وجمع المعلومات عنها وتحليلها، وذلك لتحديد الأهداف المراد تحقيقها، وهي عندما يدرك الشخص أن هناك فرقا بين وضعه الحالي والوضع المثالي وهي الفجوة التي يجب أن تسد بواسطة قرار سليم وناجح، فمثلاً هنا لدينا مشكلة انخفاض حجم المبيعات للمؤسسة فهذه مشكلة، فما هي أسبابها هل هي راجعة مثلاً إلى كبر حجم المنافسة، أو ارتفاع أسعارنا، أو تخفيض أسعار المنافسين، أو عدم وجود رغبة في سلعتنا أو دخول السوق سلع أفضل من سلعتنا...، كل هذه مجرد احتمالات لا بد من جمع المعلومات عنها ثم تحليلها ودراستها للوصول إلى المسببات الحقيقية لهذه المشكلة، ولكن بوجه عام فإن هناك مشاكل ثلاثة تواجه أي إداري وهي:³
- **مشاكل تقليدية:** وهي تلك المشاكل التي تتعلق بالنشاطات التي تمارس يومياً مثل حضور الموظفين،

¹ - بركان دليلة، مرجع سابق، ص: 219.

² - بشير العلاق، الإدارة الحديثة نظريات ومفاهيم، اليازوري، عمان، الأردن، 2018، ص: 160.

³ - علي حسين، نظرية القرارات الإدارية، زهران للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص: 22.

انصرافهم، توزيع الأعمال، منح إجازات.

- **مشاكل حيوية:** وهي التي تؤثر بشكل مباشر وحيوي على سير العمل مثل: مشاكل التخطيط والسياسات والإستراتيجيات المتبعة.

- **مشاكل طارئة:** وهي مشاكل عرضية تحدث بسبب التقلبات والتغيرات البيئية، أو السبب قصور في الأداء

2- تحليل المشكلة: بمعنى تصنيف المشكلة وتجميع الحقائق، وتصنيف المشكلة يخدم لغرض المعرفة من الذي ينبغي أن يتخذ القرار، ومن ينبغي استشارته عند اتخاذه، ومن الذي يجب إبلاغه، وبدون هذا التصنيف المسبق يكون من الصعب تحويل القرار النهائي إلى عمل فعال، وعادة يتم تصنيفه حسب أربعة أسس هي:

- الفترة الزمنية للقرار (أي الفترة الزمنية التي ينبغي على المؤسسة الالتزام بها للقيام بالعمل المتعلق بالقرار)؛

- وقع القرار على الوظائف والمجالات الأخرى؛

- عدد الاعتبارات النوعية التي تدخل في القرار؛

- مدى التكرار المنتظم للقرار.

وتعتبر عملية تجميع الحقائق والمعلومات من الأمور الحيوية عند اتخاذ القرارات، فالقرارات لا تتخذ في فراغ أو جهل معلوماتي، وعلى المدير أن ينتقي الحقائق ذات العلاقة بالمشكلة ويستبعد غيرها من المعلومات، وعليه أن يتأكد تماما من صحة المعلومات، كما عليه أن يحدد المعلومات الإضافية التي تلزمه وكيفية الحصول عليها، وهناك معلومات قد لا يستطيع الحصول عليها بسهولة أو أنه لن يتمكن أبدا الحصول عليها، وهنا على المدير أن يكون عارفا بالمعلومات الناقصة حتى يمكنه من تقدير درجة الخطر التي ينطوي عليها القرار ومدى دقته.¹

3- تحديد البدائل: البدائل هي الحلول أو الوسائل أو الأساليب المتاحة أمام متخذ القرار لحل مشكلة قائمة وتحقيق الأهداف المطلوبة، وعلى متخذ القرار القيام بدراسة كافية لتحديد البدائل معتمدا على خبرته السابقة في هذا المجال وعلى نتائج تجارب الآخرين، علميا يجب تحديد البدائل التي لها علاقة مباشرة بتحقيق النتائج المطلوبة على أن تكون هذه البدائل ضمن حدود الموارد المتاحة أمام متخذ القرار، لهذا فإن عملية تحديد البدائل تتطلب من الإدارة ما يلي:

¹ - بشير العلاق، مرجع سابق، ص: 166.

- القدرة على تطوير الحلول البديلة والتصور في حقل إيجاد الحلول وبخاصة الجديد منها؛
- الاعتماد الواسع على التجارب والسجلات السابقة ومعلومات وخبرات الآخرين في نفس المجال حتى يمكن الإلمام بجميع المعلومات والنواحي المتعلقة بالمشكلة وبالتالي بكل الحلول الممكنة.¹
- 4- تقييم كل بديل:** يقصد بتقييم البدائل المتاحة القيام بدراستها وتحليلها بهدف اكتشاف مميزاتا وعيوبها ومدى قدرة إسهامها في حل المشكلة المعروضة، وتعتبر مرحلة تقييم البدائل من أصعب المراحل لأنها تعتمد على توقع ما قد يظهر من مشكلات أثناء التنفيذ، ومما يزيد من صعوبة الموقف أن المفاضلة بين البدائل تتم في ضوء احتمالات لظروف مستقبلية معينة ومعايير تقييم البدائل هي:²
- **معيار الواقعية:** ويقصد به مدى إمكانية تنفيذ البدائل وما يتطلب ذلك من توافر الإمكانيات المادية والبشرية وطبقا لهذا المعيار يجب استبعاد البدائل التي لا يمكن تنفيذها لأنها في تلك الحالة تعتبر بدائل خيالية.
- **معيار التكاليف:** لابد من مقارنة بين تكاليف تنفيذ البدائل المتاحة بالعائد المتوقع منها احتمالات ذلك المتوقع أي تحديد القيمة المضافة المتوقعة من كل بديل.
- **معيار الكفاءة:** ويتم معرفة ذلك في ضوء آثار تنفيذ كل بديل على المؤسسة والمؤسسات الأخرى والمجتمع فقد يكون لبعض البدائل آثار إيجابية للمؤسسة ولكنها قد تؤدي إلى آثار سلبية للمجتمع.
- **معيار النتائج العكسية:** ويقصد به الآثار المعنوية للبدل وانعكاساتها على الأفراد وأرواحهم المعنوية والعلاقات الإنسانية بينهم وبين الإدارة.
- **معيار الوقت:** ويقصد به ملائمة الوقت لتنفيذ البدائل فقد يتطلب الوقت السرعة في التنفيذ فيتم اختيار البديل المناسب لذلك.
- 5- اختيار البديل المناسب:** طالما أن المدير قام بمقارنة الإيجابيات والسلبيات للبدائل، فإن الخطوة التالية هي اختيار أفضل حل، وهناك أربعة معايير لاختيار أفضل الحلول، وهذه المعايير هي:³
- **المخاطرة:** حيث على المدير أن يقوم بمخاطر كل تصرف في مقابل المكاسب المتوقعة حيث لا يوجد تصرف بدون مخاطر وكذا لا يوجد عدم تصرف بدون مخاطر، أي كل ما كان بديل درجة المخاطر فيه أقل والمكاسب متوقعة منه مرتفعة يكون مقبول أكثر من غيره من البدائل الأخرى.
- **الاقتصاد في الجهد:** حيث ينبغي تحديد أي تصرفات يمكن أن تغطي أفضل النتائج بأقل الجهود،

¹- كاسر نصر المنصور، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، دار الحامد، الأردن، 2006، ص: 47.

²- سيد صابر تغلب، مرجع سابق، ص: 301.

³- بشير العلاق، مرجع سابق، ص: 168.

والتي تحقق التغيير المطلوب بأقل إزعاج ممكن للمؤسسة.

- قيود الموارد: من أهم قيود الموارد هو مورد العنصر البشري الذي سينفذ هذه القرارات، أو الحلول، فالحل يتطلب كفاءات وإمكانيات بشرية علاوة على موارد الأخرى كالأموال المخصصة للمشروع، والتكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج.

6- تنفيذ القرار: وتعد هذه المرحلة تابعة للمراحل السابقة رغم أن القرار يكون قد صدر والتنفيذ يأتي لجعل القرار واقعي وملمس خاصة بعد أن يضمن متخذ القرار تعاون وتفاعل الجميع على تنفيذ القرار مثل قيام بأعمال تحفيز للعاملين.

إن القرار في حد ذاته عديم القيمة ما لم يتم تنفيذه، وكثيرا ما ننفق الوقت والجهد والمال من أجل الوصول إلى قرار سليم ومنطقي، ثم بعد هذا نبدد كل ذلك بسبب فشلنا في تنفيذه، ولهذا بعد أن يتم اختيار البديل الأنسب لحل المشكلة المطروحة فإن القرار أو الحل يجب أن يكون له فاعلية في التنفيذ حتى يحقق الهدف المنشود، ويعتقد بعض متخذي القرارات أن دورهم ينتهي باختيارهم لأفضل بديل، ولكن هذا الاعتقاد خاطئ بطبيعة الحال، لأن القرار يتطلب تعاون الآخرين ومتابعة التنفيذ للتأكد من سلامة التنفيذ وفاعلية القرار، وقد يتطلب الأمر معرفة وإلمام من لهم علاقة بالتنفيذ، كما أن شعور العاملين بمشاركتهم في صنع القرار تساهم بشكل كبير في حسن تحويل البديل إلى عمل فعال ومنتج.

7- المتابعة والملاحظة والمراقبة: وهذه الخطوة تتطلب من المدير متابعة تنفيذ القرار عن طريق التوجيه الذي يمارسه على عمل مرؤوسيه المنفذين، وعليه أن يقوم بأعمال الملاحظة لكيفية التنفيذ وهذا يتطلب المزيد من الأعمال الإدارية مثل الاتصال والإرشاد، وبعد ذلك يعمل المدير على تسجيل كل معوقات تنفيذ القرار ويستخلص العبر لتطوير الحلول في المستقبل.¹

المطلب الثاني: ظروف وأنواع القرارات

تتنوع القرارات الإدارية باختلاف الأهداف والنشاطات ومجالات العمل والأساليب المستخدمة وطبيعة الظروف المحيطة بها وما إلى ذلك، وسنتناول في هذا المطلب ظروف اتخاذ القرارات وأنواعها فيما يلي بشيء من التفصيل.

أولاً: ظروف اتخاذ القرار

إذ كانت معرفة نوع وأبعاد الموقف تعتبر هامة لمتخذي القرارات، فإن معرفة الظروف المحيطة بالقرار لا تقل أهمية، وفي هذا الصدد يمكن القول أن جميع القرارات تصدر في ظل ثلاثة ظروف وسنتناولها فيما يلي:

¹ - كاسر نصر المنصور، مرجع سابق، ص: 49.

1- ظروف التأكيد: في ظل ظروف التأكيد، فإن المدير يعرف تماما جميع البدائل الممكنة مع ضمان كامل نتائج كل بديل،¹ أي ماذا سوف يحدث مستقبلا، وبذلك يستطيع التحكم في شروط اختياره وأكثرها فائدة، لأنه توجد إستراتيجية واحدة لكل بديل، ففي مثل هذا النوع من القرارات يوجد لكل بديل قيمة واحدة متوقعة أو مؤكدة، وعند اختيار البديل الذي سوف يطبق يختار على أساس أفضلية النتيجة التي سوف يحققها، وبذلك فإن البديل الذي يحقق أكبر فائدة ممكنة، فالقرارات في ظل التأكيد تبني على معلومات صحيحة ومعرفة ثابتة وبالتالي تكون نتائجها مؤكدة.²

2- ظروف عدم التأكيد (المخاطرة): فيتم صنع القرار في ظروف المخاطرة حينما تكون البدائل المتوافرة معلومة ومعروفة وكذلك احتمالات حدوثها والفوائد والتكاليف المحتملة لكل بديل، وهذا النوع من أكثر الأنواع شيوعا فالبدائل معروفة ولكن النتائج مشكوك فيها.³

3- ظروف عدم التأكيد التام: وتشير إلى أن متخذ القرار لا يكون لديه أي معلومات عن القرار المراد اتخاذه علما بأن لهذا القرار بدائل مختلفة ولكل بديل نتائج مختلفة، إلا أن احتمالات كل نتيجة منها غير معروفة، فمتخذ القرار في هذه الحالة يكون أمام موقف غامض، وللتغلب على هذا الموقف الناتج عن عدم توفر المعلومات يقوم متخذ القرار باستخدام عدة معايير يمكن على أساسها المفاضلة بين البدائل المختلفة ومن هذه المعايير:⁴

- **معييار التفاؤل:** يشير إلى أن متخذ القرار يفترض أن البيئة تعمل لصالحه، ولذلك فإنه يختار البديل الذي يحقق له أعلى ربحية عند المقارنة بين الأرباح والبديل الذي يحقق أدنى تكلفة عند المقارنة بين التكاليف وسيكون الحل على أساس اختيار البديل الذي يحقق أعلى ربحية.

- **معييار التشاؤم:** ويشير إلى أن متخذ القرار يفترض أن البيئة لا تعمل لصالحه فإنه يختار البديل الذي يجنبه أكبر خسارة ممكنة، ويتم اختيار البديل الذي يحقق أدنى قيمة بالنسبة للأرباح المتوقعة عند المقارنة بين الأرباح والبديل الذي يحقق أعلى النواتج عند المقارنة بين التكاليف، ثم يتم اختيار البديل الذي يمثل أدنى قيمة من التكاليف بينها.

- **معييار لا بأس:** أن على متخذ القرار يفترض أن احتمال حدوث حالات الطبيعة المختلفة هي احتمالات متساوية، لذا فإنه تتم المفاضلة على أساس أفضل القيم المتوقعة، ويتم اختيار البديل الذي يحقق أعلى ربحية عند المقارنة بين الأرباح والبديل الذي يحقق أدنى النتائج عند المقارنة بين التكاليف.

¹ - علي شريف، الإدارة المعاصرة، دار الجامعة، 1998، ص: 240.

² - سيد صابر تغلب، مرجع سابق، ص: 303.

³ - حسين حريم، مبادئ الإدارة الحديثة، دار الحامد، الأردن، 2006، ص: 90.

⁴ - محمد عزات الحلالمة، أحمد نافع المدادحة، المفاهيم الحديثة في علم الإدارة، دار إثراء، الأردن، 2010، ص: 125، 126.

ثانياً: أنواع القرارات

على الرغم من تعدد أسس القرارات في المؤسسات إلا أنه يمكن إجمالاً تصنيف أنواع القرارات في الأصناف التالية:

1- القرارات المبرمجة و القرارات غير المبرمجة:

وتنقسم القرارات حسب هذا التصنيف إلى ثلاث قرارات هي:¹

1-1- القرارات المبرمجة: وتسمى أيضاً القرارات المهيكلة أو القرارات التقليدية أو القرارات الروتينية التي تتخذ وفقاً لقواعد إجرائية محددة مسبقاً، وهذه القرارات لا تحتاج إلى جهد فكري حيث تتسم بالتكرار والبساطة والوضوح ولا تحتاج إلى وقت كبير لاتخاذها، لأن المعلومات متاحة لمتخذ القرار وفي هذه الحالة يمكن إلغاء القرار أو تعديله دون أن يترتب على اتخاذه أية آثار سلبية على المؤسسة، وعادة ما يتم اتخاذ هذه القرارات على مستوى الإدارة الدنيا دون أن يترتب على اتخاذه أية آثار سلبية على المؤسسة، ومن أمثلتها العديد من المشاكل اليومية المتكررة التي تواجه المديرين في عمليات الإشراف على سير العمل.²

1-2- القرارات شبه مبرمجة: وتسمى أيضاً القرارات شبه المهيكلة وتجمع هذه القرارات بين بعض خصائص القرارات المبرمجة وبعض خصائص القرارات الغير مبرمجة، حيث أن المعلومات التي يتطلبها القرار وإجراءات اتخاذه معرفة (مبرمجة)، إلا أن جوانب أخرى تعتمد على تقدير متخذ القرار ورأيه (غير مبرمجة).

1-3- القرارات الغير مبرمجة: وهي تشمل على التشجيع الذاتي، مدخل المحاولة والخطأ، وتميل العناصر والنتائج المرتبطة بها إلى أن تكون غامضة، ووصفية أكثر منها كمية، والقرارات تكون لغرض محدد ونادراً ما تتكرر أن تتشابه مع القرارات السابقة، ونطاقها الزمني يكون طويل وهي غير قابلة للبرمجة، ومن الطبيعي أن يتم صنعها أو التعامل معها في المستويات الإدارية العليا في المؤسسة ومن الأمثلة عليها قرارات المنتجات الجديدة، وتخطيط أنشطة البحوث والتطوير.³

ويوضح الجدول الموالي مقارنة بين القرارات المبرمجة والغير مبرمجة.

¹ - محمد عزت الحلامة، مرجع السابق، ص، ص: 123، 124.

² - نفس المرجع السابق، ص: 123.

³ - علاء الدين عبد الغني محمود، مرجع سابق، ص: 171.

الجدول رقم (04): المقارنة بين القرارات المبرمجة وغير المبرمجة

القرارات غير المبرمجة	القرارات المبرمجة	عنصر المقارنة
غير واضحة بشكل دقيق	واضحة	طبيعة المهمة
قليلة إلى حد كبير	متوافرة إلى حد كبير	المعلومات
محدودة	متعددة	عدد البدائل
نادرا	دائما	الاعتماد على القواعد والإجراءات السابقة
الإدارة العليا في الغالب	الإدارة الإشرافية والوسطى في الغالب	المستوى الإداري لمتخذ القرار
كبيرة جدا	محدودة جدا	درجة المخاطرة

المصدر: علاء الدين عبد الغني محمود، إدارة المنظمات، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2011، ص: 172.

2- القرارات الفردية والقرارات الجماعية:

وتنقسم إلى قرارات فردية وقرارات جماعية كما يلي:¹

2-1- القرارات الفردية: وهي عادة قرارات بسيطة وروتينية يتم اتخاذها في معظم الأحيان لإشباع رغبات وسد حاجات الفرد، وعادة تكون في مركز شخص المدير نفسه دون مشاركة أحد من حوله، وهنا يطلق عليها نظرية الفرد، ويتم هذا في الحالات التي تتطلب المشكلة حلا سريعا وعاجلا، أو أن يكون الموظفين الذين حول المدير ليسوا على درجة عالية من الكفاءة، أو في الحالات العادية عندما يكون القرار ليس فيه أي خطورة على المؤسسة، وهنا تبرز أهمية خبرة وقدرة وتدريب المدير في مواجهة واتخاذ القرارات الفردية.

2-2- القرارات الجماعية: وهنا تتم المشاركة في صنع القرار بالإضافة إلى المدير أشخاص آخرون، وهذا نوع من أنواع الديمقراطية ويتم استخدام هذا النوع من القرارات في حالة تعقيد المشكلة وحاجتها إلى أكثر من جهة المشاركة بها، وتعتبر المشاركة الجماعية من الأساليب الناجحة والبارعة في اتخاذ القرارات و تقبل الأفراد لها ثم العمل على تنفيذها، وهناك عدة أساليب يتم اتخاذ القرارات الجماعية من خلالها وهي:

- المؤتمرات؛
- المجالس؛
- فرق عمل؛
- اجتماع مديري إدارات؛
- اللجان.

¹ - علي حسين، مرجع سابق، ص: 18.

3- القرارات المتخصصة:

وتنقسم هذه القرارات إلى أربع قرارات حسب وظائف المؤسسة هي:¹

3-1- قرارات تتعلق بالإنتاج: وتختص مثل هذه القرارات بموقع المصنع، وأنواع الآلات والتصميم

الداخلي للمصنع، وخزينة الإنتاج، ومصادر الحصول على المواد الخام، وطرق دفع الأجور للعمال.

3-2- قرارات تتعلق بالتسويق: وتخص نوع السلعة التي تباع وأوصافها، والكمية المتوقعة بيعها وحصه

المؤسسة في السوق الكلي، والسعر الذي تباع به السلعة، ووسائل الإعلان والدعاية والترويج، وأسس

وضع المرتبات والأجور والمكافأة، وقرارات تتعلق بشكل العبوة والتصميم للمنتجات ونوع الأبحاث المتعلقة

في التسويق الواجب القيام بها، ووسائل النقل والتخزين وخدمات البيع الواجب تقديمها للمستهلكين.

3-3- قرارات تتعلق بالإدارة المالية: وتخص حجم رأس المال اللازم، ورأس المال الثابت ورأس المال

العامل، وطريقة التمويل والأرباح المطلوب اكتسابها، وكيفية وتوزيع الأرباح، وعدد ونوع السجلات والدفاتر

الحسابية وإمكانية الاندماج في مشاريع أخرى، وكيفية التصفية في حالة حدوثها.

3-4- قرارات تتعلق بالموارد البشرية: وتخص هذه القرارات مصادر الحصول على الموظفين والعمال

وطرق الاختيار وإجراءات التعيين وبرامج تعريف المستخدمين بالمؤسسة وكيفية تدريب الموظفين والعمال

وأسس تحليل الوظائف وترتيبها وتصنيفها، والتعويضات غير المادية الواجب تقديمها ونوعها وطرق

الترقية والاجازات المسموح بها وكيفية معالجة الشكاوي والإضرابات والتأخير والغيابات وحالات الفصل

من الخدمة وعلاقة المؤسسة بالاتحادات والنقابات والمؤسسات العلمية.

4- القرارات الإستراتيجية والقرارات التشغيلية:

وتنقسم حسب هذا التصنيف إلى قرارات إستراتيجية وقرارات تشغيلية.

4-1- اتخاذ القرارات الإستراتيجية: يرتبط ذلك بتحديد أهداف وموارد وسياسات المؤسسة، والمشكلة

الرئيسية في هذا المستوى من اتخاذ القرار تتمثل في التنبؤ بمستقبل المؤسسة وبيئتها، وتحقيق التوافق بين

المؤسسة والبيئة، ويشتمل هذا المستوى بصفة عامة على مجموعة صغيرة من مديري الإدارة العليا والذين

يتعاملون مع المشاكل شديدة التعقيد وغير الروتينية، فالإدارة العليا تعمل مع تحديد أقل وهيكله أقل وروتين

أقل في صنع القرار، كما أن أغلب عملية صنع القرار في هذا المستوى تشتمل على نواحي أو قضايا

خارجية، وبالتالي فإن المعلومات خارج المؤسسة تلعب دورا أساسيا في صنع القرار في المستويات

الإدارية الأعلى.²

¹ سيد صابر التعلب، مرجع سابق، ص: 52.

² علاء الدين عبد الغني محمود، مرجع سابق، ص: 173.

4-2- قرارات تشغيلية: وتتميز مجموعة القرارات التي يتخذها المدير الأول بأنها تشغيلية بطبيعتها، فعند الإخفاق في اتخاذ القرار الصحيح في أي منها، فإن ذلك لن يؤدي إلى خروج المؤسسة من الصناعة، فهذه القرارات يمكن التنبؤ بنتائجها نسيا، فالقرارات التشغيلية تعنى بعملية تحويل مدخلات معنية من الموارد إلى مخرجات مرغوبة، وهي لا تعني بصفة عامة بما يجب أن تكون عليه تلك المدخلات والمخرجات عموماً، فإن القرارات التشغيلية يتخذها مديرون غالباً ما يعملون في المستويات الدنيا والوسطى (هذا بالرغم من أن نفس المديرين قد يعنون أيضاً بالقرارات الإستراتيجية)، وتتسم القرارات التشغيلية بطبيعة روتينية، هذا يعني أنها متكررة، وحينها تحدث مشاكل متشابهة بصورة منتظمة فإننا غالباً ما نستطيع التعرف على الطريقة العامة للتعامل معها بالرغم من أننا قد لا يكون لدينا حلاً محدداً.¹

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار وإيجابيات وسلبيات المشاركة في اتخاذ القرار

لعملية اتخاذ القرار العديد من الإيجابيات والتي يستفيد منها متخذ القرار، لكنها لا تخلو من بعض السلبيات، وسنذكر فيما يلي بعض هذه الإيجابيات وبعض السلبيات، لكن قبل ذلك سنتطرق إلى بعض العوامل والتي تؤثر على عملية اتخاذ القرار.

أولاً: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار

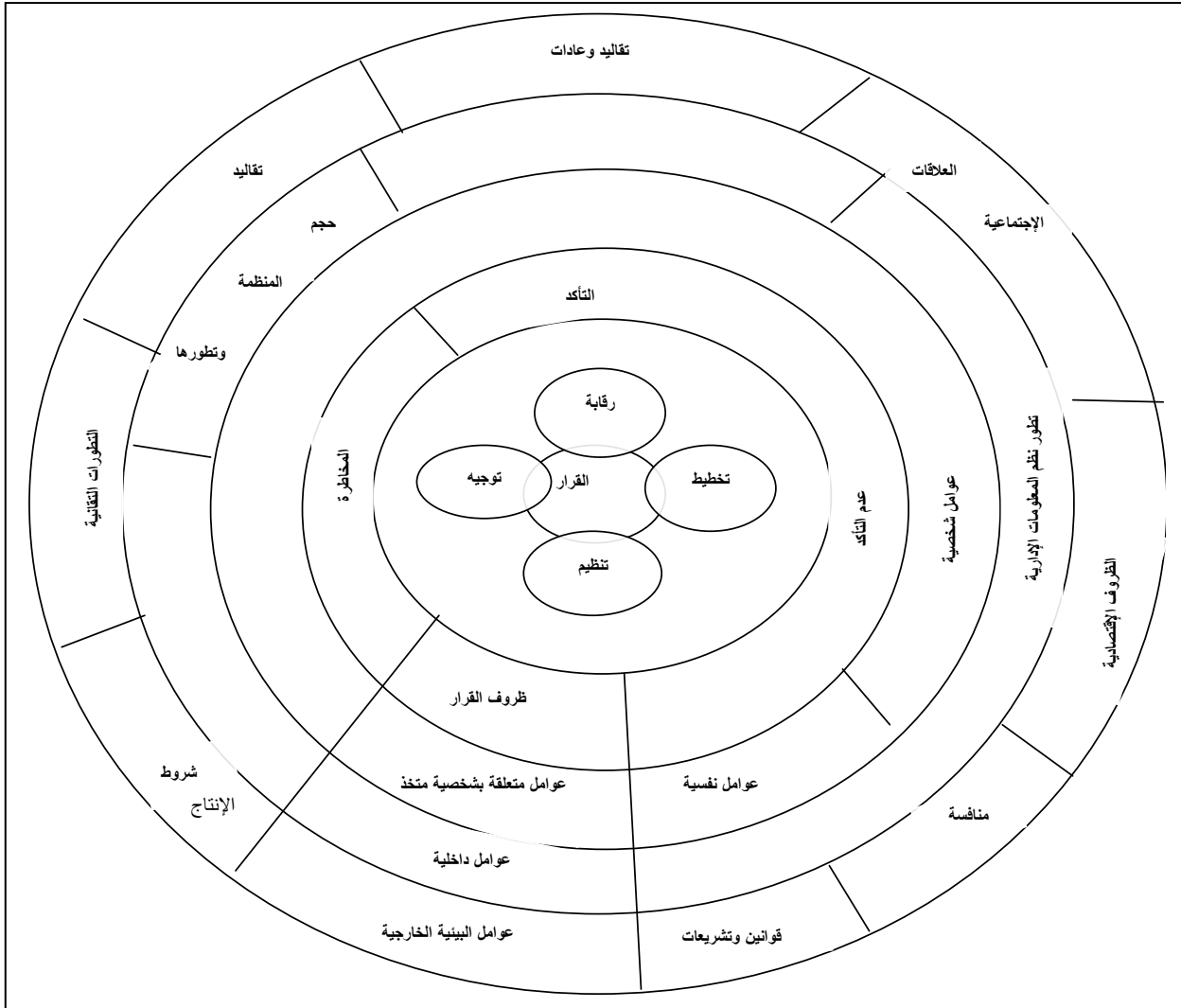
على الرغم من تعدد القرارات التي قد يتخذها المدير في اليوم الواحد، فإن العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات تزيد من صعوبة وكلفة هذه العملية، وإذا ما تداخلت هذه العوامل بقوة فإنها تقود أحياناً إلى قرارات خاطئة (قرارات غير رشيدة)، لهذا فإن اتخاذ أي قرار ومهما كان بسيط وذا آثار ومدى محدودين فإن يستلزم من الإدارة التفكير في عدد من العوامل المختلفة التأثير على القرار، بعضها داخل التنظيم (عوامل داخلية) وبعضها من خارج التنظيم (عوامل خارجية) وبعضها الآخر سلوكي أو إنساني، بالإضافة إلى عوامل كمية أخرى ترتبط بالتكلفة والعوائد المتوقعة...إلخ.

وفيما يلي عرض موجز لمختلف العوامل التي تؤثر على عملية اتخاذ القرار، ويمكن تلخيص

العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في الشكل التالي:

¹ - علي شريف، مرجع سابق، ص: 225.

الشكل رقم (03) : العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار



المصدر: كاسر نصر منصور، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، دار الحامد، الأردن، 2006، ص 52.

1- عوامل البيئة الخارجية: وتتمثل هذه العوامل في الضغوط الخارجية القادمة من البيئة المحيطة التي تعمل في وسطها المؤسسة، والتي لا تخضع لسيطرة المؤسسة، بل إن إدارة المؤسسة تخضع لضغوطها وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:¹

- الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية السائدة في المجتمع؛
- التطورات التقنية والتكنولوجية والقاعدة التحتية التي تقوم عليها الأنشطة الاقتصادية؛
- الظروف الإنتاجية القطاعية مثل المنافسين والموردين والمستهلكين؛
- العوامل التنظيمية والاجتماعية والاقتصادية مثل النقابات والتشريعات والقوانين الحكومية والرأي العام والسياسية العامة للدولة وشروط الإنتاج؛

¹ - بركان دليلة، مرجع سابق، ص: 223.

- درجة المنافسة التي تواجه المؤسسة في السوق.

إن هذه العوامل ترتب على إدارة المؤسسة قرارات لا ترغب في اتخاذها أو ليس في مصلحتها دائماً، فمثلاً إذا كان القرار المتخذ قد تم اتخاذه تحت ضغوط سياسة أو ذا طابع سياسي أو اجتماعي فمن الصعب استخدام المنطق الحر الرشيد في اتخاذ القرار الحكومي المبني على معيار اقتصادي، إلا أن ذلك لا يعني أن لا يقوم صانعو القرارات الإداريين وغيرهم بدراسة عميقة للمسائل والمشكلات واستخدام إجراءات منظمة وأحكام رشيدة تمكنهم من الوصول إلى استنتاجاتهم، ولكن يعني أن إجراءات القرارات لا يمكن اعتمادها دون وضع عوامل الواقع الذي تعمل فيه المؤسسة بالحسبان.

2- عوامل البيئة الداخلية: وتتمثل بالعوامل التنظيمية وخصائص المؤسسة وهي عوامل كثيرة نذكر أهمها فيما يلي:¹

- عدم وجود نظام للمعلومات داخل المؤسسة يفيد متخذ القرار بشكل جيد؛
- عدم وضوح درجة العلاقات التنظيمية بين الأفراد والإدارات والأقسام؛
- درجة المركزية، وحجم المؤسسة ودرجة انتشارها الجغرافي؛
- درجة وضوح الأهداف الأساسية للمؤسسة؛
- مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية للمؤسسة؛
- القرارات التي تصدر عن مستويات إدارية أخرى.

ويظهر تأثير هذه العوامل بنواح متعددة ترتبط بما يلي:

- بالظروف المحيطة بمتخذ القرار؛
- تأثير القرار على مجموع الأفراد في المؤسسة؛
- بالموارد المالية والبشرية والفنية المتاحة أمام إدارة المؤسسة.

3- عوامل شخصية ونفسية: وهذه العوامل تشمل كل من له علاقة باتخاذ القرار ابتداء بالرجل الإداري

متخذ القرار ومستشاريه ومساعديه الذين يشاركونه في صنع القرار، وهذه العوامل تقسم إلى نوعين:²

3-1- عوامل نفسية: وهذه العوامل تنتشعب فمنها ما يتعلق ببواعث داخلية للشخص ومنها ما يتعلق بالمحيط النفسي المتصل به وأثره في عملية اتخاذ القرار وبخاصة في مرحلة اختيار البدائل من مجموعة البدائل المتاحة.

¹- كاسر نصر منصور، مرجع سابق، ص: 36.

²- كاسر نصر المنصور، مرجع السابق، ص: 37.

3-2- عوامل شخصية: تتعلق بشخصية متخذ القرار ومقدراته وهناك الكثير منها التي تؤثر في عملية اتخاذ القرارات، فالقرار يعتمد على كثير من المميزات الفردية والشخصية للفرد التي تطورت معه قبل وصوله إلى التنظيم، وعليه تشكل عمليات اختيار الأفراد وتدريبهم عوامل مهمة في نوعية القرارات المتخذة في التنظيم.

ثانيا: إيجابيات وسلبيات المشاركة في اتخاذ القرار

وتتمثل إيجابيات وسلبيات في ما يلي:¹

1- إيجابيات المشاركة في اتخاذ القرار:

- توفر أفقا أوسع في عملية تحديد المشكلة وتحليلها؛
- توفير المعلومات وحقائق وبدائل إضافية لتقييمها؛
- المشاركة تزيد من رضا العاملين؛
- المشاركة تزيد من دعم العاملين للقرار المتخذ؛
- المنافسة توضح المشاكل الغامضة، وتحقق كذلك من عدم التيقن بشأن البدائل.

2- سلبيات المشاركة في اتخاذ القرار:

- تزيد المدة اللازمة لاتخاذ القرار؛
- لا يكون هناك مسؤول واضح عن القرار المتخذ؛
- قد تضيع الموارد التنظيمية دون جدوى إذا كان القرار روتنيا أو سهلا يستطيع فرد واحد اتخاذه؛
- إن القرارات الجماعية التي تتخذ عن طريق التناولات المتبادلة قد لا ترضي أحدا بالكامل؛
- إذا كانت المجموعة التي ستتخذ القرار متجانسة، فإن بعض الأعضاء قد يترددون في التعبير عن وجهات نظر مختلفة، وهذا يؤثر سلبا.

¹ - محمد عزات الحلالمة، أحمد نافع المدادحة، مرجع سابق، ص: 137.

المبحث الثاني: القرارات الاستثمارية

إن جوهر عمل الإدارة المالية وفق المنهج الحديث يكمن في قيامها على اتخاذ القرارات المالية، وذلك باعتبارها نقطة انطلاق جميع الأنشطة داخل المؤسسة، كون أن هذه القرارات المالية تحظى بأهمية بالغة لأنها تمس الوضعية المالية، وهي متعلقة بكيفية الحصول على الأموال واستثمارها بفعالية، وبالتالي فإن الاستثمار يعتبر من أهم القرارات الإستراتيجية في المؤسسة.

المطلب الأول: تعريف وأهمية القرارات المالية

تعتبر القرارات المالية بصفة عامة نقطة انطلاق مختلف الأنشطة والمشاريع داخل المؤسسة وخارجها، وذلك لأن الهدف الرئيسي للمؤسسة هو تعظيم أرباحها، وبناء على ذلك فإن نجاح أو فشل أي نشاط أو مشروع داخل المؤسسة أو خارجها يعتمد على جودة القرار المالي المتخذ.

أولاً: تعريف القرارات المالية

تعرف القرارات المالية على أنها " تلك القرارات التي تهدف إلى تخصيص الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية وذلك ضمن القيود المالية التي تفرضها الوضعية المالية والإمكانيات المالية المتوفرة للمؤسسة"، وتعرف أيضاً على أنها " القدرة الفائقة من الإدارة المالية في توفير المناخ والمعلومات حول الفرص الاستثمارية والتدفقات النقدية المتوقعة تحقيقها، والمحتوى الذي يحدد تيار الأرباح المستقبلية وما يرافقها من خطر الأعمال، الذي ينشأ عن التقلب والتغيير بالأوضاع الاقتصادية التي تعمل في ظلها المؤسسة".¹

وتعتبر القرارات المالية بأنها " نتيجة معاينة الوضعية المالية للمؤسسة، وتشمل قرارات المشاريع الاستثمارية ومصادر تمويلها، وقرارات قصيرة الأجل والتي تتضمن تمويل دورة الاستغلال وتسيير الخزينة، وقرارات مالية مرتبطة بتسيير المخاطر المالية".²

ويقصد بالقرار المالي أيضاً على بأنه " القرار الذي يشمل عدة قرارات، كالاختيار بين إعادة استثمار السيولة الفائضة وتوزيع الأرباح، والاختيار بين التمويل الداخلي (التمويل الذاتي) والتمويل الخارجي".³

¹ - فلاح تايه النعيمي، محمد صاحب سليمان، القيم الأخلاقية وعلاقتها في اتخاذ القرارات المالية في القطاع السياحي، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، ع 107، 2016، ص: 366.

² - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2006، ص: 41.

³ - محمود جمام، أميرة دبابش، أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرار المالية، دراسة حالة البنوك التجارية بولاية بجيجل، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، ع 04، 2015، ص: 71.

ثانياً: أهمية القرارات المالية

تمثل القرارات المالية من أهم القرارات التي تتخذها المؤسسة والتي تعتمد عليها في مختلف نشاطاتها وتبرز أهمية هذه القرارات في النقاط التالية:¹

1- التحليل والوقوف على نقاط القوة والضعف المتعلقة بالجوانب الداخلية للمؤسسة والفرص والتهديدات المرتبطة بالمحيط الخارجي لها في الظرف الاقتصادي العام وظروف القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة؛

2- تساهم في الحفاظ على (نسب الربحية) وهي النسب التي تقيس كفاءة إدارة المؤسسة وفعاليتها في توليد الأرباح عن طريق استخدام أصولها بكفاءة، و(نسب السيولة) وهي النسب المتخصصة لقياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها؛

3- تعد بمثابة معيار لمعدل العوائد المقبولة على المقترحات الاستثمارية وتكلفة الأموال التي يتكون منها الهيكل المالي؛

4- تساهم في التعويض لإشباع حاجات ومنافع حاضرة، والحد من مخاطر التضخم والمخاطر التشغيلية والتمويلية؛

5- تهدف بصفة عامة إلى تعظيم القيمة الحالية لثروة الملاك، وتعظيم القيمة البيعية والدفترية وصافي الثروة؛

6- تعتبر القرارات المالية جوهر الإدارة المالية، والتي مضمونها يدور حول تحقيق هدف إستراتيجي متمثل بتعظيم القيمة السوقية للسهم أو تعظيم ثروة الملاك، وعلى الرغم من عدم وجود نموذج واحد لشكل القرارات المالية الذي تلجأ إليها الإدارة المالية إلا أنها مضمونه عادة، ويكون متماثل في غالبية المؤسسات حيث تتوزع هذه القرارات بين قرارات الاستثمار، وقرارات التمويل وقرارات توزيع الأرباح.²

المطلب الثاني: ماهية القرارات الاستثمارية

تعد القرارات الاستثمارية من أهم وأصعب واعقد قرارات الإدارة المالية، وذلك بسبب طبيعتها الاستثمارية وتعود أهميتها لأسباب عدة منها تأثيرها المباشر على النمو المستقبلي للمؤسسة، وتأثيرها على مستوى الربح، كما تعتبر هذه القرارات من القرارات الإستراتيجية للمؤسسة.

أولاً: مفهوم قرار الاستثمار

قبل التطرق إلى تعريف القرارات الاستثمارية سنتناول أولاً مفهوم الاستثمار.

¹ - فلاح تايه النعيمي، محمد صاحب سليمان، مرجع سابق، ص: 366.

² - حمزة محمود الزبيدي، إدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص: 68.

1- تعريف الاستثمار:

يعرف الاستثمار بأنه " توظيف الأموال التي يتوقع لها توليد أموال إضافية وبصاحب كل استثمار درجة معينة من المخاطر فهو يتطلب تضحية حالية ومؤكدة مقابل منفعة مستقبلية غير مؤكدة"¹، ويعرف أيضا بأنه " التخلي على أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن:²

- القيمة الحالية لتلك الاموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول؛
 - النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم؛
 - المخاطر الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها.
- وهناك نوعين من الاستثمارات والتي تتمثل في:³

- **الاستثمارات المادية (الحقيقية):** ويعتبر الاستثمار ماديا أو حقيقيا واقتصاديا متى توفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي، ويقصد بهذا الأخير كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر إما في شكل سلع أو خدمات.
- **الاستثمارات المالية:** وهي الاستثمارات المتمثلة في شراء حصة في رأس المال (أسهم)، أو حصة في قرض (سند)، أو شهادة إيداع أو أذن خزانة وأدوات تجارية والودائع القابلة للتداول..الخ، وهو يعطي لصاحبه الحق في المطالبة بالأرباح أو الفوائد، أو بالحقوق الأخرى وفقا للنظم المعمول بها، وخلال تداول هذه الأصول لا تنشأ أي منفعة اقتصادية إضافية، فكل ما يحصل هو انتقال ملكية الأصل المالي من مالكة الأصلي إلى مالكة الجديد.

2- مفهوم القرارات الاستثمارية:

يعتبر القرار الاستثماري "عملية تنبؤ تتطلب اعتبار كل الوسائل اللازمة لتنفيذه وتحقيق الأهداف المرغوبة منه بالاعتماد على أساليب كمية ومعايير الاختيار والمفاضلة بين المشروعات"⁴، ويعرف قرار الاستثمار بأنه "القرار الذي ينطوي عليه تخصيص قدر معلوم من الأموال في الوقت الراهن على مدار

¹ - جليل كاظم مدلول العارضي، أرشد عبد الأمير جاسم الشمري، إستراتيجيات الإدارة المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص: 159

² - زياد رمضان، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، دار وائل للنشر، 1998، ص: 13.

³ - بن الضيف محمد عنان، مقومات الاستثمار في سوق الأوراق المالية الإسلامية، دار النفائس، الأردن، 2013، ص: 26، 27.

⁴ - بن إبراهيم الغالي، أبعاد قرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، دار النفائس، الأردن، 2012، ص: 189.

مدة زمنية بهدف تحقيق ربح في المستقبل، وهو يكون عرضة لدرجات مختلفة من الخطر وعدم التأكد.¹ ويعرف أيضا بأنه " ذلك القرار الذي يتمثل في اختيار نوع الموجودات التي يجب أن تستخدم من قبل إدارة المؤسسة لتحقيق عوائد مستقبلية لكنها غير مؤكدة، كما ولا بد أن يتضمن درجة من المخاطرة".² ويقصد بالقرار أيضا بأنه " ذلك القرار الذي يقوم على صرف الإنفاق الفوري من أجل الاستفادة من ربح على عدة فترات متتالية".³

أما القرار الاستثماري الرشيد فهو ذلك " القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بدلين على الأقل فأكثر، والمبني على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الاختيار، وتتم بعدة مراحل تنتهي باختيار قابلية هذا البديل للتنفيذ في إطار منهجي معين وفق لأهداف وطبيعة المشروع الاستثماري".⁴

ويتميز القرار الاستثماري بمجموعة من الخصائص نذكر أهمها والتي تتمثل في:⁵

- أنه قرار غير متكرر حيث أن كل المجالات التطبيقية لدراسات الجدوى كلها لا يتم القيام بها إلا على فترات زمنية متباعدة؛
- أن القرار الاستثماري هو قرار إستراتيجي يحتاج إلى أداة تمد البصر إلى المستقبل؛
- أن القرار الاستثماري يترتب عليه تكاليف ثابتة مستغرقة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها؛
- يحيط بالقرار الاستثماري عدد من المشكلات والظروف التي من الضروري التغلب عليها، مثل ظروف عدم التأكد، وتغير قيمة النقود ومشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات للقياس الكمي وكلها تحتاج إلى أسس ومنهجية علمية للتعامل معها؛
- يمد القرار الاستثماري دائما إلى أنشطة مستقبلية وبالتالي يرتبط غالبا بدرجة معينة من المخاطرة.

ثانيا: أنواع القرارات الاستثمارية

تصنف القرارات الاستثمارية استنادا على عدة أسس هي:

1- حسب البعد الزمني:

تصنف القرارات الاستثمارية في ضوء البعد الزمني للعوائد المتوقع تحقيقها إلى:⁶

¹ - ابتهاج إسماعيل يعقوب، على عبد الرضا الطاهر، العوامل المؤثرة بجودة الأرباح ودورها في تعزيز قرارات المستثمر، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، ع 101، 2014، ص: 248.

² - حمزة الشمخي، إبراهيم الجزائري، إدارة المالية الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص: 18.

³ - Patrick Piget, **Décision D'investissement Incertitude et information**, Economica, Paris, 2011, P : 9.

⁴ - عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرار الاستثماري، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص: 37.

⁵ - نفس المرجع السابق، ص: 39.

⁶ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص، ص: 70، 71.

1-1- القرارات الاستثمارية القصيرة الأمد: تدور هذه المجموعة من القرارات حول الاستثمار في الموجودات المتداولة، والتي تشكل جزءا مهما من حركة الاستثمار الداخلي في المؤسسة، بل أن الجزء الأكبر من مسؤوليات الإدارة المالية سوف ينحصر في تحديد حجم الاستثمار في الموجودات المتداولة وفقراتها الرئيسية مثل النقد والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي، لارتباط هذا الجزء بحركة الدورة التشغيلية، وبقدرة الشركة في تحقيق وتعظيم عوائدها في تحديد وضمان السيولة المطلوبة، لذلك فالقرار السليم هو القرار الذي يضمن الحجم الاقتصادي الأمثل لحجم الاستثمار في الموجودات المتداولة.

1-2- القرارات الاستثمارية طويلة الأمد: تهتم هذه المجموعة من القرارات بالإنفاق الاستثماري الطويل الأجل، والمتمثل بالاستثمار في الموجودات الثابتة، والمعروف عن هذا النوع من القرارات أنه يعتبر من أخطر وأصعب القرارات المالية لكونه يرتبط بنوع من الاستثمار يتصف بكبر المبالغ التي يحتويها ويضمن عوائد سنوية لفترات طويلة في المستقبل، إضافة إلى أن هذا النوع من الاستثمار يرسم حدود العملية الإنتاجية في المؤسسات وليس من السهولة التخلص منه عندما تتم عملية استثمار فيه.

1-3- القرارات الاستثمارية الإستراتيجية: تهتم هذه المجموعة من القرارات بالتخطيط الاستراتيجي للمؤسسة والمتمثل في الاتساع والنمو، والثبات في سيطرتها على الأسواق المحلية أو التفكير في الأسواق العالمية، ومن الجدير بالذكر هنا أن نبين بأن مثل هذه القرارات لا تتضمنها القوائم المالية والكشوفات الملحقة بها، وإنما تبدأ بالظهور تدريجيا في الفترات التي أشرنا إليها أعلاه (قصيرة الأجل وطويلة الأجل)، وتتحقق على المدى الزمني الطويل جدا.¹

2- حسب سعر الأداة الاستثمارية:

يواجه المستثمر ثلاثة مواقف تتطلب منه اتخاذ قرار، وتتوقف طبيعة القرار الذي يتخذه في هذه المواقف على طبيعة العلاقة القائمة بين سعر الأداة الاستثمارية من جهة، وقيمتها من جهة نظره من جهة أخرى، فمن هذا الإطار تندرج قرارات المستثمر تحت الأنواع الثلاثة التالية:²

1-2- قرار الشراء: يتمثل هذا القرار برغبة المستثمر في حيازة أصل مالي ويلجأ إلى هذا القرار عندما يرى بأن القيمة الحالية لتدفقات النقدية المتوقعة مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المصاحبة لهذه التدفقات النقدية تفوق القيمة السوقية الحالية للأصل المالي محل التداول، فهذه المعادلة تولد الرغبة والحافز لدى المستثمر لاتخاذ قرارات الشراء، ويترتب على ما سبق تولد ضغوط شرائية في السوق على

¹ - حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، مرجع سابق، ص: 19.

² - ابتهاج إسماعيل يعقوب، على عبد الرضا طاهر، مرجع سابق، ص، ص: 248، 249.

ذلك الأصل المالي، مما يؤدي إلى رفع سعرها السوقي في الاتجاه الذي يخفض الفارق بين السعر والقيمة.

2-2- قرار عدم التداول: في هذا النوع من القرارات الاستثمارية يكون المستثمر أمام أصل مالي تكون قيمته السوقية الحالية تساوي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطر وفي هذه الوضعية لا تكون هناك عوائد ينتظرها المستثمر وبالتالي لا يقوم بأي عملية سواء كانت شراء أو بيع.

2-3- قرار البيع: يلجأ المستثمرون إلى هذه القرارات عندما تكون القيمة السوقية للأصل المالي الذي بحوزة المستثمر أكبر من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطر، وبالتالي في هذه الحالة يرى المستثمر بأن الفرصة جيدة لتحقيق الربح وعندها يتخذ قرار البيع وينتظر الوضعيات الجديدة التي تفرزها قوى الطلب والعرض في السوق، ليعيد من جديد اتخاذ قرار شراء أو عدمه، وذلك يخلق ظرفاً جديداً ينعكس على آلية السوق ليصل إلى نقطة يصبح فيها المعروض من الأصل المالي أكثر من الطلب عليه فيتجه السعر السوقي للأصل للهبوط مرة أخرى وهكذا تدور الدورة.

3- قرارات استثمارية أخرى: هناك أنواع أخرى للقرارات الاستثمارية والمتمثلة في:¹

3-1- قرارات تحديد الأولويات الاستثمار: ويتم اتخاذ القرار الاستثماري في هذه الحالة من بين عدد معين من البدائل الاستثمارية المحتملة والممكنة لتحقيق نفس الأهداف ويصبح المستثمر أمام عملية اختيار البديل الأفضل بناءً على ما يعود عليه من عائد أو منفعة خلال فترة زمنية معينة، ومن ثم يقوم بترتيب أولويات الاستثمار طبقاً للأولويات التي يحددها واهتمامات كل مرحلة، فإذا اعتبر أن العائد على استثمار هو الذي يحكم تفضيلاته فإنه سيقوم بترتيب البدائل طبقاً لهذا المدخل.

3-2- قرارات قبول أو رفض الاستثمار: وفي هذه الحالة يكون المستثمر أمامه بديل واحد لاستثمار أمواله في نشاط معين، أو الاحتفاظ بها دون الاستثمار وهذا القرار يجعل فرض الاختيار أمام المستثمر محدودة جداً، وهو يختلف عن الوضع السابق الذي يتميز بوجود فرص وبدائل كثيرة وكانت المشكلة اتخاذ قرار بعد وضع الأولويات، أما في هذه الحالة فالمستثمر عليه أن يقبل البديل الاستثماري الذي اكتملت له دراسة الجدوى التفصيلية أو يرفضه لعدم إمكانية التنفيذ، ومن هنا تصبح مساحة الاختيار أضيق من قرارات تحديد الأولويات.

3-3- قرارات الاستثمار المانعة تبادلياً: وفي هذا النوع توجد العديد من فرص الاستثمار، وفي حالة اختيار المستثمر إحدى هذه الفرص في نشاط معين فإنه لا يمكنه من اختيار نشاط آخر، فالنشاط يمنع

¹ - ثامر علوان المصلح، تقييم قرارات الاستثمار، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص: 47-49.

تبادليا نشاط آخر، فإذا تم اختيار الاستثمار في نشاط صناعي فإن ذلك لا يمكن المستثمر من اختيار نشاط آخر كالزراعي مثلا، وهنا نتحكم في تلك العملية بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة أي عند اختيار بديل في نشاط معين أضحى في نفس الوقت ببديل آخر في نشاط آخر.

3-4- القرارات الاستثمارية في ظروف التأكد والمخاطرة وعدم التأكد: حيث يمكن أن تتخذ القرارات في ظروف التأكد حيث تكاد تتعدم المخاطرة ومن ثم تتم عملية اتخاذ القرار الاستثماري بسهولة، هذا لتوفير المعلومات الكاملة لدى متخذ القرار، مما يجعله على دراية تامة بالمستقبل ونتائجه، وهو الوضع الذي يكاد لا يحدث إلا نادرا فيما يتعلق بالقرارات الاستثمارية لأنها دائما مصحوبة بدرجة معينة من المخاطر، ولذلك توجد القرارات التي تتم في درجة معينة من المخاطرة هي فوق الصغر وتقترب من 100%، وهذه التي يتم في إطارها اتخاذ معظم القرارات الاستثمارية في الواقع العملي وخاصة تلك القرارات التي تنتج تنازليا أي تبتعد على 100% حيث كلما ابتعدت كانت قابليتها للتحقيق أكثر، وهناك قرارات في حالة عدم التأكد وهي الحالات التي تكون درجة المخاطرة فيها تقترب من 100% وهذه القرارات أقل ما تحدث في مجال الاستثمار، وتحتاج إلى خبرة عالية في إجراء دراسات الجدوى في مجال الاستثمار، وتحتاج أيضا إلى دقة كبيرة في إجراءات دراسات الجدوى وتطبيق أساليب على درجة مرتفعة من التقدم لكي يتخذ القرار الاستثماري في مثل تلك الظروف.

3-5- القرارات الاستثمارية التي تعتمد على التحليل الوصفي والتحليل الكمي: حيث يمكن أن نجد قرارات استثمارية تعتمد على التحليل الوصفي فقط، وهذه قليلة الحدوث في عالم اليوم أو قرارات تعتمد على التحليل الكمي فقط، وهي أيضا ليست بالكثيرة الحدوث، ولكن الواقع العلمي يغلب على القرارات الاستثمارية فيه الأخذ بالتحليل الوصفي والكمي معا.

المطلب الثالث: المقومات الأساسية للقرارات الاستثمارية

يقوم القرار الاستثماري على ثلاثة مقومات أساسية وهي:¹

أولا: تبني إستراتيجية ملائمة للاستثمار

إستراتيجية الاستثمار التي يتبناها المستثمر تعتمد على مؤهلاته ومجالات التميز التي يبذل بها وإمكانية تطويرها وطبيعة البيئة المحيطة وسياسة السوق وإمكانية بناء الميزة التنافسية، وأن المراحل الأولى لهذه الإستراتيجية تكون بناء حصة في السوق من خلال تطوير الميزة التنافسية الحالية أو إيجاد مزايا التنافس المتميز وإتباع إستراتيجية الربح في ظل ثبات قوة التنافس في السوق من أجل زيادة العوائد

¹ - خولة شهاب نجم، أهمية استخدام الأساليب الكمية والرياضية في تقييم القرارات الاستثمارية، مجلة التقني، البصرة، العراق، المجلد 27، ع 05، 2014، ص: 70.

المالية الحالية مع ضرورة إتباع إستراتيجية إعادة التأهيل عند ضعف المركز التنافسي، أو وجود أخطاء في تطبيق الإستراتيجية، ويمكن تقسيم مراحل بناء الإستراتيجية الاستثمارية بشكل عام إلى مرحلة بناء الحصاة ثم مرحلة إستراتيجية النمو وزيادة الحصاة، ثم مرحلة التمرکز في السوق ومرحلة النضوج في اختيار الاستثمارات المناسبة ومرحلة التمسك والاحتفاظ وتحقيق الأرباح.¹

كما يمكن تحديد الإستراتيجية الملائمة للاستثمار من خلال أولويات المستثمرين الاستثمارية، وتختلف حسب ميول كل مستثمر تجاه العناصر الأساسية التالية: الربحية، السيولة، الأمان، ويعتبر ميل المستثمر لعنصر الربحية بمعدل العائد على الاستثمار الذي يتوقع تحقيقه من الأموال المستثمرة، بينما ميله تجاه العنصرين الآخرين (السيولة والأمان) بالمخاطرة التي يكون مستعدا لقبولها في نطاق العائد على الاستثمار الذي يتوقعه، وهناك ثلاثة أنواع للمستثمر:

- **مستثمر متحفظ:** وهو المستثمر الذي يعطي عنصر الأمان الأولوية مما ينعكس على قراراته الاستثمارية فيكون حساسا جدا اتجاه عنصر المخاطرة.
- **مستثمر مضارب:** على عكس المستثمر المتحفظ فهو أكثر استعداد لدخول مجالات استثمارية خطيرة طمعا في الحصول على معدلات مرتفعة من العائد.
- **مستثمر متوازن:** وهو المستثمر الرشيد الذي يوجه كل اهتماماته لعنصري العائد والمخاطرة بقدر متوازن، وهكذا تكون حساسيته تجاه المخاطرة في حدود معقولة تمكنه من اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة بعناية، وتراعي تنوع الاستثمارات بكيفية تعظم العائد وتدني المخاطرة.

ثانيا: الأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار الاستثماري

يفترض في متخذ القرار مراعاة أمرين هما:

- 1- **الأمر الأول:** أن يسلك في اتخاذ هذا القرار ما يعرف بالمدخل العلمي لاتخاذ القرار، والذي يقوم عادة على خطوات محددة (مراحل اتخاذ القرار الاستثماري) أهمها ما يلي:²
 - 1-1 **مرحلة تكوين البديل:** تتمثل هذه المرحلة في عملية سد الفجوة في الاستثمارات من خلال العمل على زيادة إمكانية انتهاز الفرص، وتجنب التهديدات المتوقعة في البيئة الخارجية بالنسبة للمستثمر.
 - 1-2 **مرحلة تقييم البدائل:** بعد تكوين البدائل فإن المستثمر يقوم بإجراء تقييم لهذه البدائل بالاعتماد على معايير أهمها: التوافق والملائمة مع البيئة الخارجية والداخلية ومبدأ الملائمة في الاستثمار.

¹ - محمد مطر، إدارة الاستثمارات، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 5، 2009، ص، ص: 39، 40.

² - محمود جمام، أميرة دبابش، أثر عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيح القرارات الاستثمارية، دراسة حالة عينية من المستثمرين ببورصة الجزائر، مجلة الدراسات والأبحاث، البواقي، الجزائر، ع 26، 2017، ص: 09.

1-3- مرحلة المفاضلة بين البدائل: وتهدف هذه المرحلة إلى تحديد البديل الاستثماري المناسب.
2- الأمر الثاني: فهو أنه يجدر بمتخذ القرار الاستثماري أن يراعي بعض المبادئ و المعايير في اتخاذ قراره، ومن أهم هذه المبادئ:¹

1-2- مبدأ تعدد الخيارات الاستثمارية: ينطلق هذا المبدأ من حقيقة مفادها أن الفوائض النقدية المتوفرة لدى المستثمر تتسم بالندرة بينما المجالات الاستثمارية المتنافسة على استقطاب هذه الفوائض كثيرة، لذلك يجب على متخذ القرار أخذ ذلك بالحسبان واختيار الأداة الاستثمارية التي تناسبه.

2-2- مبدأ الخبرة والتأهيل: يقضي هذا المبدأ بأن القرار الاستثماري الرشيد يتطلب دراية وخبرة قد لا تتوفر لدى كل فئات المستثمرين، لذا فإنه في حال عدم الدراية الكافية الاستعانة بمشورة المحللين المتخصصين.

2-3- مبدأ الملائمة: أي أن يقوم المستثمر باختيار المجال الاستثماري المناسب، ثم الأداة الاستثمارية المناسبة في ذلك المجال بما ينسجم وظروف المستثمر سواء كان فرداً أو مؤسسة.

2-4- مبدأ التنوع أو توزيع المخاطر: أن كل مستثمر يحدد العائد على الاستثمار الذي يطمح إلى تحقيقه من استثمارات وذلك في صورة هدف، ولا يمكن للمستثمر أن يضمن العائد (الهدف) على استثمارات إلا بتحقيق شرطين هما:

- أن تكون التدفقات النقدية المتوقعة من الاستثمار مؤكدة تماما من حيث القيمة؛
- أن تكون أيضا مؤكدة تماما من حيث التوقيت.

2-5- مبدأ المقارنة: إذا كان المستثمر أمام مجموعة من البدائل المختلفة من حيث مداها الزمني وعوائدها ومميزاتها والتي تكون متفاوتة من حيث العوائد والمخاطرة، حتى يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الذي يناسبه، لا بد أن يقوم بعملية المقارنة بين تلك البدائل المتاحة بالاستعانة بأدوات التحليل والتقييم لتحديد وحصر البديل المناسب لرغباته وإمكانياته الاستثمارية التي يتميز بها.²

ثالثا: مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة

يشير المنطق الاستثماري إلى تلازم العائد المتوقع مع درجة المخاطرة، فكلما زادت الرغبة في

¹ محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن 2014، ص، ص: 251، 252.

² سليمة نشنش، دور المعلومات الحاسوبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14-15 أبريل 2009، ص: 03.

تحقيق عائد أكبر كلما زادت درجة المخاطرة،¹ فمن البديهي أن المستثمر يربط قراره الاستثماري بمتغيرين أساسيين هما: العائد المتوقع من الاستثمار ودرجة المخاطرة المرافقة للأداة الاستثمارية، ولهذا على المستثمر قبل أن يتخذ قراره الاستثماري يجب أن يعرف مقدما كل من العائد المتوقع ودرجة المخاطرة، بمعنى أن عليه أن يتنبأ بكل من العائد ودرجة احتمال تحقيق هذا العائد، وفي ضوء تقدير درجة احتمال تحقيق العائد تتحدد درجة المخاطرة لأن درجة المخاطرة تقاس باحتمال عدم تحقيق العائد المتوقع،² ويمكن تصنيف هذه المخاطر بوجه عام إلى نوعين رئيسيين هما:³

- 1- **المخاطر السوقية:** والتي يطلق عليها البعض مصطلح المخاطر العادية، وترتبط أسبابها بصورة عامة بظروف السوق المالي، وكذلك بالظروف الاقتصادية الشاملة، وهكذا تنعكس آثارها على أسعار جميع أدوات الاستثمار في شكل تقلبات سعرية صعودا وهبوطا.
- 2- **المخاطر غير السوقية:** والتي يدعوا البعض بمصطلح المخاطر غير العادية، فتكون عادة مرتفعة، كما أنها تحدث في ظروف استثنائية غير منتظمة مما يجعل من الصعب التنبؤ بحدوثها.

¹ - حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، مرجع سابق، ص 18.

² - طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري، الأردن، ط2، 2015، ص: 19.

³ - محمد مطر، مرجع سابق، ص: 45.

المبحث الثالث: القرارات التمويلية

تتمثل المجموعة الثانية من القرارات المالية بقرارات التمويل، وتدور هذه المجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على أموال لتمويل الاستثمارات، ومن الضروري التأكيد هنا على أن أشد اهتمامات المدير المالي قبل اتخاذ القرار التمويلي هو التأكد من أن الأموال المطلوبة يمكن توفيرها:

- في الوقت المناسب؛
- خلال فترات زمنية مناسبة؛
- بأقل تكلفة ممكنة؛
- واستثمارها في مجالات الأكثر فائدة.

ولا بد من التأكيد أن جوهر قرارات التمويل تدور حول تحديد المزيج الأمثل من مصادر تمويل الاستثمارات، أي تحديد تشكيلة التمويل من مصادر التمويل المتاحة، فاختيار حصص من مصادر التمويل المقترضة ومصادر التمويل المملوكة لتمويل الاستثمارات تشكل محور القرار المالي، فيمكننا القول أن القرارات التمويلية تهتم بالمصادر التمويلية المناسبة، ومبالغها، وكيفية الحصول عليها.¹

المطلب الأول: تعريف التمويل ومصادره

سنتطرق في هذا المطلب إلى مصادر التمويل لكن قبل ذلك سنعرف التمويل.

أولاً: تعريف التمويل

يعرف التمويل على أنه "توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنتاج السلع والخدمات، كما أنه البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقييم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المؤسسة المالية."²

يوضح هذا التعريف أن التمويل بصفة عامة هو حصول المؤسسة على الأموال اللازمة لتمويل مشروعاتها الاستثمارية، وذلك بالبحث عن أفضل الطرائق المناسبة للحصول على الأموال.

ثانياً: مصادر التمويل

يمكن تصنيف مصادر التمويل إلى مصدرين وهما: مصادر التمويل من حيث الأجل و مصادر التمويل من حيث المصدر.

¹ - حمزة الشميخي، إبراهيم الجزراوي، مرجع سابق، ص: 19.

² - رايح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إترارك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص، ص: 95، 96.

1- مصادر التمويل من حيث الأجل:

تقسم مصادر التمويل من حيث الأجل حسب مدة الاحتفاظ بها في المؤسسة إلى ثلاثة مصادر

هي:

1-1-1- مصادر التمويل قصيرة الأجل: يعتبر التمويل قصير الأجل ذلك النوع من القروض الذي يستخدم غالبا لتمويل العمليات التشغيلية (الجارية) التي تقوم بها المؤسسات، أي أن هذا التمويل لا تزيد مدته عن سنة واحدة، وتحدد طبيعة استخدامه أو عدم استخدامه على طبيعة عمل كل مؤسسة،¹ وينقسم التمويل قصير الأجل إلى نوعين:

1-1-1- الائتمان التجاري: وهو أحد مصادر التمويل قصير الأجل الذي تحصل عليه المؤسسة من الموردين وذلك بشراء بضاعة بالأجل، وبهذه الطريقة يستلم المشتري حاجته من البضاعة قبل أن يدفع الثمن الذي قد لا يكون في حوزته، أي لا يمكن مطالبة مشتري البضاعة أو المنتفع من الخدمة الدفع النقدي عند الاستلام، بل يستلم مع البضاعة أو الخدمة فاتورة و مطالبته بتحديد أسلوب الدفع بالشروط المرعية في تجارته، وبهذا يكون البائع قد منح المشتري ائتمانا تجاريا.²

ويمكن للمؤسسة أن تحصل على ما تحتاجه من مستلزمات باستخدام واحد من الأساليب المعتمدة

لتسديد قيمة تلك المستلزمات ومن بين الأساليب نجد:³

- **الحساب المفتوح:** ويتم اعتماد هذا الأسلوب لتسديد قيمة المستلزمات، عندما تكون الثقة عالية بين الطرفين، حيث تظهر هذه المشتريات في السجلات المحاسبية للمؤسسة المشتريّة تحت اسم "الحسابات أو الذمم الدائنة" وبهذا النوع من الائتمان الأكثر شيوعا.

- **أوراق الدفع أو الكمبيالات:** وهذا النوع من الائتمان يتم استخدامه عندما تكون الثقة بين المؤسستين غير متوفرة، ويتطلب هذا الأسلوب إجراءات أكثر رسمية من الأسلوب الأول حيث أن هذه الأوراق يمكن خصمها لدى المصارف (البنوك) قبل موعد استحقاقها.

1-1-2- الائتمان المصرفي: تحصل المؤسسة على القروض المصرفية قصيرة الأجل من البنوك وتمنح هذه القروض لفترة لا تتجاوز السنة، وقد تكون في شكل تسهيلات ائتمانية مستمرة إذ يتم عقد اتفاق بين المؤسسة والبنك يتم بموجبه تحديد الحد الأقصى للائتمان الذي يمنح خلال أي فترة زمنية وعادة ما

¹ على عباس، الإدارة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 257.

² سليمان أبو صبحا، الإدارة المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط3، 2016، ص: 308.

³ عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007، ص: 347.

يتم الاتفاق على خط ائتمان لمدة سنة¹، وتنقسم هذه القروض المقدمة من طرف البنك إلى قسمين:²

- **القروض غير المكفولة بضمان:** في هذا النوع من القروض يتم الاتفاق بين البنك و المؤسسة على فتح اعتماد للمؤسسة بمعنى أن يسمح البنك للمؤسسة أن تقترض كلما احتاجت إلى أموال ولمدة زمنية محددة بشرط ألا تزيد الكمية المقترضة عن مبلغ معين في أي وقت خلال هذه الفترة، وعادة ما تعمل هذه البنوك على وضع شروط عند منحها هذا النوع من القروض ك:

- شرط الرصيد المعوض وفقا لهذا الشرط يلتزم العميل بترك نسبة من قيمة القرض في حسابه لدى البنك تتراوح بين 10% و 20%؛

- شرط قيام المؤسسة سداد قيمة القرض مرة واحدة كل سنة، حتى لا يتحول إلى قروض طويلة الأجل.

- **القروض المكفولة بضمان:** في بعض الحالات يقوم البنك بطلب ضمانات معينة تلتزم المؤسسة بتقديمها قبل الحصول على القرض، ويحرص البنك على طلب ضمان للقروض في حالة المؤسسات ذات المركز المالي الضعيف أو في حالة المؤسسات التي تكون نسب الاقتراض لديها مرتفعة بحيث لا تحصل على قرض مساوي تماما لقيمة الضمان المقدم وإنما يحتفظ البنك بجزء من قيمة الضمان وذلك لمواجهة احتمالات انخفاض قيمة الأصول المقدمة كضمان للقرض.

1-2-1- مصادر التمويل المتوسط الأجل: وتقسم إلى:

1-2-1- القروض المباشرة المتوسطة الأجل: تعتبر القروض متوسطة الأجل نوعا من القروض التي تلتزم المؤسسة عند الحصول عليها بسداد كل من أصل القرض والفائدة المستحقة في تاريخ معين، وتخضع عملية الاقتراض في هذه الحالة لشروط الاتفاق ما بين المؤسسة وما بين المقرض، وذلك فيما يتعلق بمعدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق وأسلوب السداد.

عادة ما تتراوح فترة الاقتراض ما بين سنة إلى خمسة سنوات وتحصل المؤسسات على هذا النوع من القروض من المؤسسات المالية المختلطة كالبنوك أو مؤسسات التأمين أو بعض الهيئات العامة، ويتميز هذا النوع من الاقتراض بالمزايا التالية:³

- **السرعة:** نظرا لأن عملية التمويل تنتج عن مفاوضات مباشرة ما بين المقرض والمقترض فإن الإجراءات الرسمية تكون محدودة للغاية وبالتالي تحصل المؤسسة على احتياجاتها المالية بسرعة.

- **المرونة:** في حالة حدوث أي تغيرات في الظروف الاقتصادية المحيطة بالمؤسسة يمكن -الاتفاق

¹ - دريد كامل آل شيب، إدارة مالية الشركات المتقدمة، دار اليازوري، عمان الأردن، 2010، ص: 171.

² - محمد صالح الحناوي وآخرون، مرجع سابق، ص، ص: 332، 333.

³ - محمد صالح الحناوي وآخرون، مرجع سابق، ص، ص: 334، 335.

المباشر مع المقترض- تغيير بنود التعاقد وهو أمر يصعب تحقيقه في حالة الأنواع الأخرى من مصادر التمويل طويل الأجل.

1-2-2- الاستئجار: تشير عملية الاستئجار إلى اتفاق بين مؤسستين بحيث تقوم المؤسسة المستأجرة باستخدام أحد الأصول المملوكة للمؤسسة الأخرى وذلك لمدة سنة أو أكثر مقابل التزامها بدفع مبلغ معين، ووفقا لهذا الأسلوب تستطيع المؤسسة المستأجرة أن تستفيد من خدمات الأصل الذي تحتاج إليه لفترة زمنية معينة دون الحاجة إلى شرائه، ويمكن للمؤسسة المستأجرة اختيار النمط المناسب لاحتياجاتها التشغيلية وظروفها المالية وذلك من نوعين أساسيين من أنواع الاستئجار،¹ والمتمثلان في:²

- **التأجير المالي:** وهو عقد بين المستأجر والمؤجر بحيث لا يستطيع الطرف الأول إلغاؤه بل يظل ملتزما بدفع أقساط مالية لمالك الأصل نظير استعماله لهذا الأصل تساوي مجموع قيمته وفوائده، وهنا لا يلتزم المؤجر بصيانة الأصل، بل يتكفل المستأجر بنفقات الصيانة بالكامل وكذلك بتكاليف التأمين والضرائب العقاري، ولا يشترط أن تكون المؤسسة المؤجرة ذات صلة مباشرة في تجارة الآليات المؤجرة بل يمكن أن تكون مؤسسة مالية كالبنك أو مؤسسة تمويل تقوم بشراء أصل يرغب المستأجر وتقوم بدورها بتأجيره لها.

- **التأجير التشغيلي:** يقدم عقد الاستئجار التشغيلي التجهيزات وخدمات الصيانة إلى المستأجر، لذلك فإنه يدعى أحيانا بعقد استئجار خدمات، وتعتبر السيارات والشاحنات وللكمبيوتر في عداد التجهيزات التي يمكن الحصول على خدماتها بعقد استئجار من هذا النوع، لا يحقق هذا النوع من الاستئجار دخلا كافيا للمؤجر العائد الذي يغطي كامل تكاليف الأصل المؤجر أي أن مجموع دفعات الإيجار خلال فترة العقد تكون أقل من تكلفة الأصل، لأنه يتوقع أن يستعيد الأصل المؤجر بعد فترة قصيرة وقبل انتهاء العمر الإنتاجي للأصل حيث يستثمره بالتأجير مرة أخرى أو يبيعه.

1-3- مصادر التمويل طويل الأجل: إن الاستثمار في الأصول الثابتة بمختلف أنواعها هو ارتباط طويل الأجل للمؤسسة بنوع معين من النشاط وخط معين من المنتجات وطريقة معينة للتشغيل، وهذا الحال يدعو إلى تمويل طويل الأجل، فالتمويل طويل الأجل هو المال المقدم أو المستثمر في المؤسسة لسنتين عديدة، ويأتي عادة من أموال الملاك كرأس مال للمؤسسة أو قروض طويلة الأجل، من أجل استخدامه في تمويل الأصول الثابتة أو الجزء الدائم من الأصول المتداولة،³ ولتمويل الطويل الأجل عدة أنواع هي:

¹ - محمد صالح الحناوي وآخرون ، نفس المرجع السابق، ص: 336.

² - حسني على خربوش وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران، الأردن، 2011، ص: 143.

³ - سليمان أو صباحا، مرجع سابق، ص: 313.

1-3-1- الأسهم العادية: تمثل الأسهم العادية من وجهة نظر المؤسسة وسيلة من الوسائل الرئيسية للتمويل طويل الأجل، ويعتبر السهم العادي وثيقة ملكية المستثمر بالمؤسسة ولها صفتين أساسيتين الأولى في أنه يتيح السهم العادي لحامله الحصول على توزيعات الأرباح، وذلك فقط إذا قررت إدارة المؤسسة توزيع جزء أو كل الأرباح المتحققة خلال فترة معينة، حيث تحرص بعض المؤسسات على توزيع أرباح بنسبة ثابتة سنوياً، أما الثانية يمكن للسهم العادي أن يباع في وقت ما بالمستقبل، على أمل أن يكون سعر البيع أعلى من سعر الشراء، وفي هذه الحالة يحقق السهم عائد رأسمالي.¹

تقوم مؤسسات المساهمة عادة بإصدار هذه الأسهم التي تكون لها نفس القيمة الإسمية ولها نفس الحقوق والواجبات، ويأخذ السهم ثلاثة قيم هي:²

- **القيمة الإسمية:** هي القيمة المدونة في وثيقة السهم والتي توزع المؤسسة المصدرة لها الأرباح بنسبة مئوية فيها.

- **القيمة الدفترية:** هي قيمة السهم المسجلة في دفاتر المؤسسة.

- **القيمة السوقية:** وتمثل سعر السهم في السوق المالي حيث يتم تداوله في السوق المالي. **الأسهم الممتازة:** الأسهم الممتازة تعطي حاملها بعض الميزات التي تجعلهم مفضلين على أصحاب الأسهم العادية، فالأسهم الممتازة لها حق الأولوية قبل الأسهم العادية من دخل المؤسسة وأصولها، ولذلك سميت بالأسهم الممتازة، وتعتبر الأسهم الممتازة خليطاً من الدين وحقوق الملكية، فهي كالديون لها معدل توزيعات أرباح ثابت، وكالأسهم العادية ليس لها فترة استحقاق، كما أن عدم دفع توزيعات أرباحها لا يؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس، ومن أهم خصائص الأسهم الممتازة ما يلي:³

- في العادة لا يوجد لحملة الأسهم الممتازة حق التصويت؛

- يتم وعد حاملي الأسهم الممتازة من قبل الشركات بتوزيعات أرباح ثابتة،

- لا يوجد للأسهم الممتازة فترة استحقاق، لكن غالباً ما يتم استدعاءها؛

- تستطيع إدارة المؤسسة أن توقف توزيع الأرباح على الأسهم الممتازة لكن بعد وقف توزيعات الأرباح على الأسهم العادية؛

- إذا تم وقف توزيعات أرباح الأسهم الممتازة، فعادة ما تصبح جميع هذه التوزيعات ديون متراكمة يجب على المؤسسة إعادة دفعها قبل أن يتم توزيع أية أرباح على أصحاب الأسهم العادية؛

¹ - أسعد حميد العلمي، الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية، دار وائل، الأردن، ط2، 2012، ص: 307.

² - حسني على خربوش وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران، الأردن، 2011، ص: 147.

³ - فايز سليم حداد، الإدارة المالية، دار الحامد، الأردن، ط3، 2010، ص: 188.

- بعض إصدارات الأسهم الممتازة يمكن تحويلها إلى أسهم عادية.

1-3-2- الأرباح المحتجزة: تمثل الأرباح المحتجزة مصدرا داخليا هاما يستخدم لتمويل الاحتياجات المالية طويلة الأجل للمؤسسة، وتمثل الأرباح المحتجزة هذا الجزء من الأرباح الذي يتم الاحتفاظ به داخل المؤسسة لغرض إعادة استثماره، وتعتبر الأرباح المحتجزة في حالة المؤسسات التي تعاني من المشاكل المالية كتلك التي ترغب في تخفيض ديونها أو المؤسسات التي تواجه ظروف اقتصادية متقلبة، وفي مثل هذه الظروف يتم احتجاز الأرباح لتوفير متطلبات السيولة، وتفضل المؤسسات تمويل احتياجاتها طويلة الأجل باستخدام الأرباح المحتجزة وذلك لتجنب زيادة حقوق التصويت والمشاركة في السيطرة (في حالة إصدار أسهم) أو لتجنب الأعباء الثابتة التي تترتب على بيع الأوراق المالية (في حالة إصدار سندات).¹

1-3-3- السندات : تعد السندات أحد أهم مصادر التمويل طويلة الأجل، والسند ورقة مالية تصدرها المؤسسة بقيمة إسمية وسعر فائدة اسمي وتاريخ استحقاق محدد، تقوم المؤسسة ببيع هذه الأوراق على وفق الآلية المتبعة في السوق المالية للحصول على الأموال اللازمة لعملياتها، وتلتزم المؤسسة بموجب السند بدفع الفوائد الدورية ومن ثم أصل المبلغ عند الاستحقاق، كما تمنح السندات المؤسسة القدرة على استدعاء السندات قبل الاستحقاق أو تحويلها إلى أسهم عادية وتحويل الدين إلى حق ملكية، أو تحويلها إلى أسهم عادية وتحويل الدين إلى حق ملكية، أو لاستبدالها بسندات بفائدة أقل بقصد تخفيض التكلفة، وللسندات مرونة بالنسبة للجهة المقرضة من حيث قابلية السندات للتداول، إذ يستطيع المقرض بيع السند في السوق في أي وقت.²

ويمكن تصنيف السندات بوجه عام على أساس الضمان إلى نوعين الأول مضمون بأصول معينة أو كفالة طرف ثالث والثاني السندات غير المضمونة.³

1-3-5- القروض الطويلة الأجل: هي القروض التي تزيد آجالها عن خمس سنوات وقد تصل إلى 10 سنوات أو 20 سنة، تمنح لتمويل الأنشطة والعمليات ذات الطبيعة الرأسمالية، أو بناء المصانع، وإقامة مشاريع جديدة، وتقدم مثل هذه القروض عادة من البنوك المتخصصة مثل البنوك العقارية التي تمنح قروض قد تصل إلى عشرين سنة، وذلك لتمويل عمليات البناء واستصلاح الأراضي وإقامة مشروعات الري والصرف، إلى جانب البنوك الصناعية والزراعية، فالأولى تقدم قروض تتراوح مدتها بين 3 إلى 10 سنوات بغرض إقامة المباني، المستودعات وشراء الآلات ومعدات الإنتاج... الخ، أما الثانية فهي لا تختلف كثيرا عن سابقتها من البنوك المتخصصة فهي تمنح قروض طويلة الأجل لتطوير القطاع

¹ - محمد صالح الحناوي، مرجع سابق، ص: 350.

² - جليل كاظم مدلول العارضي، الإدارة المالية المتقدمة، دار صفاء، الأردن، 2014، ص: 213.

³ - دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص: 191.

الزراعي، وذلك مقابل ضمانات عينية (الرهن العقاري، الرهن الحيازي)، ونتيجة لارتفاع المخاطر في تقديم مثل هذه القروض، فإن البنوك بمختلف أنواعها تتشدد وتتخذ إجراءات وقائية، مثل أن تطلب من طالب القرض تعهد بعدم ممارسة أي نشاط آخر قد يؤثر على قدرته على السداد، أو طلب ضمانات إضافية كالعقارات والأراضي.¹

2- مصادر التمويل من حيث المصدر:

ويقسم التمويل من حيث مصدره إلى مصدرين هما:²

1-2- التمويل الذاتي: ويقصد بالتمويل الذاتي أو الداخلي مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها الذي هو نمط من التمويل يستخدم تراكم المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية، وتختلف قدرة المشروعات في الاعتماد على هذا المصدر لتمويل احتياجاتها، ويرجع ذلك إلى أن توسيع إمكانيات التمويل الذاتي، ويرتبط أساسا بقدرة المشروع على تخفيض تكاليف الإنتاج من جهة، ورفع أسعار منتجاته الأمر الذي يسمح بزيادة الأرباح من جهة أخرى.

2-2- التمويل الخارجي: ويتمثل في لجوء المؤسسة إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات، أسهم) لمواجهة الاحتياجات التمويلية وذلك في حالة عدم كفاءة مصادر التمويل الذاتية المتوفرة لدى المؤسسة، ويمكن التمييز هنا بين التمويل الخاص الذي يأتي من مدخرات القطاع الخاص أفراد أو مؤسسات والذي يكون في شكل أسهم وسندات وبين التمويل العام والذي يكون مصدره موارد الدولة ومؤسساتها من قروض بنكية وسندات الخزينة.

المطلب الثاني: مفهوم قرار التمويل والعوامل المؤثرة فيه

يعتبر قرار التمويل من القرارات المعقدة والتي ينبغي على المدير المالي أن يقوم بدراسة جيدة ومتأنية قبل اتخاذ هذا القرار، خاصة أن هذا القرار يرتبط بإمكانيات المؤسسة وقدرتها على السداد، وسنحاول فيما يلي تعريف قرار التمويل وتحديد مفهوم هيكل التمويل، إضافة إلى العوامل المؤثرة في اتخاذه.

أولاً: مفهوم قرار التمويل

يعرف قرار التمويل بأنه الحصول على الأموال بالشكل الأمثل، أي تحديد مزيج مناسب للتمويل بالدين بالملكية، مما يجعل تكلفة تمويل المؤسسة في حدها الأدنى وبما يعظم قيمتها ويتيح لها عدد أكبر

¹ مسعود بن جواد، حمزة طيوان، المقاولاتية المستدامة-بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار-خيارات تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، عدد 01، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف، ميله، الجزائر، 2016، ص: 163.

² رايح خوني، حساني رقية، مرجع سابق، ص، ص: 97-99.

من فرص الاستثمار الربحية،¹ و يعرف أيضا بأنه " القرار الذي يتعلق بأنواع مصادر الأموال وكيفية الحصول عليها، والموازية بين أنواعها المختلفة في سبيل الوصول إلى هيكل رأس المال الأمثل".² ويقصد كذلك بالقرار التمويلي " القرار الذي يبحث في الكيفية التي تتحصل بها المؤسسة على الأموال الضرورية للاستثمارات، فهل يجب عليها إصدار أسهم جديدة أو اللجوء إلى الاستدانة، وهذا القرار مرتبط ارتباطا وثيقا بقرارها الاستثماري من أجل المقارنة بين المشروع الاستثماري وتكلفة تمويله، وبما أن الموارد المالية للمؤسسة محدودة، فيجب عليها أن تختار المشاريع الاستثمارية التي تضمن لها مردودية مرتفعة وتكلفة منخفضة وتقلص من أخطار الإفلاس".³

ونشير إلا أنه هناك نوعين من قرارات التمويل والمتمثلة في:⁴

- قرارات تهتم بتحديد المزيج الملائم للتمويل قصير الأجل، وهو أهم قرار والذي يؤثر على الربحية والسيولة.
- قرارات تعنى بتحديد أيها أكثر نفعية للمؤسسة القروض قصيرة الأجل أو الطويلة الأجل في وقت محدد، من خلال الدراسة المعمقة للبدائل المتاحة وتكلفة كل بديل والآثار المترتبة عليه في الأجل الطويل.

ثانيا: مفهوم هيكل التمويل

يشير هيكل التمويل إلى الجانب الأيسر من الميزانية فهو يعبر عن تركيب أو مكونات الأموال التي بموجبها يتم تمويل الأصول (الجانب الأيمن من الميزانية)، فالأصول يمكن تمويلها من مصادر متعددة: رأس المال، فائض الأرباح المحتجزة، القروض طويلة الأجل، القروض قصيرة الأجل،⁵ فهو يعتبر تشكيلة المصادر التي حصلت منها المؤسسة على الأموال بهدف تمويل استثماراتها،⁶ ولا يمكن الكلام عن هيكل التمويل دون التعرض لهيكل رأس المال، ويعرف هذا الأخير بأنه تركيب الأموال المملوكة (رأس المال، الإحتياطات، الفائض غير الموزع)، وإن كان البعض يرى أن هيكل رأس المال هو تركيب الأموال طويلة

¹ - محمد على إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2013، ص: 25.

² - محمد جمام، أميرة دباش، أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية، مرجع سابق، ص 71.

³ - بنية محمد، نموذج مقترح لدراسة تأثير القرارات المالية على قيمة السوقية لأسهم الشركات -دراسة حالة عينة من الشركات في الصناعات البترولية والكيمياوية المدرجة في سوق السعودية للأوراق المالية للفترة الممتدة ما بين 2010-2014، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 02، ع 07، 2017، ص: 332.

⁴ - عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2002، ص 17.

⁵ - سيد الهواري، الإدارة المالية منهج إتحاد قرارات، توزيع مكتبة عين شمس، مصر، 1996، ص: 158.

⁶ - صبيحة قاسم هاشم، نظريات هيكل التمويل الحديثة، تطبيق علمي لنظرية الالتقاط ودورة حياة الشركة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، بغداد، العراق، المجلد 21، ع 83، 2015، ص: 66.

الأجل، وهي بهذا تشمل القروض طويلة الأجل كجزء من مكوناتها،¹ ولا بد من الإشارة إلى أن الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية يحمل المؤسسة تكلفة المخاطرة المالية وترتبط هذه المخاطرة بنمط التمويل الذاتي الذي تختاره المؤسسة، فزيادة نسبة الأموال المقترضة إلى مجموع الأموال، يعني أن الإدارة المالية ستتحمل مخاطرة وتدفع تكلفة نقدية ثابتة ممثلة بفائدة، بغض النظر عن مستوى الربحية المتحققة لذلك يتطلب من الإدارة المالية أن تتخذ قرار التمويل بشأن هيكل التمويل الذي يتضمن التوازن بين الربحية المتوقعة وبين تكلفة المخاطرة المالية، ومن ذلك نلاحظ بأن هيكل التمويل الأمثل لا تحكمه قرارات اعتباطية، إنما قرارات مستمدة من سعي الإدارة المالية بتحقيق أهدافها بأحسن كفاءة وبأقل تكلفة اقتصادية.²

ثالثاً: العوامل المؤثرة في قرار التمويل

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على اتخاذ قرار التمويل داخل المؤسسة نذكر منها:³

- تكلفة المصادر المختلفة للتمويل، أي تكلفة الدينار الواحد من كل مصدر؛
- عنصر الملائمة، بمعنى أن يكون مصدر التمويل ملائماً مع مجال الذي تستخدم فيه الأموال؛
- وضع السيولة النقدية في المؤسسة لدى اتخاذ القرار، وسياساتها المتبعة في إدارة هذه السيولة، فإذا كان هذا الوضع حرجاً قد تضطر المؤسسة لتجاوز عامل التكلفة والبحث عن مصادر تمويل طويل الأجل، لتجنب عوامل الضغط على السيولة في المستقبل؛
- القيود التي يفرضها المقرض على المؤسسة المقترضة والتي تتعلق عادة بالضمانات المقدمة أو سياسات توزيع الأرباح أو قيود على مصادر تمويل أخرى؛
- المزايا الضريبية، فمصادر التمويل الخارجي تحقق وفورات ضريبية تخفض من المتوسط المرجح لتكلفة الأموال.

المطلب الثالث: القيود المتكئة في قرار التمويل

يخضع قرار التمويل المتخذ من طرف المسير المالي داخل المؤسسة الاقتصادية إلى مجموعة من القيود التي يفرضها المحيط المالي، إضافة إلى القيود الداخلية المتعلقة بالسيولة والربحية وكذا مشكلة التوازن المالي ومن بين هذه القيود نذكر ما يلي:

¹ - سيد الهواري، مرجع سابق، ص: 158.

² - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص: 828.

³ - محمد مطر، الاتجاهات الحديثة التحليل المالي والانتماني، في دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص: 277.

أولاً: القيود الكلاسيكية

بالرغم أن هذا التحليل تم تجاوزه إلا أن هناك مجموعة القيود ظلت ثابتة وهي بمثابة أساس لكثير من قرارات التمويل ومن هذه القيود نذكر:¹

1- قاعدة التوازن المالي الأدنى: تؤكد هذه القاعدة على أن الاستخدامات الثابتة لا بد أن تمويل بموارد دائمة، فالاستثمارات يجب أن تمويل من التمويل الذاتي أو رفع رأس المال، أو عن طريق قروض طويلة أو متوسطة الأجل، أما استخدامات الاستغلال فيجب تمويلها عن طريق موارد الاستغلال.

2- قاعدة الاستدانة العظمى (الاستقلالية المالية): تقوم هذه القاعدة على مجموع الديون المالية (باستثناء الاعتمادات البنكية الجارية) يجب ألا يفوق الأموال الخاصة، وتحسب حسب العلاقة التالية:

$$\text{الاستقلالية المالية} = \text{الأموال الخاصة} \div \text{الديون المالية}$$

وعادة ما يفضل المليون أن تكون هذه النسبة محصورة بين [1،2].

إن الهدف من هذه القاعدة هو جعل المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية، نظراً لأن ارتفاع مبلغ الاستدانة عن مبلغ الأموال الخاصة قد يعرض المؤسسة إلى مخاطر العسر المالي ومخاطر الإفلاس.

3- قاعدة القدرة على السداد: مفاد هذه القاعدة أن مبلغ الديون المالية لا بد أن يتجاوز ثلاث أضعاف القدرة على التمويل الذاتي السنوية المتوسطة القدرة و تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{القدرة على السداد} = \text{الديون المالية} \div \text{القدرة على التمويل الذاتي.}$$

هذه النسبة يجب أن تكون أقل من ثلاثة، وهي تعبر عن مدة التسديد المتوسطة للديون المالية والتي يجب أن تقل عن ثلاث سنوات، وتترجم هذه النسبة أن القدرة على التمويل الذاتي لثلاث سنوات لا بد أن تكون كافية لتغطية الديون المالية للمؤسسة.

إن عدم الالتزام بهذه القاعدة يعني الاستمرار في الاستدانة بغض النظر على مستوى القدرة التمويلية الذاتية، وذلك مؤشر عن زيادة احتمال القدرة على السداد، وبالتالي التوقف عند دفع الديون في آجال استحقاقها وبالتالي ارتفاع احتمال الإفلاس.

4- قاعدة الحد الأدنى للتمويل الذاتي: حسب هذه القاعدة يستوجب على المؤسسة تمويل لجزء من استثماراتها عن طريق التمويل الذاتي، وذلك في حدود 30% والباقي يغطي عن طريق الاستدانة.

تهدف هذه القاعدة إلى تنويع مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية للمؤسسة، فاعتماد المؤسسة على تمويل مشاريع معينة بواسطة الاستدانة عن طريق البنوك بنسبة كبيرة قد يزيد من احتمال تعرضها

¹ - إلباس بن ساسي، يوسف قريشي: مرجع سابق، ص: 301.

لمجموعة من المخاطر، كتضخم مصاريف الاستدانة مقارنة بمردودية المشروع، كما أن الاعتماد على التمويل الذاتي في تمويل الاستثمار بنسبة كبيرة قد يفوت عليها الاستفادة من أثر الرافعة المالية الناتج عن الاستدانة.¹

ثانياً: القيود الأخرى: هناك مجموعة من القيود الأخرى التي لها دور في اتخاذ قرار التمويل إلى جانب القيود المالية السابقة الذكر والتي نذكر منها:²

1- الشكل القانوني للمؤسسة: تختلف الطبيعة القانونية للمؤسسات، وفي كل شكل قانوني هناك مصدر تمويلي يتوافق وينسجم مع هذا الشكل، فمثلاً المؤسسات العمومية فقط يمكنها إصدار أوراق الاكتتاب العام للجمهور بمختلف أنواعها.

2- حجم المؤسسة: نفرق هنا بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة، فالمؤسسات الكبيرة تكون لها إمكانية اختيار تنويع مصادر تمويلها (الاستدانة، التمويل الذاتي وزيادة رأس المال)، على عكس المؤسسات الصغيرة التي لا يمكنها اللجوء إلى السوق المالي نظراً لأن حجمها لا يتطلب رأس مال كبير فهي تلجأ أكثر إلى الاقتراض من البنوك.

¹ - محمد بنية، مرجع سابق، ص: 334.

² - نفس المرجع السابق، ص: 335.

المبحث الرابع: قرار توزيع الأرباح

تصاحب قرارات الاستثمار وقرارات التمويل نوعاً ثالثاً من القرارات هي قرارات توزيع الأرباح، والتي تعتبر قراراً مهماً يتعلق بسياسة توزيع الأرباح، فقرار المؤسسة بشأن المفاضلة بين توزيع الأرباح على الملاك وبين احتجاز الأرباح بغرض إعادة استثمارها، حيث تقوم هذه السياسة بإعطاء إشارات للمستثمرين حول وضعية المؤسسة وأدائها.

المطلب الأول: مفهوم قرار توزيع الأرباح والعوامل المؤثرة فيه

سنتطرق في هذا المطلب إلى العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح، لكن قبل ذلك سنوضح مفهوم قرار توزيع الأرباح.

أولاً: مفهوم قرار توزيع الأرباح

يعرف قرار توزيع الأرباح بأنه " توزيع صافي الدخل الذي حققته المؤسسة أو جزء منه على المساهمين"¹، ويعرف أيضاً بأنه "مجموعة من الإجراءات التي تهتم بتحديد النسبة المئوية للأرباح النقدية التي توزع على المساهمين من حملة الأسهم العادية والممتازة، وزمن توزيع هذه الأرباح"². ويتعلق قرار توزيع الأرباح أيضاً بالجزء من الأرباح الذي سيوزع على المساهمين والجزء الذي سيعاد استثماره.³

ويقصد بالأرباح الموزعة التدفق النقدي الذي يحصل عليه المساهمون كعائد على استثماراتهم في أسهم المؤسسة، وأن هذه الأرباح الموزعة تمثل دخلاً جارياً ينتظره ويتوقعه العديد من المساهمين، لذلك فإن مستوى الأرباح الموزعة و تغييرها له تأثير مباشر على سعر السهم في السوق المالي.⁴ أما سياسة توزيع الأرباح فهي " النهج الذي تتبعه المؤسسة من حيث التوزيع للأرباح واحتجاز تلك الأرباح، أي أنها مضمون لاتخاذ قرار بتوزيع الأرباح أو احتجازها لإعادة استثمارها في المؤسسة، وتتمثل السياسة المثلى للتوزيعات في تلك التي تعمل على الموازنة بين التوزيعات الحالية والأرباح المستقبلية والتي ينتج عنها تعظيم سعر السهم."⁵

¹ - محمد العلي إبراهيم العامري، مرجع سابق، ص: 28.

² - حمزة الشميخي، إبراهيم الجزراوي، مرجع سابق، ص: 20.

³ - محمود جمام، أميرة دباش، أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية، مرجع سابق، ص: 71.

⁴ - محمد العلي إبراهيم العامري، مرجع سابق، ص: 29.

⁵ - هند ضياء عبد الرسول، اختبار أثر العلاقة بين توزيعات الأرباح والقيمة السوقية للأسهم باستخدام بعض من أدوات التحليل المالي، دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2010-2014، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 05، ع01، 2015، ص: 212.

وعلى العموم فإن الفئات التي تتأثر وتتوثر في عملية توزيع الأرباح هي:¹

- 1- الفئة الأولى: الإدارة العليا التي تهدف من سياسة توزيع الأرباح إلى احتجاز أكبر كمية من صافي الأرباح المحققة بهدف اعتمادها كمصدر تمويل سهل وتحت اليد للاستثمارات مستقبلاً.
- 2- الفئة الثانية: المساهمين مالكي الأسهم ونستطيع أن نقسمهم إلى قسمين:
 - صغار المساهمين الراغبين في الحصول على أكبر كمية من الأرباح الموزعة لأنها تشكل عوائد (دخل جاري) يستخدم في معيشتهم.
 - كبار المساهمين وهم فئة أصحاب الأموال الكبيرة وهؤلاء ينظرون إلى توزيع الأرباح بمنظارين:
 - إذا كان معدل العائد على الاستثمار في المؤسسة أكبر من معدل العائد على الاستثمار بالسوق فإنهم في هذه الحالة يفضلون احتجاز الأرباح.
 - إذا كان معدل العائد على الاستثمار بالمؤسسة أصغر من العائد على الاستثمار بالسوق فإنها تفضل توزيع الأرباح.

ثانياً: العوامل التي تؤثر على سياسة توزيع الأرباح

تتأثر المؤسسات بمجموعة من العوامل التي تؤثر على سياسة توزيع الأرباح، وتشمل هذه العوامل كل من:²

- 1- القيود القانونية: تقوم المؤسسات التشريعية بوضع قيود على المؤسسة بحيث لا تفوق المبلغ المخصص للتوزيع على حملة الأسهم مجموع أرباح السنة والأرباح المحتجزة، أما إذا كانت على المؤسسة التزامات ومطلوبات مستحقة أو تتعرض لمشاكل مالية قد تقودها إلى الإفلاس تمنع توزيع الأرباح.
- 2- القيود التعاقدية: إن قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح تقيدتها الشروط التعاقدية بين المؤسسة والمؤسسات المقرضة من خلال شروط العقد، فإن بعض الاتفاقيات التعاقدية تمنع المؤسسة المقترضة من توزيع الأرباح النقدية، إلا بعد تحقيق مستوى معين من الأرباح، أو قد يتم تحديد مبالغ محددة يسمح بتوزيعها، والهدف الأساسي من هذه القيود التعاقدية هو حماية المقترضين وعدم إضعاف قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية اتجاههم.
- 3- القيود الداخلية: إن المتطلبات المالية للمؤسسة مرتبطة بشكل مباشر بمعدل النمو المتوقع ستكون بحجم الموجودات المطلوب شراءها في المستقبل، فالمؤسسات التي تمر بمرحلة نمو سريعة ستكون بحاجة أكثر للاعتماد على مصادر تمويل داخلية، ويقصد به الأرباح المحتجزة وهذا بدوره يؤثر على حجم المبالغ

¹ - دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص: 205.

² - أسعد حميد العلمي، مرجع سابق، ص: 373-375.

المخصصة للتوزيع على حملة الأسهم.

4- مطالب المالين: يجب أن تضع المؤسسة في اعتبارها أن تصب سياسة توزيع الأرباح في صالح المالين، ومن ضمن الاعتبارات التي تقوم المؤسسات بتحليلها هي الوضع الضريبي للمالين، فإذا كان أغلبية المالين وحملة الأسهم من أصحاب الدخل العالية (بحيث يخضعون لمعدلات ضريبية عالية)، فإنه من المحتمل أن تراعي سياسة توزيع الأرباح ذلك، وتقلل من نسبة توزيع الأرباح بحيث يتم تأجيل المحاسبة الضريبية لحملة الأسهم لهذه الأرباح لحين بيعها، والعكس فيما لو كان أغلبية حملة الأسهم من أصحاب الدخل المتدنية، فإن المؤسسة تسعى لزيادة نسبة توزيع الأرباح.

5- اعتبارات سوقية: يضع المسؤولون في الإدارة المالية سياسة توزيع الأرباح بالمؤسسة وفقا لطبيعة الاستجابة المتوقعة لحملة الأسهم، ذلك أن حملة الأسهم يتخذون قراراتهم في شراء الأسهم بناء على معايير منها طبيعة توزيع الأرباح في المؤسسة، والمؤسسات عموما تختلف في نظهم وفق لسياسة توزيع الأرباح، فهناك مؤسسات تقوم بتوزيعات متقلبة، كما ينظر البعض أن المؤسسات التي تعتمد على سياسة توزيع أرباح ثابتة أقل مخاطرة، وذلك أن التدفقات النقدية يمكن التنبؤ بها، وبالتالي مخاطرتها مدنية وهذا ينعكس على تخفيض معدل الخصم المستخدم في حساب القيمة الحالية وتقييم الأسهم وبالتالي زيادة قيمة الأسهم وارتفاع ثروة المساهمين.

المطلب الثاني: نظريات سياسة توزيع الأرباح

لسياسة توزيع الأرباح عدة نظريات نذكرها فيما يلي:

أولا: نظرية توزيع المتبقي من الأرباح

تقوم هذه النظرية على المؤسسة أن تمنح الأولوية لاحتجاز الأرباح طالما أن إعادة استثمارها داخل المؤسسة يولد أرباح مجزية مقارنة بالعائد المطلوب أو عائد السوق، ففي هذه الحالة يفضل المساهمون أن تقوم المؤسسة باحتجاز الأرباح وإعادة استثمارها، إن ذلك يعني عدم توزيع الأرباح إلا بعد تمويل كافة الفرص الاستثمارية الربحة المتاحة للمؤسسة، إن اعتماد هذه الطريقة سوف يؤدي إلى تقلب الأرباح الموزعة ارتفاعا وانخفاضا من سنة إلى سنة.¹

ثانيا: نظرية تفضيل العائد

وتعرف هذه النظرية بنظرية (عصفور في اليد) وطبقا لها فإن المستثمرون يفضلون الاستثمار في تلك المؤسسات التي تقوم بتوزيع نسبة أكبر من أرباحها في شكل توزيعات العائد، مما يؤدي هذا إلى ارتفاع أسعار أسهمها وعزوف المستثمرين عن شراء أسهم المؤسسات التي تقوم بتوزيع نسب منخفضة من

¹ - دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص: 207.

أرباحها، مما يؤدي هذا إلى انخفاض أسعار أسهمها في سوق الأوراق المالية، ومن مؤيدي هذه النظرية الاقتصاديان (جوردن و لينتر) وطبقا لأرائهما التي وردت في هذا الشأن فإن معدل العائد المطلوب على الاستثمار في الأسهم ينخفض كلما انخفضت درجة التأكد بشأن العوائد التي يحصل عليها المستثمرون.¹

ثالثا: نظرية التفضيل الضريبي

مضمون هذه النظرية يشير أنه لو كان معدل الضريبة على توزيعات الأرباح يزيد على معدل الضريبة على الأرباح الرأسمالية، فإن حملة الأسهم يطلبون معدلا أكبر قياسا بشركة مماثلة تحتجز كل أرباحها أو الجزء الأكبر منها، إن هذا الارتفاع في معدل العائد المطلوب لابد وأن يزيد من تكلفة الأموال المرجحة للمؤسسة، وبسبب هذا الارتفاع تنخفض القيمة السوقية للمؤسسة وبالتالي انخفاض في القيمة السوقية للسهم الواحد، في حين يؤدي الانخفاض في معدل العائد المطلوب في المؤسسة إلى انخفاض في تكلفة الأموال المرجحة ولذلك ترتفع القيمة السوقية للمؤسسة والقيمة السوقية للسهم الواحد.²

المطلب الثالث: أنواع سياسات توزيع الأرباح

لسياسات توزيع الأرباح عدة أنواع نوجزها فيما يلي:

أولا: سياسة توزيع الأرباح مستقرة

تهدف هذه السياسة بالدرجة الأولى إلى تحقيق الاستقرار بالمبالغ الموزعة لكل سهم، وهذا لا يعني عدم زيادة معدل التوزيع، بل أنها تسمح لمعدل توزيع الأرباح بالتقلب تبعا لتغير أرباح المؤسسة واستقرار هذه التغيرات، أي عدم زيادة الأرباح الموزعة عند ارتفاع الأرباح مباشرة، وإنما تنتظر المؤسسة الاستقرار في معدل الأرباح المرتفع لتعمل بعد ذلك على زيادته وبحيث يؤدي إلى الاستقرار في الزيادة مستقبلا.³

ثانيا: سياسة الفائض

وفقا لهذه السياسة تقوم المؤسسة باحتجاز الأرباح وإعادة استثمارها مرة أخرى كلما كانت لديها مشروعات استثمارية تحقق معدل عائد أعلى من الذي يحققه حملة الأسهم عند قيامهم باستثمار أموالهم بأنفسهم (في حالة توزيع الأرباح المتحققة من قبل المؤسسة لهم) ويترتب على تطبيق هذه السياسة تذبذب مقدار العائد النقدي الذي يتم توزيعه على المساهمين من سنة لأخرى تبعا لدرجة توفر المشروعات الاستثمارية التي يمكن تمويلها عن طريق الأرباح المحتجزة، ففي حالة عدم توفرها تقوم المؤسسة بتوزيع الأرباح كعائد نقدي للمساهمين، وفي ظل تطبيق سياسة الفائض فإن المؤسسات التي تتميز بمعدلات نمو

¹ - أسعد غني جهاد، الإفصاح عن الأرباح المحتجزة وأثر سياسة توزيع الأرباح في قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 17، ع 04، 2015، ص: 187.

² - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص: 930.

³ - دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص: 208.

مرتفعة هي التي تلجأ إلى احتجاز الأرباح لتمويل مشروعات التوسع بينما المؤسسات ذات معدلات نمو المنخفضة فتقوم بتوزيع الجزء الأكبر من أرباحها كعائد نقدي على المساهمين نظرا لعدم الحاجة لإعادة استثمار تلك الأرباح.¹

ثالثا: سياسة نسبة توزيع الأرباح الثابتة

تقوم هذه السياسة على دفع توزيعات أرباح نقدية للمساهمين في المؤسسة كنسبة من الأرباح بعملة البلد الذي تعمل به المؤسسة، ويمكن حسابها عن طريق تقسيم توزيعات الأرباح النقدية لكل سهم على صافي الربح لكل سهم عادي من الأرباح المحققة، والمشكلة في تطبيق هذه السياسة هي أنه إذا انخفضت أرباح المؤسسة أو حققت خسائر في فترة معينة، فإن توزيعات الأرباح ستخفض، أو قد لا تقوم المؤسسة بتوزيع أرباح إذا حققت خسائر، ولأن توزيعات الأرباح تعتبر المؤشر على أحوال المؤسسة المستقبلية فإن هذا سيؤثر بشكل سلبي سعر سهمها في السوق.²

رابعا: سياسة توزيع أرباح منتظمة منخفضة ومتزايدة

تقوم هذه السياسة على دفع توزيعات أرباح ثابتة ولكن بمبالغ منخفضة وتقوم المؤسسة بزيادة هذه التوزيعات إذا تحققت أرباح أعلى من أرباحها العادية في فترة زمنية معينة، هذه السياسة مستخدمة بشكل كبير في المؤسسات التي تواجه تذبذبات موسمية في أرباحها، وباستخدام هذه السياسة فإن المؤسسة تعطي المساهمين دخل ثابت يزيد من ثقتهم في المؤسسة، وكذلك تعطيهم زيادة في توزيعات الأرباح تسمح لهم بمشاركة المؤسسة في أرباحها في الأوقات الجيدة، والمؤسسات التي تستخدم هذه السياسة يجب أن تقوم بزيادة دفع توزيعات الأرباح الثابتة حين تتأكد من زيادة أرباحها.³

خامسا: أنواع أخرى لسياسات توزيع الأرباح

هناك أشكال أخرى لتوزيع الأرباح سوف نتناولها في ما يلي:⁴

1- توزيعات الأرباح في صورة أسهم:

تتمثل هذه التوزيعات في دفع أسهم إضافية إلى المساهمين وهو لا يمثل أكثر من إعادة رسملة لأرباح المؤسسة، أي لا بد من أن تتخذ المؤسسات قرارا بتوزيعات الأرباح النقدية، تقرر أن تجعل توزيعات الأرباح غير نقدية إلى المساهمين، تتمثل هذه الأنواع من التوزيعات للأرباح بصورة أسهم، ويقصد

¹ - أسعد غني جهاد، مرجع سابق، ص: 188.

² - فايز سليم حداد، مرجع سابق، ص: 314.

³ - نفس المرجع السابق، ص: 315.

⁴ - إياد طاهر محمد جبوري، خانم نوري كاكه حمه العطار، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها في سياسة توزيع الأرباح -دراسة تطبيقية-، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، العراق، المجلد 08، عدد 31، 2012، ص: 126.

بتوزيعات الأرباح بالأسهم منح المستثمر عددا من الأسهم، ويتحدد نصيب كل مستثمر من هذه التوزيعات بنسبة ما يملكه من أسهم المؤسسة، وعادة يشار إلى تلك الأسهم بالأسهم المجانية أو سهم المنحة، ولم تعد توزيعات الأرباح بالأسهم توزيعات أرباح حقيقية لأن تلك التوزيعات غير نقدية.

2- تجزئة الأسهم: يمكن أن تلجأ المؤسسة إلى هذا النوع من أجل تنشيط الطلب على أسهمها في الأسواق المالية، عندما يصل سعر السهم للمؤسسة إلى مستوى مرتفع، يؤثر بشكل أو بآخر في تداول الأسهم، مما تضطر إلى زيادة عدد الأسهم المتداولة لتخفيض سعر سهم وزيادة وتنشيط الطلب على أسهمها، مما يؤدي إلى ارتفاع جديد في أسعار الأسهم في السوق المالية، وتتشابه تجزئة الأسهم مع توزيعات الأسهم في تأثيرها على سعر السهم، إذ تتفق تلك السياسة مع سابقتها في أنها تهدف في النهاية إلى تخفيض القيمة السوقية للسهم بما يسمح بزيادة الطلب عليه، وبالتالي ينعكس تأثيره الإيجابي في مستوى سيولة الأسهم في الأسواق المالية، ويترتب على تلك السياسة انخفاض عمولة السمسرة التي يدفعها المستثمرون عند اتخاذهم قراراتهم الاستثمارية المتعلقة ببيع أو شراء تلك الأسهم، إلا أن تلك السياسة تؤدي أيضا إلى انخفاض ربحية السهم الواحد في المستقبل لزيادة عدد الأسهم في التداول.

3- إعادة شراء الأسهم: يقصد بإعادة شراء الأسهم أي استرداد المؤسسات جزء من أسهمها العادية في التداول، ويترتب على تلك السياسة تخفيض عدد أسهم المؤسسات مما ينعكس إيجابيا على ربحية السهم الواحد، ويؤدي بالتالي إلى ارتفاع سعر السهم في الأسواق المالية.

خلاصة الفصل:

على ضوء دراسة عملية اتخاذ القرار الإداري والمالي في المؤسسة استخلصنا بأن عملية اتخاذ القرار هي جوهر العملية الإدارية لأي تخصص وظيفي في المؤسسة، وذلك باعتبارها نقطة انطلاق لجميع الأنشطة والبرامج داخل المؤسسة بل تتعدى ذلك إلى علاقتها بالبيئة المحيطة بها. وتبين من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل أنه ينبغي على المؤسسات عند اتخاذ قراراتها مهما كان نوعها أن تنتهج منهاجاً علمياً، والذي يتمثل في ضرورة التعرف على المشكلة التي تحتاج إلى اتخاذ القرار بشأنها ثم تحليلها وتقييمها ووضع البدائل لها باستخدام معايير معينة، حتى يمكن اختيار الحل الأفضل لها، ومن بين أهم أنواع القرارات التي تتخذها والتي تعكس السياسة المالية المتبعة من طرفها، نجد القرارات المالية والتي حاولنا تفصيل كل قرار على حدى فكانت البداية من قرار الاستثمار والذي وجدنا أنه قرار استراتيجي ومهم يتطلب اتخاذه دراسة جيدة ومتعمقة، لأن هذا القرار نتائجه غير أكيد ومرتبطة بالمستقبل هذا ما يجعله أهم القرارات المالية.

كما تطرقنا لقرار التمويل والذي يتجسد في تحديد الهيكل التمويلي الأمثل لتمويل الاستثمارات أما فيما يخص قرار توزيع الأرباح فهو من أهم القرارات ترفع من سعر سهم المؤسسة في السوق المالي والعكس في حالة قرار المؤسسة عدم توزيع أرباحها، واحتجازها لغرض إعادة استثمارها، ونشير إلا أن القرارات المالية تهدف بالدرجة الأولى إلى تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة.

الفصل الثالث:

القياس والإفصاح المحاسبي بالقيمة

العادلة واتخاذ القرارات المالية

تمهيد:

يوفر الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية عدة أسس للقياس المحاسبي، ولكل أساس من هذه الأسس مزايا وعيوب، ويؤثر اتباع أحد هذه الأسس تأثيرا خاصا على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، ومع ظهور القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي الذي يسعى إلى تقديم معلومات مالية ذات خصائص نوعية ملائمة ومناسبة لمستعملها الذين يهدفون إلى تحليل هذه المعلومات، بغية الوصول إلى اتخاذ قرارات مالية، ولتحقيق هذه الأهداف يجب القيام أولا بعملية تقييم الأداء المالي، وقد جرت العادة على أن اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة تتم بعد مرحلة تقييم أدائها المالي، والذي يعتبر محورا هاما لتحديد الوضعية المالية والتنبؤ بشكل أكثر دقة لمستقبلها الاقتصادي، والحكم على نتائج أعمالها بشكل علمي، وذلك بالاعتماد على اختيار أو انتقاء مؤشرات ونسب مالية مناسبة لعملية تقييم الأداء المالي للخروج بأفضل النتائج، والتي تمكن المؤسسة من اتخاذ قرارات مالية رشيدة، ولذلك سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقياس المحاسبي.

المبحث الثاني: ماهية الإفصاح المحاسبي.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي.

المبحث الرابع: المؤشرات المالية واتخاذ القرارات المالية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقياس المحاسبي

يعتبر القياس المحاسبي أحد الوظائف الأساسية للمحاسبة في المؤسسات الاقتصادية، ويتعلق القياس المحاسبي بتحديد القيم المتعلقة بكل العناصر التي تشملها القوائم المالية، وعرض هذه القوائم بصورة شفافة وصادقة، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم القياس المحاسبي وأهدافه إضافة إلى أساليبه وأركانه وقيوده، بعد ذلك سنتطرق إلى التحيز في القياس المحاسبي، ثم القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية بالقيمة العادلة.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف القياس المحاسبي وأركانه

يعتبر القياس المحاسبي من المصطلحات التي لا زالت تحظى بالكثير من الاهتمام والبحث في المجال المحاسبي وذلك نتيجة التطورات التي حدثت في المحاسبة، وسنتناول في هذا المطلب أركان القياس المحاسبي لكن قبل ذلك سنتطرق إلى مفهومه وأهدافه.

أولاً: مفهوم القياس المحاسبي

قبل التطرق إلى القياس المحاسبي وجب أولاً تعريف عملية القياس، حيث عرف (Campell) القياس بشكل عام " يتمثل في قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها، وذلك بناء على قواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة"، ويقصد بالقياس أيضاً حسب (Sleven) بأنه " المطابقة بين الخواص أو العلاقات بموجب نموذج رياضي".¹

أما القياس المحاسبي فقد عرفته الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) بأنه " قرن الأعداد بأحداث المؤسسة الماضية والجارية والمستقبلية استناداً على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة"،² يشير هذا التعريف إلى أن القياس المحاسبي هو إعطاء الصبغة العددية لأحداث المؤسسة وذلك بإتباع قواعد محددة، ويعرف القياس المحاسبي أيضاً "بأنه عملية مقابلة يتم من خلالها قرن خاصية معينة هي خاصية التعدد النقدي، لشيء معين هو حدث اقتصادي يتمثل فيها بعنصر معين هو المشروع الاقتصادي، بعنصر آخر محدد هو عدد حقيقي، في مجال آخر هو نظام الأعداد الحقيقية، وذلك باستخدام مقياس معين هو وحدة النقد، بموجب قواعد اقتران معينه هي قواعد الاحتساب".³

يمكن القول أن القياس المحاسبي هو تحديد القيم النقدية للأحداث المتعلقة بالمؤسسة والتي سيعترف بها في القوائم المالية وفق أساس معين للقياس.

¹ - محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سابق، ص: 130.

² - طلال الججاوي، سالم الزويبي، مرجع سابق، ص: 33.

³ - وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، 2007، ص: 100.

من خلال التعريفات يمكن استنتاج خصائص القياس في المحاسبة فيما يلي:¹

- إن القياس في المحاسبة هو ذلك القياس الذي يهتم بتعيين القيم النقدية للأحداث المالية والاقتصادية الخاصة بنشاط مشروع معين خلال فترة زمنية، والتي تشكل البنود التي سيتم الاعتراف بها في القوائم المالية وفق قواعد معينة هي الفرضيات والمبادئ المحاسبية، فأهمية القياس تنبع من الأسس التي يقوم عليها في منح الأرقام البنود القوائم المالية؛
- تنقسم أساليب القياس في المحاسبة إلى أساليب كمية وسعرية وأخرى وصفية، ويقوم القياس المحاسبي على الأساليب الكمية والسعرية نتيجة قيام التسجيل المحاسبي على وحدة النقد، فالقياس النقدي هو الخاصة التي تكسب النتائج المحاسبية طبيعتها المميزة، أما الأساليب الوصفية فيتم الاستعانة بها في توصيف وتوضيح الدلالات الرقمية كالملاحق مثلاً؛
- إن القياس يتأثر بعدة عوامل كاختلاف الأسس والأدوات المستخدمة ضمنه وعوامل التقدير والتفاوت والتشاور وتوقيت القياس، وبالتالي مهما بلغت دقة أداة القياس المختارة فهي لن تصل به إلى حدود القيمة الحقيقية، لذلك فإن القياس يحاول الوصول بالقيمة المقدرة إلى القيمة الحقيقية قدر استطاعته، ورياضياً يمكن التعبير عنها بأن القيمة المقدرة تابعة للقيمة الحقيقية.

ثانياً- أهداف القياس المحاسبي

يسعى القياس المحاسبي إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها:²

- التعبير عن الأحداث والظواهر الاقتصادية التي تتم في المؤسسات بوحدة قياس مناسبة هي النقود؛
- القيام بقياس الأصول التي تمتلكها المؤسسة والالتزامات المترتبة على ما تملكه المؤسسة؛
- التعرف على التغيرات التي تطرأ على أصول وخصوم وحقوق ملكية المؤسسة بين الفترة المالية الأخرى وربط هذه التغيرات بفترة زمنية محددة.

ثالثاً: أركان القياس المحاسبي

- يختلف إطار عملية القياس ونتائجها وذلك تبعاً لاختلاف أغراض القياس، والخواص محل القياس ثم تبعاً لتغير القواعد المستخدمة في عملية القياس والشخص القائم بعملية القياس، وبوجه عام يقوم عملية القياس المحاسبي على أربع أركان رئيسية هي:³

¹ - خلف الله بن يوسف، مرجع سابق، ص: 36.

² - محمد معتصم إبراهيم محمد، إسماعيل محمد نجيب، بدائل القياس المحاسبي ودورها في إدارة الأرباح في المنشآت الصناعية (بالنظر على المنطقة الصناعية الخرطوم بجوى)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، مجلد 16، ع 1، 2015، ص: 139، 140.

³ - محمد مطر، نظرية المحاسبية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، ط 2، 2016، ص: 144، 145.

1- الخاصية محل القياس: تنصب عملية القياس عموماً، وأياً كان مجالها على خاصية معينة لشيء معين، وفي مجالات القياس المحاسبي، إذا ما اعتبرنا أن المؤسسة هو مجال القياس، فإن الخاصية التي تنصب عليها عملية القياس قد تكون التعداد النقدي لشيء معين هو حدث من الأحداث الاقتصادية للمؤسسة كمبيعاتها أو أرباحها على سبيل المثال، كما قد تنصب على خاصية أخرى غير خاصية التعداد النقدي كأن يكون محل القياس الطاقة الإنتاجية للمؤسسة على سبيل المثال، أو معدل دوران المخزون السلعي.

2- المقياس المناسب للخاصية محل القياس: يتوقف نوع المقياس المستخدم في عملية القياس على الخاصية محل القياس، ففي المؤسسة إذا كانت الخاصية التعداد النقدي للربح على سبيل المثال هي الخاصية محل القياس، فالمقياس المستخدم حينئذ هو مقياس للقيمة (وحدة النقد)، أما إذا كانت طاقتها الإنتاجية هي الخاصية محل القياس فالمقياس المستخدم في هذه الحالة هو مقياس الطاقة كعدد الوحدات المنتجة في الساعة الواحدة على سبيل المثال، أو عدد ساعات العمل المباشرة.

3- وحدة القياس المميزة للخاصية محل القياس: عندما يكون الهدف من عملية القياس هو قياس المحتوى الكمي لخاصية معينة لشيء معين، حينئذ لا يكفي فقط تحديد نوع المقياس المناسب لعملية القياس، بل لا بد أيضاً من تحديد نوع وحدة القياس، فلو كانت قيمة ربح المشروع هي محل للقياس على سبيل المثال، فلا بد في هذه الحالة بالإضافة إلى ضرورة تحديد نوع المقياس المستخدم وهو مقياس مالي (وحدة النقد)، من تحديد نوع وحدة النقد المميزة لهذه القيمة مثلاً (الدينار، الدولار،...).

4- الشخص القائم بعملية القياس: يعد الشخص القائم بعملية القياس عنصراً هاماً في عملية القياس لأن نتائج عملية القياس تختلف باختلاف القائمين بها، خصوصاً في حالة عدم توافر المقاييس الموضوعية، ويؤدي الشخص القائم بعملية القياس المحاسبي وهو المحاسب، دوراً أساسياً ليس في تحديد مسار عملية القياس أو أساليبها فقط، بل في تحديد نتائجها أيضاً.

المطلب الثاني: أساليب ومعايير وقيود القياس المحاسبي

تقوم عملية القياس المحاسبي على اختيار أسلوب من عدة أساليب للقياس المحاسبي، وتبنى هذه الأساليب على مجموعة من المعايير للوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها من هذه العملية، إلا أن عملية القياس المحاسبي قد تواجه عدة قيود، وعليه من خلال هذا المطلب سنحدد كل من الأساليب القياس المحاسبي إضافة إلى ومعايير وقيوده.

أولاً: أساليب القياس المحاسبي

حدد Viekey عدة أساليب من أجل القيام بعملية القياس المحاسبي وهي:

1- أسلوب القياس المباشر: يتم من خلال هذا الأسلوب تحديد نتيجة عملية القياس المحاسبية ممثلة بقيمة المفردة أو الخاصة محل القياس مباشرة دون الحاجة إلى ما يعرف بعملية الاحتساب المبنية على أساس ضرورة توفير علاقة رياضية بين الخاصة محل القياس، ويتبع أسلوب القياس المباشر.¹

2- أساليب القياس غير المباشرة (المشتقة): تعد القياسات الأولية أو المباشرة، بمثابة المدخلات لأساليب القياس المشتقة أو غير المباشرة، وتطبق هذه القاعدة في مجالات القياس عامة والقياس المحاسبي بصفة خاصة، بمعنى أنه لا يمكن لعملية قياس غير مباشرة أن تنفذ دون أن تكون مسبقة بعملية قياس مباشرة.

وقد ازداد اعتماد المحاسب على الأساليب غير المباشرة أو الأساليب المشتقة في القياس، بعد تزايد أهمية عملية تشغيل البيانات المحاسبية، إذ أن عملية تشغيل هذه البيانات بمدخلاتها وخرجاتها، تعتمد إلى حد كبير على عملية التحليل التي يمكن إنجازها بدون احتساب، والتي هي بمثابة الأساس الذي تقوم عليه أساليب القياس المشتقة، وقد سبق أن أشرنا إلى أن أساليب القياس غير المباشرة تتناول عملية تشغيل البيانات بمراحلها المختلفة، من تحميل وتجميع واحتساب واستخدام علاقات رياضية معينة وإجراء تحليلات مالية.

وخاصة الأمر أنه كلما تعذر قياس قيمة الحدث الاقتصادي محل القياس بطريقة مباشرة فلا بد حينئذ من قياس قيمة هذا الحدث بطريقة أخرى غير مباشرة.²

3- أساليب القياس التحكيمية (الجبرية): تتشابه أساليب القياس التحكيمية مع أساليب القياس المشتقة، ولكن ينحصر الفرق الرئيسي بوجود قواعد موضوعية تحكم أساليب القياس المشتقة، أما أساليب القياس التحكيمية فأنها تفتقد مثل هذه القواعد مما يجعلها عرضة لأثار التحيز الناتج عن التقديرات والأحكام الشخصية للقائمين بعملية القياس.

و يشير Ijiri إلى أنه يتم اللجوء إلى أساليب القياس التحكيمية في الظروف الآتية:³

- إذا لم توجد قواعد منطقية تتحكم في خطوات تنفيذ عملية القياس بذلك لا تتوافر المبررات المنطقية التي يمكن الاعتماد عليها في إثبات أن الرقم محل القياس يمثل فعلا القيمة الفعلية للخاصية محل القياس؛

- وترتبطا إلى ما سبق تزداد الفرص لاحتمال ظهور خلاف حول نتائج عملية القياس بين الأشخاص

¹- طلال الججاوي، سالم الزويبي، مرجع سابق، ص 36.

²- محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سابق، ص: 140.

³- وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص: 111.

القائمين بهذه العملية، طالما لم تتوفر لهم المعايير الموضوعية للحكم على هذا الخلاف.

ثانياً: معايير القياس المحاسبي

تعتبر المعايير حلقة ربط بين ميكانيكية القياس وما يقوم عليه من أسس وما يؤدي إليه من نتائج والأهداف المراد تحقيقها من عملية القياس، وهذه المعايير تتلخص كالتالي:

- الموضوعية؛
- الملاءمة؛
- القابلية للتحقيق؛
- القابلية للقياس الكمي.

وفي ما يلي شرح موجز لكل هذه المعايير:

1- الموضوعية: يقصد بالموضوعية في القياس بعدم خضوع القياس لتقديرات شخصية بحتة، أي التعبير عن الحقائق بدون تحريف وبعيدا عن التحيز الشخصي، وبالتالي فالقياس الموضوعي قياس غير شخصي وذلك لإقناع مستخدمي القوائم المالية من أنها خالية من أي تعبير شخصي أو تحيز،¹ إن عدم موضوعية القياس المحاسبي تؤدي إلى تعرض منافع بعض مستخدمي القوائم المالية إلى الخطر، لذا يجب التأكد من توافر شروط الموضوعية في المحاسبة عن طريق العناصر التالية:²

- قيام عدد من المحاسبين بإعادة القياس المحاسبي الذي قدمه أحد المحاسبين، ثم يكونون قد توصلوا إلى نفس النتائج، مما يقدم دليلا على حياد المحاسب وعدم تدخله في النتائج؛
- اختبار مدى تمثيل المعلومات المحاسبية لحقائق الحياة الاقتصادية.

وبالتالي فالقياس المحاسبي الذي لا يلبي شروط الموضوعية فهو قياس لا يمكن قبول نتائجه أو الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة، لذلك كان مفهوم الموضوعية في المحاسبة عرضة لتفسيرات عديد نذكر منها:³

- أن القياس الموضوعي هو قياس غير شخصي بمعنى أنه خال من التحيز الشخصي للقائم بعملية القياس؛
- أن القياس الموضوعي هو قياس قابل للتحقق بمعنى أنه يستند إلى عناصر مثبتة وأدلة صحيحة؛
- أن القياس الموضوعي يمثل نتيجة اتفاق بين مجموعة من الملاحظين والقائمين بالقياس؛

¹ عبد حي مرعي، سمير الصبان، أصول القياس والاتصال المحاسبي، دار النهضة العربية، بيروت، 1988، ص: 63.

² حسين قاضي ومأمون توفيق حمدان، نظرية المحاسبة، الدار العلمية ودار الثقافة، الأردن، 2004، ص: 251.

³ تيجاني بالرقى، القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده مدى تأثيره بالتضخم، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، فرحات عباس، الجزائر، المجلد 08، ع 08، 2008، ص: 64.

- تقاس درجة الموضوعية لقياس معين بالاعتماد على مؤشر التشتت لتوزيع هذا القياس، إذ يعتمد على القياس ذي التوزيع الأقل تشتتاً.

2- الملاءمة: يعني معيار الملاءمة أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية ملاءمة للغرض من القياس، وتكون هذه المعلومات ملاءمة إذا كانت قادرة على أن تعكس صورة واضحة وصحيحة عن الشيء المراد قياسه في لحظة القياس، وما طرأ عليه من تغيرات على مدار فترة زمنية معينة، ويرى البعض أن الملاءمة نوعان هما:

1-2- الملاءمة العامة للمعلومات المحاسبية: تعني توفير المعلومات لمختلف نماذج القرارات وليس لنموذج معين؛

2-2- الملاءمة الخاصة: تعني أن تكون المعلومات ملائمة لنوع معين من القرارات وترتبط بما يراه المستخدم.

ويتضح مما سبق أن الملاءمة العامة تعني مجال عمل المحاسب، وهو توفير المعلومات التي تفيد مختلف القرارات، أما الملاءمة الخاصة فتربط بتأثير المستخدم الذي يستطيع أن يحول المعلومات العامة إلى معلومات تتلاءم مع نموذج قراره.¹

3- القابلية للتحقق: تشكل البيانات والمعلومات المحاسبية قاعدة أساسية لاتخاذ قرارات مماثلة عند الاستخدام من قبل أشخاص آخرين، وفي ظل ظروف متشابهة، ولتحقيق أغراض محددة، وهذا يعني أن البيانات والمعلومات المحاسبية لها دلالة محدودة، ولها استقلاليته، وتستند إلى مصدر موثوق فيه كالمستندات والإجراءات المدونة التي يمكن التحقق من صحتها، ومطابقتها للمصدر، بغض النظر عن الشخص الفاحص أو المستفيد منها.²

4- القابلية للقياس الكمي: عادة ما يتطلب القياس المحاسبي استخدام مقياس موحد كشرط أساسي وأولي لقياس المركز المالي للمؤسسة وصافي دخلها الدوري، وتعتبر الوحدة النقدية أفضل مقياس لقياس مختلف الأحداث المالية، غير أن استخدام وحدة النقد كأساس للقياس قد يثير كثيراً من المشاكل بسبب ما يطرأ عليها من تغير في قوتها الشرائية على مدار الزمن، ومن الانخفاض (في حالة التضخم) أو الارتفاع (في حالة الانكماش) مما يستدعي تعديل البيانات المالية والتي تعتمد على الأسعار التاريخية استناداً إلى التغيرات في مستويات الأسعار والقوة الشرائية للنقود.³

¹- رولا كاسر لابقة، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، مذكرة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص: 44.

²- حيد محمد على بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، دار حامد، الأردن، 2007، ص: 41.

³- مرعي عبد الحي، محمد عباس يدوي، مقدمة في أصول المحاسبة المالية، دار الجامعية، الجديد للنشر، الإسكندرية، 2003، ص: 30.

ثالثا: قيود القياس المحاسبي

توجد بعض القيود تحد من دقة القياس المحاسبي وموضوعيته، وقابلية المعلومات المحاسبية الناتجة عنه للتحقيق والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات وتتمثل هاته القيود في:¹

1- عدم التأكد: ينتج عدم التأكد عن حاجة القياس المحاسبي لإجراء تقديرات تتعلق بالمستقبل الذي يتصف بالغموض، فالمؤسسة مستمرة لكن مبدأ الدورية الذي يقضي بتحديد النتيجة لأغراض الإفصاح المحاسبي يتطلب تبني بعض الافتراضات من أجل التخصص المنطقي على أساس التوقعات المرتبطة بالمستقبل، كما أن التعبير النقدي عن الثروة يأخذ في الاعتبار بعض المقادير غير المؤكدة في المستقبل التي تختلف فيه درجة الاعتماد عليها.

2- الخلو من التحيز: يعتبر تحديد درجة تحيز القياس المحاسبي أمرا صعبا في مجال المحاسبة رغم أنه قد يكون كبيرا نظرا لطبيعة المحاسبة من جهة وعملية التقييم من الجهة أخرى، ويعني التحيز أن المعلومات الناتجة عن عملية القياس المحاسبي لا تتصف بالحياد والعدالة، أي أنه تم اعتمادها بمراعاة جوانب دون مراعاة جوانب أخرى.

3- الحيطة والحذر: يعد هذا القيد من البدائل المتاحة لإجراء عملية القياس المحاسبي ويحصرها في بديلين أو ثلاثة على الأكثر، وبهذا سيتم استبعاد بديل معين حتى ولو كان مناسب لغرض القياس، حيث يؤدي إلى حدوث أخطاء في القياس المحاسبي ويؤدي إلى التأثير سلبا على قيمة المعلومات المحاسبية فيجعلها غير ملائمة لاتخاذ القرارات لأنها لا تمثل الواقع الاقتصادي بصدق.

المطلب الثالث: التحيز في القياس المحاسبي

تعد ظاهرة تحيز القياس المحاسبي من الظواهر العامة المرافقة لأية عملية قياس، بينما يكون تحيز القياس ضئيلا ويمكن تحديده وبقدر كبير من الدقة في العلوم الدقيقة، فإنه في غالب الأمر يكون كبيرا ويصعب قياسه في العلوم الاجتماعية عامة وفي المحاسبة الخاصة، ويعتبر التحيز في القياس إحدى المشاكل التي تواجه عملية القياس المحاسبي ويمكن تحديد مصادره وأشكاله كالآتي:

أولا: مصادر تحيز القياس المحاسبي

وينقسم التحيز حسب مصادره إلى ثلاثة أنواع على النحو الآتي:²

1- تحيز قواعد القياس: إذا افترضنا الحيادية التامة للشخص القائم بالقياس (المحاسب) فيكون مصدر

¹- الجبلاني بالواضح، فاتح بالواضح، دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالتقييم المحاسبي، المؤتمر الدولي الأول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة مسيلة، الجزائر، 05/04 ديسمبر 2012، ص: 13.

²- طلال الجاوي، سالم الزويبي، مرجع سابق، ص، ص، 67-69.

التحيز مقتصرًا على تطبيق نظام القياس المحاسبي نفسه، وفي هذه الحالة سينتج التحيز عن تطبيق القواعد المحاسبية، ويظهر جليًا تحيز نظام القياس المحاسبي في القوائم المالية في أوقات التضخم الحاد بسبب:

- فرض ثبات وحدة القياس الذي يشتق منه مبدأ التكلفة التاريخية، إذ يتم تجاهل تغيرات الأسعار في القياس المحاسبي؛

- كما أن فرض الدورية الذي يشتق منه مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات هو الأساس لإعداد قائمة الدخل.

2- تحيز القائم بالقياس المحاسبي: إذا افترضنا أن نظام القياس المحاسبي يتمتع بدرجة كاملة من الحيادية والموضوعية، وأن سبب التحيز في القياس هو القائم بعملية القياس (المحاسب) كونه يستخدم نظام القياس بشكل خاطئ أو مبالغ فيه نتيجة ضعف الخبرة أو خطأ في التطبيق، كاختيار طريقة اهتلاك التثبيتات أو المبالغة في تقدير عمرها الإنتاجي أو تقدير قيمة الإنقاص (الخرده) لها.

3- التحيز المشترك في القياس المحاسبي: وهنا يشترك في هذا النوع من التحيز عدم موضوعية نظام القياس المحاسبي الذي يعتمد أسلوب التكلفة التاريخية، وابتعاد المحاسب الذي يقوم بالقياس عن الحيادية والموضوعية الكاملة، وهذا يترك آثار سلبية على نتائج النشاط أو المركز المالي للمؤسسة، فإذا توسع المحاسب في تطبيق سياسة الحيطة والحذر على عناصر القوائم المالية تكون النتيجة تدني قيم الأصول وانخفاض صافي الربح والاعتراف بالخسائر المحتملة وعدم الاعتراف بالأرباح المحتملة.

ثانياً - أشكال تحيز القياس المحاسبي

هناك عدة أشكال للتحيز المحاسبي نذكر منها:¹

1- تحيز الموضوعية: يأخذ القياس المحاسبي شكل تحيز الموضوعية متى كان عامل الدقة هو العامل المتحكم في عملية القياس، وعليه سيكون القياس متحيزًا بوجود فرق واختلاف بسبب نتيجة القياس والقيمة الفعلية للحدث محل القياس.

2- تحيز الملاءمة: يكون هناك تحيز ملاءمة عندما لا تفي القياسات المحاسبية باحتياجات من يستخدمها، ويقاس تحيز الملاءمة بمدى الاستفادة التي يحققها مستخدم البيانات المحاسبية من مخرجات عملية القياس، ويكون القياس عرضه لنشوء تحيز الملاءمة في مرحلة تحليل البيانات المحاسبية أو معالجتها، لأن المعلومات المحاسبية وهي مخرجات هذه المرحلة تكون شديدة الحساسية من زاوية تأثيرها برغبات مستخدمي هذه البيانات.

¹ - سيد عطا الله السيد، نظريات المحاسبة، دار الراية، عمان، الأردن، 2009، ص: 184.

3- تحيز الموثوقية: والتي هي بمثابة المحصلة النهائية لجميع أشكال التحيز التي تنشأ في عملية القياس المحاسبية عبر مرحلتها المختلفة وفي مجالها التاريخي والمستقبلي، ويشأ هذا التحيز في الأحوال التي يعجز فيها النظام المحاسبي عن توفير القياسات المحاسبية الموثوق بها أو المعول عليها للتنبؤ المستقبلي.

المطلب الرابع: قياس عناصر القوائم المالية بالقيمة العادلة

أولت المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي اهتماما بالغا بتحديد طرق القياس التي من شأنها أن تساعد في تحديد القيمة الأقرب للقيمة الحقيقية (القيمة العادلة)، وذلك بإصدار عدة معايير في هذا الصدد (تطرقنا لها في الفصل الأول)، أما النظام المحاسبي المالي فإن قواعد القياس والتقييم المحاسبي تتشكل بشكل عام من مبادئ وقواعد تقوم بالأساس على مبدأ التكلفة التاريخية، إضافة إلى سماحه بتطبيق قواعد خاصة للتقييم والإدراج في الحسابات والتي يتم تطبيقها على عناصر القوائم المالية حتى تقدم المؤسسة قوائم مالية أكثر مصداقية وواقعية.

أولاً: تحديد عناصر القوائم المالية

يتم من خلال القوائم المالية تجميع وتصنيف الآثار المالية للعمليات والأحداث بناءً على خصائصها الاقتصادية، ويعرف هذا التصنيف بعناصر القوائم المالية والتي تم تحديدها بخمسة عناصر هي:

1- الأصول: وهي موارد يتم السيطرة عليها من قبل المؤسسة كنتيجة لأحداث سابقة ويتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية إلى المؤسسة، وتقسّم إلى الأصول المتداولة كالنقدية والنقدية المعدلة والمدنيين والمخزون، والأصول غير المتداولة كالممتلكات والمنشآت والأجهزة والمعدات، ويمكن تصنيف الأصول حسب وجودها المادي إلى أصول ملموسة (العينية) تتميز بوجود كيان مادي بها، سواء كان هذا الكيان حقيقياً كالممتلكات والمنشآت والمعدات، أو كان هذا الكيان رمزياً أو قانونياً مثل الأسهم والأوراق التجارية، وأصول غير ملموسة (المعنوية) سواء كانت محددة مثل حقوق الامتياز وبراءات الاختراع، أو كانت غير محددة مثل الشهرة أو العامل المشترك بين الأصول هو تدفق المنافع الاقتصادية منها إلى المؤسسة.¹

و يشترط المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 إلى توفر شرطان من أجل الاعتراف بالأصل، حيث

¹ - خالد جمال الجعارات، مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015، مطبوعة جامعية، مطبعة جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014،

نص على عدم الاعتراف بالأصل إلا إذا تحقق الشرطان التاليان:¹

- احتمال الحصول على منفعة اقتصادية مستقبلية: حيث يعترف بالأصل في الميزانية المحاسبية عندما تكون المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة منه بالنسبة للمؤسسة محتملة الحدوث؛
- أن يكون للبند تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بقدر من الموثوقية: حيث يجب أن يتم تقدير التكلفة أو القيمة للبند مع توفير خاصية الموثوقية وذلك بخلوها من الأخطاء المادية أو التحيز، مع مراعاة الحيطة والحذر في إعداد التقديرات في حالات عدم التأكد.

وفي حالة عدم إمكانية تقدير تكلفة البند أو قيمته بقدر من المعقولية، فلا يجوز الاعتراف به ضمن الأصول، ولكن يمكن الإفصاح عنه على شكل إيضاحات في القوائم المالية.

2- الخصوم: وهي التزامات مالية على المؤسسة تظهر نتيجة أحداث سابقة، ويتوقع أن يؤدي إطفائها إلى تدفقات خارجية لموارد المؤسسة التي تكون على شكل منافع اقتصادية، وتقسم إلى خصوم متداولة كالحسابات الدائنة، وخصوم غير متداولة كقروض البنوك طويلة الأجل، ويمكن أن يكون الالتزام طارئاً حيث يرتبط بدرجة من عدم التأكد ويتم تفعيل التقدير لقياسه مثل المخصصات.²

3- حقوق الملكية: هي صافي أصول المؤسسة والتي تبقى لملّاكها بعد تسديد جميع التزاماتها، أي بما يسمى بصافي الثروة، وتختلف مكوناتها حسب الشكل القانوني للمؤسسة من حيث كونها مؤسسة فردية أو شركة تضامن أو مساهمة أما بالنسبة لهذه الأخيرة فإن حقوق الملكية تشمل كلا من رأس المال المدفوع و الاحتياطات والأرباح المحتجزة.³

4- الإيراد (الدخل): وهو الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات نقدية داخلية أو زيادة في الأصول مثل الحصول على نقدية مقابل سلعة مبيعة أو الخدمات المؤداة، أو تخفيض في الخصوم مثل تزويد الدائنين بسلع تسديدا لحقوقهم تجاه المؤسسة المؤدية، وبذلك يتضمن تعريف الدخل كلا من الإيرادات والمكاسب، حيث تتحقق الإيرادات نتيجة لممارسة المؤسسة لأنشطتها العادية، وذلك بمسميات مختلفة مثل المبيعات، الرسوم، الفوائد، التوزيعات، الإيجارات، أتعاب الخدمات، أما المكاسب فتمثل البنود التي تتوافق مع تعريف الدخل وقد تظهر أو لا تظهر بسبب الأنشطة العادية للمؤسسة.⁴

5- المصروفات: وهي الانخفاض في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات نقدية

¹ حمادة طارق عبد العال ، التقارير المالية أسس الأعداد والعرض والتحليل، جامعة عين شمس، مصر، 2000، ص: 104.

² خالد جمال الحجعارات، مرجع سابق، ص: 14.

³ محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سابق، ص: 250.

⁴ خالد جمال الحجعارات، مرجع سابق، ص 14.

خارجة أو استخدام للأصول أو تحمل الالتزامات والتي تؤدي إلى انخفاض في حقوق الملكية، ماعدا تلك المتعلقة بالتوزيعات على الملاك.

وبذلك يتضمن تعريف المصروفات الخسائر إضافة إلى المصروفات التي تتحقق نتيجة لممارسة المؤسسة لأنشطتها العادية، ومن الأمثلة على المصروفات: تكلفة المبيعات، الأجور، الإهلاك، والمصروفات الإدارية، وتأخذ المصروفات في الغالب شكل التدفقات الخارجة أو نقص في الأصول، أما الخسائر فتمثل بنوداً أخرى تتوافق مع تعريف المصروفات وقد تظهر أو لا تظهر بسبب الأنشطة العادية للمؤسسة، وبذلك فتتمثل الخسائر الانخفاض في المنافع الاقتصادية حيث لا تختلف في طبيعتها عن المصروفات، ومثالها خسائر بيع الأصول غير المتداولة.¹

ثانياً: قياس الأصول والخصوم

يتم استخدام أسس مختلفة للقياس في القوائم المالية ويمكن عرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم (5): أسس قياس القوائم المالية

أسس القياس	الأصول	الخصوم
التكلفة التاريخية	تسجل بالقيمة النقدية أو النقدية المعادلة أو القيمة العادلة للاعتبارات المدفوعة لاقتناء أصل معين والتي تم تسجيلها في تاريخ الاقتناء.	تسجل بقيمة العوائد المستلمة مقابل الالتزام أو هي قيمة نقدية أو النقدية المعادلة التي يتوقع دفعها لتسوية الالتزام في مسار العادي للأعمال.
التكلفة الجارية	تسجل بالقيمة النقدية أو النقدية المعادلة التي يجب دفعها إذا تم اقتناء الأصل ذاته أو أصل مكافئ في الوقت الحالي.	القيمة غير المخصومة للنقدية أو النقدية المعادلة المطلوبة لتسوية الالتزام في الوقت الحالي.
القيمة القابلة للتحويل (التسوية)	القيمة النقدية أو النقدية المعادلة التي يمكن الحصول عليها حالياً ببيع الأصل باستغناء منتظم	القيمة غير المخصومة للنقدية أو النقدية المعادلة المتوقع دفعها لتسوية الالتزام في المسار العادي للأعمال.
القيمة الحالية	القيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية الداخلة المستقبلية المتوقع الحصول عليها من الأصل في المسار العادي للأعمال.	القيمة الحالية المخصومة لصافي تدفقات النقدية المستقبلية الخارجة والتي يتوقع أنها مطلوبة لتسوية الالتزام في المسار العادي للأعمال.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: خالد الجعارات، محمود طبري، مخاطر القياس المحاسبي وانعكاسها في القوائم المالية إبان الأزمة العالمية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، العراق، ع 34، 2013، ص: 239.

1- تقييم الأصول العينية: في حالة وجود مؤشر يدل على انخفاض قيمة الأصول عند تاريخ إقفال الحسابات، تقوم المؤسسة بإجراء تقييم أولي لتلك الأصول المدرجة بالتكلفة التاريخية عن طريق تقدير القيمة القابلة للتحويل بأعلى قيمة بين سعر البيع الصافي للأصول عند إبرام أية معاملة ضمن ظروف

¹ - نفس المرجع السابق، ص 14.

المنافسة العادية والقيمة النفعية/ القيمة الاستعمالية لتلك الأصول، وفي حالة عدم التمكن من تحديد سعر البيع تقدر القيمة القابلة للتحويل على أساس القيمة النفعية للأصل.

والملاحظ أن هذه الطريقة للتقييم ستمكن من تصحيح قيم الأصول العينية وتقريبها إلى قيمتها الحقيقية خاصة في حالة وجود سوق نشطة تساعد على تقدير أسعار البيع للأصول، حيث تدرج الأصول العينية في الحسابات عقب الإدراج الأول بتكلفتها منقوصاً منها مجموع الإهلاكات ومجموع خسائر القيمة.¹

2- تقييم الأصول المعنوية: يقاس الأصل مبدئياً بمقدار تكلفته، تضم التكلفة سعر الشراء بالإضافة إلى رسوم الاستيراد وضرائب الشراء غير المستردة وأي إنفاق آخر لجعل هذا الأصل قابلاً للاستخدام مثل: الرسوم المهنية للخدمات القانونية، ويتم خصم أية خصومات وحسومات تجارية للتوصل إلى التكلفة، ويقاس الأصل غير الملموس في عملية دمج المؤسسات وفقاً لقيمتها العادلة في تاريخ الامتلاك، أما في حالة امتلاك أصل غير ملموس بدون تكلفة أو مقابل عوض إسمي من خلال منحة حكومية، فيتم قياسه بمقدار القيمة العادلة مبدئياً في حال اختارت المؤسسة الاعتراف بكل من الأصل والمنحة، وفي حالة امتلاك الأصل بالتبادل يقاس بالقيمة العادلة للأصل المستلم.²

3- نموذج إعادة التقييم: بموجب هذا النموذج يجعل البند بقيمة إعادة التقييم، والتي تمثل القيمة العادلة للبند بتاريخ إعادة التقييم مطروحا منها مجموع الإهلاك خلال الفترات التالية لإعادة التقييم، ويشترط لاستخدام هذا النموذج أن يكون بالإمكان قياس القيمة العادلة للبند بشكل موثوق.

عند اختيار المؤسسة لأحد النموذجين التكلفة التاريخية أو القيمة العادلة كسياسة لها فيجب عندها تطبيق تلك السياسة على كافة مكونات فئة (الممتلكات والمصانع والمعدات)، فعند إعادة تقييم أحد المباني يتوجب إعادة تقييم لجميع المباني المملوكة من قبل المؤسسة وذلك لسببين:

- إن اختيار المؤسسة لأحد أو لبعض المباني لقياسها بالتكلفة التاريخية والمباني الأخرى حسب إعادة التقييم سيؤدي لأن يكون للأصول المتشابهة أسس قياس مختلفة؛
- تقادي اختبار المؤسسة الأفضل أي عدم تمكين المؤسسة من الانتقائية في اختيار البنود التي ارتفعت قيمتها فقط بهدف تضخيم الأصول وتجميل الميزانية؛

وتمثل القيمة العادلة لبنود التثبيتات القيمة السوقية لها بتاريخ إعادة التقييم والتي تكون مبنية على أدلة معتمدة على السوق، وتحدد من خلال مقيم مهني محترف، وفي حالة عدم القدرة على تحديد القيمة

¹ - هوام جمعة برايس نورة، مرجع سابق، ص: 15.

² - حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2008، ص: 140 - 143.

السوقية العادلة بسبب الطبيعة المتخصصة لتلك الأصول، أو بسبب ندرة بيع تلك الأصول يتم عندها تقدير القيمة العادلة من خلال مدخل الدخل أو القيمة الاستبدالية بعد الاهتلاك.

ويتم إعادة التقييم لبند التثبيتات سنويا في حالة وجود اختلاف جوهري أو كبير بين القيمة للأصل المعاد تقييمه وبين القيمة الدفترية المسجلة للأصل، أما إذا لم يكن هذا الاختلاف بين القيمتين جوهريا، فيتم إعادة التقييم كل ثلاث إلى خمس سنوات ويعتبر ذلك كافيا، وذلك نظرا لاستقرار أسعار ذلك الأصل.

وبعد الاعتراف المبدئي يجب تسجيل الأصول المعنوية بمقدار تكلفتها مخصوما منها الإطفاء المتراكم وأية خسائر متراكمة في انخفاض القيمة، ويسجل عند إعادة تقييمها بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة تقييم مخصوما منها أية اطفاء متراكم لاحق وأية خسائر متراكمة لاحقة في انخفاض القيمة، ولأغراض إعادة التقييم يجب تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى السوق النشط، وفي حالة عدم وجود سوق نشط يتم تسجيل الأصل بالتكلفة مطروح منه أي إطفاء متراكم وخسائر انخفاض القيمة، ويتم الاعتراف بالزيادة في قيمة الأصول المعنوية ضمن حقوق الملكية تحت حساب فائض إعادة التقييم.¹

4- تقييم الأصول المالية: بعد الاعتراف الأولي للأصول المالية يتم بتاريخ إعداد القوائم المالية إعادة قياس تلك الأصول والمتمثلة في:²

- أصول مالية محتفظ بها إلى تاريخ الاستحقاق ويتم تقييمها بتكلفتها المهنلكة، والتي تتمثل في المبالغ المقومة به عند إدراجها الأولي في الحسابات منقوص منه الاهتلاك المجمع لأي فارق بين هذا المبلغ الأصلي والمبلغ عند استحقاقه، ومنقوصا منه كل تخفيض ناتج عن خسارة في القيمة أو عدم قابلية للتحويل؛

- أصول مالية متاحة للبيع ويتم تقييمها بقيمتها العادلة التي تتحد بالنسبة للأصول المسعرة في البورصة بالسعر المتوسط للشهر الأخير للسنة المالية، وبالنسبة للأصول غير المسعرة تقييم بقيمتها التفاوضية المحتملة/سعر البيع المحتمل.

5- تقييم المخزونات: تقييم المخزونات في العادة مرتين، مرة عند إدخالها إلى المخازن وذلك بتكلفة الشراء أو الإنتاج، أما بالنسبة للمخرجات فتقييم بطريقة الوارد أولا الصادر أولا FIFO أو طريقة المتوسط المرجح، ومرة عند جردها في نهاية الدورة، وتدرس المؤسسة مدى تدهور قيم المخزونات وذلك بمقارنة القيمة الصافية القابلة للتحقيق للمخزون المعني مع تكلفة ادخاله، ويكون هناك تدهور ضروري إذا كانت

¹ - غانم شطاط، المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2009، ص، ص: 325-331.

² - هوام جمعة، برايس نورة، مرجع سابق، ص: 17.

القيمة الصافية القابلة للتحقيق أصغر من تكلفة إدخاله إلى المخازن عند الحصول عليه، ويقوم المخزون عند الجرد بالمبلغ الأصغر ما بين المبلغين: مبلغ القيمة الصافية القابلة للتحقيق وتكلفة المخزون عند الحصول عليه.¹

6- تقييم الالتزام (الخصوم): حسب ما جاء في إعداد القوائم المالية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية بأنه يتم الاعتراف بالالتزام في قائمة المركز المالي عندما يكون من المحتمل التضحية بموارد على شكل منافع اقتصادية من المؤسسة بسبب اطفاء الالتزامات الحالية، ويمكن قياس مقدار هذا الإطفاء بموثوقية،² وذلك كما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) كما يلي:³

- قياس الالتزامات بمقدار التكلفة وهي القيمة العادلة للمقابل المستلم؛

- بعد الاعتراف الأولي بالالتزام يجب على المؤسسة أن تقيس الالتزامات بقيمتها المطفأة.

7- قياس حقوق الملكية: تعد حقوق الملكية فائض قياس الأصول عن قياس الخصوم (الالتزامات)، وبالتالي فهي تتضمن الآثار السلبية و الإيجابية لقياس كلا المجموعتين، فتقاس حقوق الملكية حسب طبيعة المؤسسة كما يلي:⁴

- **المؤسسة الفردية:** حقوق الملكية هي قيمة الاستثمار الأول حين إنشاء المؤسسة مضاف إليه الاستثمارات في فترات لاحقة مضاف إليه صافي الأرباح مطروحا منه المسحوبات الشخصية؛

- **شركات التضامن:** حقوق الملكية هي إجمالي رأس مال الشركاء مضاف إليه مجموع الحسابات الجارية للشركاء مع ضرورة التفصيل حسب كل شريك وشريك؛

- **شركات المساهمة:** حقوق الملكية هي مجموع رأسمال المدفوع من جميع أنواع الأسهم مضاف إليه الأرباح المحتجزة؛

ونشير إلى أن هناك عدة طرق لتقييم الأسهم العادية لشركات المساهمة نذكر بعضها فيما يلي:⁵

أ- **نموذج خصم مقسوم الأرباح النقدي:** يدعى هذا النموذج بنموذج Gordon والذي يفترض عند تقدير القيمة العادلة للسهم، أن القيمة العادلة دالة للقيمة المخصومة لمقسوم الأرباح النقدي المتوقع في المستقبل التي يتم خصمها بمعدل العائد المطلوب من قبل المستثمر لتعويض حالات عدم التأكد لتلك التوزيعات

¹ محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، الورقة الزرقاء، الجزائر، 2010، ص، ص: 167-169 .

² خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص: 15.

³ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص، ص: 567، 568.

⁴ حمدي فلة، تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص: 88.

⁵ خضير مجيد علاوي، مرجع سابق، ص، ص: 1650، 1651.

النقدية وعلى وفق الصيغة الآتية:

$$P_0 = \sum \frac{D_t}{(1+k)^t}$$

حيث أن:

Po: القيمة العادلة للسهم (القيمة الحقيقية للسهم)

D_t: مقسوم الأرباح المستقبلي للفترة (t)

K : معدل العائد المطلوب (معدل خصم)

وعلى الرغم من أن هذا النموذج يتسم بالسهولة إلا أن صعوبات تطبيقه تكمن في دقة التنبؤ بمقسوم الأرباح النقدي إلى أجل غير محدود (ما لا نهاية) هذا بجانب أن القيمة الحالية لسعر السهم الحالي في الأجل البعيد تساوي صفراً، وتجاوز صعوبات النموذج العام لخصم مقسوم الأرباح النقدي، طورت عدد من النماذج منها:

* **نموذج النمو الصفري zero- Growth Model**: الافتراض الرئيسي لنموذج النمو الصفري ثبات مقسوم الأرباح النقدي المتوقع في المستقبل، أي أن توزيعات الأرباح الحالية مساوية توزيعات الأرباح المستقبلية ولجميع الفترات (D1=D2=D3=Dt)، وعليه فإن معدل النمو في مقسوم الأرباح النقدي مساوي للصفر. والصيغة الرياضية لنموذج النمو الصفري كالتالي:

$$P_0 = \frac{D_0}{K}$$

* **نموذج النمو الثابت Growth Model: The Constant**: طور هذا النموذج من قبل Gordon عام

1963، فضلاً عن افتراض أن مقسوم الأرباح للسهم الواحد ينمو بمعدل ثابت وعلى وفق الآتي :

$$D_1 = D_0(1+g)$$

$$D_2 = D_0(1+g)^2$$

$$:$$

$$:$$

$$D_\infty = D_0(1+g)^\infty$$

وان القيمة العادلة للسهم وفق هذا النموذج هي كالتالي:

$$p_0 = \frac{D_1}{K-g}$$

حيث ان g: معدل النمو لمقسوم الأرباح وعليه فإن قيمة الأسهم العادية مع نمو مقسوم الأرباح بمعدل

ثابت يمكن حسابها هي وفق الصيغة الآتية:

معادلة (4)

$$\begin{aligned}
 P_0 &= \frac{Div}{(1+k)} + \frac{Div(1+g)}{(1+k)^2} + \frac{Div(1+g)^2}{(1+k)^3} + \frac{Div(1+g)^3}{(1+k)^4} \dots \\
 &= \frac{Div}{1+K} \times \left[1 + \frac{(1+g)}{(1+K)} + \frac{(1+g)^2}{(1+K)^2} + \frac{(1+g)^3}{(1+K)^3} \dots \dots \right] \\
 &= \frac{Div}{(K-g)}
 \end{aligned}$$

حيث إن:

G : معدل نمو

Div : مقسوم السهم في نهاية الفترة الأولى

هذه هي الصيغة لحساب القيمة الحالية للنمو الدائم يعد نموذج Gordon من أكثر النماذج شيوعاً في التطبيق لوضوح طبيعة ومعالم النموذج، إلا أن المأخذ على النموذج افتراض ثبات معدل نمو مقسوم الأرباح، الذي يعد في الواقع أمراً مثالياً، بالإضافة إلى إن افتراض ثبات معدل العائد المطلوب عبر الزمن أمراً غير مقبول وذلك لتأثر العائد بالعديد من العوامل على سبيل المثال أسعار الفائدة (معدل العائد الخالي من المخاطرة) هذا من جانب ومن جانب آخر انه يمكن استخدام النموذج إذا كان معدل العائد المطلوب (K) أكبر من معدل نمو مقسوم الأرباح (g) فقط، أما في حالة كون معدل نمو مقسوم الأرباح أكبر من معدل العائد المطلوب، فإن القيمة العادلة (الحقيقية) للسهم ستكون سالبة، كما أن في حالة تساوي معدل العائد المطلوب مع معدل نمو في مقسوم الأرباح فإن القيمة العادلة (الحقيقية) للسهم ستكون ما لا نهاية، وليس من المنطق أن تكون القيمة العادلة للسهم سالبة أو ما لا نهاية.

ب- نموذج النقد المعادل للسهم العادي:

قدم نموذج النقد المعادل للسهم الواحد من قبل **Mereett & Newbould** في سنة 1982، ويعد تطوراً كبيراً في النظرية المالية لتوفيره مقاييس دقيقة في التحليل العلمي للاستثمار وذلك من خلال النقد المعادل للسهم **CEPS**، وببساطة فإن هذا النموذج يصحح ربحية السهم الواحد التقليدية **EPS** لاستعمال الأرباح المحتجزة من قبل المؤسسة وليس توزيعها كمقسوم أرباح، إذ تمثل الأرباح المحتجزة الأرباح المتبقية في المؤسسة بعد دفع مقسوم الأرباح الدوري والتي يمكن للمؤسسة إعادة استثمارها، وتتمثل أغراض تصحيح ربحية السهم الواحد في إدراك تكلفة الأرباح المحتجزة كمصدر من مصادر التمويل للمؤسسة، كما هو الحال بمصادر التمويل الأخرى فضلاً عن إظهار القدرة الإرادية الأساسية للمؤسسة، وتتمثل الصيغة الرياضية للنموذج في المعادلة التالية:¹

¹ - جليل كاظم مدلول العارضي، مرجع سابق، ص، ص: 211، 212.

$$Po = \frac{CEPSt + 1}{Ke - g.CEPS}$$

إذ أن:

Po: القيمة الحقيقية للسهم الواحد، **CEPSt +1**: النقد المعادل للسهم الواحد المتوقع، **g**: معدل النمو في النقد المعادل للسهم الواحد.

وتتجسد مزايا استعمال هذا النموذج في تقييم الأسهم العادية في استبعاد النموذج للنمو الوهمي في ربحية السهم العادي للمدة الزمنية القادمة عند مستوى معين من المخاطرة، كما أن النموذج يعتمد على البيانات التاريخية للتنبؤ بقيمة السهم بغرض بغض النظر عن نسبة الدفع، مما يجعل حساسيتها للأخطاء قليلة، ومن المآخذ على النموذج افتراضه إن المستثمر ينظر إلى ربحية السهم الواحد كعوائد يتوقع الحصول عليها مستقبلاً بشكل أكبر من مقسوم الأرباح.

8- قياس الإيرادات: يتم قياس الإيراد حسب ما ورد في نص المعيار المحاسبي الدولي رقم (18) كما يلي:¹

- يجب قياس قيمة الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل أو البديل المستلم أو القابل للاستلام ويتم تحديد قيمة الإيراد عادة من خلال عقد البيع أو تقديم الخدمة، والذي يتمثل في فاتورة البيع مع الأخذ بعين الاعتبار وجود الخصم أو الحسومات التجارية.

- عند مبادلة أو مقايضة البضائع أو الخدمات من نفس الطبيعة والقيمة (متشابهة) لا يعتبر التبادل عملية تولد إيرادات، وهذا ما يجري أحياناً بالنسبة لسلع مثل النفط حيث يتبادل الموردون المخزون في مواقع مختلفة لمواجهة الطلب في حينه في مكان محدد.

- في حالة مبادلة بضاعة أو خدمات ببضود غير متشابهة فيجب الاعتراف بالربح الناجم عن ذلك، ويتم تجديد الإيراد عن طريق استخدام القيمة العادلة للبضاعة أو الخدمة المستلمة بعد تعديلها بالنقدية أو شبه النقدية المحولة.

ويقصد بقياس الإيراد تحديد القيمة المضافة لأصول المؤسسة أو تخفيض الواقع في خصومها أو كلاهما معاً من العمليات المتعلقة ببيع السلع أو تقديم الخدمات أو السماح للغير باستخدام أصولها خلال فترة محاسبية معينة.

9- قياس المصروفات: يتم الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل عندما ينشأ هناك نقص في المنافع الاقتصادية المستقبلية يعود إلى نقص في أصل أو زيادة في التزام ويمكن قياسه بدرجة من الثقة، وهذا

¹ - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص، ص: 297، 298.

يعني في الواقع أن الاعتراف بالمصروفات يجري بشكل متزامن مع الاعتراف بزيادة في الالتزامات أو نقص في الأصول.

ويتم كذلك الاعتراف بالمصروفات على أساس أن هناك ارتباط مباشر بين التكاليف المتكبدة واكتساب بنود محددة من الدخل، وهذا الإجراء الذي يشار إليه عامة بمقابلة التكاليف بالإيرادات يتضمن الاعتراف المتزامن أو المتجمع بالإيرادات أو المصروفات التي تنشأ مباشرة وبشكل مشترك من نفس العمليات المالية أو الأحداث الأخرى.¹

تقاس المصروفات على أساس مقدار النقص أو الزيادة في الخصوم التي تنجم عن بيع السلع أو تقديم الخدمات أو السماح للغير باستخدام أصول المؤسسة وهناك عدة طرق:²

- الأساس الذي يجب أن يتبع لقياس المصروفات المحققة محاسبيا نتيجة ارتباطها المباشر بالإيرادات المحققة خلال فترة زمنية معينة هو التكلفة التاريخية أو تكلفة اقتناء الأصول التي استنفذت، أو مقدار الالتزام الذي نشأ خلال الفترة نفسها؛

- الأساس الذي يجب أن يتبع لقياس المصروفات المحققة محاسبيا وفقا لتوزيعها على الفترات التي استفادت من الأصل هو التكلفة التاريخية أو تكلفة الاقتناء؛
- الأساس الذي يجب أن يتبع في قياس المصروفات المحققة محاسبيا فور حدوثها هو سعر أو أسعار المنافع التي تم الحصول عليها.

ثالثا: أساليب قياس القيمة العادلة

إن مقاييس القيمة في ظل الأسواق المتغيرة والمتقلبة، فإن مقاييس القيمة العادلة تزودنا بكثير من الشفافية وذلك مقارنة بمقاييس التكلفة التاريخية، وبالإضافة إلى ملاءمة القيمة العادلة للقياس في ظل الظروف الاقتصادية والمالية المتغيرة والمتقلبة فإن الموثوقية تكون مهمة أيضا قبل الملاءمة، وإن الملاءمة والتي تتسم بعدم الموثوقية تصبح بلا فائدة لأي مستخدم، أما عن كيفية قياس القيمة العادلة فقد بين مجلس معايير المحاسبة المالية أنه يمكن قياسها كما يلي:³

- يعتبر السعر المحدد في سوق نشط أفضل مقياس للقيمة العادلة؛
- إذا لم يتوفر ذلك، يتم تقدير ما إذا كانت القيمة الدفترية قريبة من القيمة العادلة، وخاصة للبنود مثل

¹ أمين سيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية، دار جامعة الإسكندرية، مصر، 2008، ص، ص: 62.

² حمدي فلة، مرجع سابق، ص: 90.

³ هوام جمعة، بريس نورة، توجهات المعايير الدولية نحو قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها، و أثر تطبيق النظام SCF على قياس قيمة الأصول في ظل التوافق مع معايير IFRS-IAS، الملتقى الدولي الثالث حول الاتجاهات الحديثة في الحاسبة-مقاربة علمية وعملية- جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر أيام 24.25 أكتوبر 2017، ص: 09.

الذمم المدنية والدائنين والأدوات المالية ذات معدل الفائدة المتغير؛

قد تستخدم كذلك الطرق التالية لقياس القيمة العادلة:

- الأسعار السوقية المحددة للأدوات المالية المشابهة؛
- خدمات التسعير من جهة خارجية؛
- نماذج التسعير الداخلية؛
- التدفقات النقدية المخصومة.

وقد حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية ثلاثة من خلال المعيار المحاسبي الدولي **IFRS 13**

أساليب ومداخل لقياس القيمة العادلة باستخدام تقنية التقييم تتمثل في التالي:¹

- **مدخل السوق:** ويشير إلى صافي القيمة القابلة للتحقق التي تعتمد على استخدام الأسعار و وباقي المعلومات التي يتم الحصول عليها من معاملات السوق المتعلقة بأصول والتزامات مماثلة
- **مدخل الدخل:** ويقوم على تقدير القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية أو الدخل والمصاريف .
- **مدخل التكلفة:** ويشير هذا المدخل إلى تكلفة الاستبدال، وهي تكلفة الحصول على أصل مشابه وبالطاقة الإنتاجية نفسها، أو إمكانية الخدمة.

¹ - جميل حسن النجار، مرجع سابق، ص: 469.

المبحث الثاني: ماهية الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي من الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني، فمن الصعب أن يتفق المحاسبون على إطار محدد للإفصاح يرضي جميع المستخدمين، مما يجعل المؤسسات تحاول عرض قوائمها وتقاريرها المالية بطريقة ملائمة لضمان توفير المعلومات المفيدة لمقابلة الأغراض المختلفة لمستخدمي هذه القوائم والتقارير سواء كانوا من داخل المؤسسة أو خارجها.

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي

تختلف وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في البيانات المالية المنشورة، وينبع ذلك الاختلاف أساساً من اختلاف حاجات ومصالح الأطراف ذات العلاقة من الإفصاح.

أولاً: تعريف الإفصاح المحاسبي

يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه "عرض المعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالنتبؤ بمقدرة المؤسسة على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرتها على سداد التزاماتها"¹، ويعرف أيضاً بأنه "إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية عن المؤسسة بحيث يحثها على اتخاذ القرارات الرشيدة."²

ويقصد بالإفصاح كذلك على أنه "متطلبات عرض المعلومات في القوائم المالية وفق لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، وتقضي بتوفر عنصر مناسب في هذه القوائم وذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجهرية) ولعنصر الإفصاح المقصود هنا صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية وبالمصطلحات المستخدمة فيها، وأيضاً بالملاحظات المرفقة بها، وبمدى ما فيها من تفاصيل تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم."³

كما عرف أيضاً بأنه "توافر معلومات عن وضع المؤسسات ونتيجة أعمالها وتفسير ذلك بشكل يؤدي في النهاية إلى وجود هذا الإفصاح، ويزود مستخدمي هذه المعلومات بصورة أكثر وضوحاً وشمولية، الأمر الذي يزيل الغموض عن بعض البيانات المالية بما يؤثر في اتخاذ القرارات من قبل

¹ - محمود جمام، أميرة دباش، أثر عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية-دراسة حالة عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر، مرجع سابق، ص: 05.

² - سالم محمد عيود، الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، ع 20، 2009، ص: 09.

³ - سعيد يحيى، أوصيف لخضر، أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية (IAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA)، 13 جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر -14 ديسمبر، 2011، ص: 10.

الأطراف المعنية سواء كانوا مساهمين أو مقرضين أو مستثمرين متوقعين أو حالين وغيرهم من ذوي العلاقة.¹

يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي هو عرض جميع القوائم والتقارير المالية للمؤسسة، والإعلان على جميع السياسات المحاسبية التي اعتمدت عليها في اعداد هذه القوائم المالية من أجل تزود مستخدمي هذه المعلومات بصورة أكثر وضوحاً وشمولية.

ثانياً: خصائص الإفصاح المحاسبي

حددت معايير المحاسبة الدولية العديد من خصائص الإفصاح المحاسبي ومنها ما يلي:²

1- أن تكون قابلة للفهم وتشير إلى وجوب أن تكون المعلومات المفصح عنها قابلة للفهم من قبل مستخدمي ذلك الإفصاح؛

2- أن يكون الإفصاح ذا موثوقية ويمتلك ذلك الإفصاح هذه الخاصية عندما تكون خالية من الأخطاء الجوهرية وتوفر الحيادية، إذ يشير ذلك الإفصاح إلى الواقع الحقيقي لتلك المؤسسات؛

3- أن يتمتع الإفصاح بالملائمة وترتبط هذه الخاصية بطبيعة المعلومات والأهمية النسبية لها، وتشير هذه الخاصية إلى وجوب أن تكون المعلومات المفصح عنها ذات صلة بالقرار، وتوفر إمكانية الاعتماد على ذلك الإفصاح كمدخلات لاتخاذ القرارات؛

4- أن تكون قابلة للمقارنة ويقصد بهذه الخاصية إمكانية مقارنة الإفصاح الحالي مع نفس الإفصاح السابق أو حتى مع إفصاح لجهات مشابهة لنفس المدة.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الإفصاح المحاسبي منها ما يتعلق بمستخدمي المعلومات واحتياجاتهم ومنها ما تفرضه الجهات المسؤولة عن الإفصاح وسنتطرق إلى هذه العوامل بشيء من التفصيل فيما يلي، لكن قبل ذلك سنوضح أهداف وأهمية الإفصاح المحاسبي.

أولاً: أهداف الإفصاح المحاسبي

يهدف الإفصاح المحاسبي إلى تقديم المعلومات إلى المستخدمين وذلك من أجل:³

¹ مؤيد الساعدي، قاسم علي عمران البياتي، فاعلية الإفصاح المحاسبي في تقليل الفساد المالي والإداري منظور إداري محاسبي تطبيقي في عينة من المصارف في محافظة بابل، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ع 02، 2016، ص: 86.

² بلعجوز حسين، لقلبي الأضر، أثر الإفصاح المحاسبي على إتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ع 02، 2016، ص: 121.

³ بن عيشي عمار، دردوري لحسن، الإفصاح المحاسبي ودوره في دعم نظام الرقابة الداخلية بالشركات المساهمة الجزائرية دراسة حالة شركات المساهمة لولاية بسكرة، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد بوضياف، عدد 04، 2017، ص: 52.

- وصف العناصر المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية مثل تقدير القيمة العادلة لبند الميزانية المحاسبية؛
- وصف العناصر غير المعترف بها وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل مبلغ الضرائب المؤجل غير المعترف به، ووصف للضمانات التي على المؤسسة مقابل الديون؛
- توفير المعلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر والاحتمالات للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها؛
- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بحمل المقارنات بين السنوات؛
- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية؛
- مساعدة المستثمرين في تقييم العائد على استثماراتهم.

ثانيا: أهمية الإفصاح المحاسبي

تتبع أهمية الإفصاح المحاسبي من:¹

- أن القوائم والتقارير المالية هي أهم مصدر إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول المؤسسة، وبالتالي حتى تكون القوائم المالية مفيدة وتحظى بثقة المستخدمين وتلبي احتياجاتهم لا بد من أن يتم إعدادها وعرضها بطريقة منتظمة ومقبولة بين جميع الأطراف التي لها مصالح مع المؤسسة؛
- زيادة الثقة في القوائم المالية من خلال مراجعتها بواسطة مراجع خارجي محايد، وهو ما ساهم في ظهور الإفصاح المحاسبي وزيادة أهميته؛
- ازدادت أهمية الإفصاح بازدياد حاجة المؤسسات المساهمة في التمويل عن طريق المؤسسات الاقتصادية، فأصبح الإفصاح المحاسبي يعد شرطا أساسيا لتأسيس وإدارة الأداء المالي الكفاء؛
- للإفصاح المحاسبي دور هام في تحقيق قيمة المؤسسات، من حيث تحرير القيمة بين درجة الشفافية والعائد الذي تحققه هذه المؤسسات؛
- تتبع أهمية الإفصاح المحاسبي للمؤسسات في إسهامه في زيادة منفعة المعلومات المالية، من خلال تقليل المخاطر المالية واكتشاف الأخطار والالتزام بالإجراءات والأساليب الموضوعية.

ثالثا: العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح المحاسبي

يمكن القول أن الإفصاح عن أي معلومات بالقوائم المالية ليست عملية عشوائية، بل توجد

¹ - فارس بن بدير وآخرون، واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الجزائر، دراسة لعينة من الشركات البترولية في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ع02، 2016، ص: 226.

مجموعة من العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح ومن أهمها:¹

- 1- **نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:** لا بد أن تعطي المؤسسات اهتماما خاصا في القوائم المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين، والذين لهم مصالح مباشرة، حيث يكون من الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصحة عنها في القوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين في كل دولة.
- 2- **الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:** وتتمثل في الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح، إذ نجد في العديد من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح غالبا ما تكون من المنظمات المهنية والحكومية.
- 3- **المنظمات والمؤسسات الدولية:** بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحلية فإن المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح، ومن أهم هذه المنظمات:²
 - 3-1- **الجمعية الاقتصادية الأوروبية (EEA):** هي عبارة عن منظمة تنظم دول الاتحاد الأوروبي، تعمل على إصدار مجموعة من التوجيهات المتعلقة بالإفصاح من حيث المحتوى والأهداف وشكل الاجتماعات الإعلامية وكذا الإفصاح القطاعي.
 - 3-2- **منظمة الأمم المتحدة (UN):** يتمثل دورها في لجنة مكونة من مجموعة من الخبراء المتمرسين في مجال معايير المحاسبية الدولية، هذه اللجنة هي (Commissions on Transactionnel Corporation).
 - 3-3- **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE):** وتنظم في هذه المنظمة الدول الأوروبية بالإضافة إلى كندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأستراليا ونيوزلندا، ويمكن اهتمام هذه المنظمة في تحديد الحد الأدنى للإفصاح.
- 3-4- **مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB):** هي لجنة مشكلة من ممثلين للعديد من دول العالم، وتضم أكثر من 100 دولة، قامت هذه اللجنة بعدة دراسات وأبحاث في سبيل تطوير المحاسبة، حيث أصدرت مجموعة من المعايير المتعلقة بالإفصاح، وتعد أكبر لجنة من جانب مساهمتها في التوافق المحاسبي، وذلك من خلال تضييق حجم الاختلافات وتسهيل عمليات المقارنة وتطوير خصائص الجودة المتعلقة بالمعلومات المالية.

¹ زعدار أحمد، أسفير محمد، خيار الجزائر مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، مجلة الباحث، جامعة

قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، العدد 09، 2010، ص: 84.

² صديق مسعود، وصديقي فؤاد، محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي، مجلة البحوث في

العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ع 02، 2016، ص: 81.

المطلب الثالث: أنواع ومقومات وأساليب الإفصاح المحاسبي

سنتطرق في هذا المطلب إلى أنواع الإفصاح المحاسبي، إضافة إلى مقوماته و أساسيه.

أولاً: أنواع الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي من الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني، فمن الصعب أن يتفق المحاسبون على إطار محدد للإفصاح يرضي جميع المستخدمين، ويمكن تلخيص أنواع الإفصاح المحاسبي من خلال ما يلي:

1- الإفصاح الكامل (الشامل): يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.¹

2- الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.²

3- الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار فضلاً على أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.³

4- الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.⁴

5- الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): ظهر هذا المفهوم نتيجة ازدياد أهمية الملائمة بوصفها أحد خصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، لذلك فإنه يعكس الاتجاه المعاصر للإفصاح المحاسبي، إذ المطالبة

¹ - سعدي يحيى، أوصيف لخضر، مرجع سابق، ص: 11.

² - لطفى زيود وآخرون، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 26، ع 01، 2007، ص: 180.

³ - خلف الله بن يوسف، مرجع سابق، ص: 46.

⁴ - بلعوز حسين، لقيطي الأخضر، مرجع سابق، ص: 120.

بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لأغراض اتخاذ القرارات ومن الأمثلة على الإفصاح التتقيفي أو الإعلامي، الإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة والمخزون السلعي.¹

6- الإفصاح الوقائي: القاعدة العامة هي أن التقارير المالية يجب أن يدري الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن، وعلى الرغم من عمومية هذه القاعدة إلا أنها تعبر عن الاتجاه التقليدي للإفصاح في المحاسبة، وهو ما يعرف بالإفصاح الوقائي والذي يهدف أساساً إلى حماية المجتمع وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية.²

ثانياً: مقومات الإفصاح المحاسبي

يمكن إجمال مقومات الإفصاح المحاسبي التي تجعل المعلومات ذات ثقة وفائدة سواء في داخل المؤسسة وخارجها فيما يلي:

1- تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية: إن تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية من شأنه معرفة أو تحديد الخواص التي يجب توفرها في المعلومة من حيث الشكل والمضمون، لأن المستخدمين للمعلومات المحاسبية لهم مستويات مختلفة في تفسير المعلومات، ويلبي احتياجات المستخدمين المحتمل وجودهم، وهذين النموذجين من الصعب تحقيقهما، فلذلك من الأفضل إعداد نموذج يفترض أن يلبي حاجات مستخدم معين من بين تلك الفئات وجعله محورا أساسيا في تحديد أبعاد الإفصاح بتوليه العناية للملاك الحاليين والملاك المحتملين والدائنين.³

2- تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية: يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي، هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملائمة، حيث تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي، الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، وتعتبر الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، لذا تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدام المعلومات من جهة أخرى.⁴

3- تحديد طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها: بعد تحديد الأطراف المستخدمة للمعلومات ثم الغرض من استخدامها تأتي مرحلة تحديد طبيعة ونوعية المعلومة الواجب

¹ - بن عيشي عمار، دردوري لحسن، مرجع سابق، ص: 53.

² - مؤيد الساعدي، قاسم علي عمران البياتي، مرجع سابق، ص: 85.

³ - رزيقات بوبكر، سعيداني محمد السعيد، مدى إرتباط المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS/IAS) بالإفصاح والشفافية وانعكاساتها على تطوير التقارير المالية، مجلة البديل الإقتصادي، العدد03، 2015، ص: 105.

⁴ - بن عيشي عمار، دردوري لحسن، مرجع سابق، ص: 54.

الإفصاح عنها، ويتمثل ذلك في تحديد المعلومات المالية التي تكون في صلب القوائم المالية الأساسية والمعلومات المالية الأخرى التي تكون في شكل ملحقات أو إيضاحات ليس من الضروري وجودها في القوائم المالية الأساسية.

4- إن عملية إعداد القوائم المالية تخضع للمبادئ وأعراف وفرضيات مقبولة قبولاً عاماً، مما يوجب وضع قيود تنظيمية على كمية ونوعية المعلومات الموجودة في القوائم ومن بين أهم القيود الأهمية النسبية والحيطه والحذر.¹

5- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: إن تحقيق إفصاح مناسب يكون من خلال استخدام أساليب وطرق إفصاح تسمح بتسهيل الفهم وضمان المنطقية في المعلومات من خلال التركيز على الأمور الجوهرية لتسهيل الاطلاع، ورغم تطور وتعدد أساليب العرض إلا أن أسلوب القوائم المالية الأساسية، وإضافة الملحقات والإيضاحات يبقى هو الأسلوب الأنسب والأفضل لضمان سهولة الفهم.²

ثالثاً: أساليب وطرق الإفصاح المحاسبي

إن أهمية عرض معلومات ملائمة من جهة، وضمان أفضل فهم لها من جهة أخرى، جعل المؤسسات تتنافس في استخدام أفضل الطرق والأساليب من أجل تحقيق ذلك، ويمكن إبراز أهم الطرق والأساليب للإفصاح وهي:³

1- الإفصاح في صلب القوائم المالية: تعد القوائم المالية من أهم وسائل الإفصاح المحاسبي، إذ يتم فيها الإفصاح عن المعلومات المهمة ذات الطبيعة الرقمية، وإن القوائم المالية الرئيسية هي الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق المالكين، وإن أكثر المعلومات ذات الصلة بنشاط المؤسسة يجب أن تظهر دائماً في صلب واحد، وأغلب الإفصاحات المقدمة في القوائم هي عبارة عن بيانات مالية يمكن قياسها وبدرجة عالية من الدقة والثقة.

2- استخدام المصطلحات والعرض بشكل صحيح: إن وضوح المسميات للمعلومات المحاسبية تؤدي إلى سهولة فهم القارئ لها، إلا أن المصطلحات الغامضة والمبهمة ينتج عنها عدم الفهم، كما يجب عرض

¹ صديق مسعود، صديقي فؤاد، إنعكاس النظام المحاسبي (SCF) على سياسات الإفصاح في الجزائر، مداخلة في ملتقى الوطني حول ولقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 05-06 ماي، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2013، ص: 5.

² نفس المرجع السابق، ص: 5.

³ غازي عبد العزيز، سليمان البياتي، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، جامعة كركوك، العراق، المجلد 02، العدد 02، 2017، ص: 6-8.

المعلومات بشكل صحيح وعدم دمجها مع غيرها وعدم حذفها مما يخل بمصداقيتها، ومن الأمثلة الشائعة للحذف إظهار الأصول الثابتة بصافي قيمتها الدفترية.

3- الملاحظات الهامشية: هي عبارة عن معلومات لها صلة قوة بالقوائم المالية إلا أنه ليس بالإمكان إظهارها في صلب تلك القوائم، وتشمل الملاحظات الهامشية على شرح للسياسات المحاسبية، والتغيرات في هذه السياسات، وشرح لأية رهون للأصول الثابتة وشرح للأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية...، وغيرها من الملاحظات، إلا أن هذه الملاحظات يجب أن تكون مختصرة، وأن لا تتناقص مع المعلومات الواردة في القوائم المالية، وألا تكون صعبة الفهم والإدراك من قبل المستخدمين.

4- الإفصاح لبعض الفقرات الواردة في القوائم المالية: يتطلب الأمر في بعض الأحيان تفسير أو شرح إضافي عندما يكون من الضروري الربط بين الفقرات من نفس القائمة أو القوائم الأخرى، أو عندما يتم شرح فقرة معينة من القوائم المالية والذي يتم غالبا عن طريق الملاحظات بين القوسين.

5- القوائم والملاحق الإضافية: تعد القوائم والجداول الملحقه إحدى طرق الإفصاح المحاسبي إذ تعرض الجداول المساعدة بشكل منفصل عن التقرير وتدعى المعلومات المالية ذات الأهمية الخاصة، وتختلف الجداول الملحقه عن القوائم الإضافية في أن الثانية تقدم معلومات إضافية أخرى مكتملة ومهمة للفهم، وهذه الملاحق تكون فيها الحرية في التركيب والشكل والمحتويات.

6- الخانات المقارنة للقوائم المالية عن السنوات الماضية: ويتم الإفصاح بموجب هذه الطريقة من خلال إضافة خانة أو إدراج عمود (أعمدة) في القوائم المالية تتضمن معلومات عن السنة السابقة فضلا عن السنة الحالية، وإن هذا الأسلوب يمكن مستخدمي المعلومات المحاسبية من المقارنات والاستفادة من ذلك في تقييم أداء المؤسسة وفي اتخاذ القرارات، فضلا عما سبق فإنه يمكن للمؤسسة استخدام الرسوم البيانية والجداول الإحصائية لبيان دور المؤسسة في الاقتصاد، ومكانتها بين المؤسسات المنافسة، كما يمكن لمستخدمي المعلومات المحاسبية الاستفادة من تقرير مدقق الحسابات ومن تقرير مجلس الإدارة وما يحتويه من افصاحات عن مستوى نمو المؤسسة والنسب المالية فيه وأية ملاحظات من شأنها فهم المستخدم لوضع المؤسسة.

ثالثا: قواعد الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية

تتمثل القوائم المالية الأساسية الواجب على المؤسسة الإفصاح عنها وفقا لما جاء في معايير المحاسبة الدولية وهي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، بالإضافة إلى الإيضاحات، كما تضمنت تلك المعايير متطلبات فيما يخص عرض هذه

القوائم والمعلومات الواجب الإفصاح عنها سواء في صلب هذه القوائم أو في الإيضاحات. تجدر الإشارة إلا أنه لا يوجد معيار واحد فقط يتناول الإفصاح المحاسبي وكيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتوى وهيكل القوائم المالية والسياسات المحاسبية، وبالطبع فإن جميع المعايير الدولية تحدد الإفصاح المطلوب، ويذكر الكثير منها مستوى الإفصاح المطلوب، ومن أهم معايير المحاسبية الدولية الذي تطرقت إلى عرض البيانات المالية والإفصاح عنها هو المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل عام 1997، ولقد اعتمد هذه المعيار عام 1997 وأصبح ساري المفعول ابتداء من عام 1998.¹

ونظرا لأهمية أبعاد الإفصاح في تلك المعايير، نذكر أهم قواعد الإفصاح المنصوص عليها:²

1- الإفصاح عن السياسات المحاسبية: وقد أوجب هذا المعيار على الإدارة مراعاة الاعتبارات الثلاثة التالية لدى المفاضلة بين السياسات المحاسبية لاختيار السياسة الأفضل: الحيطة والحذر، تفوق الجوهر على الشكل، والأهمية النسبية.

2- المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية المنشورة: يعالج المعيار المحاسبي الدولي الأول المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية التي تشمل الميزانية المحاسبية وبيان الدخل والملاحظات على البيانات الأخرى الملحقة بتلك البيانات والتي تعبر جزءا من مكملاتها، إن متطلبات الإفصاح التي يحددها هذا المعيار إنما تمثل الحد الأدنى للإفصاح المطلوب في البيانات المالية، أما التفاصيل فيتم الإشارة إليها في المعايير المحاسبية الصادرة بشأن الموضوعات المحاسبية المختلفة.

ويمكن تصنيف قواعد الإفصاح المشمولة في هذه المعيار إلى:

- قواعد خاصة بالإفصاح العام؛
- قواعد خاصة بالإفصاح في الميزانية المحاسبية؛
- قواعد خاصة بالإفصاح عن المعلومات قائمة الدخل؛
- قواعد خاصة بالإفصاح عن المعلومات قائمة التغيرات في حقوق الملكية؛
- قواعد خاصة بالإفصاح في قائمة التدفق النقدي.

¹- فارس بن بدير وآخرون، مرجع سابق، ص: 288.

²- بن فرج زوبنة، متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية -دراسة ميدانية لبعض البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، سطيف، الجزائر، ع 15، 2015، ص، ص: 59، 60.

المطلب الرابع: الإفصاح المحاسبي حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري

جاء النظام المحاسبي موليا أهمية كبيرة للإفصاح المحاسبي، من خلال إعطاء الأولوية للمعايير المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية، وهذا بغية اكتساب القوائم المالية المعدة بمصداقية والشفافية وتقليص الفروق والنقائص الموجودة بينها وبين القوائم المعروضة حسب المعايير المحاسبية والمالية، إذ يعتبر المعيار المحاسبي الدولي الأول من أهم المعايير المحاسبية التي يولي لها النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة نتيجة دوره في تحسين نوعية المعلومة المعروضة في القوائم المالية، والتي تعتبر أداة مهمة توفر معلومات كافية وموثوقة وقابلة للمقارنة، بالإضافة إلى المعيار المحاسبي الدولي السابع IAS7 المتعلق بكيفية وضع جدول تدفقات الخزينة.¹

أولا: القوائم المالية والواجب الإفصاح عنها

حسب المادة 25 من القانون رقم 07/11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، والمتضمن النظام المحاسبي المالي تعد المؤسسة التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون الكشوفات المالية التالية:²

- الميزانية؛
- حسابات النتائج؛
- جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية)؛
- جدول تغير الأموال الخاصة؛
- جداول الملاحق والإيضاحات.

وفي ما يلي شرح مختصر لكل قائمة على حدى:³

1- الميزانية: هي مرآة عاكسة للوضع المالي للمؤسسة في وقت معين فتبين ما لدى المؤسسة من أصول وما عليها من التزامات من قبل الملاك أو من قبل الغير، كما تبين الميزانية المركز المالي للمؤسسة في لحظة معينة، وتأخذ شكل الحرف T حيث يظهر في الجانب الأيمن الأصول، وفي الجانب الأيسر الخصوم.

2- جدول حساب النتائج: هي عبارة عن تقرير، يبين نتيجة أعمال المؤسسة خلال دورة محاسبية معينة، ويتضمن عناصر الإيرادات وعناصر المصاريف حيث يكون الفرق بينهما ربح أو خسارة الدورة، وتمثل الإيرادات تدفقات داخلية نتيجة بيع السلع والخدمات، بينما تمثل المصاريف الموارد المستخدمة أو المدفوعة

¹ - زغدار أحمد، مخلوفي نعيمة، مرجع سابق، ص: 105.

² - قانون 07-11، 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 74، ص: 5.

³ - بن ربيح حنينة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية (IAS/IFRS)، بدون دار نشر، ج1، 2010، ص: 40-44.

من قبل المؤسسة بهدف الحصول على إيرادات.

3- جدول التدفقات النقدية: تمكن هذه القائمة من تحديد المركز المالي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة هي عادة نهاية السنة المالية، وهو بمثابة رصيد للتدفقات النقدية الواردة للمؤسسة والصادرة منها أثناء القيام بالعمليات الاستغلالية، التمويلية والرأسمالية في المؤسسة خلال دورة محاسبية معينة.

4- جدول تغير الأموال الخاصة: هي قائمة توضح التغيرات التي تطرأ على الأموال الخاصة خلال دورة محاسبية معينة، وتزداد الأموال الخاصة بالأرباح وتنقص بالخسائر الناتجة عن النشاط الاقتصادي للمؤسسة، كما تنقص بتوزيع حصص الأرباح.

5- الملاحق: هي قائمة نثرية لا يشترط أن تكون في جدول، تحتوي على كل التفاصيل المتعلقة بإعداد القوائم المالية السابقة من طرق محاسبية معتمدة، توضيحات فيما يخص الشراكة، الارتباط والتنازل بين الوحدات وخبرات التقييم وغيرها من المعلومات التوضيحية التي يمكن أن تسجل في العشرات من الصفحات.

ثانياً: محددات الإفصاح المحاسبي في الجزائر:

نعتمد في تقديم المحددات والضوابط المؤطرة للإفصاح المحاسبي في الجزائر على قراءة لأهم نفاط القانون رقم 07-11 والمتضمن النظام المحاسبي المالي:¹

1- التعريف ومجال التطبيق للقانون:

تناول الفصل الأول من هذا القانون تعريف المحاسبة المالية بأنها "نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية."

أما مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي فقد ألزم المشرع بعض الكيانات بمسك محاسبة مالية

وهي:

- الشركات الخاضعة للقانون التجاري؛

- التعاونيات؛

- الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية والغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛

- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

¹ - صديق مسعود، صديقي فؤاد، محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص، ص: 82-84.

2- الإطار التصوري والمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية:

يعتبر الإطار التصوري دليل لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة.

ويتضمن النظام المحاسبي المالي عدة مبادئ متعارف عليها وهي (محاسبة التعهد، اسمراريه الاستغلال، قابلية للفهم، والدلالة، المصدقية، قابلية المقارنة، التكلفة التاريخية، أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني)، ولقد تبنى النظام المحاسبي المالي (SCF) المعايير التالية:

- قواعد تقييم وحساب الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات؛
- محتوى الكشوف المالية وكيفية عرضها.

3- تنظيم المحاسبة:

- يلزم المشرع الكيانات التي تدخل في نطاق هذا النظام، أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصدقية والشفافية المتعلقة بالمعلومات التي يعالجها وتراقبها وتعرضها وتحصر على تبليغها؛

- يجب أن تمسك المحاسبة بالعملة الوطنية وأن تحول قيم العمليات التي تجري بالعملة الأجنبية للعملة الوطنية؛

- يجب على كل الكيانات التي تدخل في إطار هذا النظام أن تجري عملية جرد من حيث الكم والقيمة مرة في السنة على الأقل؛

- يتم التسجيل حسب القيد المزدوج، ويجب أن تتوفر كل عملية على مرجع ووثيقة ثبوتية، ويجب أن تحترم فيها الترتيب الزمني ويحتفظ بها لمدة (10) عشر سنوات على الأقل؛

- يمكن للكيان أن يستخدم الإعلام الآلي، ولكن يجب أن تتوفر مقتضيات الحفظ والعرف والأمن والمصدقية واسترجاع المعطيات.

4- الكشوف المالية:

- تعد الكشوف المالية مرة على الأقل في السنة وتشمل هذه الكشوف ما يلي: (الميزانية، حسابات النتائج، جدول التدفقات النقدية، جدول تغيرات الأموال الخاصة)؛

- الملحق يبين القواعد وطرق المحاسبية المستخدمة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية، وحسابات النتائج؛

- تعد هذه الكشوف وتضبط تحب مسؤولية المسيرين من أجل أقصاه (04) أربعة أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية؛

- يجب أن تعرض الكشوف المالية بالعملة الوطنية، وأن تكون معروضة بشكل يسمح بمقارنة السنة

الحالية مع سابقتها؛

- تعد الفترة التي تعبر عنها الكشوف المالية بـ (12) إثني عشر شهرا وتكون في 31 ديسمبر، غير أنه يمكن استثناء ذلك إذا كانت طبيعة النشاط لا تسمح.

5- الحسابات المدمجة والحسابات المدمجة:

- ألزم المشرع كل كيان يكون مقره أو نشاطه الرئيسي في الإقليم، ويشرف على عدة كيانات أن يعد كشوف مالية في كل سنة تكون مدمجة للمجموع المكون لكل هذه الكيانات؛

- تعد الكيانات الموجودة على الإقليم الوطني، التي تشكل مجموعة اقتصادية خاضعة لنفس سلطة القرار الموجود داخل الإقليم الوطني وخارجه دون أن تربط بينهما روابط قانونية مهيمنة، أن تعد وتنتشر حسابات تدعى حسابات مركبة كأنها كيان واحد.

6- تغيير التقديرات والطرق المحاسبية:

- النظام يعطي الكيان إمكانية إجراء تغيير التقديرات أو الطرق المحاسبية، ويجب أن يكون ذلك من أجل هدف أساسي وهو تحسين نوعية الكشوف المالية، ويسمح بالحصول على معلومات مالية أكثر موثوقية، أو عرضها في إطار تنظيم جديد؛

- تغيير الطرق المحاسبية يخص لتغيير المبادئ والقواعد والاتفاقيات والممارسات التي يطبقها الكيان لإعداد وعرض القوائم المالية.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي

لكي تقف أي إدارة على نقاط قوتها ونقاط ضعفها وعلى الفرص المتاحة والمعوقات التي يمكن أن تواجهها، كان لا بد لما من تقييم أداءها بشكل عام، وأدائها المالي بشكل خاص باعتباره يزود الإدارة بالمعلومات والمفاهيم التي تعتبر أساس عملية اتخاذ القرارات المالية، وتساعد هذه الأخيرة في تحسين أداء المؤسسة بشكل عام، إضافة إلى مساعدتها في مواجهة التحديات التي قد تظهر مستقبلا.

المطلب الأول: مفاهيم حول الأداء المالي

قبل أن نتطرق إلى تعريف الأداء المالي نعرف أولا الأداء فهو يعد مفهوما جوهريا وهاما بالنسبة للمؤسسة فالأداء "دالة لكافة أنشطة المؤسسة، وهو المرآة التي تعكس وضع المؤسسة من مختلف جوانبها، فهو الفعل الذي تسعى كافة الأطراف في المؤسسة لتعزيزه"¹، ويعرف الأداء على أنه "درجة انجاز الأهداف والغايات، الخطط والبرامج التي تعطى في المؤسسة"²، كما يعتبر الأداء بأنه "انعكاس لقدرة المؤسسة وقابليتها على تحقيق الأهداف، أي أنه انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"³.

فعلية يمكن القول بأن الأداء هو مقدرة إدارة المؤسسة على التحكم في مواردها المالية والبشرية المتاحة وتوظيفها بطريقة المناسبة لتحقيق أهدافها وتنفيذ خططها المسطرة.

أولا: مفهوم الأداء المالي

لقد وردت مفاهيم عدة ومختلفة للأداء المالي لكن كلها تصب في أن الأداء المالي "يعبر عن تقييم نشاط المؤسسة في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة، وهي تهتم أولا بتحقيق بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مقدما، وثانيا بقياس كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية"⁴.

ويمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، وكما يعبر عن أداء المؤسسات على أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين

¹ - وائل محمد صبحي ادريسي، طاهر محسن منصور الغالبي، سلسلة ادارة الأداء الاستراتيجي-أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص:39.

² - Alain Ch. Martinet et Ahmed Silen. *Lexique de Gestion*. 5^{ème} édition. Dalloz. Paris. 2000. P 320.

³ - وائل محمد صبحي ادريسي، طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سابق، ص: 38.

⁴ - عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفاعلية: مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الانسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2001، ص: 95

الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم¹، وعرفه البعض على أنه "مدى قدرة المؤسسة على استغلال الأمثل لمواردها المالية في الاستخدام القصير وطويل الأمد من أجل تشكيل ثروة"².

ويقصد بالأداء المالي أيضا بأنه "قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة الفعالية وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة"³.

ومما سبق نستطيع القول أن الأداء المالي يعكس مقدرة المؤسسة على التوظيف الأمثل لمواردها المالية بغية الوصول إلى أهدافها المسطرة، كما يمكن من اكتشاف الانحرافات وذلك بمقارنة النتائج المحققة بالمخططة، من أجل تحسينها في المستقبل.

ونستخلص مما سبق للأداء المالي يتسم بمجموعة من الخصائص والتمثلة في:⁴

- الأداء المالي يعطي صورة واضحة على الوضع المالي القائم في المؤسسة؛
- الأداء المالي يحفز الإدارة لبذل المزيد من الجهد لتحقيق أداء مستقبلي أفضل من سابقته؛
- الأداء المالي أداة لتدارك الانحرافات والمشاكل التي قد تواجه المؤسسة وتحديد مواطن القوة والضعف؛
- الأداء المالي وسيلة جذب المستثمرين للتوجه للاستثمار في المؤسسة؛
- الأداء المالي آلية أساسية وفعالة لتحقيق أهداف المؤسسة.

ثانيا : أهمية الأداء لمالي

تتبع أهمية الأداء المالي في المؤسسة كونه يساهم مساهمة فعالة في تحقيق الأهداف الأساسية للمؤسسة، وهذا ما يخدم متطلبات المسيرين والمساهمين في آن واحد، بتوفير المعلومات حول الوظيفة المالية التي من شأنها أن تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية مما يساعد في تحديد مواطن القوة والضعف ويساعد في ترشيد القرارات المالية، وفي التنبؤ باستمرار الأداء المالي المستقبلي، وفي اجراء مقارنات سواء بين المؤسسة ومثيلاتها (المؤسسات في نفس القطاع) أو بين الوضعيات المالية لعدة

¹ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 45.

² دادن عبد الغني، كمامي محمد أمين، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، يومي 8 - 9 مارس، ورقلة، الجزائر، 2005، ص: 304.

³ فيحاء عبد الله يعقوب، عماد عامر حسين، تفعيل مقاييس الأداء المالي على أساس القيمة وانعكاساتها على أداء الشركات في ظل الحوكمة- دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 09، عدد 62، العراق، 2014، ص: 38.

⁴ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، مرجع سابق، ص: 45.

سنوات لنفس المؤسسة.¹

إضافة إلى أن الأداء المالي المتفوق يتيح للمؤسسة الموارد المالية اللازمة لاقتناص فرص الاستثمار المختلفة، ويساعدها على تلبية احتياجات مختلف أصحاب المصالح والحقوق وتحقيق أهدافهم، كما أن المؤسسات التي تتفوق على غيرها من المؤسسات الأخرى في ميدان الأداء المالي يضمن لها مركزا تنافسيا، ويفتح أمامها المجال نحو تعزيز وتطوير مركزها التنافسي.²

بالإضافة إلى ما سبق كذلك فإن للأداء المالي أهمية تتمثل في:³

- تعتمد الرؤية المستقبلية للمؤسسة على العوائد المتوقع تحقيقها من أدائها المستقبلي وهذا يعني أهمية الاهتمام بالأداء المالي وطرائق قياسه؛
- يقدم مفهوما وأدوات قياس رئيسة ومهمة في تنفيذ الإجراءات وصياغة الخطط التي تدعم عمليات ترشيد استخدام الموارد وتحقيق الفعالية في إنجاز الأهداف؛
- يساهم قياس الأداء المالي في تحديد مواقع القوة ومواقع الضعف التي تعاني منها المؤسسة، وهذا يساعد كثيرا على اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة هذه الانحرافات؛
- يساعد في معرفة درجة النمو التي تحققها المؤسسة باتجاه إنجاز أهدافها بنوعيتها القصيرة والبعيدة الأمد.

ثالثا: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

هنالك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي من شأنها أن تؤثر على الأداء المالي، وتتلخص العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي فيما يلي:⁴

1- الهيكل التنظيمي: هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات وأعمالها، وفيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في المؤسسات والتمايز الرأسي هو عدد المستويات الإدارية في المؤسسات وأما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين، ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال

¹- نجلاء نوبلي، استخدام أدوات محاسبة الادارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-بسكرة- أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص: 79.

²- جودي محمد رمزي، أثر تطبيق معايير تقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية -المعيار المحاسبي الدولي I عرض قوائم المالية- دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات، لأطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص: 92.

³- نفس المرجع السابق، ص: 92.

⁴- محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص، ص: 48-51.

المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها، ومن ثمة تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسات اتخاذ القرار بأكثر فاعلية.

2- المناخ التنظيمي: هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم هو إدراك العاملين مهام المؤسسة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، أما اتخاذ القرار هو أخذه بعقلانية وتقييم ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها، وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، أما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من أدائه وتحقيق مستويات عليا من الأداء، حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال المؤسسات.

3- التكنولوجيا: هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة، وعلى المؤسسات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها، وبذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات والتي لا بد لهذه المؤسسات من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموائمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنوع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

4- الحجم: يقصد بالحجم تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها: إجمالي الموجودات، أو إجمالي الودائع أو المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية، ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمؤسسات سلبا، فقد يشكل الحجم عائقا لأداء المؤسسات، حيث أن زيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أدائها أقل فعالية، وإيجابا من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالمؤسسة، وأن سعر المعلومة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسات، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات وبينت أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.

ومن أهم العوامل الخارجية التي تؤثر على الأداء المالي نجد:¹

1- السوق: يوجد العديد من الأشكال التي يمكن أن تأخذها أسواق السلع الاقتصادية، حيث يعتمد ذلك على هيكل السوق والسلوك الذي تقوم المؤسسة باتباعه من أجل تحقيق هدفها الأساسي وهو تعظيم الأرباح، ويؤثر السوق في الأداء المالي من ناحية قانوني العرض والطلب، ففي حالة إذا كان السوق منتعشا وفيه الطلب الكثير هذا سيؤثر بإيجابية على الأداء المالي، أما في الحالة العكسية فسلاحظ تراجع في الأداء.

2- المنافسة: تعتبر المنافسة سلاح ذو حدين بالنسبة للأداء المالي في المؤسسة، فنراها قد تعتبر المحفز لتعزيزه عندما تواجه المؤسسة تداعيات المنافسة فتحاول جاهدة لتحسين صورتها ووضعها المالي عن طريق أداءها المالي لتواكب هذه التداعيات، أما من وجهة أخرى فان لم تكن المؤسسة أهلا لهذه التداعيات ولا تستطيع مواجهة المنافسة فإن وضعها المالي يتدهور وبالتالي الأداء المالي يسوء.

3- الأوضاع الاقتصادية: إن الأوضاع الاقتصادية قد تؤثر على الأداء المالي سواء بطريقة سلبية أو على العكس، فنجدها مثلا في الأزمات الاقتصادية، أو حالات التضخم تؤثر بالسلب على الأداء المالي، أما في حالة ارتفاع الطلب الكلي أو دعم الدولة لإنتاج ما قد يؤثر بإيجابية على الأداء المالي.

المطلب الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي

يحتل تقييم الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية في غالبية الاقتصاديات، حيث ركزت عليه الكثير من الدراسات والأبحاث المحاسبية والإدارية، ويعتبر تقييم الأداء المالي محورا أساسيا ومعيارا للحكم على نجاح أو فشل المؤسسات الاقتصادية في تنفيذ استراتيجياتها وأهدافها، وسنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم تقييم الأداء المالي، إضافة إلى أهدافه وأهميته.

أولا: مفهوم تقييم الأداء المالي

تعددت المفاهيم حول تقييم الأداء المالي بين المفكرين والباحثين نتيجة استخدامه وتطبيقه المستمر، ومن خلال ما يلي سنورد جملة من التعاريف والخصائص المتعلقة بتقييم الأداء المالي.

1- تعريف تقييم الأداء المالي:

إن عملية تقييم الأداء المالي جزء من العمل الإداري المتواصل، والذي يشمل مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الإدارة للتأكد من أن الموارد المتاحة تستخدم بكفاءة وفعالية وطبقا للمعايير الفنية والاقتصادية المحددة، وذلك من أجل الوقوف على النقص أو القصور في الأداء، وبالتالي اتخاذ القرارات

¹ - ناظم حسين عبد السيد، محاسبة الجودة - مدخل تحليلي، دار الثقافة، عمان ، الأردن، 2009، ص، ص: 136-138.

اللازمة أو المناسبة لتصحيح هذا القصور وغالبا ما تستخدم المقارنة بين ما هو قائم ومتحقق فعلا وبين ما هو مستهدف.¹

ويعرف تقييم الأداء بأنه عبارة عن " تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية المالية المتاحة لإدارة المؤسسة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة، وبمعنى حرفي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا، وذلك بغية تحديد ما يمكن قياسه ومن ثم تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة".²

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف تقييم الأداء المالي بأنه " عملية الرقابة التي تختص بالمقارنة الميدانية والفعالية، بين الإنجاز الفعلي الذي تم أدائه، وما يجب أن ينجز، وذلك بهدف التعرف والوقوف على مستوى حجم ونوعية الأداء الذي تم".³

كما ورد في تعريف آخر لتقييم الأداء المالي " بأنه مفهوما ضيقا بحيث أنه يركز على استخدام نسب تستند إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية للمؤسسة".⁴

ويعرف تقييم الأداء المالي أيضا " بأنه قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمؤسسة (الأصول، المطلوبات، حقوق المساهمين/ النشاط التشغيلي... الخ)، للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر، وبالتالي تحديد مدى متانة المركز المالي للمؤسسة".⁵

ومن خلال ما سبق من التعريفات يمكن القول بأن تقييم الأداء المالي هو مقارنة النتائج المنجزة خلال فترة زمنية محددة مع التي تم التخطيط لها مسبقا في حدود الموارد المتاحة، وذلك باستخدام نسب ومؤشرات مالية لاكتشاف نقاط القوة لتعزيزها وتحديد نقاط الضعف لتصحيحها.

2- خصائص عملية تقييم الأداء المالي:

لكي تكون عملية تقييم الأداء المالي ناجحة وسليمة وعلمية فإنه لا بد أن تتصف بمجموعة من

¹ – Machel Gervais, *Control de gestion*, paris, Edition Economique, 1997, p:10.

² – السعيد فرحات جمعة، مرجع سابق، ص: 38.

³ – نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 173.

⁴ – نفس المرجع السابق، ص: 173.

⁵ – شريف غياط، عبد المالك مهري، تحليل أسباب وأبعاد الفشل المالي للمشروعات الاستثمارية والتنبؤ به باستخدام نماذج التحليل والتنبؤ - دراسة تطبيقية لبعض المشاريع على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ع 09، ديسمبر 2015، ص: 156.

الخصائص هي:¹

- عملية تقييم الأداء تتعلق بالمستقبل، أي أن وجودها لاحق لوجود النشاط في حد ذاته، وعليه فإن نشأة النشاط تسبق بالضرورة عملية تقييم الأداء؛
- أن تتصف عملية تقييم الأداء بالملائمة، من خلال المعايير المستخدمة فيها بمعنى أن تكون هذه المعايير والمؤشرات لذات القطاع، ومناسبة لذات النشاط حيث أنه من غير الملائم أخذ معايير لقطاع مختلف والقياس عليها، وفي حال تغير الظروف المحيطة فإن الأمر يتطلب توفير معايير ملائمة تتماشى معه؛
- أن تتصف عملية تقييم الأداء بالمرونة الكافية والقبول، فمن الأهمية بمكان أن تتصف المعايير المستخدمة في عملية تقييم الأداء بالمرونة الكافية.

ثانياً: أهداف وأهمية تقييم الأداء المالي

لتقييم الأداء المالي جملة من الأهداف والأهمية والتمثلة في:

1- أهداف تقييم الأداء المالي:

- تسعى المؤسسات من خلال تقييم أداءها المالي إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:²
- متابعة مدى تنفيذ المؤسسة لأهدافها المالية المحددة، ويتم ذلك بالاستناد إلى بيانات والمعلومات المتوافرة عن الأداء المالي من جهة، ومن جهة أخرى بالاعتماد على الخطة المالية المحددة من طرف المؤسسة؛
- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة المالي، وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها، والعمل على تلاقي الأخطاء مستقبلاً؛
- تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء المؤسسة المالي للأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، تساهم في اتخاذ مختلف القرارات وخاصة المالية منها؛
- يمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة المالي طبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومدى وتوزيعات على سعر السهم؛
- يساعد الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة وخاصة المستثمر في إجراء عملية التحليل المقارنة وتفسير

¹ - الطيب حامد إدريس موسى، أثر القياس المرجعي على تقييم الأداء المالي في المصارف السودانية-دراسة ميدانية-، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، العراق، ع 14، مارس 2015، ص: 52.

² - جودي محمد رمزي، المرجع السابق، ص ص: 93، 94.

البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسات؛
 - معرفة هل حجم الاستثمار في أصول المؤسسة أو في فقراتها الرئيسية (كالتفد والحسابات المدينة والمخزون السلعي والأصول الثابتة) مناسباً ومتوازياً مع النشاط التشغيلي للمؤسسة ممثلاً بالمبيعات، أو أن الاستثمار يزيد أو يقل عن مستوى النشاط التشغيلي؛
 - التأكد من استخدام واستغلال الموارد المالية المتاحة والمتوفرة تحت تصرف المؤسسة أفضل استخدام ووفق الأهداف المخططة.

2- أهمية تقييم الأداء المالي:

يمكن إيجاز أهمية تقييم الأداء المالي فيما يلي:¹

- يوفر تقييم الأداء المالي مقياساً لمدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها، فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الكفاءة والفعالية ومن ثم فهو أشمل من كل منهما في تعزيز أداء المؤسسة بمواصلة البقاء والاستمرار بالعمل؛
- يوفر نظام تقييم الأداء المالي معلومات لمختلف المستويات الإدارية بالمؤسسة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستند على حقائق علمية وموضوعية فضلاً عن أهمية المعلومات للأطراف الخارجية؛
- يكشف عن مدى إسهام المؤسسة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تدقيق أكبر قدر من العوائد بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الهدر والضياع في الوقت والجهد والمال مما يعود على الاقتصاد والمجتمع بالفائدة؛
- توضح عملية تقييم الأداء المالي المركز الاستراتيجي ضمن إطار البيئة القطاعية التي تعمل فيها المؤسسة، ومن ثم تحديد الآليات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين مركزها الاستراتيجي؛
- يساعد نظام تقييم الأداء المالي من التأكد من توفر السيولة وقياس مستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبهما من مخاطر، بالإضافة إلى مقسوم الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للمؤسسة على أساس أن الأهداف المالية هي زيادة قيمة المؤسسة الحالية والمحافظة على السيولة لحمايته من خطر الإفلاس والتصفية وتحقيق عائد مناسب على الاستثمار.

المطلب الثالث: معايير ومراحل تقييم الأداء المالي

يتم تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال اللجوء إلى بعض المعايير التي تكون قد حددتها مسبقاً

¹- إبراهيم عبد موسى السعبري، زيد عائد مردان، مرجع سابق، ص، ص : 235، 236.

والتي تستخدمها من أجل الكشف عن الانحرافات السالبة والموجبة على حد سواء، وتتم عملية تقييم الأداء في المؤسسة بمراحل عدة، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولاً: معايير الأداء المالي

إن التوصل إلى رقم معين لا يعني شيئاً للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام

لمعرفة الموقف المالي للمؤسسة وهناك عدة معايير للمقارنة وهي كما يلي:¹

1- المعايير التاريخية: تعتمد هذه المعايير على أداء المؤسسة للسنوات السابقة وأهمية هذا المعيار تستمد من فائدته في إعطاء فكرة عن الاتجاه العام للمؤسسة والكشف عن مواضيع الضعف والقوة وبيان وضعه المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك لغرض الرقابة على السنة المطلوبة وتقييم الأداء من قبل الإدارة العليا، فضلاً عما تقدم من فائدة كبيرة في تحسين كفاءة الإدارة المالية، ولكن يعاب على هذا المعيار عدم قدرته على المقارنة بين وضع المؤسسة المالي وأوضاع المؤسسات الأخرى، ويؤخذ عليه أيضاً عدم دقته لاسيما في حالة توسع المؤسسة أو ادخال خدمات جديدة أو مبتكرة.

2- المعايير القطاعية (الصناعية): تشير هذه المعايير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات في القطاع الواحد، أي مقارنة النسب المالية للمؤسسة بالنسب المالية للمؤسسات المساوية لها في الحجم وفي طبيعة تقديم الخدمة، ويستفاد وبدرجة كبيرة من المعايير القطاعية عملية التحليل المالي لأنها مستمدة من القطاع ذاته وهو القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسات، إلا أنه يعاب على هذا المعيار عدم الدقة بسبب التفاوت من حيث الحجم وطبيعة الأنشطة خاصة وأن الكثير من المؤسسات أخذت بمبدأ التنوع في تقديم الخدمة لتقليل من المخاطر المحتملة.

3- المعايير المطلقة: وهي أقل وأضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية، وتشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المؤسسات وتقاس بها التقلبات الواقعية، ورغم اتفاق الكثير من الماليين على عدم قبول المعايير المطلقة في التحليل المالي إلا أن هناك بعض النسب المالية التي ما تزال تستخدم كمعيار مطلق.

4- المعايير المستهدفة: هذه المعايير تعتمد نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والاستراتيجيات والموازنات، كذلك الخطط التي تقوم المؤسسات بإعدادها، أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المتحققة فعلاً لحقبة زمنية ماضية، ويستفاد من هذه المعايير في تحديد الانحرافات من أجل أن تستطيع المؤسسات بعد ذلك اتخاذ الاجراءات التصحيحية لها.

¹ - علاء فرحان طالب، إيمان شيخان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص، ص: 73، 75.

ثانياً: المراحل التي تمر بها عملية تقييم الأداء المالي

تمر عملية تقييم الأداء المالي بمراحل عدة نجملها بالآتي:¹

1- جمع البيانات والمعلومات الإحصائية:

تتطلب عملية تقييم الأداء المالي توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة لعملية عن نشاط المؤسسة التي يمكن الحصول عليها من حسابات الإنتاج والأرباح والخسائر والميزانية والمعلومات المتوفرة عن الطاقات الإنتاجية و رأس المال وعدد العاملين وأجورهم، وغير ذلك إن جميع هذه المعلومات تخدم عادة عملية التقييم خلال السنة المعينة، إضافة للمعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة والبيانات عن أنشطة المؤسسات المتشابهة في القطاع نفسه أو في الاقتصاد الوطني أو مع بعض المؤسسات في الخارج لأهميتها في إجراء المقارنات.

2- تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية:

للقوف على مدى دقتها وصلاحياتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء المالي، حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.

القيام بحساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء المالي مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

3- إجراء عملية التقييم:

باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه المؤسسة على أن تشمل عملية التقييم النشاط العام للمؤسسة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع.

4- اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم:

باعتبار أن نشاط المؤسسة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة وأن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها، وأن أسبابها قد حددت، وأن الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد

¹ - مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007، ص: 39.

اتخذت، وأن الخطط قد وضعت للسير بنشاط المؤسسة نحو الأفضل في المستقبل، ويتم اتخاذ القرار المناسب ووضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسات للتعامل معها ومعالجتها.

5- تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:

وهي التي حدثت في الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

المبحث الرابع: المؤشرات المالية و اتخاذ القرارات المالية

يعتبر تقييم الأداء المالي أداة لتشخيص الوضعية المالية الماضية والحاضرة للمؤسسة، كما يمكنها من إظهار الانحرافات وبيان أسبابها وتفسيرها، وذلك من خلال الاعتماد على المؤشرات المالية التي تعتبر أكثر الأساليب استعمالاً في عملية تقييم الأداء المالي، والتي على أساسها تتخذ المؤسسة قراراتها المالية المستقبلية.

المطلب الأول: التوازنات المالية

تعد التوازنات المالية من أهم مؤشرات الأداء المالي شيوعا واستخداما في تقييم الوضع المالي للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، والتي عرفت بأنها " التقابل القيمي والزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة واستعمالاتها من جهة ثانية، حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالها التي ترافق استحقاقها وكذلك تختلف عناصر الاستعمالات التي توافق درجة ثبوتها"¹، ويقصد كذلك بالتوازن المالي بأنه " الحالة التي يظل معها رصيد النقدية في كل لحظة موجبا بعد سداد كافة الديون قصيرة الأجل"²، ويستوجب تحقيق التوازن المالي بالمؤسسة أن تكون الأموال الدائمة كافية لتغطية الأصول الثابتة، والأصول المتداولة تمول بالقروض قصيرة الأجل، وأن التوازن المالي ما هو إلا وضعية مثالية للمؤسسة، وهو مبني على فكرتين أساسيتين هما:³

- إن هامش الأمان بالنسبة للمؤسسة هو فائض الأموال الدائمة عن الأصول الثابتة الصافية أو بما يعرف بصافي رأس المال العامل الدائم، وحتى تحافظ المؤسسة على مستوى هذا الهامش من الانخفاض، فإنه ينبغي أن تقابل أية زيادة في الأصول الثابتة، بزيادة تعادلها على الأقل في الأموال الدائمة التي يكون مصدرها الزيادة في رأس المال، الاحتياطات، نتيجة الدورة، الاهتلاكات والديون متوسطة وطويلة الأجل؛

- أن كل تغير في نشاط المؤسسة يولد احتياج إضافي للتمويل أو كما يعرف بالتغير في احتياجات رأس المال العامل، هذا التغير يجب أن يغطي بمصادر دائمة.

وتسعى المؤسسة إلى البحث في سبل تحقيق التوازن لأهميته في أنه:⁴

- يؤمن تغطية احتياجات الاستثمار الثابت بالأموال طويلة الأجل، والمتداول بالديون قصيرة الأجل؛
- يجنب المؤسسة خطر العسر المالي؛

¹- ناصر دادي عدون ونواصر فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الآفاق للنشر، الجزائر، 1991، ص: 22.

²- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000، ص: 246.

³- عقبي حمزة، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، رسالة دكتوراه الطور الثالث، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص: 113.

⁴- السعيد فرحات جمعة، مرجع سابق، ص: 259.

- يكشف تحليله على درجة الاستقلال المالي للمؤسسة؛
 - التنبؤ بالنتائج المستقبلية للخزينة والمخاطر المرتبطة بها؛
 - يحقق الرقابة على مختلف التدفقات النقدية؛
 - يقيم الأداء المالي للمؤسسة من خلال التأكد من استخدام العقلاني للموارد المتاحة.
- هناك عدة مؤشرات يستند عليها المسير المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة ولقد استعملت ثلاثة توازنات من طرف المحللين وهي :

أولاً: رأس المال العامل

- يمثل رأس المال العامل "مجموع الأموال المستثمرة في الأصول المتداولة ويطلق عليه أيضا رأس المال التشغيلي أو رأس المال الدائر"¹، وكذلك يعرف رأس المال العامل بأنه " حجم الاستثمار المتاح في الأصول قصيرة الأجل، أي الأصول المتداولة وبعبارة أدق الاستثمار في بنود النقدية والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي وغيرها من الفترات المماثلة"²، و يحسب بطريقتين هما:³
- من أعلى الميزانية: ويحسب رأس المال العامل بالفرق بين الأموال الدائمة والأصول غير الجارية.

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول غير الجارية}$$

- من أسفل الميزانية: وفي هذه الحالة يساوي رأس المال العامل إلى الفرق بين الأصول الجارية والخصوم الجارية.

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول الجارية} - \text{الخصوم الجارية}$$

- ويعبر رأس المال العامل عن هامش السيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقيق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة، يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات و ضمان استمرار توازن هيكلها المالي.

1- قاعدة التوازن المالي:

- تستوجب هذه القاعدة إبقاء الموارد المستخدمة في تمويل الأصول لمدة لا تقل عن مدة بقاء الاستثمارات، لتفادي الاضطرابات التي قد تحدث في عناصر الميزانية الأقل من سنة، و لتحقيق هذا

¹ - منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن، ط 2، 2005، ص: 112.

² - حمزة الشمخي وإبراهيم الجزراوي، مرجع سابق، ص: 151.

³ - Josette Peyrard, *Analyse Financière*, 8 éme édition, Librairie Vuibert, Paris, pp : 128-129.

الهدف يجب أن يكون رأس المال العامل موجب.¹

أي أن: رأس المال العامل < 0

و في هذا الصدد نتوجه إلى دراسة حالات رأس المال العامل تبعا لكل منظور:²

2-1- منظور أعلى الميزانية: يعبر رأس المال العامل عن العلاقة بين الأموال الدائمة و الأصول غير

الجارية، و يمكن حصر ثلاث حالات لرأس المال العامل:

- **الحالة الأولى:** رأس المال العامل موجب (الأموال الدائمة أكبر من الأصول غير الجارية) في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول غير الجارية، أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة، وحققت فائض تمثل في رأس المال العامل.

- **الحالة الثانية:** رأس المال العامل سالب (الأموال الدائمة أقل من الأصول غير الجارية) في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلبي جزء منها هذه الاحتياجات فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

- **الحالة الثالثة:** رأس المال العامل معدوم (الأموال الدائمة تساوي الأصول غير الجارية) وهي حالة نادرة الحدوث أي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد و الاستخدامات وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية الاحتياجات المالية في المؤسسة.

ويمكن تمثيل الحالات الممكنة لرأس المال العامل بيانيا من خلال الشكل التالي:

¹- شباح نعيمة، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية (دراسة حالة المطاحن الكبرى للحبوب GMSud)، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2008، ص: 70.

²- يوسف قريشي و إلياس بن ساسي، مرجع سابق، ص: 68-70.

الشكل رقم (4): الحالات الممكنة لرأس المال العامل

الحالة الأولى : رأس المال العامل موجب $0 <$	
الأصول غير الجارية	الأموال الدائمة
رأس المال العامل	
الأصول الجارية	الخصوم الجارية
الحالة الثانية: رأس المال العامل سالب $0 >$	
الأصول غير الجارية	الأموال الدائمة
رأس المال العامل	
الأصول الجارية	الخصوم الجارية
الحالة الثالثة: رأس المال العامل = $0 =$	
الأصول غير الجارية	الأموال الدائمة
الأصول الجارية	الخصوم الجارية

المصدر : يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2006، ص، ص: 68، 69.

- 2-2- منظور أسفل الميزانية: يعبر رأس المال العامل عن الفرق بين الأصول الجارية والخصوم الجارية، حيث يمثل رأس المال العامل من أدنى الميزانية المختصرة مدى قدرة المؤسسة على الاستجابة للاستحقاقات قصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها الجارية وهي الأكثر قابلية للتحويل إلى سيولة إلى نقود سائلة، يتم بواسطتها تسديد القروض قصيرة الأجل، و هناك ثلاث حالات لهذا المؤشر:
- الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب: الأصول الجارية أكبر من الخصوم الجارية، أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها الجارية ويبقى فائض يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل، حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دورا هاما في التوازن المالي للمؤسسة.
 - الحالة ثانية : رأس المال العامل معدوم: أي أن الأصول الجارية تساوي الخصوم الجارية، في هذه

الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول الجارية دون تحقيق فائض أو عجز وهي حالة مثلى نادرة الحدوث.

- **الحالة الثالثة:** رأس المال العامل سالب: يعني أن الأصول الجارية أقل من الخصوم الجارية، في هذه الوضعية تكون الأصول الجارية القابلة للتحصيل في الأجل القصيرة غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.

خامسا: العوامل المؤثرة في حجم رأس المال العامل

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على حجم رأس المال العامل ككل هي:¹

1- طبيعة النشاط: تؤثر طبيعة النشاط على حجم رأس المال العامل ويمكن القول أن المؤسسات العامة تحتاج إلى قدر بسيط نسبيا من رأس المال العامل لأن نشاطها ينصب أساسا على الخدمات، أما المؤسسات التجارية فتحتاج إلى قدر كبير نسبيا منه، وتقف المؤسسات الصناعية في موقع وسط بين المرافق العامة والمؤسسات التجارية؛

2- مقدار المبيعات المنتظرة: تحتاج الزيادة في المبيعات إلى تمثيل إضافي لرأس المال العامل، حيث تحتاج المؤسسة لمزيد من الاستثمار في المخزون وفي النقدية، وقد تؤدي زيادة المبيعات إلى زيادة أوراق القبض؛

3- زيادة مستوى الأسعار: تؤدي الزيادة في الأسعار إلى ضرورة زيادة الأموال المستثمرة في البضاعة وأوراق القبض والنقدية إذا أرادت المؤسسة الاحتفاظ بنفس رقم النقدية أو الأعمال الذي كانت تحققه قبل زيادة الأسعار؛

4- طبيعة عمليات التصنيع: تحتاج المؤسسات الصناعية التي تتميز العمليات التمويلية فيها بالتعقيد وباستغراقها لفترات طويلة نسبيا إلى قدر أكبر من رأس المال العامل لتمويل احتياجات التصنيع، ففي هذه الحالة يتطلب التصنيع الاحتفاظ بقدر كبير من المخزون؛

5- العلاقة بين شروط الشراء وشروط البيع: إذا كانت مهلة الدفع التي تحصل عليها المؤسسة من الموردين لتسدد خلالها قيمة أوراق الدفع تتقارب مع مهلة السداد التي تمنحها المؤسسة لعملائها ليقوموا بسداد قيمة المبيعات الأجلة، فإن ذلك معناه أن أوراق القبض تمول أوراق الدفع، أي تقوم بسداد ما لا يقل من حاجة المؤسسة إلى فائض كبير من صافي الأصول المتداولة؛

6- قوة المركز المالي للمؤسسة: وسمعتها في الأسواق حيث يمكن ذلك المؤسسة من الحصول

¹ - جمال الدين المرسي وأحمد عبد الله اللحج، مرجع سابق، ص، ص: 348، 349.

على احتياجاتها العاجلة بشكل فوري مما يقلل من ضرورة الاحتفاظ بمبالغ كبيرة نسبياً في شكل نقدي؛
 7- طول دورة رأس المال: ويقصد بهذه الدورة الفترة التي تستغرقها النقدية في تحويلها إلى مواد خام ثم إلى سلع فمخزون ثم إلى مبيعات ثم إلى نقدية مرة أخرى، فكلما طالت هذه الدورة زاد حجم رأس المال العامل.

3- أنواع رأس المال العامل:

إضافة إلى رأس المال العامل الصافي فالمؤسسة تحسب رؤوس أموال عاملة أخرى من أجل تقدير مصادر التوازن والاختلال في الهيكلية المالية، إذ نجد:
 3-1- رأس المال العامل الخاص: يعتبر (إذا كان موجب) الجزء من الأموال الخاصة التي تمول الأصول الجارية وهذا يعني أن الأموال الخاصة لا تغطي فقط الأصول غير الجارية بل أيضاً تمول جزء من الأصول الجارية، ويحسب كما يلي:¹

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول غير الجارية}$$

$$\text{أو: رأس المال العامل الخاص} = \text{الأصول الجارية} - \text{مجموع الديون}$$

3-2- رأس المال العامل الإجمالي: ويعني هذا المفهوم القيمة التي تغطي مجموعة الأصول الجارية، والتي طبعا تستعمل لدورة استغلالية واحدة، ويحسب وفق العلاقة التالية:²

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{الأصول الجارية}$$

$$\text{أو: رأس المال العامل الإجمالي} = \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم قابلة لتحقيق} + \text{قيم جاهزة}$$

3-3- رأس المال العامل الأجنبي: وهو مجموعة الأموال الخارجية التي تستعملها المؤسسة أي قيمة ديونها المختلفة، ويحسب وفق العلاقة التالية:³

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{مجموع الديون}$$

$$\text{أو: رأس المال العامل الأجنبي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الأموال الخاصة}$$

ثانياً: احتياجات رأس المال العامل

تدرس احتياجات رأس المال العامل في الأجل القصير، وتصبح ديون قصيرة الأجل ما لم يحن

¹ - منير شاكر محمد، مرجع سابق، ص: 113

² - نفس المرجع، ص: 114.

³ - شياح نعيمة، مرجع سابق، ص: 70.

موعد تسديدها تسمى مورداً لدورة الاستغلال، بينما الأصول الجارية التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى احتياجات دورة الاستغلال، فيحاول المسيرون المليون الاستعانة بالموارد المالية في تنشيط دورة الاستغلال، على أن تكون هنا ملائمة بين استحقاقية الموارد مع سيولة الاحتياجات.¹

ويمكننا حساب الاحتياج لرأس المال العامل بالإجابة عما إذا كانت المؤسسة بحاجة إلى موارد إضافية من غير الدورة أم لا، أي إذا كان الفرق موجبا فهذا يعني أن المؤسسة لم تغطي كل احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية، بل تحتاج إلى وسائل مالية أخرى، وعليها أن تبحث عن موارد إضافية لمواجهة هذه الاحتياجات، وبالتالي تلجأ إلى موارد تزيد مدتها عن الدورة، أو تحتاج إلى رأس مال عامل والعكس في حالة النتيجة السلبية.²

تحسب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية :

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول الجارية - الموجودات ومايمثلها) - (الخصوم الجارية - السالفات المصرفية)

عند حساب احتياجات رأس المال العامل تصادفنا ثلاث حالات:³

- **إحتياج رأس المال العامل موجب:** يحدث هذا عندما لا تغطي المؤسسة كل إحتياجات الدورة الاستغلالية باستخدام موارد الدورة بل تتعدها إلى الموارد الأخرى، لذا لا بد والمؤسسة أن توفر البديل التمويلي لهذا العجز .

- **إحتياجات رأس المال العامل معدوم:** وهو حالة نادرة الحدوث، وتعني المثالية.

- **احتياجات رأس المال العامل سالب:** وهو الحالة الجيدة بحيث تضمن المؤسسة الاقتصادية توازنها المالي، دون التأثير السلبي على مردوديتها المالية.

ونشير إلا أنه كلما كانت احتياجات رأس المال العامل تقترب من الصفر دلت على حسن تغطية الاحتياجات بالموارد.

ثالثا: الخزينة

يمكن تعريف خزينة المؤسسة بأنها مجموع الأموال التي في حوزتها لمدة دورة استغلالية، وهي تشمل صافي الموجودات وما يمثّلها أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من المبالغ سائلة خلال الدورة.⁴

¹ - مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 33.

² - ناصر دادي عدون ونواصر فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الآفاق للنشر، الجزائر، 1991، ص: 25.

³ - مبارك لسوس، مرجع سابق ، ص: 34.

⁴ - ناصر دادي عدون، التحليل المالي، دار المحمدية العاصمة، الجزائر ، 1999، ص: 51.

وتحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:¹

$$\text{الخزينة} = \text{الموجودات وما يماثلها} - \text{السلفات المصرفية}$$

أو: $\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$

تأخذ الخزينة ثلاث حالات وهي:

- **الخزينة موجبة:** في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل، ويفسر هذا أن المؤسسة تستطيع أن تجمد جزءا من أموالها لكي تواجه بعض التزاماتها المستقبلية أو تشتري مواد أولية أو تمدد آجال العملاء عن طريق تسهيل التسديد وهذا يدعم بأن إيجابية رأس المال العامل هي هامش أمان للمؤسسة.

- **الخزينة سالبة:** وهذا يعني أن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل، أي أن هناك عجز هيكلية يؤدي إلى تعرض المؤسسة إلى جملة من المخاطر وذلك بسبب عدم قدرة المؤسسة على تغطية كل احتياجاتها، وهنا يجب عليها تسديد التزامات خاصة بأعباء جديدة إضافية وتسديد الديون المستحقة عليها.

- **الخزينة معدومة:** وهذا ما يسمى بالخزينة المثلى وتعني أن المؤسسة حققت التوازن المالي الأمثل حيث أنها تتوفر على سيولة مساوية لقيمة التزاماتها المالية، بمعنى آخر لا توجد سيولة معطلة ولا عسر مالي، لكن عمليا تعتبر هذه الحالة صعبة التحقيق.

المطلب الثاني: النسب المالية

من بين الأدوات الأكثر استعمالا وشيوعا والمستعملة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة انطلاقا من الميزانية وجدول النتائج للمؤسسة هي النسب المالية وقد استعملت هذه الأداة منذ بدء اهتمام المعنيين بمردودية الأموال في النشاط الاقتصادي للمؤسسات، وقد تطورت كيفية استعمال واختيار النسب من طرف المالبين المختصين في التسيير مما جعل النسب المالية تأخذ مجالا واسعا.

تعتبر النسب المالية عبارة عن بيانات محسوبة من القوائم المالية، وبما أن النسبة تحسب من بسط ومقام فانه عادة يتم أخذ البسط من الميزانية والمقام من جدول النتائج أو العكس، كما أنه قد يتم أخذ البسط والمقام من الميزانية أو من جدول النتائج، وتستخدم النسب في العادة في تقييم أداء المؤسسة حيث أن كلا من النسب يستخدم في تقييم جانب معين من جوانب نشاط المؤسسة، ويتم التقييم بمقارنة النسبة المحسوبة للمؤسسة بنسبة أخرى معيارية تسمى بمعيار الصناعة "وهو عبارة عن متوسط النسب لمجموعة

¹ - زغيب مليكة و بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 53.

المؤسسات العاملة في نفس المجال"، ثم الحكم على أداء المؤسسة في ضوء هذه المقارنة.¹ إن استخدام النسب المالية في تقييم أداء المؤسسات وتحليل مراكزها المالية يؤدي إلى تحديد الأثر المستقبلي لحجم الأرقام في القوائم المالية للمؤسسات عند المقارنة بينها، وبالتالي تصبح عملية التقييم ذات معنى من خلال المعلومة التي يتم تركيبها من بيانات مستقلة ومطلقة تتمثل في بسط ومقام النسبة، إذ يسعى الكثير من الباحثين إلى تطوير النسب المالية بأسلوب علمي يعتمد على توضيح العلاقة بين هذه النسب وتركيزها في منظور واحد متكامل ضمن تغطية وتقييم كافة أوجه النشاط التي تقوم بها المؤسسة. إن أبرز ما قام به الباحثون في مجال تطوير استخدامات النسب المالية هي محاولاتهم في معرفة أي من هذه النسب التي إذا ما استخدمت مجتمعة يمكنها أن تعطي تنبؤاً دقيقاً عن فشل أو تعثر المؤسسة، فتعد النسب المالية أداة مفيدة في التقييم المالي إذا ما استخدمت بحرص وتم تفسير نتائجها بعناية، وفي الواقع تتعدد النسب المالية بتعدد الأهداف المرتبة بها، فهناك نسب لقياس مقدرة على توليد الدخل في الأجل القصير، وأخرى لقياس المقدرة على السداد في الأجل الطويل، وتعد النسب المالية التفصيلية والمساعدة تفسيراً وتعزيزاً للمؤشرات المالية العامة.²

أولاً: أنواع النسب المالية

يمكن استخدام عدد ضخم من النسب المالية المختلفة عند تقييم الأداء المالي، نظراً لاختلاف المؤسسات باختلاف فروع نشاطها وأحجامها، حيث يؤدي إلى التفاوت في أهمية نفس النسبة من مؤسسة إلى أخرى، ويمكن تصنيف النسب إلى خمس مجموعات رئيسية هي:

1- نسب السيولة: هي مؤشرا مهما لتقييم الأداء المالي للمؤسسة و قابليتها في مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما توفر لديها من نقد سائل،³ فهي النسب التي تقيس العناصر السائلة أو الأقرب إلى السيولة، من أجل الوقوف على أن المؤسسة لا تعاني من عسر المالي في مجال سداد التزاماتها، وأهم هذه النسب هي:

1-1- نسبة السيولة العامة (التداول): وهذه النسبة تسمى أيضا بنسبة السيولة العادية، ويستفاد منها في معرفة مدى قدرة المؤسسة على الإيفاء أو سداد التزامات قصيرة الأجل، فهي تظهر درجة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة، أو مدى وفاء المؤسسة لخصومها المتداولة، وبالتالي فهي تعمل

¹ فايز تيم، مبادئ الإدارة المالي، دار اثراء ومكتبة الجامعية، الأردن، ط3، 2013، ص: 37.

² وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سابق، ص، ص: 178، 179.

³ خميسي شبيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص، ص: 84، 85.

على قياس التوازن المالي، وتحسب كما يلي:¹

$$\text{السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

إن الحد الأدنى المقبول لهذه النسبة هو الواحد (1)، بمعنى أنه إذا انخفضت الأصول المتداولة للمؤسسة بحيث أصبحت نسبة التداول الواحد الصحيح، فمعنى ذلك أن المؤسسة ما زالت قادرة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، أما إذا انخفضت النسبة عن الواحد الصحيح فمعناه عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

1-2- نسبة السيولة السريعة: فهي مقياس لدرجة تغطية الديون قصيرة الأجل في المؤسسة دون اللجوء إلى بيع مخزوناتهما، باعتبار أن هذه الأخيرة هي أقل الأصول سيولة والأكثر عرضة للخسارة في حالة التصفية، ومن المعروف أن المخزون من الموجودات المتداولة ولكن لأن المخزون أقل سيولة من الأوراق المالية القابلة للتسويق ومن الذمم المدينة، فإن المحللون يستثنون المخزون من البسط في حساب نسبة التداول ويطلق عليها النسبة السريعة، وتحسب كالاتي:²

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{(الأصول المتداولة - المخزونات)}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

1-3- نسبة السيولة الفورية: تعبر هذه النسبة عن سيولة المؤسسة أكثر من نسبة السيولة المختصرة، ويمكن من خلال مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت مع الديون قصيرة الأجل، وتقاس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مدى تغطية الديون قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة موجودة حالياً تحت تصرفها، وتحسب كما يلي:³

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$$

هناك من يعطي لنسبة السيولة المختصرة والسيولة الجاهزة المجال: (30 إلى 50 %) و (20 إلى 30 %) على الترتيب، فذلك اجتهاد قد ينطبق على بعض المؤسسات وقد لا ينطبق على مؤسسات أخرى والسبب في ذلك أن تلك النسبتين قد تحققنا في لحظة معينة، وبالتالي من الخطأ الحكم على ديمومة الوضعية، وما يجب التنبيه إليه هو أن النسبتين السابقتين يجب أن تراعى شرطين هما:⁴

- يجب أن تحمي المؤسسة نفسها من مخاطر عدم التسديد للديون وبالتالي يجب أن تحتاط بالقدر الكافي من السيولة.
- وجود السيولة بقيم ضخمة هو تجميد لجزء من أصول المؤسسة بدل استخدامه في دورة الاستغلال.

¹- منير شاكر محمد، المرجع السابق، ص: 72.

²- أسعد حميد العلي، مرجع سابق، ص: 81.

³- خميسي شيحة، مرجع سابق، ص: 84.

⁴- مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص: 48.

وعليه فإن قياس درجة السيولة يرتبط بأصول الاستغلال من جهة وبالديون القصيرة من جهة أخرى.

2- نسب المديونية:

وتسمى هذه النسب كذلك بنسب الرفع المالي، فهي تقيس مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها، ويهتم الملاك والمقرضون بهذه المجموعة نظرا لأن زيادة الاعتماد على أموال الاقتراض قد يؤدي إلى تحقيق المؤسسة لحجم كبير من الإيرادات إلا أنها في نفس الوقت تؤدي إلى زيادة درجة الخطر التي قد تتعرض له المؤسسة لأن الفشل في الوفاء بالفوائد المستحقة أو الفشل في سداد أصل القروض عند حلول مواعيد الاستحقاق يعني إفلاس المؤسسة، أما المؤسسة فتهتم بنسب الاقتراض اهتماما كبيرا لأنها تحدد قدرة المؤسسة على تعظيم ثروة الملاك.¹

وتخدم هذه النسب الهدف الأول من أهداف نسب المديونية وهو التعرف على مصادر التمويل التي اعتمدت عليها المؤسسة لتمويل موجوداتها المختلفة، حيث يمكن بواسطة هذه المجموعة معرفة الأهمية النسبية لكل مصدر من مصادر التمويل، ومدى الأمان المتاح للدائنين من خلال التركيبة المالية القائمة باستعمال علاقات في الميزانية، ومن أهم هذه النسب:

2-1- نسب التمويل الدائم: تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل أو ما يسمى بهامش الأمان، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

يكون رأس المال العامل سالبا إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح، فهذا يدل على أن جزءا من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل وتكون المؤسسة في هذه الحالة قد أخلت بشرط الملاءمة بين استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول.¹

2-2- نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة (نسبة التمويل الخاص): تقيس هذه النسبة مدى مساهمة أموال الملكية في تمويل الأصول الثابتة، هذه النسبة تساعد الإدارة المالية في تحديد نوع التمويل المطلوب، فإذا كانت نسبة الملكية إلى الأصول الثابتة منخفضة يجب على الإدارة المالية اللجوء إلى أموال الملكية في تمويل الأصول الثابتة جديدة، أما إذا كانت هذه النسبة مرتفعة فهذا يعتبر مؤشرا على ارتفاع مساهمة أموال الملكية في تمويل الأصول الثابتة، لذلك يجب على الإدارة التوجه إلى اقتراض لتمويل أي أصول ثابتة إضافية، وتحسب كما يلي:

¹ - نهال فريد مصطفى، طارق مصطفى الشهواني، الإدارة المالية - مدخل اتخاذ القرارات، دار التعليم الجامعي، مصر، 2012، ص: 73.

نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة = حقوق الملكية ÷ الأصول الثابتة.

تبين هذه النسبة مدى كفاية حقوق المساهمين لمواجهة الاستثمار في الأصول الثابتة، وتعتبر هذه النسبة مؤشراً على نوع التمويل الذي ستحتاجه المؤسسة مستقبلاً، فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد (1) فإن هذا يعني حاجة المؤسسة إلى نوعين من الأموال، الأول منها أموال طويلة الأجل لاستثمارها في الأصول الثابتة التي لم تكف مصادر المؤسسة الذاتية لمواجهة الاستثمارات فيها، والثانية قصيرة الأجل لاستثمارها في الأصول المتداولة، أما إذا كانت النسبة أكبر من الواحد (1) فإن هذا يعني أن مصدراً طويل الأجل، قد أتيج لمواجهة جميع الاستثمارات في الأصول الثابتة، مع فائض منه يستثمر في الأصول المتداولة، وما يبقى من الأموال تحتاج إليها المؤسسة يجب أن تأتي من مصادر قصيرة الأجل.

2-3- نسبة الديون إلى إجمالي الأصول (نسبة المديونية، نسب قابلية التسديد، نسبة الاقتراض):

تقيس هذه النسبة نسبة الديون التي ساهم فيها الغير بالنسبة إلى إجمالي أصول المؤسسة، وكلما تدنت هذه النسبة كلما دل ذلك على أن المؤسسة تعتمد في تمويل أصولها على الإمكانيات الذاتية والعكس صحيح، إن ارتفاع هذه النسبة يكون غير مرغوب باعتبار أن المؤسسة ستتحمل فوائد على القروض وأقساط كبيرة لتسديد الديون التي حصلت عليها، فضلاً عن أن ارتفاع نسبة الديون سيؤدي إلى خضوع قرارات الإدارة إلى الجهة المقرضة،¹ وتحسب كما يلي:

نسبة المديونية = إجمالي الديون (طويلة الأجل وقصيرة الأجل) ÷ إجمالي الأصول

يفضل الدائنون انخفاض هذه النسبة، لأنها كلما انخفضت أتاحت هامش أمان أفضل لهم، في حين يفضل المالكون زيادة تلك النسبة لأن زيادتها قد تؤدي إلى تعظيم العائد لهم، كما قد تؤدي إلى استمرار سيطرتهم لاستغنائهم عن زيادة رأس المال بإدخال شركاء جدد.²

2-4- نسبة هيكل رأس المال: تتحدد هذه النسبة من خلال قسمة القروض الطويلة الأجل على هيكل رأس المال في المؤسسة والذي يتمثل بالقروض طويلة الأجل وحقوق الملكية وتحسب هذه النسبة وفق المعادلة التالية:³

نسبة هيكل رأس المال = د.طويلة الأجل ÷ د.طويلة الأجل + (حقوق الملكية) الأموال الخاصة

وتكشف هذه النسبة الأهمية النسبية للقروض طويلة الأجل في هيكل رأس المال، لذلك فإنها

¹ - جليل كاظم مدلول العارضي، مرجع سابق، ص: 61.

² - مفلح محمد العقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2011، ص: 333.

³ - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي - لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل -، ط2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 193.

تعتبر مؤشر للحكم على المخاطر المالية، التي تنشأ بفعل الاقتراض واحتمالات عدم القدرة على تسديد القروض وفائدة تلك القروض.

2-5- نسبة الديون إلى حقوق المساهمين أو حقوق المالكين: تقيس هذه النسبة الديون إلى حقوق الملاك ودرجة اعتماد المؤسسة على التمويل من مصادرها الذاتية، وتحاول الكثير من المؤسسات ضبط هذه النسبة حتى تتمكن من التحكم بالدين الخارجي، وتحسب هذه النسب كما يلي:¹

نسبة الديون إلى حقوق الملكية = إجمالي الديون ÷ حقوق الملكية.

ويقصد بإجمالي الديون كافة الأموال التي حصلت عليها المؤسسة من الغير، وتتمثل في القروض القصيرة الأجل والطويلة الأجل، أما حقوق الملكية فيقصد بها رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة. ويوازن هذه النسبة التمويل المقدم من الدائنين لعمليات المؤسسة مع تمويل المقدم لنفس الغاية من قبل أصحابها، كما تعبر عن مدى مخاطر المالية لكل من الطرفين، إذ كلما ارتفعت هذه النسبة زادت احتمالات عدم قدرة المؤسسة على خدمة دينها وزادت مخاطر المقرضين، وتزيد أيضاً مخاطر المستثمرين لأن عدم القدرة على خدمة الدين قد تؤدي إلى الإفلاس، ويعبر انخفاض هذه النسبة بشكل عام عن حماية أفضل للدائنين، ويعبر أيضاً عن وجود قدرة كامنة على الاقتراض لدى المؤسسة.²

3- نسب النشاط:

ومن أبرز مجالات تقييم الأداء لإدارة المؤسسة هو تحقيقها لذلك الأداء الذي ينجح في استخدام الاستثمار في الأصول وفقراتها بكفاءة في توليد المبيعات، ويتوقع أن يكون هناك نوع من التوازن المناسب بين الاستثمار في الأصول وبين المبيعات، بمعنى آخر يتوقع أن تستجيب المبيعات بالزيادة عند كل إضافة استثمارية جديدة في حجم الأصول أو في أي فقرة من فقراتها الأساسية.³

تقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها توزيعاً مناسباً على مختلف أنواع الأصول، كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وبالتالي أعلى ربح ممكن، وتقوم نسب النشاط على افتراض وجود توازن معقول بين المبيعات ومختلف أنواع الأصول من بضاعة ومدينين وموجودات ثابتة، وتعمل على الكشف عن أي خلل قد يطرأ على هذا التوازن⁴، وتتمثل هذه النسب في:

¹ - جليل كاظم مدلول العارضي، مرجع سابق، ص: 62.

² - مفلح محمد العقل، مرجع سابق، ص: 332.

³ - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مرجع السابق، ص: 153.

⁴ - محمود عزت اللحام، وآخرون، مرجع سابق، ص: 213.

3-1- نسبة دوران إجمالي الأصول: تلخص هذه النسبة جميع نسب النشاط، إذ تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام الأصول في تحقيق المبيعات نتيجة استثمارها، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة دوران إجمالي الأصول} = \text{رقم الأعمال (المبيعات)} \div \text{إجمالي الأصول.}$$

تقيس كفاءة الإدارة في إدارة إجمالي الأصول لتوليد المبيعات، فهذه النسبة تشير إلى عدد الدنانير من المبيعات الناجمة عن الدينار الواحد المستثمر في الأصول، ولهذا فإن ارتفاع النسبة يدل على الاستخدام الكفوء للأصول لتوليد المبيعات، أما انخفاض النسبة يدل على أن المؤسسة لا تنتج حجم المبيعات كافي بالمقارنة مع حجم الاستثمار، وبالتالي يتوجب على المؤسسة إتباع السياسات التي تؤدي إلى زيادة المبيعات أو العمل على تخفيض حجم الاستثمارات بالتخلص من بعض الأصول.¹

3-2- نسبة دوران الأصول الثابتة: يحسب دوران الأصول الثابتة بتقسيم صافي المبيعات على صافي الأصول الثابتة، أي استخدام الأصول بشكل صافي بعد طرح الاهتلاك المتراكم من إجمالي الأصول الثابتة لقياس النسبة، والتي تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة دوران الأصول الثابتة} = \text{رقم الأعمال (المبيعات)} \div \text{الأصول الثابتة.}$$

تقيس هذه النسبة كفاءة الإدارة في إدارة الأصول الثابتة، فإذا كانت مرتفعة فإنها تدل على الاستخدام الفعال للطاقة الإنتاجية المتاحة، أما انخفاضها فإنها تدل على عدم وجود توازن ما بين المبيعات وحجم الاستثمارات في الأصول الثابتة، وبالتالي فإن المؤسسة تعاني من طاقة إنتاجية فائضة أو تكديس الانتاج في المخازن بشكل مخزون سلعي بدلاً من تصريفه في السوق.²

3-3- نسبة دوران الأصول المتداولة: يعبر هذا المعدل عن مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات، ويمكن حساب هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة دوران الأصول المتداولة} = \text{رقم الأعمال (المبيعات)} \div \text{الأصول المتداولة.}$$

يعبر عدد مرات الدوران عن كفاءة الأداء في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات، وكلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات، وفي ذلك تعظيم للأداء التشغيلي، أما إذا انخفضت معدل دوران فقد يعكس ضعفاً في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات، أو أنها تشير إلى حالة من حالات التضخم في استثمار في الأصول المتداولة بأكثر من الحاجة المقررة لها اقتصادياً.³

¹ - محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سابق، ص: 86-87.

² - نفس المرجع السابق، ص: 85، 86.

³ - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مرجع سابق، ص 160.

3-4- نسبة دوران المخزون السلعي: تعد هذه النسبة من النسب المهمة التي يمكن من خلالها معرفة كفاءة ادارة المبيعات في تسويق منتجاتها، فكلما دار المخزون أكثر كلما حققت المؤسسة مبيعات أكبر ومن ثم ستحقق هامش ربح أكبر، وتحسب بالعلاقة التالية:¹

$$\text{نسبة دوران المخزون} = \text{تكلفة المبيعات} \div \text{متوسط المخزون.}$$

$$\text{متوسط المخزون} = (\text{رصيد أول مدة} + \text{مخزون آخر مدة}) \div 2.$$

$$\text{نسبة دوران المخزون باليوم} = 360 \div \text{نسبة دوران المخزون.}$$

تفيد هذه النسبة في معرفة مدى ملائمة حجم الاستثمار في المخزون السلعي، وفي معرفة عدد الأيام التي تحتاجها المؤسسة لبيع ما يوجد لديها من بضائع، كما تفيد في معرفة معدل الأيام التي تبقى فيها البضاعة في مستودعات المؤسسة قبل بيعها وتحويلها إلى حسابات مدينة، وبالتالي نقد يتدفق إلى المؤسسة.

وتعتبر هذه النسبة أيضا مدى كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة أصولها من البضائع، وكذلك على قدرتها على البقاء هذه الأصول ضمن الحد المثالي المتناسب مع حجم عملياتها.²

3-5- نسبة دوران حسابات المدينة (العلاء و أوراق القبض): يشير دوران الحسابات المدينة إلى عدد مرات تحصيل الحسابات المدينة خلال السنة، ودوران العالي للحسابات المدينة يدل على كفاءة تحويل الحسابات المدينة إلى نقد ولكنه كذلك يعني سياسة ائتمانية متشددة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة دوران الحسابات المدينة} = \text{المبيعات} \div \text{الحسابات المدينة.}$$

$$\text{معدل فترة التحصيل} = 360 \text{ يوم} \div \text{دوران الحسابات المدينة.}$$

يشير معدل فترة التحصيل إلى عدد الأيام اللازمة لتحويل الحسابات المدينة إلى النقد، وتستخدم هذه النسبة لتقييم سياسة الائتمان والتحصيل للمؤسسة، فإذا كان معدل فترة التحصيل يزيد عن شروط الائتمان فهذا يشير الى عدم كفاءة المؤسسة في تحصيل حساباتها المدينة، أو التساهل في سياستها الائتمانية لعلاء غير قادرين على السداد، أن أطول فترة التحصيل يخفض السيولة ويؤثر على قدرة المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل المستحقة، أما قصيرة المدة يشير إلى سياسة الائتمان والتحصيل المتشددة.³

¹ - جليل كاظم مدلول العارضي، مرجع سابق، ص: 65.

² - مفلح محمد العقل، مرجع سابق، ص: 322.

³ - محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سابق، ص، ص: 83، 84.

3-6- نسبة دوران الدائنين (الذمم الدائنة): يستفاد من هذه النسبة لبيان مدى كفاءة المؤسسة في تسديد التزاماتها، إذ كلما كان معدل مرتفعاً كلما كان أداء المؤسسة لالتزاماتها أفضل، وهذا من النسب التي تؤكد عليها الدائنون والمقرضون، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة دوران الحسابات الدائنة} = \frac{\text{المشتريات الآجلة}}{\text{الحسابات الدائنة}}$$

$$\text{نسبة دوران الحسابات الدائنة باليوم} = \frac{\text{معدل دوران الحسابات الدائنة}}{360}$$

و ما يجب مراعاته والأخذ به هو أن تكون الفترة الممنوحة للعملاء أقل من الفترة التي يمنحها الموردون حتى يتسنى للمؤسسة تحصيل الديون من قبل العملاء وتسديد ما عليها للموردين، وبالتالي ضمان استمرار الأنشطة التشغيلية.¹

4- نسب المردودية (نسب الربحية):

تشكل نسب مردودية المؤسسة المنهج التحليلي الأكثر اهتماماً من قبل إدارات المؤسسات، لارتباطها المباشر بالهدف الاستراتيجي لأي مؤسسة فهي تعبر عن مردودية الدينار الواحد المستثمر في المؤسسة، ولذلك فإن أكثر ما يهتم إدارة المؤسسة هو سعيها لتحقيق معدلات عالية من المردودية والتي تعتبر انعكاس للعديد من العمليات والقرارات المرتبطة بالنشاط التشغيلي والإداري والاستثماري.²

وتعد مردودية المؤسسة هي محصلة لمختلف السياسات المتخذة في إدارة مختلف شؤونها، فهي تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية والمالية، وتقاس نسب المردودية مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق الربح على المبيعات وعلى الأصول وحقوق المالكين، لهذا نجد أن نسب المردودية هي مجال اهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضين، فالمستثمرون يتطلعون إلى الفرص المربحة لتوجيه أموالهم إليها، والإدارة تستطيع التحقق من نجاح سياساتها، والمقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض المشاريع التي تحقق الأرباح أكثر بكثير من تلك التي لا تحققها.³ وتتمثل مجموعة نسب المردودية إلى ما يلي:

4-1- نسبة المردودية التجارية (هامش الربح الصافي): ويطلق عليها تسمية "هامش صافي الربح"،

وتساعد هذه النسبة على معرفة النسبة من المبيعات أي نشاط المؤسسة التجاري التي تتحول إلى أرباح صافية، والتي تحسب من خلال العلاقة التالية:⁴

¹ - جليل كاظم مدلول العارضي، مرجع سابق، ص، ص: 65، 66.

² - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مرجع سابق، ص: 206.

³ - مفلح محمد العقل، مرجع سابق، ص: 327.

⁴ - محمود عزت اللحام، وآخرون، مرجع سابق، ص: 220.

المردودية التجارية (هامش صافي الربح) = النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال (المبيعات).

إذ تهتم هذه النسبة بمعرفة نتيجة نشاط المؤسسة بعد تسديد الضرائب، وبذلك فهي تهتم بكافة التكاليف والمصاريف والإيرادات المتحققة بما فيها الخارجة عن نشاط المؤسسة، وتعطينا هذه النسبة إمكانية تحديد السعر وحدوي قبل أن تتحمل المؤسسة أية خسائر، أي إلى أي مدى يمكن أن تقوم المؤسسة بتخفيض سعر البيع وحدوي قبل أن تتحمل خسائر شاملة، ولغرض معرفة مدى كون هذه النسبة جيدة أم لا، وجب مقارنتها مع نفس النسبة للسنوات السابقة أو مع المؤسسات المماثلة.¹

4-2- نسبة المردودية الاقتصادية (معدل العائد على الاستثمار): وتسمى هذه النسبة أيضا "العائد على الاستثمار"، فهي تقيس مدى فاعلية الأموال المستثمرة في المؤسسة في خلق الأرباح الصافية، ولذلك فهو معيار يحكم بدقة مقدرة إدارة المؤسسة في استغلال أموالها، وضمان جوانب القوة فيها، وأيضا يحكم نظرة عموم المستثمرين باتجاه المؤسسة وسلامة قراراتها الاستثمارية، ويعبر عن هذه النسبة بالعلاقة التالية:²

مردودية الاقتصادية (معدل العائد على الاستثمار) = النتيجة الصافية ÷ إجمالي الأصول.

حيث تقيس الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيقها الأرباح من مجمل استثماراتها في الأصول، وتبحث المؤسسات دائما عن الزيادة في المردودية الاقتصادية، لأنه يقيس كافة مردودية الاستثمارات المؤسسة القصيرة وطويلة الأجل، وأن ارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية والتشغيلية.³

4-3- المردودية المالية (معدل العائد على حقوق الملكية): ويطلق عليها كذلك تسمية العائد على حقوق الملكية أو العائد على الأموال الخاصة ويستفاد من هذه النسبة لقياس العائد المتحقق على أموال الملاك المستثمرة في الأسهم العادية بالمؤسسة، وإذا ما كانت هناك أسهم ممتازة فإنها تطرح، إذ أن هذه النسبة تحتسب فقط حقوق الملكية (الأموال الخاصة) والمتمثل برأس مال (الأسهم العادية والاحتياطات والأرباح المحتجزة)، والتي تحسب بالعلاقة التالية:⁴

المردودية المالية (العائد على الأموال الخاصة) = النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة.

وتعتبر من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء الاستراتيجي هي المردودية المالية (معدل العائد على حق الملكية)، ويقيس هذه المؤشر كفاءة الإدارة في استغلال أموال الملاك وقدرة هذه الأموال على توليد الأرباح، وبمعنى آخر فإن هذا المعدل يقيس ربحية الدينار الواحد المستثمر من قبل الملاك،

¹ - دريد كامل آل شبيب، الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2006، ص: 108.

² - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مرجع سابق، ص: 232.

³ - محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سابق، ص: 88.

⁴ - جليل كاظم مدلول العارضي، مرجع سابق، ص: 67.

أي أن المعدل يعبر عن ربحية الاستثمار المتاح من قبل الملاك، والمنطق يقول أنه كلما زادت قيمة هذا المعدل كلما عبرت عن كفاءة الإدارة في استغلال أموال الملاك لضمان عائد مرضي، والعكس يحصل عندما تنخفض قيمة هذا المعدل قياساً بمعيار المقارنة سواء كان المعيار الصناعي أو التاريخي، والذي لا بد أن يكون معبراً عن حركة الاستثمار.¹

5- نسب السوق:

تسمى كذلك نسب النمو، أو نسب التقييم، وأهمية هذه النسبة تبرز من شكلها الذي يربط بين القيمة السوقية للسهم العادي وعوائده المتوقعة في المستقبل وقيمه الدفترية، وبهذا الشكل فهي تقدم تصوراً تحليلياً عما يهتم به ملاك المؤسسة والمستثمرين فيها من خلال تقييمهم للأداء الماضي والأداء المستقبلي للمؤسسة، وتحديد إمكانية الاستثمار فيها²، فالملاك والمستثمرين يهتم تأثير أداء المؤسسة على الأرباح الناتجة عن استثماراتهم في أسهم المؤسسة، أما محللو الأوراق المالية ومصارف الاستثمار فيهمهم تقييم أداء المؤسسة وتحديد أثره على قيمة أسهم المؤسسة بغية عمل توصيات الاستثمار المناسبة لعملائهم، وتحديد السعر لإصدارات الأسهم العادية الجديدة، فالنسب السوقية مهمة جداً لإدارة المؤسسة لقياس تأثير أداء المؤسسة على أسعار الأسهم العادية، وتتمثل مجموعة نسب السوق فيما يلي:

5-1- نسبة الربح لكل سهم عادي: تعد نتيجة هذه النسبة مؤشراً مالياً مهماً، تعكس شكل الأداء الذي مارسته إدارة المؤسسة لتعظيم مركز قوتها في السوق، فزيادة النسبة لا بد وأن تعطي للإدارة دوراً مهماً أمام المستثمرين وحملة الأسهم ويعطي الحق للمحلل المالي في أن يؤكد على أن المؤسسة تتمتع بمركز قوة داخل السوق المالي، في حين يشير انخفاض وهبوطها إلى تدهور الأداء وبالتالي فهي حالة من حالات الضعف والتي تنعكس على حالها في السوق المالي³، والتي تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الربح لكل سهم عادي = صافي الربح بعد الفائدة والضريبة ÷ عدد الأسهم العادية

5-2- نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية: تظهر هذه النسبة قيمة ما يرغب المستثمر في دفعه مقابل القيمة الدفترية للأموال الملكية، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية = سعر سهم العادي في السوق ÷ القيمة الدفترية للسهم
وتعتبر هذه النسبة مؤشراً لتقييم المستثمرين للمؤسسة حيث يتوقع أن يدفع المستثمرون سعراً أعلى من قيمته الدفترية لأسهم المؤسسة ذات المردود المرتفع، كلما كانت النسبة مرتفعة أكبر من الواحد يدل

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي - لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل -، مرجع سابق، ص: 214.

² نفس المرجع السابق، ص: 258.

³ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي - لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل -، مرجع سابق، ص: 259.

ذلك على الأداء الجيد للإدارة.¹

5-3- نسبة المدفوع من الأرباح: تعد هذه النسبة مؤشرا على نسبة الأرباح الموزعة على حملة الأسهم

العادية من جملة الأرباح المحققة والمتاحة للتوزيع لهم، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الأرباح الموزعة = الأرباح الموزعة على حملة الأسهم العادية ÷ الأرباح المحققة بعد الضرائب

وحملة الأسهم الممتازة

وتعكس هذه النسبة وجهة نظر الإدارة في إمكانيات الاستثمارية للمؤسسة، فانخفاض نسبة توزيع قد تعني وجود فرص استثمارية جيدة لدى المؤسسة وترغب في الاحتفاظ بالأرباح لأجل التوسع فيها، وكذلك وجود بعض الضغوطات خاصة من الدائنين على عدم التوسع في توزيع الأرباح، كما يدل كذلك على رغبة المؤسسة بالاحتفاظ بسيولة عالية لديها، أما فيما يخص ارتفاع التوزيع فقد يعني وصول المؤسسة إلى مرحلة البلوغ وعدم وجود فرص استثمارية لديها، كما قد يدل على رغبة الإدارة في المحافظة على نمو نسب توزيعات الأرباح بالرغم من تراجع الأرباح.

المطلب الثالث: القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) والقيمة السوقية المضافة (MVA)

يمكن تصنيف المؤشرات إلى مؤشرات تقليدية وأخرى حديثة، حيث تطرقنا سابقا إلى أكثر الأساليب التقليدية شيوعا في تقييم الأداء المالي كالنسب المالية ومؤشرات التوازن المالي التي تعتمد على البيانات المحاسبية، ومن أكثر الأساليب الحديثة في تقييم الاقتصادي ظهر مفهومي القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) والقيمة السوقية المضافة (MVA).

أولا: القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)

يقوم مدخل القيمة الاقتصادية المضافة على أن كفاءة الإدارة تقاس بمدى قدرتها على تحقيق أرباح من التشغيل تزيد عن تكلفة الأموال المستثمرة بصرف النظر عن مصدرها، أي سواء كان مصدرها الملاك أم المقرضون.²

ويتكون إجمالي رأس المال من القروض طويلة الأجل والأسهم الممتازة والأسهم العادية، وعلى هذا الأساس فإن قيمة القيمة الاقتصادية المضافة تمثل تقديرا للأرباح الاقتصادية الحقيقية للعام، وهي تختلف جذريا عن الأرباح المحاسبية، وتمثل قيمة الاقتصادية المضافة الدخل المتبقي بعد طرف تكلفة الأموال

¹ - مفلح محمد العقل، مرجع سابق، ص: 339.

² - منير ابراهيم هندي، حوكمة الشركات مدخل في التحليل المالي وتقييم الأداء، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2011، ص: 346.

(متضمنة أموال الملكية)، في حين أن الأرباح المحاسبية لا تأخذ في الاعتبار أي تكلفة لأموال الملكية¹، أي أن القيمة الاقتصادية تركز على الفعالية الإدارية في سنة وتظهر معادلة هذه القيمة في العلاقة التالية:²

$$\text{القيمة الاقتصادية المضافة} = (\text{معدل العائد على صافي الأصول} - \text{معدل تكلفة رأس المال}) \times \text{رأس المال المستثمر}$$

وفي ضوء تحديد القيمة الاقتصادية المضافة تؤكد مؤسسة (Sterne Stewart) شكل التأثير المباشر والقوي بينها وبين ثروة الملاك، وبالتالي القيمة السوقية للسهم، فإذا كانت القيمة الاقتصادية المضافة موجبة يعني أن المؤسسة ساهمت بشكل مباشر في التأثير في ثروة الملاك وهذا إما بزيادة الأرباح بعد الضريبة أو انخفاض كلفة الاستثمار، أما لو كانت سالبة فهذا يعني أن المؤسسة تستهلك رأس المال المستثمر أكبر من الربح مما يؤثر سلباً على ثروة الملاك.³

إن القيمة الاقتصادية المضافة توفر مقياس جيد عن مقدار الإضافة التي حققتها المؤسسة لأصحاب الأسهم، وعلى هذا الأساس فإذا ركز المديرون على القيمة الاقتصادية فإن ذلك يعني أنهم في الطريق الصحيح نحو تعظيم ثروة الملاك، ويلاحظ أيضاً أن القيمة الاقتصادية المضافة يمكن استخدامها أيضاً للأقسام الرئيسية داخل المؤسسة، وفي هذه الحالة يتم وضع نظام حوافز للمديرين على أساس مدى ما يحققونه من قيمة اقتصادية مضافة.⁴

ثانياً: القيمة السوقية المضافة (MVA)

تعد القيمة السوقية (MVA) المؤشر الثاني إلى جانب القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) الذي تم تسويقه من قبل شركة (Stern Stewart) كمؤشر لتقييم الأداء، وهي القيمة الناشئة عن تجاوز القيمة السوقية لرأس المال عن القيمة الدفترية، وعرفت القيمة السوقية بأنها المقياس التراكمي لعوائد رأس المال المساهم به.⁵

يقصد بالقيمة السوقية المضافة الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة ورأس المال المستثمر من قبل المالكين والمقرضين، ووفقاً للمؤسسة المسوقة فإن القيمة السوقية المضافة تمثل إحدى الأدوات المهمة في خلق القيمة لثروة المساهمين، ولذلك فإن المعيار مقياس للمؤسسات الناجحة التي تحقق قيمة سوقية

¹ - محمود عزت اللحام، وآخرون، مرجع سابق، ص: 237.

² - سعد صادق بحيري، إدارة توازن الأداء، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004/2003، ص: 197.

³ - حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مرجع سابق، ص، ص: 250، 251.

⁴ - محمود عزت اللحام، وآخرون، مرجع سابق، ص: 238.

⁵ - شهاب الدين حمد النعيمي، استخدام مؤشري القيمة السوقية المضافة والعائد على رأس المال المستثمر في قياس أداء القطاع المصرفي

العراقي، المجلد 18، ع 68، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، ص: 73.

مضافة موجبة كونها مقياس جوهرى يلخص الأداء الإداري والتشغيلي للمؤسسة وقدرتها على إدارة مواردها بهدف تعظيم ثروة المساهمين.¹

ويتم تعظيم ثروة الملاك عن طريق تعظيم الفرق بين القيمة السوقية لحقوق الملكية (والتي تم تقديمها بواسطة الملاك في البداية وتسجيلها في دفاتر المؤسسة) ويطلق على هذا الفرق السوقية المضافة حيث تحسب وفق العلاقتين التاليتين:²

القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية لحقوق الملكية - حقوق الملكية التي وفرها المستثمرون
القيمة السوقية المضافة = (عدد الأسهم المصدرة) × (سعر السهم) - إجمالي حقوق الملكية.
وتتأثر القيمة السوقية المضافة بعدد من العوامل الرئيسية بعضها يؤثر بالزيادة والآخر بالنقصان، ومن هذه العوامل ما يلي:³

- **معدل النمو:** ويقصد بها العلاقة بين النمو في الإيرادات وصافي الربح التشغيلي ورأس المال المستثمر في المؤسسة، فيجب أن يكون هناك نمو في الإيرادات وصافي الأرباح التشغيلية تفوق كلفة رأس المال المستثمر لكي تكون القيمة السوقية المضافة موجبة.

- **كثافة رأس المال المستثمر:** ويقصد به مقدار رأس المال المستثمر لتحقيق دينار من الإيرادات، أي كلما قل رأس المال المستثمر لتحقيق دينار من الإيرادات كلما زادت القيمة السوقية المضافة نظرا لانخفاض كلفة رأس المال.

- **قيمة هامش الربح:** يقصد بهذه القيمة الحد الأدنى من هامش الربح اللازم لتحقيق وزيادة قيمة حقوق المساهمين أي أنه كلما قل الحد الأدنى لهامش الربح اللازم لتحقيق زيادة في قيمة حقوق الملكية كلما زادت القيمة السوقية المضافة.

المطلب الرابع: مؤشرات قائمة التدفقات النقدية

إن المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية يمكن استخدامها في اشتقاق مجموعة من النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم الأوجه المختلفة لنشاط المؤسسة واختبار مدى الكفاءة في توظيف الموارد المالية، حيث أن أهمية التدفقات النقدية لا تقل أهمية عما توفره قائمتي الميزانية والنتائج في توفير المؤشرات عن نشاط المؤسسة ومستقبلها،⁴ و تتكون مقاييس قائمة التدفقات من مجموعة من المؤشرات التي يمكن إجمالها في التالي:

¹ - عدنان تائه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، اليازوري، عمان، الأردن، 2008، ص: 145.

² - محمود عزت اللحام وآخرون، مرجع سابق، ص، ص: 236، 237.

³ - حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مرجع سابق، ص: 263.

⁴ - منير شاكر محمد، وآخرون، مرجع سابق، ص: 163.

أولاً: مؤشرات جودة الربحية

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن من خلالها التمييز بين صافي الدخل المعد على أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي المعد على الأساس النقدي، إن هذا المقياس يؤشر مدى أهمية ارتفاع النقدية المحصلة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة، إذ أن ارتفاع رقم صافي الدخل لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقا نقديا مرتفعا والعكس بالعكس، ومن المعروف بأنه كلما ارتفع صافي التدفق النقدي كلما ارتفعت نوعية وجودة أرباح المؤسسة والعكس بالعكس، إضافة إلى ذلك أن تحديد قيمة التدفقات النقدية للمؤسسة سوف يمكن من تقييم أدائها في هذا المجال من خلال مقارنتها مع المؤسسات المماثلة لها، وعليه فإن من أهم المؤشرات التي يمكن اشتقاقها لقياس جودة الأرباح،¹ وهي:

¹ - آمال نوري محمد، مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، العراق، ع 34، 2013، ص: 349.

الجدول رقم (06): مؤشرات جودة الربحية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

مقاييس التدفقات النقدية	النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
مقاييس جودة الربحية	نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية	$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$	توضح مدى قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية اللازمة لمقابلة وتغطية الالتزامات قصيرة الأجل.
	مؤشر النقدية التشغيلية	$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي الدخل}}$	توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي صافي.
	نسبة التدفق النقدي التشغيلي	$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي المبيعات}}$	توضح هذه النسبة مدى كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها.
	نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$	توضح مدى مقدرة موجودات المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على آمال نوري محمد، مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، العراق، ع 34، 2013، ص، ص: 349، 350.

ثانياً: مؤشرات جودة السيولة

توفر السيولة لجميع الوحدات الاقتصادية جاب الأمان في أنشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، إذ ترتبط قوة أو ضعف سيولة المؤسسة بمدى توفير صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فهو يمثل الأساس الذي يركن إليه في توفير السيولة، فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجبا هذا يعني أن هناك فائضا نقديا يمكن لإدارة الوحدة الاقتصادية أن تستخدمه إما في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد الديون طويلة الأجل، أما إذا كان سالبا فهذا يعني أن على المؤسسة أن تبحث عن مصادر لتمويل العجز وذلك إما ببيع جزء من استثماراتها أو بالتمويل طويل الأجل، وعليه فإن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات مهمة عن الكفاءة في سياسات التحصيل وكفاءة سياسة الذمم المدينة، وأهم مؤشرات ما يأتي:¹

¹ - آمال نوري محمد، مرجع سابق، ص، ص: 348-350.

الجدول رقم (07): مؤشرات جودة السيولة المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

مقاييس التدفقات النقدية	النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
مؤشرات جودة السيولة	نسبة تغطية النقدية	$\frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{جملة التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية}}$	تؤشر هذه النسبة ما إذا كانت المنشأة تنتج نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية
	مؤشر التدفقات النقدية الضرورية	$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الديون المستحقة الأداء ومدفوعات التأجير(قصيرة الأجل)}}$	يعكس هذا المؤشر مدى قدرة المؤسسة في إنتاج نقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية.
	نسبة الفائدة المدفوعة	$\frac{\text{الفوائد المدفوعة}}{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}$	إن ارتفاع هذه النسبة مؤشر سيئ وينبئ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون، ويمكن عرض مقلوب هذه النسبة ليؤشر على مدى قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني-الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص: 164.

ثالثاً: مؤشرات تقييم سياسات التمويل المشتقة من قائمة التدفقات النقدية:

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة ومقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية،¹ ويوضح الجدول الموالي أهم نسب تقييم سياسات التمويل:

¹ - منير شاكر محمد، وآخرون، مرجع سابق، ص، 166.

الجدول رقم (08): مؤشرات مقاييس سياسات التمويل المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

تفسير النسب	الصيغة الرياضية	النسبة	مقاييس التدفقات النقدية
توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح ومدى استمرار واستقرار هذه السياسة، كما تعتبر مؤشر لقدرة المؤسسة على توزيع أرباح نقدية عن طريق عرض مقلوب هذه النسبة.	$\frac{\text{التوزيعات النقدية للمساهمين}}{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}$	نسبة التوزيعات النقدية	
تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو الأوراق المالية.	$\frac{\text{المتحصلات النقدية المحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}$	نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة	
تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر تمويل الإنفاق الرأسمالي المستثمر في حيازة الأصول الإنتاجية الثابتة، وتعكس أيضاً مدى نجاح إدارة المؤسسة في إتباع سياسة موائمة في تمويل الأصول طويلة الأجل من مصادر تمويل طويلة الأجل.	$\frac{\text{الإنفاق الرأسمالي الحقيقي}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم والسندات}}$	نسبة الإنفاق الرأسمالي	مقاييس تقييم سياسات التمويل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني-الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص:165.

رابعاً: نسبة المرونة المالية

وهي قدرة المؤسسة على تعديل أوضاعها في فترات التعثر المالي، وقدرتها على مواجهة الاحتياجات والفرص غير المتوقعة وذلك من خلال الحصول على تمويل أو التخلص من بعض الأصول غير التشغيلية نقداً أو تعديل عملياتها لزيادة التدفقات النقدية للمؤسسة،¹ ونسبة تقييم المرونة المالية هي:

المعدل النقدي لتغطية الديون = صافي التدفقات النقدية من العمليات ÷ متوسط الديون الإجمالية

ويبين هذا المعدل قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها من صافي التدفقات النقدية من العمليات دون الحاجة إلى تصفية أو بيع أي من الأصول المستخدمة في العمليات.²

¹ محمد سمير الصبان، وآخرون، المحاسبة المالية المتوسطة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص: 206.

² كمال الدين الدهراوي، عبد الله هلال، المحاسبة المتوسطة (مدخل نظري تطبيقي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص: 173.

خلاصة الفصل:

يعد القياس المحاسبي جوهر الوظائف المحاسبية فهو يقيس الأحداث الاقتصادية للمؤسسة، وفي الآونة الأخيرة توجهت المعايير المحاسبية الدولية نحو القياس بالقيمة العادلة لما توفره هذه الأخيرة من خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية المقاسة، فيعتبر الإفصاح المحاسبي السبيل لتفعيل القياس المحاسبي إلى مرحلة مساعدة مستخدم المعلومات المحاسبية في ترشيد قراراتهم، وذلك اعتماداً على القوائم المالية خاصة الميزانية وجدول النتائج في تقييم الأداء المالي للمؤسسات باعتبارها الوسيلة الرئيسية في عملية التقييم وذلك باستخدام مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية.

ونظراً لأهمية الأداء المالي تعمل المؤسسات على قياسه وتقييمه لاتخاذ الإجراءات التي من شأنها تعزيز وضعها الحالي، فهو يساعد المؤسسات على مراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أداءها وفعاليتها.

الفصل الرابع

أثر القياس المحاسبي بالقيمة العادلة
على اتخاذ القرارات المالية في شركة
الاسمنت عين الكبيرة - سطيف -

تمهيد:

بعد عرضنا في الدراسة السابقة للفصول النظرية لمحاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي الحديث وللقرارات المالية باعتبارها أهم القرارات التي تتخذ في الشركة، سنقوم من خلال هذا الفصل بدراسة أثر استخدام شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف لمحاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي، للخروج بالصورة الحقيقية أو القريبة لواقع أداءها المالي، وذلك بحساب مختلف المؤشرات والنسب المالية بالاعتماد على قيم الميزانية وجدول حسابات النتائج المقاسة على أساس التكلفة التاريخية أي قبل إعادة التقييم، والمقاسة على أساس القيمة الحقيقية (القيمة العادلة) أي بعد إعادة التقييم، وذلك بهدف تبيان الأثر الذي قد يظهر على المؤشرات والنسب المالية بعد إعادة التقييم، والذي بدوره ينعكس على القرارات المالية المتخذة من قبل الشركة، ومن أجل ذلك تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف.

المبحث الثاني: إعداد الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة سطيف بعد إعادة التقييم (القيمة العادلة) في 2015/12/31.

المبحث الثالث: أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة على القرارات المالية لشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف.

المبحث الأول: تقديم شركة الاسمنت عين الكبيرة -سطيف-

يرجع سبب اختيار شركة الاسمنت عين الكبيرة سطيف لإجراء الدراسة التطبيقية إلى قيام الشركة في سنة 2015 بإعادة تقييم أصولها، وذلك بهدف رفع رأس مالها من أجل الدخول إلى بورصة الجزائر، ونتيجة توفر المعلومات المتعلقة بعملية التقييم والتي تساعدنا في إنجاز الدراسة، لكن رغم أن الشركة لم توفق في الدخول للبورصة ولم تدرج نتائج التقييم في ميزانية الشركة إلى أن المعلومات المتوفرة ساعدتنا في من إنجاز الدراسة.

المطلب الأول: نشأة الشركة وهيكلها التنظيمي

أولاً: نشأة وتعريف شركة الاسمنت عين الكبيرة:

تعد شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف- أحد فروع المجمع الصناعي لمؤسسات الاسمنت بالجزائر "Industriel des Ciments d'Algérie" Groupe وفيما يلي بطاقة فنية لماهية هذه الشركة ملحق رقم (1):

- التسمية: شركة الاسمنت عين الكبيرة شركة ذات أسهم؛
- المساهم الرئيسي: مجمع GICA ب 100% (مجمع الصناعي الاسمنت الجزائر)؛
- الهيئة القانونية: شركة ذات أسهم؛
- الموقع: بلدية أولاد عدوان دائرة عين الكبيرة - ولاية سطيف -الجزائر؛
- مساحة المصنع: 60 هكتار؛
- رأس المال: 2 200 000 000 دج؛
- النشاط الرئيسي: إنتاج وتسويق الاسمنت.
- القطاع: مواد البناء.
- الطاقة الإنتاجية : 1 مليون طن سنويا.
- عدد العمال: 419 عاملا منهم 373 دائمين.
- شهادات الجودة والمطابقة المحصل عليها:
- * شهادة المطابقة الدولية: ISO 9001 نسخة 2000 وذلك سنة 2000.
- * شهادة الجودة 14001 نسخة 2004 ، وحققت المرتبة الثانية وطنيا في مجال حماية البيئة وذلك في شهر جوان 2008 .
- * الحصول على شهادة الإيزو 14001 نسخة 2008 وذلك سنة 2010 .

* الحصول على شهادة المطابقة OHSAS وذلك سنة 2011.

إن الملاحظ هنا هو تنامي وعي الشركة بضرورة الالتزام بمعايير الجودة العالمية عن طريق الحرص الدائم والمتواصل للحصول على مختلف شهادات المطابقة العالمية بداية بتلك الخاصة بالمحافظة على المحيط وإلى غاية تلك المتعلقة بالأمن والسلامة للموارد البشرية ، وعلى العموم فإن استمرارية سعي الشركة للتحسين المستمر والتحيين الدائم لمختلف الشهادات التي نالتها ما هو إلا دليل على الوعي بمدى أهمية التماشي مع متطلبات السوق العالمية، فالدخول إلى البورصة العالمية ليس بالأمر الهين على شركة وطنية خاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي تعيشها الجزائر في الوقت الراهن.

2- تطور الشركة:

تأسست شركة الاسمنت عين الكبيرة بسطيف عام 1974 م وأمضت أول اتفاقياتها لبداية إنشاء المصنع، تابعة بذلك رسميا للمجمع الصناعي لمؤسسات الاسمنت بالجزائر، لتبدأ الإنتاج فعليا سنة 1978م، والجدول التالي يوضح أهم المحطات التاريخية التي شهدتها الشركة.

الجدول رقم (09): أهم المحطات التاريخية لشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف-

السنة	الحدث
1974	إمضاء الاتفاقية وبداية إنشاء مصنع الاسمنت بعين الكبيرة بسطيف؛
1978	بداية الإنتاج في شهر نوفمبر؛
1982	إعادة هيكلة SNMC، وإنشاء الشركة الجهوية للأسمنت للشرق ERCE
1998	انفصال الشركة عن باقي وحدات صناعة الاسمنت الوطنية وتأسيس شركة الاسمنت بسطيف SCAEK التي تقوم بإنتاج وتسويق مادة الاسمنت .
2000	قامت الشركة لأول مرة في تاريخها بتجاوز عتبة إنتاج مليون طن من الاسمنت. ؛
2002	قامت الشركة بوضع معايير الجودة ISO 9001 نسخة 2000، تزويد المصنع بجسر مكشط LHO 450/ 41 .
2003	تزويد المصنع بنظام تسخين للفرن.
2005	إمضاء عقد مع الشركة الفرنسية ICER من أجل تزويد ورشات الإنتاج بنظام تشغيل آلي؛
2006	قامت الشركة بتركيب مصفاة كيسية على مستوى الفرن من أجل التحكم في انبعاث الغبار ومعالجة الغازات، وهذه التكنولوجيا استخدمت لأول مرة في الجزائر من طرف الشركة؛
2007	تركيب مصفاة كيسية على مستوى ورشة طحن الاسمنت؛
2008	تمكنت الشركة في شهر جوان من الحصول على شهادة الايزو 14001 نسخة 2004، وحققت المرتبة الثانية وطنيا في مجال حماية البيئة ؛
2009	تموين المصنع بنظام تصفية الغبار لمنطقة الطهي؛
2010	تركيب مصفاة كيسية على مستوى ورشة تبريد الكلنكر ؛ تم الحصول على شهادة الإيزو 14001 نسخة 2008 ؛
2011	الحصول على شهادة المطابقة OHSAS1800
2012	إنجاز مستودع بألياف حديدية؛
2013	إنجاز خط إنتاج جديد لمادة الاسمنت
2014	لم تزل الأشغال قائمة في ما يخص خط الإنتاج الجديد
2015	تحقيق أعلى مستوى إنتاج منذ نشأة الشركة والذي قدر بأزيد من 1320000 طن
2015	محاولة الشركة الدخول إلى بورصة الجزائر عن طريق بيع الأسهم وزيادة رأسمال الشركة بما يزيد عن 19 مليار دينار السماح للعمال بشراء أسهم في إطار تعزيز انتمائهم وشراكتهم، إلا أن العملية فشلت.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق الشركة الملحق رقم (2).

ثانيا: الهيكل التنظيمي لشركة الاسمنت عين الكبيرة

تقوم الشركة بالعديد من الوظائف داخل أقسام متنوعة النشاطات وفق الهيكل التنظيمي للشركة

(الملحق رقم 3) والمقسم إلى المديرية التالية كما يلي:

1- الرئيس المدير العام: وهو مدير عام ورئيس في آن واحد لمجلس الإدارة المكون من سبعة أعضاء،

ويعد المسؤول الأول في الشركة قانونيا ومدنيا، من مهامه:

- وضع إستراتيجية العمل وكشف مواطن القوة والضعف بالشركة.

- تنظيم وتنسيق الضوابط المتعلقة بالموارد العامة.
 - تقديم الأمانة للجنة الصفقات.
 - تقديم أمانة مجلس إدارة الشركة.
 - تحميل العلاقات الخارجية.
- 2- **مديرية الإنتاج:** تشرف على مختلف مراحل العملية الإنتاجية، مهمتها إنتاج ومعالجة المنتجات التي تنتجها الشركة، وتتفرع إلى المصالح التالية:
- دائرة الموارد الأولية.
 - دائرة التصنيع.
 - مصلحة الميكانيك الصناعي.
 - مصلحة التخطيط.
 - مصلحة الكهرباء.
 - مصلحة الإجراءات والنوعية.
- 3- **مديرية التطوير:** تشرف على مختلف عمليات التطوير سواء المتعلقة بالمنتج أو بالعملية الإنتاجية من إعداد للخطط ودراسات الجدوى للمشروعات الجديدة.
- 4- **مديرية التموين:** تعمل على متابعة عمليات الشراء سواء تعلق الأمر بالمواد المحلية (خامات الحديد، مادة **laitier** ، الجبس، أكياس الطحين،...) أو قطع الغيار المستوردة، وذلك وفقا لأفضل نسبة جودة في الوقت المناسب وبالسعر الأفضل.
- 5- **المديرية التجارية:** تعمل على ضمان تطبيق السياسة التجارية للشركة، وتعزيز مبيعاتها وتقديم الخدمات الجيدة للعملاء، انطلاقا من المصالح التالية:
- مصلحة البرمجة؛
 - مصلحة الفوترة؛
 - مصلحة تغطية شبكة نقاط البيع.
- 6- **مديرية الموارد البشرية والأمن:** تسهر على تسيير الشؤون الاجتماعية للمستخدمين والإشراف على أمن الشركة من خلال مصحتي تسيير المستخدمين والأمن الصناعي؛
- 7- **مديرية المالية والمحاسبة:** تهتم هذه المديرية بتسجيل جميع العمليات المحاسبية والمالية، وتقوم بدراسة الوضع المالي والمحاسبي للشركة من خلال مصلحة المحاسبة العامة، ومصلحة المحاسبة التحليلية، ومصلحة الميزانية والخزينة.

8- مديرية التدقيق ومراقبة التسيير: تعمل على تدقيق الحسابات ومعرفة مصدر الخطأ وتحديد التقديرات المستقبلية للإنتاج؛

9- مديرية القانونية: وضع وتنفيذ سياسة الاتصال في الشركة لتعزيز صورة منتجاتها، وكذا إدارة القضايا القانونية والدعاوى المرفوعة ضد الشركة.

المطلب الثاني: نشاط وأهداف شركة الاسمنت عين الكبيرة

يتمثل النشاط الأساسي لشركة اسمنت عين الكبيرة بسطيف في إنتاج وتسويق الاسمنت بالجودة المطلوبة وفي الوقت المناسب وفقا لخطوات سيتم إدراجها فيما يلي:

أولاً: نشاط شركة الاسمنت عين الكبيرة

1- الأنشطة الإنتاجية: تعمل الشركة على إنتاج خمسة أنواع من الاسمنت وهي:

- CEM-CPJ 32.5 اسمنت بورتلاند متعدد الاستخدامات حسب المعيار NA 422/2000 .
- CEM-CPJ 42.5 اسمنت بورتلاند متعدد الاستخدامات حسب معيار NA 422/2000.
- الاسمنت المقاوم للكبريت CRS 400 حسب المعيار NA 443/999.
- الاسمنت سريع التصلب تحت الماء (حسب الطلب).
- اسمنت آبار البترول (حسب الطلب).

2- الأنشطة التجارية: هي من أهم العمليات التي تقوم بها الشركة، وتتمثل فيما يلي:

- ضمان سيرورة الإجراءات الإدارية اللازمة في إطار النشاط التجاري للشركة.
- تسيير المنتجات الموجهة للعملاء وفقا للعقود المبرمة.
- القيام بالتغطية الشاملة من أجل ضمان وصول المنتج للمستهلك النهائي.
- متابعة عمليات التخزين لضمان المحافظة على جودة المنتج.

3- الأنشطة الثانوية:

إضافة إلى نشاطها الأساسي تقوم الشركة ببعض الأنشطة الثانوية التي تخرج أحيانا عن جوهر تخصصها، وتتمثل في:

- صيانة وإصلاح المعدات الثابتة في الشركة؛
- صيانة وإصلاح آلات الأشغال العمومية؛
- للحفاظ على مستوى النشاط المعياري تضم الشركة ورشات للصيانة الميكانيكية والكهربائية وورشة صيانة الفرن؛
- احتواء الشركة على مخبر لاختبار جودة المواد الأولية المختلفة، إضافة إلى المنتجات نصف المصنعة والنهائية.

ثانيا: أهداف شركة الاسمنت عين الكبيرة:

تتمثل أهم الأهداف التي تصبو الشركة لتحقيقها فيما يلي:

- 1- تلبية الحاجات المتزايدة في مجال البناء والإسكان، نظرا للحاجة المتزايدة للسكن حيث تتفاقم وتزداد من سنة إلى أخرى؛
- 2- تطوير الأنشطة الاقتصادية وتعزيزها؛
- 3- تطوير الأنشطة وتعزيز الجهود الوطنية المبذولة في مجال التصنيع عبر العمل على تنفيذ مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- 4- إمكانية الاستفادة من السيولة النقدية المتاحة لدى المواطنين من خلال سياسة بناء المساكن المتبعة من قبل الصندوق؛
- 5- المساهمة في امتصاص البطالة مع العلم أن هذه الصناعة الأكثر استقطابا لليد العاملة؛
- 6- التخفيض من الاستيراد، وهو ما قامت به الدولة حيث رفعت الرسوم الجمركية على كل من يستورد الاسمنت من الخارج؛
- 7- تحسين دخل العامل، فكلما زاد الإنتاج زادت الأرباح.

المبحث الثاني: إعداد الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة بعد إعادة التقييم (القيمة العادلة) في 2015/12/31

قامت شركة الاسمنت عين الكبيرة بإعادة تقييم أصولها في 2015/06/30 وذلك بهدف رفع رأسمالها وطرح جزء منه للتداول في بورصة الجزائر، ولكن للأسف لم توفق في الدخول لبورصة الجزائر نتيجة الإقبال الضعيف جدا على عملية الشراء، واعتمادا على تقرير عام عن الشركة والذي يضم تقرير عن عملية إعادة التقييم للشركة والمنجز من طرف خبراء مؤهلين (توجد نسخة من التقرير على موقع بورصة الجزائر)، والذي يعتبر إعداده أحد الشروط المطلوبة قبل عملية طرح الأسهم للإكتتاب حتى يتمكن المستثمرون والمهتمين بعملية الشراء من الإطلاع على كل المعلومات الخاصة بالشركة والتي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

واعتمادا على نتائج إعادة التقييم التي توصلت إليها الشركة في 2015/06/30، وبغية إعداد الميزانية المحاسبية بعد إعادة التقييم بتاريخ 2015/12/31، سوف نمر بمجموعة من المراحل هي:

- عرض الميزانية المحاسبية المعدة بالتكلفة التاريخية بتاريخ 2015/06/30.
- إعداد الميزانية المحاسبية بعد إعادة التقييم (القيمة العادلة) بتاريخ 2015/06/30.
- وبما أن الميزانية تعد على أساس سنوي سنقوم بإعداد الميزانية السنوية لسنة 2015 معدلة بالقيمة الحقيقية انطلاقا من عملية إعادة التقييم المعدة في 2015/06/30، ومن أجل إعداد الميزانية المعدلة بتاريخ 2015/12/31 سنقوم بحساب مختلف التغيرات التي حدثت في عناصر الميزانية خلال الفترة من 2015/06/30 إلى 2015/12/31 وحساب الاهتلاك لعناصر التثبيات خلال هذه الفترة، وذلك كما سنوضحه لاحقا:

المطلب الأول: عرض الميزانية المحاسبية في 2015/06/30

يوضح الجدول الموالي أصول الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة-سطيف- بتاريخ 2015/06/30.

الجدول رقم (10): أصول الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة -سطيف- في 2015/06/30

الوحدة: دج

أصول	المبلغ الإجمالي	إهلاكات و مؤونات وخسائر القيمة	المبلغ الصافي
فارق الشراء (ou goodwill)			
التثبيبات المعنوية	24 722 510,94	24 160 010,94	562 500,00
التثبيبات العينية	13 040 491 543,39	10 097 352 463,13	2 943 139 080,26
أراض	45 850 181,38	0,00	45 850 181,38
مباني	3 360 022 245,14	3 203 293 013,05	156 729 232,09
تثبيبات عينية أخرى	9 634 619 116,87	6 894 059 450,08	2 740 559 666,79
تثبيبات ممنوح امتيازها			
تثبيبات يجرى إنجازها	16 163 063 630,31		16 163 063 630,31
تثبيبات مالية	5 441 689 914,49		5 441 689 914,49
سندات موضوعة موضع معادلة			
سندات أخرى مثبتة			
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية	5 441 689 914,31		5 441 689 941,49
ضرائب مؤجلة على الأصل	103 059 132,22		103 059 132,22
مجموع الأصول غير الجارية	34 773 026 731,35	10 121 512 474,07	24 651 514 257,28
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ	2 264 795 976,23	49 260 964,82	2 215 535 011,41
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة	234 894 796,41	210 101,25	234 684 695,16
الزبائن	128 176 015,71	210 101,25	127 965 914,46
المدينون الآخرون	40 609 412,06		40 609 412,06
الضرائب و ما شابهها	66 109 368,64		66 109 368,64
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة			
الموجودات و ما شابهها	1 761 389 169,35		1 761 389 169,35
الأموال الموظفة والأصول الجارية الأخرى	268 735 640,86		268 735 640,86
الخزينة	1 492 653 528,49		1 492 653 528,49
مجموع الأصول الجارية		49 471 066,07	4 211 608 875,92
المجموع العام للأصول		10 170 983 540,14	28 863 123 133,20

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على أصول الميزانية المحاسبية في 2015/06/30 ملحق رقم (4).

يوضح الجدول الموالي خصوم الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة-سطيف- بتاريخ

2015/06/30.

الجدول رقم (11): خصوم الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة -سطيف- في 2015/06/30

الوحدة: دج

المبالغ	خصوم
الأموال الخاصة	
2 200 000 000,00	رأس مال تم إصداره
	رأس مال غير مستعان به
16 479 353 772,12	علاوات و احتياطات- احتياطات مدمجة (1)
	فارق إعادة التقييم
	فارق المعادلة (1)
2 303 640 174,59	نتيجة صافية/ (نتيجة صافية حصة المجمع (1))
-41 190 627,28	رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
	حصة الشركة المدمجة (1)
	حصة ذوي الأقلية (1)
20 941 803 319,43	المجموع 1
الخصوم غير الجارية	
3 860 639 755,75	قروض و ديون مالية
	ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)
	ديون أخرى غير جارية
665 321 167,84	مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
4 525 960 923,59	مجموع الخصوم غير الجارية 2
الخصوم الجارية	
1 617 115 477,58	موردون و حسابات ملحقة
149 267 028,86	الضرائب و ما شابهها
1 626 288 967,72	ديون أخرى
2 687 416,02	خزينة سلبية
3 395 358 890,18	مجموع الخصوم الجارية 3
28 863 123 133,20	مجموع عام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على خصوم الميزانية المحاسبية في 2015/06/30 ملحق رقم (5).

المطلب الثاني: إعادة تقييم عناصر ميزانية شركة الاسمنت عين الكبيرة-سطيف- في 2015/06/30

باعتبار شركة الإسمنت عين الكبيرة قامت بعملية إعادة التقييم لمختلف عناصر أصولها وخصومها وذلك من أجل الوقوف على قيمتها الحقيقية (العادلة) لمتطلبات دخولها إلى بورصة الجزائر، ولتحديد قيمتها اعتمدت الشركة على عدة طرق من أجل تقييمها والخروج بالقيمة الأقرب إلى الواقع، وحسب ما جاء في نصوص النظام المحاسبي المالي تتم عملية إعادة تقييم الأصول كما يلي:

أولاً: إعادة تقييم الأصول غير الجارية لشركة الاسمنت عين الكبيرة في 2015/06/30

تطبق عملية إعادة التقييم على جميع عناصر الأصول غير الجارية للشركة المعنوية منها والمادية، وسنوضح فيما يلي نتائج عملية إعادة تقييم الأصول غير الجارية للشركة.

1- إعادة تقييم التثبيات المعنوية:

حسب ما جاء النظام المحاسبي المالي في نص المادة 121-27 من الفصل الثاني المتعلق بقواعد التقييم الخاصة للتثبيات العينية والمعنوية، والتي تنص على أنه " يمكن لأي تثبيت معنوي سبق أن كان محل إدراج أصلي في الحسابات على أساس كلفته، أن يدرج كذلك في الحسابات بعد إدراجه الأولي على أساس مبلغه المعاد تقييمه حسب نفس شروط التثبيات العينية، غير أن هذه المعالجة لا يرخص بها إلا إذا كانت القيمة الحقيقية للتثبيت المعنوي يمكن تحديدها بالاستناد إلى سوق نشطة".¹ ويوضح الجدول رقم (12) النتائج التي توصلت إليها الشركة بعد قيامها بعملية إعادة تقييم التثبيات المعنوية.

الجدول رقم (12): التثبيات المعنوية بعد إعادة التقييم في 2015/06/30 الوحدة: دج

رقم الحساب	البيان	المبلغ الخام	الإهلاك	القيمة م. صافية في 2015/06/30	القيمة العادلة	فارق إعادة التقييم
20	القيم المعنوية	24 722 510,94	24 160 010,94	562 500	562 500	0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق الشركة الجدول رقم (10) و الملحق رقم (7).

عملا بالمادة 121-27 من النظام المحاسبي المالي، وبما أنه لا وجود لسوق نشطة للتثبيات المعنوية في الجزائر يمكن من خلالها تحديد قيمتها الحقيقية، بقيت قيمتها كما هي، كما هو موضح في الجدول السابق.

2- إجراءات إعادة تقييم التثبيات العينية:

لقد جاء النظام المحاسبي المالي بما يخص إعادة التقييم للتثبيات العينية وتدرج في ما يلي:² 20.121- يرخص للكيان أن يدرج في الحسابات التثبيات العينية المنتسبة إلى فئة أو عدة فئات من

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الجزائرية، وزارة المالية، الجريدة الرسمية، المادة 121-27، العدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009، مرجع سابق، ص: 11.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الجزائرية، وزارة المالية، الجريدة الرسمية، المادة 121-27، العدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009، مرجع سابق، ص: 10.

- التثبيتات التي يحددها مسبقا على أساس مبلغها المعاد تقييمه.
- 21.121- يدرج في الحسابات كل تثبيت معني بعد إدراجه الأولي باعتباره أصلا، بمبلغه المعاد تقييمه أي الحقيقي في تاريخ إعادة تقييمه منقوصا منها مجموع الإهلاكات ومجموع خسائر القيمة اللاحقة.
- تتم عملية إعادة التقييم بانتظامية كافية حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للتثبيتات المعينة اختلافا كبيرا عن القيمة التي قد تكون حددت باستعمال القيمة الحقيقية في تاريخ الإقفال.
- القيمة الحقيقية للأراضي والمباني هي في العادة قيمتها في السوق، وتحدد هذه القيمة استنادا إلى تقدير يجريه مقومون محترفون مؤهلون.
- القيمة لمنشآت الإنتاج هي أيضا قيمتها في السوق، وعند غياب مؤشرات تدل على قيمتها في السوق (شركة متخصصة) فإنها تقوم بكلفة تعويضها الصافية من الإهلاك.
- بعد إعادة التقييم تحدد مبالغ القابلة للإهلاك على أساس المبالغ المعاد تقييمها.
- إذا ارتفعت القيمة المحاسبية للأصل ما عقب إعادة تقييمه، فإن الزيادة تقيد مباشرة في شكل رؤوس أموال خاصة تحت عنوان "فارق إعادة التقييم".
- تدرج إعادة التقييم الإيجابية في الحسابات كمنتوج إذا كانت تعوض إعادة التقييم سلبية لنفس الأصل، سبق أن تم إدراجه كعبء في الحسابات.
- إذا أبرزت عملية إعادة التقييم وجود خسارة في القيمة (إعادة التقييم سلبية) فإن هذه الخسارة في القيمة ينسب على سبيل الأولوية إلى فارق إعادة تقييم سبق إدراجه في الحسابات كرؤوس أموال خاصة في هذا الأصل نفسه، ويقيد الرصيد المحتمل (فارق إعادة التقييم السلبية) كعبء من الأعباء.
- تعالج كل خسارة في قيمة أصل أعيد تقييمه كإعادة تقييم سلبية، وتنتج إذن عن انخفاض الاحتياطي إعادة التقييم بما يناسب هذه الأخيرة، ويسجل كما لو كان إعادة تقييم عندما يكون إثبات الخسارة في القيمة قد ثبت تسجيله كإعادة تقييم سلبية.

المادة 185: يقيد فائض القيمة المتأتي من إعادة تقييم التثبيتات عند تاريخ بداية تسويات النظام المحاسبي المالي، في النتيجة الجبائية في أجل أقصاه خمس (5) سنوات.¹

المادة 186: يقيد الفائض مخصصات الإهلاكات المتأتي من عمليات إعادة التقييم في نتيجة

السنة.²

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الجزائرية، وزارة المالية، الجريدة الرسمية، أمر رقم 09-1- مؤرخ في 22 يوليو 2009، يتضمن قانون المالية لسنة 2009، المادة 186، العدد 44، الصادرة في 26 يوليو 2009، ص: 6.

² نفس المرجع السابق، ص: 6.

2-1- إعادة تقييم التثبيتات العينية في شركة الاسمنت عين في 2015/06/30:

يبين الجدول رقم (13) النتائج التي توصلت إليها الشركة في 2015/06/30 بعد عملية إعادة تقييم تثبيتاتها العينية، والمتمثلة في (الأراضي، المباني، تثبيتات عينية أخرى).

الجدول رقم (13): حساب معامل إعادة تقييم التثبيتات العينية بعد إعادة التقييم في 2015/06/30 الوحدة: دج

معامل إعادة التقييم 3÷4=5	قيمة إعادة التقييم (القيمة العادلة)	القيمة المحاسبية الصافية	الإهلاكات	المبلغ الإجمالي	البيان	رقم الحساب
	4	2-1=3	2	1		
39,7599	1 823 000 000	45 850 181,38		45 850 181,38	الأراضي	211
6,1763	968 000 000	156 729 232,09	3 203 293 013,05	3 360 022 245,14	المباني	213
1,6332	4 476 000 000	2 740 559 666,79	6 894 059 450,08	9 634 619 116,87	تثبيتات عينية أخرى	21....
2,4691	7 267 000 000,00	2 943 139 080,26	10 097 352 463,13	13 040 491 543,39	المجموع	21

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق الشركة الجدول رقم (10) و الملحق رقم (7).

يوضح الجدول رقم (13) القيمة المحاسبية الصافية للتثبيتات العينية للشركة بتاريخ 2015/06/30، إضافة إلى القيمة الحقيقية لهذه التثبيتات بعد إعادة التقييم، وبقسمة مبالغ القيمة العادلة (العمود رقم 4) على القيمة المحاسبية الصافية (العمود رقم 3)، نتحصل على معامل إعادة التقييم (العمود 5).

ويوضح الجدول أيضا أن قيمة التثبيتات زادت من 2 943 139 080,26 دج قبل إعادة التقييم إلى 7 267 000 000 دج بعد إعادة التقييم، أي بمعدل 2,4691، أي أن الشركة حققت فائض بعد عملية إعادة التقييم.

ونشير إلى أنه بعد تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة يعالج الإهلاك في تاريخ إعادة التقييم بطريقتين، وهذا حسب نص المادة 21.121 و المادة 22.121 من النظام المحاسبي المالي وذلك كما يلي:

المادة 21.121- يدرج في الحسابات كل تثبيت معني بعد إدراجه الأولي باعتباره أصلا، بمبلغه المعاد تقييمه أي بقيمته الحقيقية (العادلة) في تاريخ إعادة تقييمه منقوصا منها مجموع الاهتلاكات ومجموع

خسائر القيمة اللاحقة.¹

ويتم من خلال هذه الطريقة إلغاء جميع الإهلاكات السابقة وخسائر القيمة إن وجدت الخاصة بالأصل الثابت المحسوبة وفق طريقة التكلفة التاريخية، ثم تعديل قيمة التثبيت بالقيمة العادلة بإضافة فارق إعادة التقييم المتحصل عليه بالفارق بين القيمة المحاسبية الصافية والقيمة العادلة للأصل الذي يحول إلى حساب إعادة التقييم د/105 ضمن حسابات الأموال الخاصة.

المادة 22.121- إذا تمت إعادة تقييم تثبيت عيني عن طريق تطبيق مؤشر محدد بالنسبة إلى تكلفته التعويضية الصافية من الإهلاك أو بالرجوع إلى القيمة في السوق، فإن مجموع الإهلاكات في تاريخ إعادة التقييم يصحح بالتناسب مع القيمة الإجمالية المحاسبية للأصل، بحيث تكون القيمة المحاسبية لهذا الأصل عقب إعادة التقييم مساوية للمبلغ المعاد تقييمه.²

وتشير هذه الطريقة والتي يتم من خلالها حساب معدل إعادة التقييم من خلال قسمة القيمة العادلة للأصل الثابت على القيمة المحاسبية الصافية، وبعد ذلك يتم تعديل القيمة الأصلية للتثبيت العيني وكذلك التعديل في أقساط الإهلاك بالاعتماد على هذا المعدل حتى نتحصل على قيمة التثبيت بالقيمة العادلة، أما فارق إعادة التقييم فيحول إلى حساب فارق إعادة التقييم د/105 ضمن حسابات رؤوس الأموال.

وسيتيم اعتماد هذه الطريقة لأنها تتماشى مع المعطيات المتحصل عليها من طرف شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف.

يوضح الجدولان الموالين المبالغ الإجمالية والإهلاكات المتراكمة للتثبيات العينية مصححة بمعامل إعادة التقييم، إضافة إلى حساب فارق إعادة التقييم للتثبيات العينية في 2015/06/30.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الجزائرية، وزارة المالية، الجريدة الرسمية، المادة 121-27، العدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009، مرجع سابق، ص: 10.

² - نفس المرجع السابق، ص: 11.

الجدول رقم (14): القيمة الإجمالية للتثبيات العينية بعد إعادة التقييم في 2015/06/30 الوحدة: دج

رقم الحساب	البيان	معامل إعادة التقييم	المبلغ الإجمالي قبل إعادة التقييم (التكلفة التاريخية)	المبلغ الإجمالي بعد إعادة التقييم	فارق إعادة التقييم
		1	2	3 = 1 * 2	4 = 3 - 2
211	الأراضي	39,7599	45 850 181,38	1 823 000 000,00	1 777 149 818,62
213	المباني	6,1763	3 360 022 245,14	20 752 360 551,53	17 392 338 306,39
21....	تثبيات عينية أخرى	1,6332	9 634 619 116,87	15 735 674 610,44	6 101 055 493,57
21	المجموع		13 040 491 543,39	38 311 035 161,97	25 270 543 618,58

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (13).

نلاحظ من الجدول رقم (14) أن التثبيات العينية لشركة الإسمنت عين الكبيرة -سطيف- تضم كل من الحسابات التالية: ح/211: الأراضي ، ح/213: المباني، إضافة إلى التثبيات العينية الأخرى، ونلاحظ أيضا أن المبلغ الإجمالي للتثبيات العينية زاد بمقدار 25 270 543 618,58 دج بعد إعادة التقييم، وتعتبر المباني أكبر متأثر بعملية إعادة التقييم حيث ارتفعت قيمتها الإجمالية من 3 360 022 245,14 دج إلى 20 752 360 551,53 دج بعد إعادة التقييم، بينما الأراضي زادت قيمتها من 45 850 181,38 دج إلى 1 823 000 000 دج بعد إعادة التقييم، وترجع هذه الزيادات إلى زيادة قيمة الأراضي والبنائيات في السوق الوطنية عموما، أما التثبيات العينية الأخرى فلقد زادت قيمتها من 9 634 619 116,87 دج إلى 15 735 674 737,44 دج أي بحوالي 63 %.

بعد حساب القيمة الإجمالية للتثبيات العينية بعد إعادة التقييم، سنقوم بحساب مبالغ الاهتلاك المعدل أي بعد إعادة التقييم، وذلك بتصحيحها باستخدام معامل إعادة التقييم وبعد ذلك نحسب فارق إعادة التقييم بالنسبة للاهتلاكات، وذلك من خلال حساب الفرق بين مبالغ الاهتلاك قبل وبعد إعادة التقييم ويوضح الجدول رقم (15) ذلك كما يلي:

الجدول رقم (15): مبالغ اهتلاك التثبيات العينية بعد إعادة التقييم في 2015/06/30 الوحدة: دج

رقم الحساب	البيان	معامل إعادة التقييم	الاهتلاك المترام	الاهتلاك بعد إعادة التقييم	فارق إعادة التقييم
		1	2	2 * 1 = 3	1-3 = 4
211	الأراضي				
213	المباني	6,1763	3 203 293 013,05	19 784 360 551,53	16 581 067 538,48
21....	تثبيات عينية أخرى	1,6332	6 894 059 450,08	11 259 674 610,44	4 365 615 160,36
21	المجموع		10 097 352 463,13	31 044 035 161,97	20 946 682 698,84

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد الجدول رقم (13).

بعد حساب المبالغ الإجمالية للتثبيات العينية واهتلاكها المترام بتاريخ 2016/06/30 بالقيمة الحقيقية (العادلة)، وذلك بالاعتماد على معامل إعادة التقييم، نلاحظ أن الاهتلاك المترام زاد من 10 097 352 463,13 دج قبل إعادة التقييم إلى 31 044 035 161,97 دج بعد إعادة التقييم، أي أن فارق إعادة التقييم للاهتلاكات هو 20 946 682 698,84 دج، ونشير إلا أنه بما أن القيمة الإجمالية للتثبيات العينية زادت قيمتها بعد إعادة التقييم فحتمًا ستزيد معها الاهتلاكات بنفس النسبة. ومن أجل حساب فارق إعادة التقييم للتثبيات العينية نقوم بإنقاص فارق إعادة التقييم للاهتلاكات من فارق إعادة التقييم للمبالغ الإجمالية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (16): فارق إعادة تقييم التثبيات العينية في 2015/06/30 الوحدة: دج

رقم الحساب	البيان	فارق إعادة التقييم		
		المبلغ الإجمالي	الإهتلاكات	المبلغ الصافي
		1	2	2-1=3
211	الأراضي	1 777 149 818,62	0,00	1 777 149 818,62
213	المباني	17 392 338 306,39	16 581 067 538,48	811 270 767,91
21....	تثبيات عينية أخرى	6 101 055 493,57	4 365 615 160,36	1 735 440 333,21
21	مجموع	25 270 543 618,58	20 946 682 698,84	4 323 860 919,74

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين رقم (14) و (15).

يوضح الجدول السابق أن هناك فائض ناتج عن عملية إعادة التقييم للثبتيات العينية التي قامت بها الشركة، حيث كان المبلغ الصافي لفارق إعادة التقييم هو: 4 323 860 919,74 دج ، حيث سجلت الأراضي أعلى فارق لإعادة التقييم بمبلغ بـ 1 777 149 818,62 دج ، ثم تلتها الثبتيات العينية الأخرى بمبلغ 1 735 440 333,21 دج، وأخيرا المباني بمبلغ 811 270 767,91 دج.

ونشير إلا أن حساب الثبتيات العينية الأخرى يضم مجموعة من الحسابات وهو يظهر بقيمته الإجمالية، ومن أجل إعداد الميزانية بعد إعادة التقييم وجب تحديد مبالغ كل هذه الثبتيات على حدا، وبما أن المعلومات المقدمة من الشركة غير كافية، واعتمادا على ميزان المراجعة (ملحق رقم 8) لمعرفة قيمة هذه الثبتيات قبل إعادة التقييم وقيمة اهتلاكاتها المتراكمة في 2015/06/30، سنستخدم طريقة التناسب لحساب قيمة كل تثبيت بعد إعادة التقييم، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجداول الآتية:

الجدول رقم (17): معامل فارق إعادة تقييم للتثبيات العينية الأخرى في 2015/06/30

معامل إعادة التقييم	القيمة الحقيقية(العادلة)	قبل إعادة التقييم				البيان	رقم الحساب
		النسبة	القيمة المحاسبية الصافية	الإهلاكات	المبلغ الإجمالي		
3 ÷ 5 =6	4 × 4 476 000 000 =5	4	2-1=3	2	1		
	0,00	0,00	0,00	10 744 986,63	10 744 986,63	تهينة الأراضي	212
1,63	3 958 014 452,59	0,88	2 423 408 125,41	5 251 647 932,37	7 675 056 057,78	معدات تقنية	215
1,63	483 867 560,50	0,11	296 261 823,14	1 565 752 189,74	1 862 014 012,88	تثبيات عينية أخرى	218
1,63	34 117 986,91	0,01	20 889 718,24	65 914 341,34	86 804 059,58	تجهيزات متضررة	219
1,63	4 476 000 000,00	1,00	2 740 559 666,79	6 894 059 450,08	9 634 619 116,87	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ميزان المراجعة في 2015/06/30 الملحق رقم (8) والجدول رقم (13).

من ميزان المراجعة في 2015/06/30 (ملحق رقم 8) و الجدول رقم (17) يتضح لنا أن المبلغ الإجمالي للتثبيات العينية الأخرى 9 634 619 116,87 دج والمبين أيضا في الميزانية المحاسبية بتاريخ 2015/06/30 يضم الحسابات التالية: د/212 تهينة الأراضي، د/215 معدات تقنية، د/218 تثبيات عينية أخرى ، د/ 219 تجهيزات متضررة ، ولغياب مبالغ إعادة التقييم لكل حساب من هذه الحسابات على حداء، قمنا بحساب ذلك عن طريق عملية التناسب، وذلك انطلاقا من إجمالي القيمة المحاسبية الصافية والتي كانت قيمتها 2 740 559 666,79 دج وبقسمة القيمة المحاسبية الصافية لكل حساب على إجمالي القيمة المحاسبية الصافية الإجمالية وجدنا أن القيمة المحاسبية الصافية د 215/ للمعدات التقنية تمثل نسبة 88 % من إجمالي القيمة المحاسبية الصافية، بينما يمثل د/218 تثبيات عينية

أخرى نسبة 11 % من إجمالي القيمة المحاسبية الصافية، ويمثل ح/219 التجهيزات المتضررة نسبة 01% من إجمالي القيمة المحاسبية الصافية، أما فيما يخص الحساب 212 تهيئة الأراضي فإنه قيمته المحاسبية معدومة وذلك لأنها قد اهتلك تماما كما هو مبين في الجدول رقم (17).

ونشير إلى أن قيمة المعدات التقنية تمثل أكبر قيمة من التثبيات العينية الأخرى وذلك منطقي جدا لأن طبيعة نشاط الشركة صناعي وبالتالي يكون للآلات نصيب أكبر في التثبيات، ومن النسب المتحصل عليها نستطيع تقدير نصيب كل تثبيت من مبلغ إعادة التقييم وذلك بضرب مبلغ إعادة التقييم الإجمالي:

4 476 000 000 دج الذي توصلت إليه الشركة في نسبة كل عنصر من عناصر هذه التثبيات كما هو موضح في الجدول أعلاه، و لحساب معامل إعادة التقييم نقسم مبلغ إعادة التقييم (العمود 5) على القيمة المحاسبية الصافية لكل تثبيت (العمود 3)، تحصلنا على معدل 1,63 لكل التثبيات العينية الأخرى، ويشير هذا المعدل أن التثبيات العينية الأخرى زادت بعد إعادة التقييم بحوالي 63 %، وهذا نتيجة زيادة قيمتهم الحقيقية في الواقع.

من خلال معدل إعادة التقييم والنتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (17) نقوم بحساب القيمة الإجمالية ومبالغ الاهتلاكات للتثبيات العينية الأخرى بعد إعادة التقييم، وذلك بضرب المبالغ الإجمالية ومبالغ الاهتلاكات قبل إعادة التقييم في معامل إعادة التقييم، بعد ذلك نحسب فارق إعادة التقييم لكل تثبيت والذي يساوي الفرق بين المبالغ قبل إعادة التقييم وبعدها، ويمكن توضيح ذلك من الجدول رقم (18) التالي:

الوحدة: دج

الجدول رقم (18): القيمة الإجمالية للتثبيات العينية وفارق إعادة التقييم بعد إعادة التقييم في 2015/06/30

فارق إعادة التقييم			بعد إعادة التقييم			البيان	رقم الحساب
القيمة المحاسبية الصافية	الإهلاكات	المبلغ الإجمالي	القيمة المحاسبية الصافية	الإهلاكات	المبلغ الإجمالي		
11-10=12	2-8 = 11	1- 7=10	8-7=9	2×6=8	1×6 =7		
0,00	10 744 986,63	10 744 986,63	0,00	10 744 986,63	10 744 986,63	تهيئة الأراضي	212
1 534 606 327,18	3 325 569 498,85	4 860 175 826,03	3 958 014 452,59	8 577 217 431,22	12 535 231 883,81	معدات تقنية	215
187 605 737,36	991 501 675,67	1 179 107 413,03	483 867 560,50	2 557 253 865,41	3 041 121 425,91	تثبيات عينية أخرى	218
13 228 268,67	41 739 797,85	54 968 066,53	34 117 986,91	107 654 139,19	141 772 126,11	تجهيزات متضررة	219
1 735 440 333,21	4 369 555 959,00	6 104 996 292,21	4 476 000 000,00	11 252 870 422,45	15 728 870 422,45	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (17).

من الجدول السابق يمكن ملاحظة أن فارق إعادة التقييم موجب أي أنه هناك فائض نتيجة عملية إعادة تقييم التثبيات العينية الأخرى بمبلغ 1 735 440 333,21 دج ، حيث كان فارق التقييم د/ 215 :للمعدات التقنية هو 1 534 606 327,18 دج، بينما د/218: التثبيات العينية الأخرى 187 605 737,36 دج، أما فارق التقييم للتجهيزات المتضررة فكان 13 228 268,67 دج.

وبالرجوع إلى ميزان المراجعة (الملحق رقم 8) نلاحظ أن د/ 218 التثبيات العينية الأخرى يضم الحسابات التالية: د/2181 معدات النقل، د/2182 تجهيزات الإعلام الآلي، وخصصنا الحساب 2183 لباقي التثبيات العينية أخرى،

ومن أجل تقدير القيمة المحاسبية لكل تثبيت من هذه التثبيات بعد إعادة التقييم نتبع نفس الطريقة المتبعة مع التثبيات السابقة، أي طريقة التناسب وذلك لغياب المعلومات الخاصة بمبالغ إعادة التقييم لكل حساب على حدة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي الذي يوضح المبالغ الإجمالية والهلاك المتراكم بتاريخ

2015/06/30 قبل إعادة التقييم، القيمة الحقيقية (العادلة)، إضافة إلى معامل إعادة التقييم.

الوحدة: دج

الجدول رقم (19): معامل إعادة التقييم د/218: التثبيات العينية الأخرى 2015/06/30

معامل إعادة التقييم	القيمة الحقيقية(العادلة)	قبل إعادة التقييم			البيان	رقم الحساب
		النسبة	القيمة المحاسبية الصافية	الإهلاكات		
$3 \div 5 = 6$	$4 \times 483\,867\,560,50 = 5$	4	2-1=3	2	1	
1,63	108 892 013,31	0,23	66 672 265,35	53 778 439,61	120 450 704,96	معدات نقل 2181
1,63	6 538 776,46	0,01	4 003 553,85	31 823 093,70	35 826 647,55	تجهيزات الاعلام الألي 2182
1,63	368 436 770,73	0,76	225 586 003,94	1 480 150 656,43	1 705 736 660,37	باقي تثبيات عينية أخرى 2183
1,63	483 867 560,50	1,00	2 740 559 666,79	6 894 059 450,08	9 634 619 116,87	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد ميزتن المراجعة للشركة بتاريخ 2015/06/30 الملحق رقم (7) والجدول رقم (17).

نلاحظ من الجدول السابق أن القيمة المحاسبية الصافية د/2183: لباقي التثبيات الأخرى تمثل 76 % من القيمة المحاسبية الصافية الإجمالية للتثبيات العينية الأخرى وتضم هذه التثبيات العناصر التالية : مختلف التوصيلات والتركيبات كالماء، الغاز، الاتصالات...، المعدات الطبية والاجتماعية، معدات و تجهيزات المطعم، معدات السمعى البصري، أما د/ 2181: معدات النقل فتمثل 23 % من القيمة المحاسبية الصافية الإجمالية للتثبيات العينية الأخرى، وتتكون معدات النقل في الشركة من السيارات السياحية والشاحنات وعربات الشحن، حافلة، جرار فلاحى.....، أما د/ 2182: تجهيزات الإعلام الألي فتمثل 1 % من القيمة المحاسبية الصافية الإجمالية للتثبيات العينية الأخرى، أما معامل إعادة التقييم فهو 1,63 نفس المعامل السابق لأن د/218 هو جزء من حسابات التثبيات العينية الأخرى، ونستعمل هذا المعامل من أجل حساب المبالغ الإجمالية والاهتلاكات وفارق إعادة التقييم لهذه التثبيات والموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (20): فارق إعادة التقييم ح/218 التثبيتات العينية الأخرى في 2015/06/30 الوحدة: دج

فارق إعادة التقييم			بعد إعادة التقييم			البيان	رقم الحساب
القيمة المحاسبية الصافية	الإهلاكات	المبلغ الإجمالي	القيمة المحاسبية الصافية	الإهلاكات	المبلغ الإجمالي		
11-10=12	2-8 = 11	1- 7=10	8-7=9	2×6=8	1×6 =7		
42 219 747,96	34 054 822,56	76 274 570,51	108 892 013,31	87 833 262,17	196 725 275,47	معدات نقل	2181
2 535 222,61	20 151 752,58	22 686 975,19	6 538 776,46	51 974 846,28	58 513 622,74	تجهيزات الاعلام الآلي	2182
142 850 766,79	937 295 100,53	1 080 145 867,33	368 436 770,73	2 417 445 756,96	2 785 882 527,70	باقي تثبيات عينية أخرى	2183
187 605 737,36	991 501 675,67	1 179 107 413,03	483 867 560,50	2 557 253 865,41	3 041 121 425,91	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (19).

من الجدول السابق يمكن ملاحظة أن فارق التقييم موجب في كل التثبيتات العينية الأخرى أي أنه هناك فائض نتيجة عملية إعادة تقييم ح/ 218: التثبيتات العينية الأخرى بمبلغ 187 605 737,36 دج ، حيث كان فارق إعادة التقييم ح/ 2181 : معدات النقل هو 42 219 747,76 دج، بينما ح/2182: تجهيزات الإعلام الآلي 2 535 222,61 دج، أما فارق إعادة التقييم ح/2183: باقي التثبيتات العينية الأخرى فكان 142 850 766,79 دج.

2-2- المعالجة المحاسبية لإعادة تقييم التثبيتات العينية لشركة الاسمنت عين الكبيرة في
2015/06/30:

بعد تحديد مبالغ القيم الإجمالية والاهتلاكات بعد إعادة التقييم، وحساب كذلك فارق إعادة التقييم لكل عنصر من عناصر التثبيتات العينية نسجلها محاسبيا في دفتر يومية الشركة، وذلك من أجل إعداد الميزانية بالقيمة الحقيقية (العادلة) في تاريخ 2015/06/30 وذلك كما يلي:

- يسجل فارق إعادة التقييم للمبلغ الإجمالي في حساب التثبيت العيني المعني.
- يسجل فارق إعادة التقييم للإهلاك المتراكم في حساب إهلاك التثبيت العيني المعني.
- يسجل فارق إعادة التقييم في الحساب 105 فارق إعادة التقييم.

المبلغ الدائن	المبلغ المدين	البيان	ر.ح.د	ر.ح.م
		2015/06/30		
	1 777 149 818,62	من ح/ الأراضي		211
1 777 149 818,62		إلى ح/ فارق إعادة التقييم	105	
		2015/06/30		
	17 392 338 306,39	من ح/ المباني		213
16 581 067 538,48		إلى ح/ إهلاك المباني	2813	
811 270 767,91		إلى ح/ فارق إعادة التقييم	105	
		2015/06/30		
	4 860 175 826,03	من ح/ المعدات التقنية		215
3 325 569 498,85		إلى ح/ إهلاك المعدات التقنية	2815	
1 534 606 327,18		إلى ح/ فارق إعادة التقييم	105	
		2015/06/30		
	54 968 066,53	من ح/ تجهيزات متضررة		219
41 739 797,85		إلى ح/ إهلاك التجهيزات المتضررة	2815	
13 228 268,67		إلى ح/ فارق إعادة التقييم	105	
		2015/06/30		
	76 274 570,51	من ح/ معدات النقل		2181
34 054 822,56		إلى ح/ إهلاك معدات النقل	28181	
42 219 747,96		إلى ح/ فارق إعادة التقييم	105	

	22 686 975,19	2015/06/30 من د / تجهيزات الاعلام الآلي	2182
20 151 752,58		إلى د / اهتلاك تجهيزات الاعلام الآلي	2812
2 535 222,61		إلى د / فارق إعادة التقييم	105
	1 080 145 867,33	2015/06/30 من د / تثبيبات عينية أخرى	2183
937 295 100,53		إلى د / اهتلاك تثبيبات عينية أخرى	2813
142 850 766,79		إلى د / فارق إعادة التقييم	105
25 263 739 430,59	25 263 739 430,59	المجموع	

3- إعادة تقييم التثبيبات التي يجري إنجازها والتثبيبات المالية والضرائب المؤجلة على الأصل في شركة الاسمنت عين الكبيرة في 2015/06/30:

حسب النتائج الموضحة في تقرير الشركة (الملحق رقم 7) فإن نتيجة إعادة التقييم كانت كالآتي:

- تثبيبات قيد الانجاز: بقيت على حالها.
 - التثبيبات المالية: بقيت على حالها.
 - الضرائب المؤجلة على الأصول: بقيت على حالها.
- أي أن هذه الأصول الغير الجارية لم تسجل أي تغير في قيمتها عند إعادة تقييمها ويمكن تلخيص ذلك من خلال الجدول الموالي:

الوحدة: دج الجدول رقم (21): فارق إعادة التقييم للأصول غير جارية أخرى في 2015/12/31

البيان	المبلغ قبل إعادة التقييم	المبلغ بعد إعادة التقييم	فارق إعادة التقييم
	1	2	1-2=3
تثبيبات جرى إنجازها	16 163 063 630,31	16 163 063 630,31	0,00
تثبيبات مالية	5 441 689 914,49	5 441 689 914,49	0,00
ضرائب مؤجلة على الأصل	103 059 132,22	103 059 132,22	0,00

من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (3) والملحق رقم (7).

ثانيا: إعادة تقييم الأصول الجارية شركة الاسمنت عين الكبيرة في 2015/06/30

تضم الأصول الجارية كل من المخزونات والحسابات الدائنة والاستخدامات المماثلة، إضافة إلى الموجودات وما يماثلها وفيما يلي نتائج إعادة التقييم للأصول الجارية التي قامت بها الشركة في 2015/06/30.

1- إجراءات إعادة تقييم المخزونات:

فيما يخص إعادة تقييم المخزونات حسب ما جاء في النظام المحاسبي المالي حسب نص المادة 5.123 - عملا بمبدأ الحيطة فإن المخزونات تقيم بأقل تكلفتها وقيمة إنجازها الصافية، وقيمة الإنجاز الصافية هي سعر البيع المقدر بعد طرح تكلفتي الإتمام والتسويق. وتندرج خسائر قيمة المخزونات في الحساب كعبء في حسابات النتائج عندما تكون كلفة مخزون ما أكثر من قيمة الصافية لإنجاز هذا المخزون وتحدد خسائر القيمة في المخزونات مادة بمادة، أو في حالة أصول معاوضة فئة بفئة.¹

1-1- إعادة تقييم المخزونات في شركة الاسمنت عين الكبيرة في 2015/06/30

وحسب النتائج التي توصلت إليها الشركة بعد إعادة التقييم لمخزونات بتاريخ 2015/06/30 حيث كان فارق إعادة التقييم سالب بمبلغ 212 000 000 دج، ويمثل هذا المبلغ مبلغ قطع غيار خط إنتاج تنازلت عليه الشركة ولم يشتري الزبون قطع الغيار الخاصة به نتيجة ارتفاع سعرها، أي نتيجة عدم الاتفاق على سعر يرضي الطرفين، و نتائج إعادة التقييم موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (22): فارق إعادة تقييم المخزونات لشركة الاسمنت عين الكبيرة في 2015/06/30.

الوحدة: دج

البيان	المبلغ الإجمالي	مؤونات	القيمة المحاسبية صافية	القيمة العادلة	فارق إعادة التقييم
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	2 264 795 976,23	49 260 964,82	2 215 535 011,41	2 003 535 011,41	- 212 000 000

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (10) و الملحق رقم (7).

1-2- التسجيل المحاسبي لإعادة تقييم المخزونات في شركة الاسمنت عين الكبيرة في 2015/06/30:

في تاريخ إعادة التقييم 2015/06/30، وبما أن عملية إعادة التقييم أفرزت خسارة في إعادة

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الجزائرية، وزارة المالية، الجريدة الرسمية، المادة 123-5، العدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009، مرجع سابق، ص: 13.

التقييم، سيتم إذن تسجيل خسائر قيمة للمخزونات وتسجل محاسبيا في دفتر يومية الشركة كما يلي:

المبلغ الدائن	المبلغ المدين	البيان	ر.ح.د	ر.ح.م
		2015/06/30		
	212 000 000	من د / المخصصات للاهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة للأصول الجارية		685
212 000 000		إلى د/ خسائر القيمة للتموينات الأخرى قطع الغيار قيد تسجيل خسائر القيمة لمخزون لقطع الغيار	392220	

2- إعادة تقييم الحسابات الدائنة و الاستخدامات مماثلة في شركة الاسمنت عين الكبيرة في 2015/06/30:

بقيت على حالها أي لم يسجل أي فارق في التقييم وبالتالي تبقى قيمتها كما هي في الميزانية بقيمتها المحاسبية. (الملحق رقم 7).

3- إعادة تقييم الخزينة في شركة الاسمنت عين الكبيرة في 2015/06/30:

بقيت على حالها أي لم يسجل أي فارق في التقييم وبالتالي تبقى قيمتها كما هي في الميزانية بقيمتها المحاسبية. (الملحق رقم 7).

ثالثا: إعادة تقييم الخصوم في شركة الاسمنت عين الكبيرة في 2015/06/30

حسب إعادة التقييم التي قامت بها الشركة (الملحق رقم 7)، لم يتم تغير أي عنصر من عناصر خصوم الشركة، ولكن نتيجة عملية إعادة التقييم تتأثر بعض الحسابات بعملية إعادة التقييم الخاصة بعناصر الأصول حيث يظهر فائض فارق إعادة التقييم في د/ 105 :فارق إعادة التقييم وذلك بقيمة 4 323 860 919,74 دج، وتتأثر كذلك النتيجة المحاسبية أيضا بخسائر القيمة المسجلة في المخزونات أي تنخفض بقيمة 212 000 000 دج، حيث تصبح النتيجة المحاسبية 2 091 640 174,59 دج.

أما باقي الحسابات والمتمثلة في حسابات رؤوس الأموال بالنسبة إلى رأس المال والاحتياطات لا تتغير قيمتها، وكذلك بالنسبة إلى باقي عناصر الخصوم والمتمثلة في القروض والديون المالية، مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا، موردون وحسابات ملحقه، الضرائب وما شابهها، ديون أخرى، تظهر في الميزانية كما هي دون أي تغيير في حساباتها.

رابعا: عرض الميزانية المحاسبية بالقيمة الحقيقية (العادلة) بتاريخ 2015/06/30:

يوضح الجدولين رقم (23) و (24) أصول وخصوم الميزانية المحاسبية على الترتيب لشركة

الاسمنت عين الكبيرة - سطيف - بعد إعادة التقييم بالقيمة الحقيقية (العادلة) بتاريخ 2015/06/30.

الجدول رقم (23): أصول الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة بعد إعادة التقييم (القيمة العادلة) في

2015/06/ 30

الوحدة: دج

أصول	المبلغ الإجمالي	إهلاكات و مؤونات وخسائر القيمة	المبلغ الصافي
أصول غيرجارية			
فارق الشراء(ou goodwill)	24 722 510,94	24 160 010,94	562 500,00
تثبيات معنوية	38 311 035 161,97	31 044 035 161,97	7 267 000 000,00
تثبيات عينية	1 823 000 000,00		1 823 000 000,00
أراض	20 752 360 551,53	19 784 360 551,53	968 000 000,00
مباني	15 735 674 610,44	11 259 674 610,44	4 476 000 000,00
تثبيات عينية أخرى			
تثبيات ممنوح امتيزها	16 163 063 630,31		16 163 063 630,31
تثبيات يجرى إنجازها	5 441 689 914,49		5 441 689 914,49
تثبيات مالية			
سندات موضوعة موضع معادلة			
سندات أخرى مثبتة			
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية	5 441 689 914,31		5 441 689 941,49
ضرائب موجلة على الأصل	103 059 132,22		103 059 132,22
مجموع الأصول غير الجارية	60 043 570 349,93	10 121 512 474,07	28 975 375 177,02
أصول جارية			
مخزونات و منتوجات قيد التنفيذ	2 264 795 976,23	261 260 964,82	2 003 535 011,41
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة	234 894 796,41	210 101,25	234 684 695,16
الزبائن	128 176 015,71	210 101,25	127 965 914,46
المدينون الآخرون	40 609 412,06		40 609 412,06
الضرائب و ما شابهها	66 109 368,64		66 109 368,64
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة			
الموجودات و ما شابهها	1 761 389 169,35		1 761 389 169,35
الأموال الموظفة والأصول الجارية الأخرى	268 735 640,86		268 735 640,86
الخزينة	1 492 653 528,49		1 492 653 528,49
مجموع الأصول الجارية	4 261 079 941,99	261 471 066,07	3 999 608 875,92
المجموع العام للأصول	64 304 650 291,92	10 382 983 540,14	32 974 984 052,94

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على أصول الميزانية المحاسبية الجدول رقم (10) والجدول

(16)،(18)،(20)،(22)

الجدول رقم (24): خصوم الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة بعد إعادة التقييم (القيمة العادلة) في

2015/06/ 30

الوحدة: دج

المبالغ	خصوم
رؤوس الأموال الخاصة	
2 200 000 000,00	رأس مال الصادر
	رأس مال غير المطلوب
16 479 353 772,12	علاوات و احتياطات- احتياطات مدمجة (1)
4 323 860 919,74	فارق إعادة التقييم
	فارق المعادلة (1)
2 091 640 174,59	النتيجة الصافية/ (النتيجة الصافية حصة المجمع (1))
-41 190 627,28	رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
	حصة الشركة المدمجة (1)
	حصة ذوي الأقلية (1)
25 053 664 239,17	المجموع 1
الخصوم غير الجارية	
3 860 639 755,75	قروض و ديون مالية
	ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)
	ديون أخرى غير جارية
665 321 167,84	مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
4 525 960 923,59	مجموع الخصوم غير الجارية 2
الخصوم الجارية	
1 617 115 477,58	موردون و حسابات ملحقة
149 267 028,86	الضرائب و ما شابهها
1 626 288 967,72	ديون أخرى
2 687 416,02	خزينة سلبية
3 395 358 890,18	مجموع الخصوم الجارية 3
32 974 984 052,94	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على خصوم الميزانية المحاسبية الجدول رقم (15) والملحق رقم (7).

نلاحظ من الميزانية المحاسبية بعد إعادة التقييم (القيمة العادلة) لشركة الاسمنت عين الكبيرة أن مجموع الميزانية زاد بعد عملية إعادة التقييم حيث ارتفع من 28 863 123 133,20 قبل إعادة التقييم إلى 32 974 984 052,94 دج بعد إعادة التقييم، أما فارق إعادة التقييم التثبيتات فكان بمبلغ: 4 323 860 919,74 دج ، أما النتيجة المحاسبية الصافية فقد انخفضت من 2 303 640 174,59 دج إلى 2 091 640 174,59 دج ، وسبب هذا الانخفاض يعود إلى خسارة القيمة المسجلة في مخزون قطع الغيار القديمة والتي قدرت بـ: 212 000 000 دج.

المطلب الثالث: الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة بعد إعادة التقييم في 2015/12/31.

بما أن شركة الاسمنت عين الكبيرة قامت بإعادة تقييم أصولها والتزاماتها في 2015/06/30، ومن أجل إعداد الميزانية المحاسبية للشركة في تاريخ 2015/12/31 بعد إعادة التقييم وجب علينا اتباع الخطوات التالية:

- حساب المبلغ الإجمالي للتثبيتات العينية بعد إعادة التقييم في 2015/12/31 وذلك كما يلي:
 - حساب التغير بين عناصر التثبيتات العينية التي تغيرت قيمتها عند إعادة تقييمها وذلك خلال الفترة بين 2015/06/30 و 2015/12/31، وذلك من أجل حساب التغيرات التي حدثت خلال الفترة لأنها حدثت بعد إعادة التقييم، ويكون ذلك بمقارنة الميزانيتين المحاسبيتين المعدتين بالتكلفة التاريخية بتاريخين 2015/06/30 وبتاريخ 2015/12/31.
 - إضافة قيمة التغير في قيم التثبيتات إلى المبلغ الإجمالي للتثبيت بعد إعادة التقييم في 2015/12/31 وبذلك نتحصل على المبلغ الإجمالي الخاضع للإهلاك بعد إعادة التقييم في 2015/12/31.
 - * حساب أقساط الإهلاك للتثبيتات المعاد تقييمها خلال الفترة بين 2015/07/01 و 2015/12/31.
 - * التسجيل المحاسبي للإهلاكات خلال الفترة بين 2015/07/01 و 2015/12/31.
- أولاً: حساب المبلغ الإجمالي للتثبيتات العينية في شركة الاسمنت عين الكبيرة بعد إعادة التقييم في 2015/12/31**

يوضح الجدول الموالي التغيرات الحاصلة في عناصر التثبيتات العينية في الشركة بين الفترة 2015/06/30 و 2015/12/31، إضافة إلى المبلغ الإجمالي للتثبيتات العينية بتاريخ 2015/12/31.

الجدول رقم (25): حساب المبالغ الإجمالية للتثبيات العينية بعد إعادة التقييم في 2015/12/31 الوحدة: دج

رقم الحساب	البيان	المبلغ الإجمالي قبل إعادة التقييم في	المبلغ الإجمالي قبل إعادة التقييم في	التغير خلال الفترة	المبلغ الإجمالي بعد إعادة التقييم في	المبلغ الإجمالي بعد إعادة التقييم في
		2015/12/31	2015/06/30	من 2015/06/30 إلى 2015/12/31	2015/12/31	2015/06/30
		1	2	2-1=3	4	4+3 = 5
211	الأراضي	45 850 181,38	45 850 181,38	0,00	1 823 000 000,00	1 823 000 000,00
212	تهيئة الأراضي	10 744 986,63	10 744 986,63	0,00	10 744 986,63	10 744 986,63
213	المباني	3 569 873 523,53	3 360 022 245,14	209 851 278,39	20 962 211 829,92	20 752 360 551,53
215	معدات تقنية	8 822 323 844,26	7 675 056 057,78	1 147 267 786,48	13 682 499 670,29	12 535 231 883,81
2 181	معدات نقل	112 385 857,71	120 450 704,96	-8 064 847,25	188 660 428,22	196 725 275,47
2 182	تجهيزات الإعلام الآلي	32 670 263,28	35 826 647,55	-3 156 384,27	55 357 238,47	58 513 622,74
2 183	باقي تثبيات عينية أخرى	1 929 276 551,97	1 705 736 660,37	223 539 891,60	3 009 422 419,30	2 785 882 527,70
219	تجهيزات متضررة	104 338 368,14	86 804 059,58	17 534 308,56	159 306 434,67	141 772 126,11
	المجموع	14 627 463 576,90	13 040 491 543,39	1 586 972 033,51	39 891 203 007,49	38 304 230 973,98

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ميزان المراجعة للشركة الملحق رقم (8) و الملحق رقم (9)، والجدول رقم (14)، (18)، (20).

نلاحظ من الجدول أنه خلال الفترة ما بين 2015/06/30 و 2015/12/31 حصلت بعض التغيرات في المبالغ الإجمالية للتثبيات العينية، وذلك بسبب اقتناء

الشركة لبعض التثبيات وتنازلها عن أخرى، حيث من ميزان المراجعة للشركة بتاريخ 2015/12/31 لاحظنا الملاحظات التالية:

- الأراضي: بقيت على حالها أي أن الشركة لم تتنازل ولم تشتري أرض جديدة.

- المباني زادت قيمتها بـ 209 851 278,38 دج، وذلك نتيجة إستلام الشركة لمباني كانت قيد التنفيذ، وهي مبنى صناعي ومبنى إداري.

- **المعدات التقنية:** زادت بقيمة 1 147 267 786,48 وسبب هذا التغير هو اقتناء المؤسسة لبعض المعدات التقنية وذلك بمبلغ 1 201 629 663,3 دج وكذلك تنازل الشركة عن بعض المعدات التقنية بقيمة 12 152 513,8 دج.
 - **معدات النقل:** انخفضت قيمتها بقيمة 8 064 847,25 دج، وذلك بسبب تنازل المؤسسة عن بعض معدات النقل بمبلغ 11 063 846,27 دج، وكذلك إشترت المؤسسة سيارة سياحية بمبلغ 2 999 000,02 دج.
 - **تجهيزات الإعلام الآلي:** انخفضت قيمتها بمبلغ 3 156 384,27 دج وذلك نتيجة تنازل المؤسسة عن بعضها بمبلغ 5 588 510,27 دج، واشترت كذلك الشركة بعض التجهيزات بمبلغ 3 270 696 دج.
 - **باقي التثبيات العينية الأخرى:** فقد زادت بمبلغ 223 539 891,60 دج نتيجة إقناء الشركة بعض هذه التثبيات.
 - **التجهيزات المتضررة:** فقد زادت قيمها بمبلغ وذلك نتيجة تسجيل تضرر بعض التجهيزات بمبلغ 76 863 522,76 دج، والتخلص من بعضها بمبلغ 14 329 214,20 دج.
- ثانيا: حساب الاهتلاك للتثبيات العينية بعد إعادة التقييم في 2015/12/31:**
- بعد تحديد المبلغ الإجمالي للتثبيات العينية بتاريخ 2015/12/31 بعد إعادة التقييم، نحسب أقساط الإهلاك خلال الفترة 2015/07/01 إلى 2015/12/31، أي خلال 6 أشهر، ويوضح الجدول الموالي حساب الاهتلاك بتاريخ 2015/12/31 والقيمة المحاسبية الصافية بعد عملية إعادة التقييم، ومن أجل حساب الاهتلاك الجديد أي بعد إعادة التقييم وجب الإشارة إلى أن الشركة تتبع طريقة القسط الثابت في حساب الاهتلاك، ومن خلال مقابلة موظفي المحاسبة ومن خلال وثائق الشركة الملحق رقم (10) نجد أن الشركة تتبع المعدلات التالية في حساب الاهتلاك:
- المباني: 5%، 10%، 15%.
 - المعدات التقنية: 20%.
 - معدات النقل: 20%.
 - تجهيزات الإعلام الآلي: 33%.
 - تثبيات عينية الأخرى: 10%.

ونظرا لغياب المعلومات في ما يخص تاريخ اقتناء كل تثبيت على حدا وعمره الإنتاجي، وخصوصا المقتناة خلال الفترة من 2015/07/01 إلى 2015/12/31 ، افترضنا أن كل التثبيتات خلال هذه الفترة اقتتبت في 2015/07/01، أما فيما يخص اهتلاك المباني ولعدم توفر المعطيات حول المباني التي يستخدم فيها الاهتلاك 5%، 10%، 15%، فقد استخدمنا المعدل 5% على كل المباني، أما باقي التثبيتات فقد استخدمنا نفس المعدلات المطبقة من طرف الشركة.

الجدول رقم (26): حساب إهلاك التثبيتات العينية بعد إعادة التقييم في 2015/12/31 الوحدة: دج

31/12/2015		2015/07/01 إلى 2015/12/31		2015/06/30	2015/12/31	البيان	رقم الحساب
القيمة المحاسبية الصافية	الاهتلاك المتراكم	قسط الاهتلاك	معدل الاهتلاك	الاهتلاك المتراكم	المبلغ الخام بعد اعادة التقييم		
5-1 =6	4+2 =5	4=1×3	3	2	1		
1 823 000 000,00	0,00				1 823 000 000,00	الأراضي	211
0,00	10 744 986,63			10 744 986,63	10 744 986,63	تهيئة الأراضي	212
653 795 982,64	20 308 415 847,27	524 055 295,75	0,05	19 784 360 551,53	20 962 211 829,92	المباني	213
3 737 032 272,04	9 945 467 398,25	1 368 249 967,03	0,20	8 577 217 431,22	13 682 499 670,29	معدات تقنية	215
81 961 123,24	106 699 304,99	18 866 042,82	0,20	87 833 262,17	188 660 428,22	معدات نقل	2 181
-5 751 552,16	61 108 790,63	9 133 944,35	0,33	51 974 846,28	55 357 238,47	تجهيزات الاعلام الآلي	2 182
441 505 541,37	2 567 916 877,93	150 471 120,96	0,10	2 417 445 756,96	3 009 422 419,30	باقي تثبيبات عينية أخرى	2 183
51 652 295,47	107 654 139,19			107 654 139,19	159 306 434,67	تجهيزات متضررة	219
6 783 195 662,60	33 108 007 344,89	2 070 776 370,91		31 037 230 973,98	39 891 203 007,49	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (25) ميزان المراجعة للشركة في 2015/06/30 الملحق رقم (8).

ثالثا: التسجيل المحاسبي للاهلاكات بعد إعادة التقييم في 2015/12/31.

بعد حساب الاهلاكات وجب تسجيلها محاسبيا في دفتر يومية الشركة وتسجل محاسبيا كما

يلي:

المبلغ الدائن	المبلغ المدين	البيان	ر.ح.د.	ر.ح.م.
524 055 295,75	524 055 295,75	2015/12/31 من ح/ م. إ.م. وخ.ق المباني إلى ح/ اهتلاك المباني تسجيل قسط الاهتلاك للمباني	2813	6813
1 368 249 967,03	1 368 249 967,03	2015/12/31 من ح/ م. إ.م. وخ.ق المعدات التقنية إلى ح/ اهتلاك المعدات التقنية تسجيل قسط الاهتلاك المعدات التقنية	2815	6815
18 866 042,82 9 133 944,35 150 471 120,96	18 866 042,82 9 133 944,35 150 471 120,96	2015/12/31 من ح/ م. إ.م. وخ.ق لمعدات النقل من ح/ م. إ.م. وخ.ق تجهيزات الاعلام الآلي من ح/ م. إ.م. وخ.ق تثبيات عينة أخرى إلى ح/ إهلاك معدات النقل إلى ح/ إهلاك تجهيزات الاعلام الآلي إلى ح/ إهلاك التثبيات العينية الأخرى تسجيل قسط الاهتلاك التثبيات العينية الأخرى	28181 28182 28183	68181 68182 68183
2 070 776 370,91	2 070 776 370,91	المجموع		

رابعا- الميزانية المحاسبية لشركة الإسمنت عين الكبيرة بعد إعادة التقييم (القيمة العادلة) في 2015/12/31:

بعد تسجيل الاهلاكات في دفتر يومية الشركة تصبح لدينا الميزانية المحاسبية للشركة بتاريخ

2015/12/31 وبالقيمة الحقيقية أي العادلة والتي نعرضها فيما يلي:

1- أصول الميزانية المحاسبية لشركة الإسمنت عين الكبيرة بعد إعادة التقييم (القيمة العادلة) في 2015/12/31:

يوضح الجدول رقم (27) أصول الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة -سطيف -

بعد إعادة التقييم في 2015/12/31:

الجدول رقم (27): أصول الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة بعد إعادة التقييم في

الوحدة: دج

2015/12/31

المبلغ الصافي	إهلاكات و مؤونات وخسائر القيمة	المبلغ الإجمالي	أصول
			فارق الشراء(ou goodwill)
407 500,00	24 315 010,94	24 722 510,94	تثبيات معنوية
6 783 195 662,60	33 108 007 344,89	39 891 203 007,49	تثبيات عينية
1 823 000 000,00		1 823 000 000,00	أراض
653 795 982,64	20 308 415 847,27	20 962 211 829,92	مباني
4 306 399 679,96	12 799 591 497,61	17 105 991 177,57	تثبيات عينية أخرى
			تثبيات ممنوح امتيازها
25 738 047 016,02		25 738 047 016,02	تثبيات جرى إنجازها
4 441 629 914,49		4 441 629 914,49	تثبيات مالية
			سندات موضوعة موضع معادلة
			سندات أخرى مثبتة
4 441 629 614,49		4 441 629 614,49	قروض و أصول مالية أخرى غير جارية
118 437 023,41		118 437 023,41	ضرائب مؤجلة على الأصل
37 081 717 116,52	33 132 322 355,83	70 214 039 472,35	مجموع الأصول غير الجارية
أصول جارية			
2 102 046 238,69	260 625 111,81	2 362 671 350,50	مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
223 446 324,73	240 870,50	223 687 195,23	حسابات دائنة و استخدامات مماثلة
82 351 401,85	240 870,50	82 592 272,35	الزبائن
102 205 225,16		102 205 225,16	المدينون الآخرون
38 889 697,72		38 889 697,72	الضرائب و ما شابهها
1 330 661 694,36		1 330 661 694,36	الموجودات و ما شابهها
323 223 762,28		323 223 762,28	الأموال الموظفة و الأصول الجارية الأخرى
1 007 437 932,08		1 007 437 932,08	الخزينة
3 656 154 257,78	260 865 982,31	3 917 020 240,09	مجموع الأصول الجارية
40 737 871 374,30	33 393 188 338,14	74 131 059 712,44	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على أصول الميزانية المحاسبية للشركة بتاريخ 2015/12/31 ملحق رقم (11)

والجداول رقم (23) و (25).

2- خصوم الميزانية المحاسبية لشركة الإسمنت عين الكبيرة بعد إعادة التقييم (القيمة العادلة) في 2015/12/31:

يوضح الجدول رقم (28) خصوم الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة -سطيف - بعد إعادة التقييم في 2015/12/31، حيث نلاحظ تأثر النتيجة الصافية للشركة وانخفاضها بعد إعادة التقييم، ويرجع ذلك إلى حساب الاهتلاكات للتثبيات بعد إعادة التقييم وتسجيل خسائر القيمة المسجلة في مخزون قطع الغيار:

الجدول رقم (28): خصوم الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة بعد إعادة التقييم في 2015/12/31

المبالغ	خصوم
رؤوس الأموال الخاصة	
2 200 000 000,00	رأس مال الصادر
	رأس مال غير المطلوب
16 479 353 772,12	علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)
4 323 860 919,74	فارق إعادة التقييم
	فارق المعادلة (1)
1 220 210 252,52	نتيجة صافية/ (نتيجة صافية حصة المجمع (1))
-231 032 774,28	رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
	حصة الشركة المدمجة(1)
	حصة ذوي الأقلية(1)
23 992 392 170,10	المجموع 1
الخصوم غير الجارية	
8 483 000 695,32	قروض و ديون مالية
18 990 500,00	ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)
	ديون أخرى غير جارية
624 959 439,42	مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
9 126 950 634,74	مجموع الخصوم غير الجارية 2
الخصوم الجارية	
4 051 346 500,42	موردون و حسابات ملحقة
113 277 314,30	الضرائب و ما شابهها
3 370 893 555,97	ديون أخرى
83 011 198,77	خزينة سلبية
7 618 528 569,46	مجموع الخصوم الجارية 3
40 737 871 374,30	مجموع عام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على خصوم الميزانية المحاسبية للشركة في 2015/12/31 ملحق رقم (12).

المبحث الثالث: أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة على القرارات المالية لشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف-

من أجل دراسة أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة على اتخاذ القرارات المالية وجب حساب كل من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، وتعتبر هذه المؤشرات والنسب أساس عملية اتخاذ القرارات المالية الرشيدة، ومن أجل ذلك وجب أولاً إعداد الميزانيات المالية المختصرة والتي يعتمد عليها في حساب المؤشرات والنسب المالية، وبداية سنقوم بعرض الميزانية المحاسبية المعدة بالتكلفة التاريخية بتاريخ 2005/12/31، ثم إعداد الميزانيتين الماليتين المختصرتين بالتكلفة التاريخية والمعدة بالقيمة الحقيقية أي العادلة بتاريخ 2015/12/31.

المطلب الأول: عرض الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة- سطيف- في
2015/12/31

ويوضح الجدولان اللاحقان كل من أصول وخصوم شركة الاسمنت عين الكبيرة-سطيف- بتاريخ 2015 /12/31 على التوالي.

الجدول رقم (29): أصول الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة في 2015/12/31

الوحدة: دج.

2014	2015	إهلاكات أو مؤونات	مبلغ خام	أصول
أصول غير جارية				
				فارق الشراء (ou goodwill)
717 500,00	407 500,00	24 315 010,94	24 722 510,94	تثبيبات معنوية
				تثبيبات عينية
43 479 147,26	45 850 181,38		45 850 181,38	أراض
170 077 932,76	353 200 535,40	3 222 113 481,72	3 575 314 017,12	مبان
2 952 059 340,51	3 835 845 260,95	7 170 454 117,45	11 006 299 378,40	تثبيبات عينية أخرى
				تثبيبات ممنوح امتيزها
9 116 852 435,38	25 738 047 016,02		25 738 047 016,02	تثبيبات يجرى إنجازها
				تثبيبات مالية
				سندات موضوعة موضع معادلة
				سندات أخرى مثبتة
5 426 990 628,19	4 441 629 914,49		4 441 629 914,49	قروض و أصول مالية أخرى غير جارية
168 671 607,72	118 437 023,41		118 437 023,41	ضرائب مؤجلة على الأصل
17 878 848 591,82	34 533 417 431,65	10 416 882 610,11	44 950 300 041,76	مجموع الأصول غير الجارية
أصول جارية				
2 222 078 438,09	2 314 046 238,69	48 625 111,81	2 362 671 350,50	مخزونات و منتوجات قيد التنفيذ
60 775 077,95	223 446 324,73	240 870,50	223 687 195,23	حسابات دائنة و استخدامات مماثلة
7 041 012,44	82 351 401,85	240 870,50	82 592 272,35	الزبائن
4 179 997,75	102 205 225,16		102 205 225,16	المدينون الآخرون
49 554 067,76	38 889 697,72		38 889 697,72	الضرائب و ما شابهها
				حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة
3 278 235 652,77	1 330 661 694,36		1 330 661 694,36	الموجودات و ما شابهها
1 761 034 842,24	323 223 762,28		323 223 762,28	الأموال الموظفة والأصول الجارية الأخرى
5 561 089 168,81	1 007 437 932,08		1 007 437 932,08	الخزينة
5 561 089 168,81	3 868 154 257,78	48 865 982,31	3 917 020 240,09	مجموع الأصول الجارية
23 439 937 760,63	38 401 571 689,43	10 465 748 592,42	48 867 320 281,85	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على أصول الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة- سطيف-

في 2015/12/31 ملحق رقم (11).

الجدول رقم(30): خصوم الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة في 2015/12/31

الوحدة: دج.

2014	2015	خصوم
		رؤوس الأموال الخاصة
2 200 000 000,00	2 200 000 000,00	رأس المال الصادر
		رأس مال غير المطلوب
13 803 843 917,63	16 479 353 772,12	علاوات و احتياطات- احتياطات مدمجة (1)
		فارق إعادة التقييم
		فارق المعادلة (1)
3 305 138 306,93	3 207 771 487,39	نتيجة صافية/ (نتيجة صافية حصة المجمع ((1))
-208 278 452,44	-231 032 774,28	رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
		حصة الشركة المدمجة(1)
		حصة ذوي الأقلية(1)
19 100 703 772,12	21 656 092 485,23	المجموع 1
		الخصوم غير الجارية
666 254 251,30	8 483 000 695,32	قروض و ديون مالية
0,00	18 990 500,00	ضرائب (موجلة و مرصود لها)
		ديون أخرى غير جارية
937 011 322,74	624 959 439,42	مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
1 603 265 574,04	9 126 950 634,74	مجموع الخصوم غير الجارية 2
		الخصوم الجارية
725 332 008,72	4 051 346 500,42	موردون و حسابات ملحقة
146 072 071,14	113 277 314,30	الضرائب و ما شابهها
1 864 563 749,61	3 370 893 555,97	ديون أخرى
585,00	83 011 198,77	خزينة سلبية
2 735 968 414,47	7 618 528 569,46	مجموع الخصوم الجارية 3
23 439 937 760,63	38 401 571 689,43	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على خصوم الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة- سطيف-

في 2015/12/31 ملحق رقم (12).

المطلب الثاني: إعداد الميزانية المالية المختصرة قبل وبعد إعادة التقييم في 2015/12/31

من أجل إعداد الميزانية المختصرة و يجب أولاً إعداد الميزانية المالية المفصلة.

أولاً: الميزانية المالية المفصلة لشركة الاسمنت عين الكبيرة في 2015/12/31

إعتماداً على الميزانيتين المحاسبيتين قبل وبعد إعادة التقييم في 2015/12/31 تم إعداد الميزانية

المالية المفصلة للشركة، و يوضح الجدولان الموليان كل من أصول وخصوم الميزانية المالية المفصلة

للشركة في 2015/12/31.

الجدول رقم (31): أصول الميزانية المالية المفصلة لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم في

2015/12/31

الوحدة: د.ج.

المبالغ		البيان
بعد إعادة التقييم (القيمة العادلة)	قبل إعادة التقييم (التكلفة التاريخية)	
الأصول غير الجارية		
407 500,00	407 500,00	التشبيبات معنوية
32 521 242 678,62	29 972 942 993,75	التشبيبات المادية
		المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة
4 441 629 914,49	4 441 629 914,49	القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية
118 437 023,41	118 437 023,41	المؤجلة أصول الضرائب
37 081 717 116,52	34 533 417 431,65	مجموع الأصول غير الجارية
الأصول الجارية		
* قيم الاستغلال		
2 102 046 238,69	2 314 046 238,69	المخزونات
2 102 046 238,69	2 314 046 238,69	مجموع قيم الاستغلال
* قيم قابلة للتحقيق		
		السندات الأخرى المثبتة
		القروض و الأصول المالية الأخرى غير الجارية
82 351 401,85	82 351 401,85	الزبائن
102 205 225,16	102 205 225,16	مدينون آخرون
38 889 697,72	38 889 697,72	ضرائب و مشابهاها
		الديون الدائنة الأخرى- الاستخدامات المماثلة
323 223 762,28	323 223 762,28	توظيفات وأصول مالية أخرى جارية
546 670 087,01	546 670 087,01	مجموع القيم القابلة للتحقيق
* القيم الجاهزة		
1 007 437 932,08	1 007 437 932,08	الخزينة
1 007 437 932,08	1 007 437 932,08	مجموع القيم الجاهزة
3 656 154 257,78	3 868 154 257,78	مجموع الأصول الجارية
40 737 871 374,30	38 401 571 689,43	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد أصول الميزانيات المحاسبية للشركة قبل وبعد إعادة التقييم في 2015/12/31

والجدولين رقم (29)، (27).

الجدول(32): خصوم الميزانية المالية المفصلة لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم في 2015/12/31

الوحدة: د.ج.

المبالغ		البيان
قبل إعادة التقييم (التكلفة التاريخية)	بعد إعادة التقييم (القيمة العادلة)	
رؤوس الأموال الخاصة		
2 200 000 000,00	2 200 000 000,00	رأس المال الصادر
		رأسمال غير المطلوب
16 479 353 772,12	16 479 353 772,12	العلاوات و الاحتياطات (الاحتياجات المجمع)
4 323 860 919,74		فارق إعادة التقييم
		فارق المعادلة
1 220 210 252,52	3 207 771 487,39	النتيجة الصافية
-231 032 774,28	-231 032 774,28	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى (ترحيل من جديد)
		حصة الشركة المدمجة
		حصة ذوي الأقلية
23 992 392 170,10	21 656 092 485,23	المجموع 1
الخصوم غير الجارية		
8 483 000 695,32	8 483 000 695,32	القروض و الديون المالية
18 990 500,00	18 990 500,00	الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)
0,00		الديون الأخرى غير الجارية
624 959 439,42	624 959 439,42	المؤنات و المنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا
9 126 950 634,74	9 126 950 634,74	مجموع الخصوم غير الجارية 2
الخصوم الجارية		
4 051 346 500,42	4 051 346 500,42	الموردون والحسابات الملحقة
113 277 314,30	113 277 314,30	الضرائب
3 370 893 555,97	3 370 893 555,97	ديون أخرى
83 011 198,77	83 011 198,77	خزينة الخصوم
7 618 528 569,46	7 618 528 569,46	مجموع الخصوم الجارية 3
40 737 871 374,30	38 401 571 689,43	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على خصوم الميزانيات المحاسبية للشركة قبل وبعد إعادة التقييم في 2015/12/31

و الجدولين رقم (30)، (28).

ثانيا: الميزانية المالية المختصرة لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم في

2015/12/31

انطلاقا من الميزانية المالية المفصلة يمكن إعداد الميزانية المالية المختصرة للشركة لسنة 2015 قبل وبعد إعادة التقييم والموضحة في الجدولين المواليين.

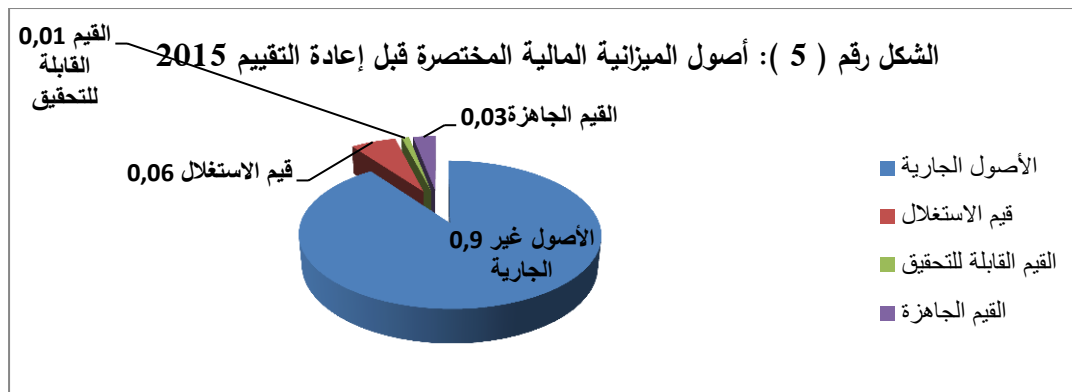
الجدول رقم (33): أصول الميزانية المالية المختصرة لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم

في 2015/12/31 الوحدة: دج

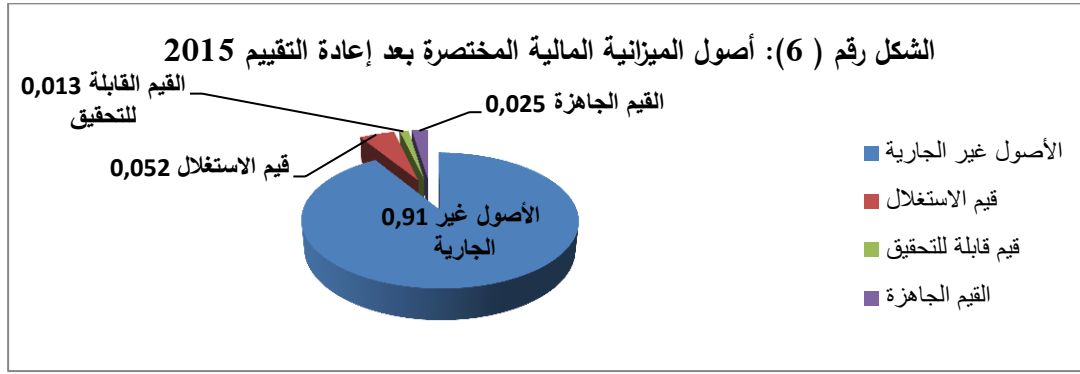
النسبة	الأصول بعد إعادة التقييم (القيمة العادلة)	النسبة	الأصول قبل إعادة التقييم (التكلفة التاريخية)	البيان
0.91	37 081 717 116,52	0.90	34 533 417 431,65	الأصول الغير جارية
0.05	2 102 046 238,69	0.06	2 314 046 238,69	قيم الاستغلال
0.01	546 670 087,01	0.01	546 670 087,01	القيم القابلة للتحقيق
0.02	1 007 437 932,08	0.03	1 007 437 932,08	القيم الجاهزة
0.09	3 656 154 257,78	0.10	3 868 154 257,78	مجموع الأصول الجارية
1.00	40 737 871 374,30	1.00	38 401 571 689,43	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (31).

ويمكن توضيح أصول الميزانية المالية المختصرة قبل وبعد إعادة التقييم بالشكلين التالي:



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (31)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (32)

نلاحظ من الجدول والشكلين السابقين أن الأصول غير الجارية تمثل حوالي 90 % من إجمالي الأصول بينما الأصول الجارية تمثل 10 % من إجمالي الأصول وهذا قبل إعادة التقييم، بينما بعد إعادة التقييم تمثل الأصول غير الجارية 91 % من إجمالي الأصول، و تمثل الأصول الجارية 9 % من إجمالي الأصول.

ونلاحظ من الجدول السابق زيادة قيمة الأصول الغير الجارية بعد إعادة التقييم، ويرجع سبب ذلك إلى تسجيل التثبيتات العينية بقيمتها الحقيقية أي العادلة، ونلاحظ أيضا نقص في قيمة قيم الاستغلال، ويرجع سبب ذلك إلى خسارة القيمة المسجلة في المخزون من قطع الغيار والمسجل أثناء عملية إعادة التقييم. يوضح الجدول الموالي خصوم الميزانية المالية المختصرة لشركة الاسمنت عين الكبيرة

قبل وبعد إعادة التقييم في تاريخ 2015/12/31.

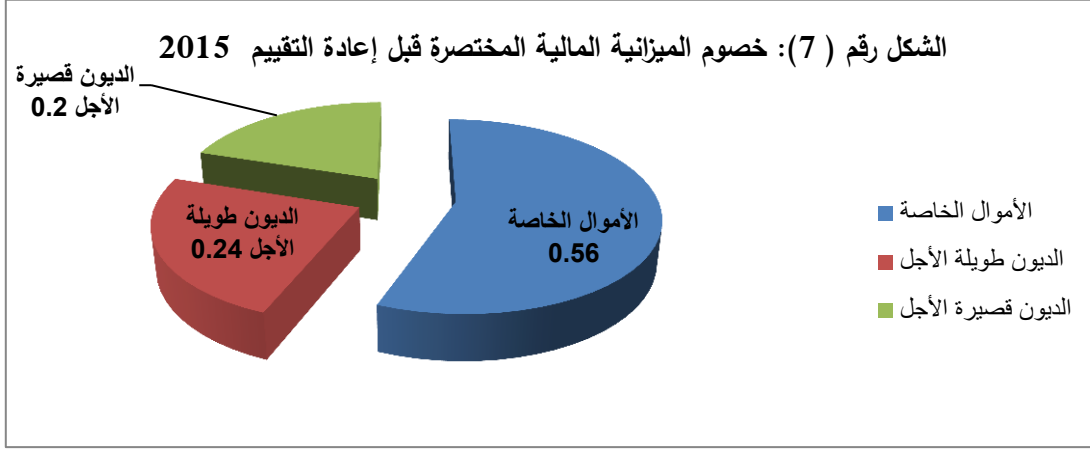
الجدول رقم (34): خصوم الميزانية المالية المختصرة لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم في

2015/12/31.

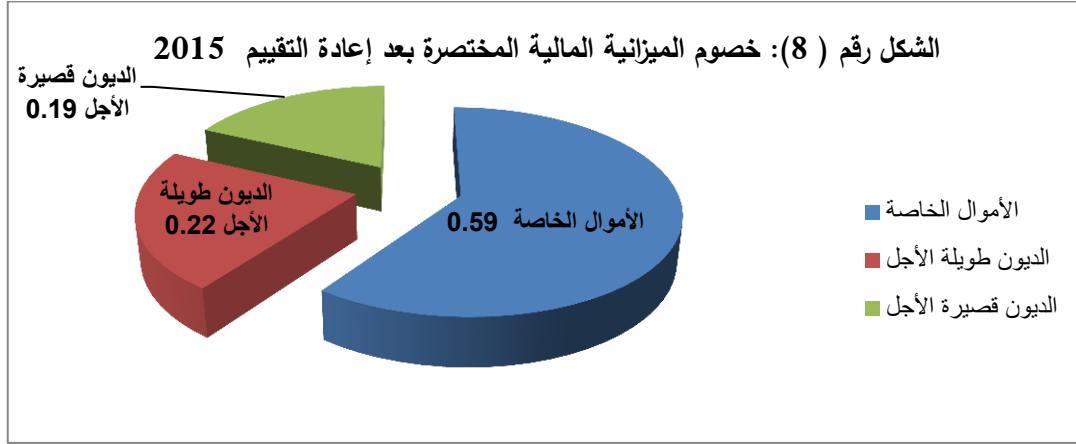
النسبة	الخصوم بعد إعادة التقييم (القيمة العادلة)	النسبة	الخصوم قبل إعادة التقييم (التكلفة التاريخية)	
0.59	23 992 392 170,10	0.56	21 656 092 485,23	الأموال الخاصة
0.22	9 126 950 634,74	0.24	9 126 950 634,74	ديون طويلة الأجل
0.81	33 119 342 804,84	0.80	30 783 043 119,97	الأموال الدائمة
0.19	7 618 528 569,46	0.20	7 618 528 569,46	ديون قصيرة الأجل
1.00	40 737 871 374,30	1.00	38 401 571 689,43	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (32).

ويمكن توضيح خصوم الميزانية المالية المختصرة قبل وبعد إعادة التقييم (القيمة العادلة) بالشكلين التاليين:



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (32)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (32)

نلاحظ من الجدول والشكل السابقين أن الأموال الخاصة تمثل حوالي 56 % من إجمالي الخصوم بينما الديون طويلة الأجل تمثل 24 % من إجمالي الخصوم وتمثل الديون قصيرة الأجل حوالي 20 % من إجمالي الخصوم وهذا قبل إعادة التقييم، الأموال الخاصة تمثل حوالي 59 % من إجمالي الخصوم بينما الديون طويلة الأجل تمثل 22 % من إجمالي الخصوم وتمثل الديون قصيرة الأجل حوالي 19 % من إجمالي الخصوم.

ونلاحظ من الجدول السابق زيادة قيمة الأموال الدائمة بعد إعادة التقييم ويرجع سبب ذلك إلى الزيادة المسجلة نتيجة عملية إعادة التقييم والمسجلة في حساب فارق إعادة التقييم.

المطلب الثالث: دراسة مؤشرات التوازن المالي لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم في 2015/12/31.

نحاول خلال هذا المطلب دراسة وتحليل توازن الشركة المالي وذلك باستخدام مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في رأس المال العامل و الاحتياج في رأس المال العامل والخزينة في الحالتين قبل وبعد إعادة التقييم.

أولاً: دراسة رأس المال العامل

سنقوم بحساب مختلف رؤوس الأموال العاملة للشركة قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2015 والمبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (35): رؤوس الأموال العاملة لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم في 2015/12/31 الوحدة : دج

المبالغ		البيان	الرقم
بعد إعادة التقييم (القيمة العادلة)	قبل إعادة التقييم (التكلفة التاريخية)		
33 119 342 804,84	30 783 043 119,97	الأموال الدائمة	1
37 081 717 116,52	34 533 417 431,65	الأصول الثابتة	2
3 656 154 257,78	3 868 154 257,78	الأصول المتداولة	3
7 618 528 569,46	7 618 528 569,46	الديون قصيرة الأجل	4
-3 962 374 311,68	-3 750 374 311,68	رأس المال العامل (FR)	1-2 =5
-3 962 374 311,68	-3 750 374 311,68		3-4 = 5
23 992 392 170,10	21 656 092 485,23	الأموال الخاصة	6
9 126 950 634,74	9 126 950 634,74	الديون طويلة الأجل	7
-13 089 324 946,42	-12 877 324 946,42	رأس المال العامل الخاص	6-2 =8
16 745 479 204,20	16 745 479 204,20	رأس المال العامل الأجنبي	7+4 =9
3 656 154 257,78	3 868 154 257,78	رأس المال العامل للإجمالي	3=10

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة للشركة بتاريخ 2015/12/31 الجدولين

رقم (33)، (34).

بعد حساب مؤشرات رأس المال العامل قبل وبعد إعادة التقييم يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

1- رأس المال العامل الصافي (الدائم):

نلاحظ من الجدول رقم (39) أن الشركة حققت رأس مال عامل دائم سالب لسنة 2015 في كلتا الحالتين (قبل وبعد تعديل قيم الميزانية) بقيمة -3 750 374 311,68 قبل التعديل وبقيمة 963 010 164 ,69 بعد التعديل، وتدلل النتيجة السالبة لرأس المال العامل على أن الأموال الدائمة لم تغطي الأصول الثابتة، وهذا يعني أن الشركة لم تستطع أن تحقق هامش أمان خلال هذه الفترة، ويرجع السبب في ذلك إلى الانخفاض الذي حصل في العناصر المكونة للأصول المتداولة، وكذا إلى الانخفاض الذي حصل في قيم العناصر المكونة للديون قصيرة الأجل، وهذا يعني أيضا أن الأصول المتداولة لا تغطي كل القروض قصيرة الأجل، وبالتالي لا يمكن للشركة من تسديد التزاماتها قصيرة الأجل عند حلول تواريخ استحقاقها، كما نلاحظ انخفاض في رأس المال العامل بعد القيام بعملية تعديل قيم الميزانية بالقيم الحقيقية، ويرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع قيم الأصول الثابتة وذلك في قيمة الأراضي والمباني والتثبيات العينية الأخرى بإظهارهم بالقيمة العادلة.

2- رأس المال العامل الخاص:

من الجدول رقم (39) يمكن ملاحظة أن الشركة حققت رأس مال عامل خاص سالب خلال سنة 2015 في كلتا الحالتين (قبل وبعد تعديل قيم الميزانية) بقيمة -12 877 324 946,42 قبل التعديل وبقيمة 13 089 960 799, 43 بعد التعديل، وهذا يعني أن الأموال الخاصة لم تغطي الأصول الثابتة، وذلك ليس في صالح الشركة، إذ أنها لا تستطيع الاعتماد على الموارد الذاتية، لا في تمويل الأصول الثابتة ولا في تمويل دورة الاستغلال، بل الاعتماد بشكل كبير على الموارد الخارجية من ديون طويلة الأجل وديون قصيرة الأجل، وهذا يشكل خطرا عليها في المدى الطويل، كما نلاحظ انخفاض في رأس المال العامل الخاص بعد القيام بعملية تعديل قيم الميزانية بالقيم الحقيقية، وهذا راجع إلى الارتفاع الحاصل في قيمة الأراضي والمباني والتثبيات العينية الأخرى بإظهارهم بالقيمة العادلة.

3- رأس المال العامل الأجنبي:

يشير رأس المال العامل الأجنبي أن الشركة تعتمد على الموارد الخارجية في تمويل دورتها المالية وتتمثل هذه الموارد الخارجية في الديون طويلة الأجل والديون قصيرة الأجل، كما نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي أكبر بكثير مقارنة برأس المال العامل الإجمالي مما يعني أن الشركة عرضة لمخاطر مالية في الأجل القصير، كما نلاحظ أنه لم يحصل أي تغيير في قيمته 20, 16 745 479 204، وهذا لأن

إعادة التقييم لم تطرأ على العناصر المكونة له.

4- رأس المال العامل الإجمالي:

يمثل رأس المال العامل الإجمالي مجموع الأصول المتداولة، حيث نلاحظ من الجدول رقم (39) أن قيمة رأس المال العامل الإجمالي قد عرف انخفاضا بعد التعديل، حيث كانت قيمته 3 868 154 257,78 دج و 3 655 518 404,77 دج على التوالي، ويعود ذلك الانخفاض إلى نقص في قيمة المخزونات.

غير أن رأس المال العامل وحده غير كافي لتحديد التوازن المالي للشركة، لذلك يجب الاعتماد على مؤشرات أخرى حتى نتمكن من أخذ فكرة كاملة عن توازنها المالي.

ثانيا: إحتياجات رأس المال العامل

يوضح الجدول الموالي الإحتياج في رأس المال العامل للشركة لسنة 2015 قبل وبعد إعادة التقييم.

الجدول رقم (36): الإحتياج في رأس المال العامل لشركة الاسمنت عين الكبيرة -سطيف- قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2015

الوحدة: دج

الرقم	البيان	المبالغ	
		قبل إعادة التقييم (التكلفة التاريخية)	بعد إعادة التقييم (القيمة العادلة)
1	الأصول المتداولة	3 868 154 257,78	3 656 154 257,78
2	القيم الجاهزة	1 007 437 932,08	1 007 437 932,08
1-2 =3	إحتياجات الدورة	2 860 716 325,70	2 648 716 325,70
4	الديون القصيرة الأجل	7 618 528 569,46	7 618 528 569,46
5	السلفات المصرفية	0	0
4-5=6	موارد الدورة	7 618 528 569,46	7 618 528 569,46
3-6 =7	إحتياجات رأس المال العامل (BFR)	-4 757 812 243,76	-4 969 812 243,76

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة للشركة بتاريخ 2015/12/31 الجدولين

رقم (33)، (34).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الشركة حققت احتياج رأس المال سالب خلال سنة 2015 قبل وبعد التعديل بقيمة - 76, 4 757 812 243 و - 77, 4 970 448 096 على الترتيب، و يدل هذا على عدم وجود احتياج لرأس المال العامل، وتعتبر هذه الحالة جيدة بحيث تضمن الشركة توازنها المالي، دون التأثير السلبي على مردوديتها المالية، ويرجع هذا إلى ارتفاع في موارد الدورة (الديون قصيرة الأجل) وانخفاض الأصول المتداولة، كما نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل انخفض قليلا بعد التعديل مقارنة بقبل التعديل وذلك يرجع إلى نقص في المخزونات، ونشير إلا أنه كلما كانت احتياجات رأس المال العامل تقترب من الصفر دلت على حسن تغطية الاحتياجات بالموارد.

ثالثا: دراسة الخزينة الصافية

تعبر الخزينة عن القيم المالية التي يمكن أن تنصرف فيها الشركة لدورة معينة، وتعتبر الخزينة الصافية من المؤشرات المهمة في تحقيق التوازن المالي في المدى القصير، حيث هي أيضا القيمة السائلة التي تبقى فعلا تحت تصرف الشركة بعد طرح احتياجات رأس المال العامل من رأس المال العامل الصافي، ويمكن حسابها بطريقتين، والجدول الموالي يوضح كيفية حساب الخزينة الصافية بالطريقتين لسنة 2015 قبل وبعد التعديل:

الجدول رقم (37): الخزينة الصافية لشركة الاسمنت عين الكبيرة -سطيف- قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2015

الوحدة: دج

الرقم	البيان	المبالغ	
		قبل إعادة التقييم (التكلفة التاريخية)	بعد إعادة التقييم (القيمة العادلة)
1	رأس المال العامل (FR)	-3 750 374 311,68	-3 962 374 311,68
2	احتياجات رأس المال العامل (BFR)	-4 757 812 243,76	-4 969 812 243,76
1-2 = 3	الخزينة الصافية	1 007 437 932,08	1 007 437 932,08
4-5 = 3			
4	القيم الجاهزة	1 007 437 932,08	1 007 437 932,08
5	السلفات المصرفية	0	0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة للشركة بتاريخ 2015/12/31 الجدولين

رقم (33)، (34).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الشركة حققت خزينة موجبة في سنة 2015 قبل وبعد التعديل، كما نلاحظ أنها لم تتغير لأنه لم يتم تعديل العناصر المكونة لها بالقيمة العادلة.

إن تحقيق الشركة نتيجة موجبة خلال السنة المدروسة تدل على تحقيقها توازنا ماليا، لأن رأس المال العامل يفوق الاحتياج في رأس المال العامل وهذا يدل على أن الشركة لديها وفرة مالية، وقد تؤثر على مردوديتها، وفي هذه الحالة من الأحسن للشركة استغلالها من خلال استثمارها.

بعد دراسة المؤشرات الأساسية التي تساعدنا في الحكم على التوازنات المالية، نستطيع القول أن الشركة حققت توازنا ماليا وهذا ما دلت عليه خزينتها الموجبة، إلى أنها رأس المال العامل كان سالب وهذا يدل على أنه ليس للشركة هامش أمان في المدى القصير وبالتالي وجب على الشركة محاولة رفع قيمة رأس المال العامل.

المطلب الرابع: دراسة النسب المالية لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2015

تعتبر النسب المالية من أقدم الأدوات استخداما وشيوعا في تقييم الأداء المالي، حيث يستطيع المقيم أن يستخلص معلومات جد مفيدة عن وضعية الشركة، و قياس بعض الجوانب فيها باستخدامها من خلال تفسيرها و إعطائها مدلول اقتصادي يساهم في الكشف عن جوانب القوة و جوانب الضعف والقدرة على اتخاذ القرار المالي المناسب، سنقوم في هذا المطلب بمقارنة النسب المحسوبة اعتمادا على الميزانية المالية قبل إعادة التقييم (التكلفة التاريخية) لسنة 2015 بالنسب المحسوبة بقيم الميزانية المالية بعد إعادة التقييم (القيمة العادلة)، وسوف يتم تناول مجموعات النسب المالية التي تم الإشارة إليها سابقا في الفصل الثالث: نسب السيولة، نسب المديونية، نسب النشاط ، نسب المردودية (نسب الربحية).

أولا: نسب السيولة:

تهدف نسب السيولة إلى تقييم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، حيث توضح الملاءة المالية للشركة في المدى القصير، فهي تقيس قدرتها على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل وتبين مدى سرعة تحويل الأصول المتداولة إلى سيولة جاهزة. ويوضح الجدول الموالي أهم هذه النسب وأكثرها استعمالا وهي: نسب السيولة: العامة، المختصرة، والفورية.

الجدول رقم(38): نسب السيولة للشركة لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2015

النسبة		البيان	
بعد إعادة التقييم (القيمة العادلة)	قبل إعادة التقييم (التكلفة التاريخية)	العلاقة	النسبة
0,48	0,51	<u>الأصول المتداولة</u> الديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة العامة
0,20	0,20	<u>القيم القابلة للتحقيق + القيم</u> <u>الجاهزة</u> الديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة المختصرة
0,13	0,13	<u>القيم الجاهزة</u> الديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة الفورية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة للشركة بتاريخ 2015/12/31 الجدولين رقم (33)، (34).

من الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

1- نسبة السيولة العامة:

إن الحد الأدنى المقبول لهذه النسبة هو الواحد، ومن خلال الجدول رقم (38) نلاحظ أن نسبة السيولة العامة أقل من الواحد في الحالتين، فقدرت ب 0,51 بالنسبة للميزانية المحسوبة على أساس التكلفة التاريخية وانخفضت بعد إعادة التقييم وقدرت ب 0,48، وهذا يعني أن الشركة لا تستطيع مواجهة ديونها قصيرة الأجل وخطر سدادها المفاجئ قد تلجأ إلى أصولها غير الجارية أو إلى قروض جديدة، وهذا ليس جيد بالنسبة للشركة لأنها في حالة حرجة وعليها أن تخفض من ديونها قصيرة الأجل بتسديدها وتخفيض الاقتراض.

2- نسبة السيولة المختصرة:

تبين هذه النسبة مدى قدرة الشركة على تسديد ديونها قصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع المخزون (قيم الاستغلال)، حيث يتم استبعاد المخزونات من الأصول المتداولة لأنها تحتاج إلى وقت لتحويلها إلى سيولة جاهزة، ومن خلال الجدول أعلاه رقم (38) نلاحظ أن نسبة السيولة المختصرة منخفضة لسنة 2015 فقدرت ب 0,20 في الحالتين أي قبل وبعد إعادة التقييم، لأن العناصر المكونة لها لم تتغير قيمتها عند إعادة تقييمها، كما نلاحظ أن النسبة ضعيفة مقارنة بالحد الأدنى والأقصى المطلوب وهو من 0,3 إلى 0,5 حيث يستحسن أن تقترب النسبة من هاته النسب ويمكن ترجمة ذلك أن الشركة لا تستطيع مواجهة ديونها قصيرة الأجل بواسطة أموالها القابلة للتحقيق والجاهزة.

3- نسبة السيولة الفورية:

تبين هذه النسبة مدى قدرة الشركة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على القيم الجاهزة والتي هي تحت تصرف الشركة فعلا دون اللجوء إلى قيم الاستغلال و القيم القابلة للتحقيق لأن تحويلها إلى سيولة يتطلب فترة من الزمن، ومن خلال الجدول رقم (38) أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة الفورية قدرت ب 0,13 بالنسبة للحالتين قبل و بعد إعادة التقييم، لأن العناصر المكونة لها لم تتغير بعد إعادة تقييمها، ويوجد اتفاق بين أغلب الاقتصاديين أن النسبة المرجعية للسيولة الفورية تتراوح بين 0,25 إلى 0,33 و لدى بعضهم حتى 0,4، مما تدل على أن هذه النسبة ضعيفة مقارنة بالمعيارية وهذا يعني أن الشركة لا يمكنها تسديد ديونها قصيرة الأجل بالقيم الجاهزة لأن قيمتها كبيرة مقارنة بالقيم الجاهزة.

بعد دراستنا لنسب السيولة يمكن القول أن وضعية الشركة من حيث السيولة ضعيفة في الحالتين حيث أن كانت نسب السيولة العامة المحسوبة أقل من النسب المعيارية في كل من الميزانية المعدة وفقا للقيم التاريخية وكانت أكثر انخفاضا في الميزانية المعدلة أي المعدة بالقيمة العادلة (الحقيقية)، أما بالنسبة للنسبتين السيولة المختصرة والسيولة الفورية فكانت ثابتة وذلك لعدم تأثر عناصرهما بعملية إعادة التقييم، ولذلك ننصح مسيري الشركة بمحاولة التحكم أكثر في الحقوق والمتعلقة أساسا بسياسة تحصيل المدينين مقارنة مع الديون القصيرة الأجل المستحقة (الموردين و ديون الاستغلال)، أي أننا نراعي مبدأي السيولة والاستحقاقية، لتمكين الشركة من مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

ثانيا: نسب المديونية

يطلق عليها أيضا نسب التمويل أو الهيكلية المالية وتهدف إلى التعرف على مصادر التمويل التي اعتمدت عليها الشركة لتمويل أصولها المختلفة، إذ تسمح هذه النسب بالتعرف على الأهمية النسبية لكل مصدر من مصادر التمويل ومدى الأمان المتاح للدائنين، ويبين الجدول الموالي أهم نسب المديونية و طريقة حسابها ونسبها سنة 2015 قبل وبعد إعادة التقييم.

الجدول رقم (39): نسب المديونية لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2015

النسبة		البيان	
بعد إعادة التقييم (القيمة العادلة)	قبل إعادة التقييم (التكلفة التاريخية)	العلاقة	النسبة
0,893	0,891	الأموال الدائمة الأصول الثابتة	نسبة التمويل الدائم
0,65	0,63	الأموال الخاصة الأصول الثابتة	نسبة التمويل الخاص
0,41	0,44	مجموع الديون مجموع الأصول	نسبة قابلية التسديد (نسبة الاقتراض، نسبة المديونية)
0,28	0,30	د.طويلة الأجل د.طويلة الأجل+الأموال الخاصة	نسبة هيكل رأس المال
0,70	0,77	مجموع الديون الأموال الخاصة	نسبة الديون إلى حق الملكية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة للشركة بتاريخ 2015/12/31 الجدولين

رقم (33)، (34).

من الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

1- نسبة التمويل الدائم:

تعتبر هذه النسبة صياغة أخرى لرأس المال العامل وهي تشير إلى مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، والملاحظ من الجدول أن النسبة أقل من الواحد لسنة 2015 في الحالتين قبل وبعد إعادة التقييم، وهذا ما يدل على وجود رأس مال عامل سالب، كما أنها ارتفعت قليلا بعد عملية إعادة التقييم من 0,891 إلى 0,893 يمكن القول بأن الشركة لا تستطيع تغطية أصولها الصافية الثابتة بأموالها الدائمة في الحالتين.

2- نسبة التمويل الخاص:

تعبر هذه النسبة على مدى تغطية الشركة لأصولها غير الجارية بواسطة أموالها الخاصة، وتساعد هذه النسبة أيضا في تحديد حجم القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش أمان.

ومن الملاحظ من الجدول أن الأموال الخاصة تستطيع تغطية أكثر من 63 % من أصولها غير

الجارية الصافية لسنة 2015 قبل إعادة التقييم، ونلاحظ أنها ارتفعت وأصبحت تغطي أكثر من 65 % من أصولها غير جارية بعد إعادة التقييم، وعموماً يمكننا القول بأن الشركة لا تغطي كافة أصولها غير الجارية بأموالها الخاصة وتلجأ لسياسة الاقتراض من أجل تغطيتها، ونلاحظ أن هذه النسبة تحسنت بعد إعادة تقييم الشركة.

3- نسبة قابلية التسديد (نسبة الاقتراض، نسبة المديونية):

تعبر هذه النسبة عن نسبة الديون إلى مجموع الأصول وتبين مدى مساهمة المقرضين في تمويل استثمارات الشركة، فالشركة في حالة وقوعها في وضعية مالية خطيرة أو وصولها للإفلاس، و بالتالي عدم قدرتها على تسديد ديونها، فإنها تلجأ إلى بيع أصولها لسدادها وما لاحظناه من الجدول أعلاه أن هذه النسبة كانت أقل من 0,5 قبل وبعد إعادة التقييم حيث كانت 0,44 و 0,41 على التوالي قبل وبعد إعادة التقييم، وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كانت أحسن للشركة، ونلاحظ أنها انخفضت بعد إعادة التقييم وهذا راجع للارتفاع الذي حصل في قيم الأراضي والمباني وتثبيتات أخرى بعد حساب القيمة العادلة لهم.

وتعتبر وضعية الشركة جيدة، و ذلك كون أن الشركة لها ضمانات لتسديد ديونها خاصة عند وقوعها في حالة الإفلاس، وهذا ما يجعلها تستفيد من قروض خارجية.

4- نسبة هيكل رأس المال:

تتحدد هذه النسبة من خلال قسمة القروض طويلة الأجل على هيكل رأس المال في الشركة والذي يتمثل بالقروض طويلة الأجل وحقوق الملكية، وتكشف هذه النسبة الأهمية النسبية للقروض طويلة الأجل في هيكل رأس المال، لذلك فإنها تعتبر مؤشر للحكم على المخاطر المالية، التي تنشأ بفعل الاقتراض واحتمالات عدم القدرة على تسديد القروض وفائدة تلك القروض.

ونشير إلى أن هذه النسبة كانت أعلى قبل إعادة التقييم حيث كانت 0,30 أي 30 %، بينما بعد إعادة التقييم كانت 28%، أي أن القروض تمثل 30 % من هيكل رأس المال قبل إعادة التقييم، بينما تمثل 28 % من هيكل رأس المال بعد إعادة التقييم وتعتبر هذه الأخيرة أفضل.

5- نسبة القروض إلى حق الملكية:

توضح هذه النسبة الحدود التي اعتمدت عليها إدارة الشركة على مصادر التمويل المقترضة قياساً بالأموال الداخلية التي ضمنها الملاك، ويقصد بحق الملكية الأموال التي جهزها الملاك وتمثل حد الأمان

الذي يتمتع به الدائنون (أصحاب القروض) عند إقراضهم للشركة، وتزيد من اطمئنانهم حيث يتعرض أصحاب القروض إلى مخاطر بسبب ذلك، وكانت هذه النسبة 0.77 أي 77 %، أي أن الأموال الخاصة تستطيع أن تغطي حوالي 77 % من قيمة قروض الشركة قبل إعادة التقييم، بينما كانت هذه النسبة 70 % بعد إعادة التقييم، وعليه كلما زادت هذه النسبة كلما زادت درجة الرافعة، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد المخاطر التي يتعرض لها الدائنون بسبب تناقص مساهمة الملكية في هيكل التمويل، أي أن النسبة بعد إعادة التقييم كانت أفضل من النسبة قبل إعادة التقييم، وذلك بسبب زيادة الأموال الخاصة نتيجة زيادة فارق إعادة التقييم.

ثالثاً: نسبة النشاط

تقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة الشركة في توزيع مواردها المالية توزيعاً مناسباً على مختلف أنواع الأصول كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات، حيث تقوم نسب النشاط على افتراض وجود توازن معقول بين المبيعات ومختلف أنواع الأصول وتعمل على الكشف عن أي خلل يطرأ على هذا التوازن والجدول الموالي يوضح بعض هذه النسب وعلاقات حسابها ونتائج حسابها.

الجدول رقم (40): نسب النشاط لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2015

الرقم	البيان	المبالغ	
		قبل إعادة التقييم (التكلفة التاريخية)	بعد إعادة التقييم (القيمة العادلة)
1	رقم الأعمال خارج الرسم	8 453 844 795,67	8 453 844 795,67
2	مجموع الأصول	38 401 571 689,43	40 737 871 374,30
3 = 1 ÷ 2	معدل دوران الأصول	0,22	0,21
4	الأصول الثابتة	34 533 417 431,65	37 081 717 116,52
5 = 1 ÷ 4	معدل دوران الأصول الثابتة	0,90	0,91
6	الأصول المتداولة	3 868 154 257,78	3 656 154 257,78
6 ÷ 1 = 7	معدل دوران الأصول المتداولة	0,10	0,09

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة للشركة بتاريخ 2015/12/31 الجدولين

رقم (33)، (34) وجداول النتائج ملحق رقم (13).

من الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

1- معدل دوران الأصول:

تعتبر هذه النسبة من أشمل مقاييس الكفاءة وذلك لأنها مؤشر لقدرة الاستثمارات في الأصول

على تحقيق رقم أعمال، حيث نلاحظ من الجدول أن كل دينار تستثمره الشركة يساهم في تحقيق رقم أعمال بـ 0,22 دج خلال سنة 2015 وفق الميزانية المعدة وفق التكلفة التاريخية وتحقق بـ 0,20 دج وفق الميزانية المعدة بعد إعادة التقييم، ونلاحظ أن هذا المعدل أقل من الواحد في الحالتين حيث بلغ 0,22 بالنسبة للميزانية المعدة وفقا للقيم التاريخية وكانت أكثر انخفاضا في الميزانية المعدلة أي المعدة بعد إعادة التقييم حيث بلغ 0,21.

عموما المعدل منخفض لأنه أقل من الواحد (1) وبالتالي فان الشركة لا تنتج حجم مبيعات كافي مقارنة مع حجم الاستثمار في أصولها، ومنه وجب على الشركة رفع كفاءتها لكي تزيد في حجم المبيعات ومنه فان أداء المبيعات مقارنة بما هو مستثمر غير كاف.

2- معدل دوران الأصول الثابتة:

إن المعدل المرتفع لهذه النسبة مؤشر على كفاءة الشركة في استخدام أصولها الثابتة في عملياتها الإنتاجية، حيث كان هذا المعدل أقل من الواحد في الحالتين حيث بلغ 0,90 بالنسبة للميزانية المعدة وفقا للقيم التاريخية وبالنسبة للميزانية المعدلة أي المعدة بعد إعادة التقييم حيث بلغ 0,91 لذلك وجب على الشركة محاولة رفع هذا المعدل إلى أقصى حد ممكن ويكون ذلك بزيادة كمية المبيعات، ويعد المعدل بعد إعادة التقييم هو الأفضل.

3- معدل دوران الأصول المتداولة:

يعتبر هذا المؤشر جيدا في قياس مدى استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (40) أن الشركة حققت لقاء استثمار كل دينار من أصولها المتداولة 0,10 دج في سنة 2015 قبل إعادة التقييم، 0,09 بعد إعادة التقييم (القيمة العادلة)، ويرجع سبب انخفاض هذا المعدل إلى انخفاض قيمة الأصول المتداولة بعد إعادة التقييم نتيجة انخفاض قيمة المخزونات.

رابعا: نسب المردودية (الربحية)

تبين نسب المردودية نتيجة ومدى كفاءة السياسات والقرارات المتخذة لمسيرى الشركة، ومدى فعاليتها في تسيير نشاطها، وتعد ضرورة ملحة لبقائها واستمرارى، فالمردودية هي شرط لمستقبل الشركة و لها علاقة كبيرة بنموها و نميز بين ثلاثة أنواع أساسية للمردودية هي: المردودية التجارية (العائد على المبيعات)، المردودية الاقتصادية (العائد على الأصول)، المردودية المالية (العائد على الأموال الخاصة).

و يمكن توضيح علاقات و نتائج حساب المردوديات الثلاث خلال سنة 2015 قبل وبعد إعادة التقييم من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (41): نسب المردودية لشركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم لسنة 2015

المبالغ		البيان	
بعد إعادة التقييم (القيمة العادلة)	قبل إعادة التقييم (التكلفة التاريخية)	العلاقة	النسبة
0,14	0,38	<u>النتيجة الصافية</u> رقم الأعمال خارج الرسم	المردودية التجارية (العائد على المبيعات)
0,10	0,11	<u>النتيجة الإجمالية</u> مجموع الأصول	المردودية الاقتصادية (العائد على الأصول)
0,05	0,15	<u>النتيجة الصافية</u> الأموال الخاصة	المردودية المالية (العائد على الأموال الخاصة)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة للشركة بتاريخ 2015/12/31 الجدولين

رقم (33)، (34) وجدول النتائج ملحق رقم (13).

من الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

1- المردودية التجارية (العائد على المبيعات):

تقيس هذه النسبة مردودية نشاط الشركة التجاري، أي على الشركة أن تدر أرباح كافية من خلال إيراداتها بطريقة تسمح لها بتغطية التكاليف ومن ثمة تحقيق هامش ربح معين، وهي توضح مقدار الأرباح التي تحققت مقابل كل دينار واحد من المبيعات حيث حققت الشركة مردودية تجارية لسنة 2015 في الحالتين قبل وبعد إعادة التقييم حيث نجد أن كل دينار من رقم الأعمال أعطي نتيجة صافية بما قيمته 0,38 دج أي بهامش ربح 38 % لسنة 2015 قبل إعادة التقييم، أما بعد عملية إعادة التقييم نجد أن كل دينار من رقم الأعمال أعطى نتيجة صافية بما قيمته 0,14 دج أي بهامش ربح 14 % نلاحظ أنه من هذه النسب أن المردودية التجارية للشركة انخفضت بعد إعادة التقييم.

1- المردودية الاقتصادية (العائد على الأصول):

تقيس هذه النسبة درجة الفعالية في استخدام الأصول ومدى قدرتها على تحقيق أرباح كافية لمزاولة نشاطها و بقائها، وهي توضح مقدار الأرباح التي تحققت مقابل استخدام كل دينار واحد من الأصول حيث حققت الشركة مردودية اقتصادية لسنة 2015 في الحالتين قبل وبعد إعادة التقييم حيث نجد أن كل

دينار من مجموع الأصول أعطي نتيجة إجمالية بما قيمته 0,11 دج، أي بهامش ربح 11 % لسنة 2015 قبل إعادة التقييم، أما بعد عملية إعادة التقييم نجد أن كل دينار من الأصول أعطى نتيجة إجمالية بما قيمته 0,10 دج أي بهامش ربح 10% نلاحظ من هذه النسب أن المردودية الاقتصادية للشركة انخفضت بعد إعادة التقييم.

3- المردودية المالية (العائد على الأموال الخاصة):

تبين نسبة المردودية المالية ربحية الأموال الخاصة، بمعنى هامش الربح الذي يحققه الدينار الواحد المستثمر من قبل مالكي الشركة، و هي مؤشر هام جدا لقياس درجة النمو الداخلي المستقل للشركة حيث كلما زادت أدى ذلك إلى رضا مالكي الشركة عن كفاءة إدارة الشركة في استغلال أموالهم، حيث حققت الشركة مردودية مالية لسنة 2015 في الحالتين قبل وبعد إعادة التقييم حيث نجد أن كل دينار من مجموع الأموال الخاصة أعطى نتيجة صافية بما قيمته 0,15 دج أي بهامش ربح 15% لسنة 2015 قبل إعادة التقييم، أما بعد عملية إعادة التقييم نجد أن كل دينار من الأموال الخاصة أعطى نتيجة مالية بما قيمته 0,05 دج أي بهامش ربح 05 % نلاحظ من هذه النسب أن المردودية المالية للشركة انخفضت بعد إعادة التقييم.

نشير إلى كل نسب المردودية انخفضت بعد إعادة التقييم، ويرجع سبب ذلك إلى الانخفاض الحاصل في النتيجة الصافية بعد إعادة التقييم.

المطلب الخامس: القياس بالقيمة العادلة وأثره على إتخاذ القرارات المالية في شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف -

بعد حساب مؤشرات الأداء المالي لشركة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف، لسنة الدراسة 2015 قبل وبعد إعادة التقييم، وتوضيح التغيرات التي مست بعض مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية والتي تعتبر أساس عملية اتخاذ القرارات المالية، وبهدف إظهار أثر هذه التغيرات على كل قرار مالي، وقصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية سنقوم في هذا المطلب اختبار صحة فرضيات الدراسة، وذلك باختبار أثر القياس بالقيمة العادلة على كل قرار مالي.

أولاً: أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة على قرار الاستثمار لشركة الاسمنت عين الكبيرة -سطيف -
لسنة 2015 .

يعتبر قرار الاستثمار من أصعب القرارات المالية التي تتخذها الشركة لاحتوائه على مخاطرة، وذلك لأنها تقوم باختيار أفضل بديل استثماري والذي يعطي أكبر عائد استثماري بين بديلين أو أكثر.

ومن أجل اختبار الفرضية الفرعية الأولى: "يؤثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة على اتخاذ قرار الاستثمار في شركة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف"، وجب الاعتماد على بعض النسب المالية المتعلقة بالجانب الاستثماري والتي قمنا بحسابها في المطلب السابق، والملخصة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (42): النسب المالية المتعلقة بقرار الاستثمار في شركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم لسنة

2015

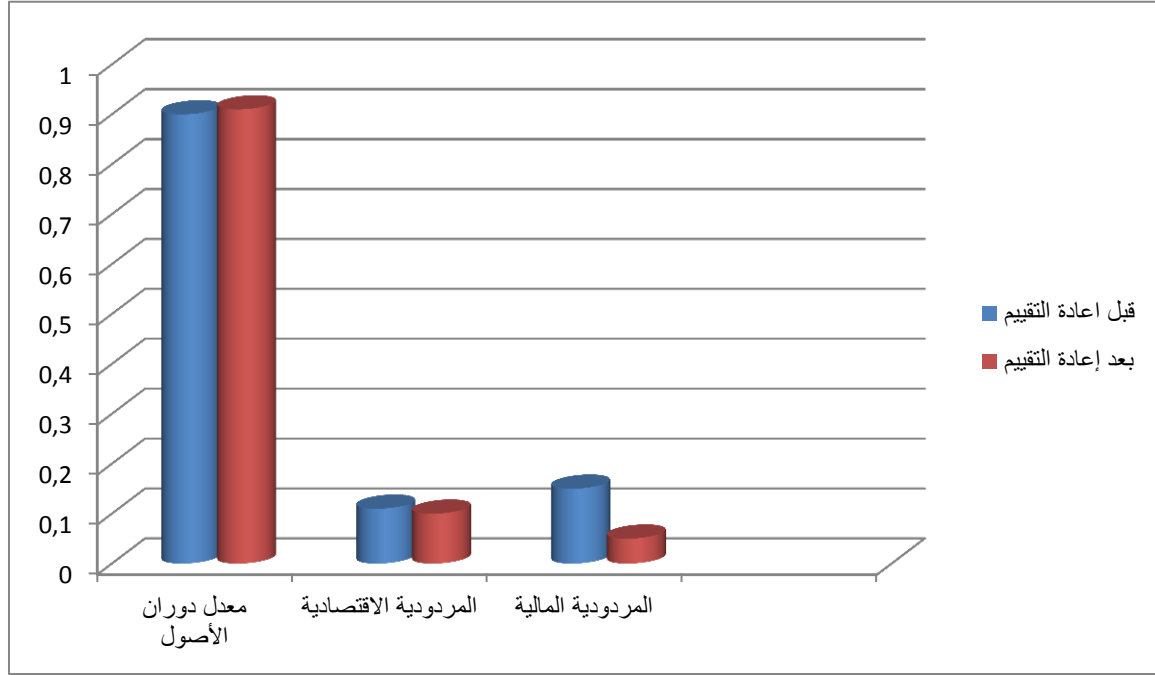
النسبة		البيان
بعد إعادة التقييم (القيمة العادلة)	قبل إعادة التقييم (التكلفة التاريخية)	
0,91	0,90	معدل دوران الأصول الثابتة
0,10	0,11	المردودية الاقتصادية (العائد على الأصول)
0,05	0,15	المردودية المالية (العائد على الأموال الخاصة)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين رقم (40)، (41).

ويمكن تمثيل هذه النسب بيانيا بالشكل الموالي:

الشكل رقم (09): النسب المالية المتعلقة بقرار الاستثمار في شركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم لسنة

2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (42).

من الجدول والشكل السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

نلاحظ من الجدول رقم (33) (أصول الميزانية المختصرة)، أن الشركة في سنة 2015 اعتمدت بدرجة كبيرة على الاستثمار في الأصول الثابتة وذلك بنسبة 90% من إجمالي الأصول بالنسبة للميزانية المقيمة على أساس التكلفة التاريخية، أما بالنسبة للميزانية المقيمة على أساس القيمة العادلة فتمثل 91% من إجمالي الأصول، فنلاحظ تؤثر نسبة الاستثمار في شركة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف فارتفع بعد إعادة تقييم عناصرها بالقيمة العادلة (الحقيقية)، ويرجع سبب هذه التغير إلى زيادة قيمة التثبيات بعد إعادة التقييم وهي الأراضي والمباني والتثبيات الأخرى، إضافة إلى خسارة القيمة المسجلة في قيمة المخزونات.

ومن الجدول رقم (42) يمكن ملاحظة ما يلي:

- **معدل دوران الأصول الثابتة:** إن المعدل المرتفع لهذه النسبة مؤشر على كفاءة الشركة في استخدام أصولها الثابتة في عملياتها الإنتاجية، حيث كان هذا المعدل أقل من الواحد في الحالتين حيث بلغ 0,90 بالنسبة للميزانية المعدة وفقا للقيم التاريخية وبالنسبة للميزانية المعدلة أي المعدة بعد إعادة التقييم حيث بلغ 0,91 لذلك وجب على الشركة محاولة رفع هذا المعدل إلى أقصى حد ممكن ويكون ذلك بزيادة كمية المبيعات، وبعد المعدل بعد إعادة التقييم هو الأفضل لأنه الأكبر ويعود سبب ارتفاع هذا المعدل إلى تأثيره

بعملية إعادة التقييم لأن قيمة التثبيات العينية زادت قيمتها نتيجة عملية إعادة التقييم.

- **المردودية الاقتصادية (العائد على الأصول):** نلاحظ أن شركة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف حققت مردودية اقتصادية (العائد على الأصول)، مما يدل على أن الشركة لها المقدرة على التحكم في استثماراتها، وهذا ما توضحه نسبة المردودية الاقتصادية، حيث كانت المردودية الاقتصادية 0,11 قبل التعديل، بينما انخفض إلى 0,10 بالنسبة للميزانية المقيمة على أساس القيمة العادلة، أي نلاحظ تؤثر نسبة المردودية الاقتصادية للشركة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف، حيث انخفضت بعد إعادة تقييم عناصرها بالقيمة العادلة (الحقيقية)، ويرجع سبب انخفاض المردودية الاقتصادية وبما أن مبيعات المؤسسة ثابتة قبل وبعد التقييم إلى زيادة قيمة الأصول الثابتة نتيجة إعادة تقييم أصول الشركة، حيث زادت من 34 533 417 431,65 دج قبل إعادة التقييم إلى 37 081 717 116,52 دج.

- **المردودية المالية (العائد على حقوق الملكية):** ونلاحظ أيضا أن الشركة لديها مقدرة على استثمار أموال مالكيها بشكل جيد وهذا ما توضحه نسبة المردودية المالية (العائد على الأموال الخاصة)، فهي تظهر الربح المحقق نتيجة استثمار أموال المالكين ، فنلاحظ تؤثر نسبة المردودية المالية في شركة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف حيث كانت 0,15 قبل إعادة التقييم بينما انخفضت إلى 0,05 بعد إعادة التقييم عناصرها بالقيمة العادلة (الحقيقية)، ويرجع سبب انخفاض المردودية المالية إلى تأثيرها بعملية إعادة التقييم، حيث نتيجة إعادة التقييم زادت قيمة الأموال الخاصة من 21 656 092 485,23 دج قبل إعادة التقييم إلى 23 992 392 170,10 دج بعد إعادة التقييم، وذلك نتيجة إضافة فارق إعادة التقييم للأموال الخاصة، وأيضا نتيجة انخفاض النتيجة الصافية للشركة بسبب تأثيرها بعملية إعادة التقييم، حيث كانت النتيجة الصافية 3 207 771 487,39 دج قبل إعادة التقييم وانخفضت إلى 1 220 210 252,52 دج بعد إعادة التقييم.

ومن خلال الملاحظات السابقة يتبين أن التغيرات التي حدثت في قيم النسب بعد إعادة التقييم والتي تمس جانب الاستثمار في شركة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف، من شأنها أن تؤثر على القرار الاستثماري في الشركة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الأولى " تطبيق القياس بالقيمة العادلة يؤثر على اتخاذ قرار الاستثمار في شركة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف".

ثانيا: أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة على قرار التمويل

يقصد بقرار التمويل كيفية حصول الشركة على الأموال الضرورية لتمويل استثماراتها، وذلك عن طريق اختيار الهيكل المالي الأمثل ومصادر التمويل المناسبة لتعظيم القيمة السوقية للشركة خلال فترة

زمنية معينة.

ولاختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية: " يؤثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة على اتخاذ قرار التمويل لشركة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف"، تم الاعتماد على بعض مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية المتعلقة بالجانب التمويلي والتي تم حسابها سابقا، ويمكن تلخيص هذه النتائج في الجدول الموالي.

الجدول رقم (43): النسب المالية المتعلقة بقرار التمويل في شركة الاسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم لسنة

2015

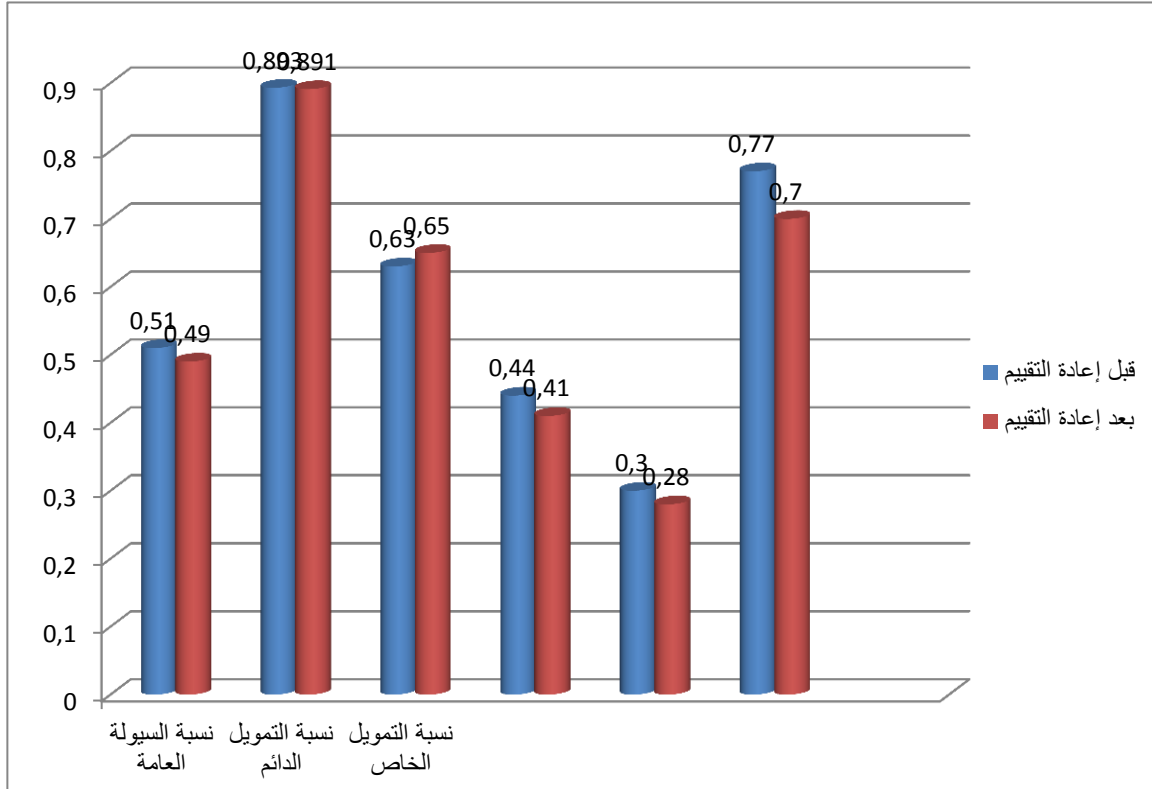
النسبة		البيان
بعد إعادة التقييم (القيمة العادلة)	قبل إعادة التقييم (التكلفة التاريخية)	
-3 963 010 164,69	-3 750 374 311,68	رأس المال العامل الدائم
0,49	0,51	نسبة السيولة العامة
0,893	0,891	نسبة التمويل الدائم
0,65	0,63	نسبة التمويل الخاص
0,41	0,44	نسبة قابلية التسديد(نسبة الاقتراض، نسبة المديونية)
0,28	0,30	نسبة هيكل رأس المال
0,70	0,77	نسبة القروض إلى حق الملكية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول رقم (38) و (39).

ويمكن تمثيل هذه النسب بالشكل الموالي:

الشكل رقم (10):النسب المالية المتعلقة بقرار التمويل في شركة الإسمنت عين الكبيرة قبل وبعد إعادة التقييم

لسنة 2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (43).

من الجدول والشكل السابقين يمكن ملاحظة ما يلي:

نلاحظ أن الشركة اعتمدت خلال السنة المدروسة في هيكلها المالي على التنوع في مصادر التمويل من الأموال الخاصة والديون، حيث تمثل الأموال الخاصة قبل وبعد التعديل على التوالي 70% و74% من إجمالي الأموال الدائمة، كما نلاحظ أنها ارتفعت بعد إعادة التقييم (القيمة العادلة)، وهذا ما تبينه الميزانية المالية المختصرة، أما بالنسبة للديون طويلة الأجل قبل وبعد التعديل على التوالي 30% و 26% من إجمالي الأموال الدائمة، فنلاحظ أنها انخفضت بعد التعديل بالقيمة العادلة (الحقيقية) متأثرة بارتفاع نسبة الأموال الخاصة وهذا ما توضحه الميزانية المالية المختصرة.

- رأس المال العامل: حققت الشركة خلال سنة الدراسة 2015 قبل وبعد إعادة التقييم رأس مال عامل سالب، مما يدل أن شركة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف - لم تستطيع تغطية أصولها الثابتة بأموالها الدائمة، وهذا ما يستدعي من الشركة أن تبحث عن موارد أخرى لتغطية العجز في التمويل، فنلاحظ تأثر مؤشر رأس مال العامل بعد إعادة التقييم شركة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف، حيث كان

3 750 374 311,68- وانخفض أكثر إلى 3 962 374 311,68- بعد إعادة تقييم عناصرها بالقيمة العادلة (الحقيقية).

- **نسبة السيولة العامة:** نلاحظ أن الشركة سجلت نسبت سيولة عامة منخفضة أقل من النسبة المقبولة وهي الواحد خلال سنة الدراسة قبل وبعد التقييم بـ 0,51 و 0,49 على التوالي، وهذا يدل على عدم قدرة الشركة على مواجهة ديونها القصيرة الأجل، فهي لا تحقق توازن قصير الأجل، فنلاحظ تؤثر نسبة السيولة العامة في الشركة حيث انخفضت بعد إعادة تقييم عناصرها بالقيمة العادلة (الحقيقية)، ويرجع سبب الانخفاض بعد إعادة التقييم إلى انخفاض بسط النسبة وهي الأصول المتداولة والذي سببها نقص قيمة المخزونات نتيجة خسارة القيمة المسجلة في قطع الغيار بعد إعادة تقييمها

- **نسبة التمويل الخاص:** تبين من الجدول السابق أن الشركة لا تستطيع بأموالها الخاصة تغطية أكثر من 63% من أصولها الثابتة قبل إعادة التقييم، وبينما ارتفعت هذه النسبة وأصبحت تغطي أكثر من 65% من أصولها الثابتة بعد إعادة التقييم (القيمة العادلة)، وهذا يدل أيضا على أن الشركة لا تغطي كافة أصولها الثابتة بأموالها الخاصة وتلجأ لسياسة الاقتراض من أجل تغطيتها، والملاحظ أن هذه النسبة تأثرت بعد قياسها على أساس القيمة العادلة (الحقيقية)، ويرجع تأثير هذه النسبة بعد إعادة التقييم إلى تأثير بسط ومقام هذه النسبة بعملية إعادة التقييم، حيث زادت قيمة كل من الأموال الخاصة والأصول الثابتة بقيمة فارق إعادة التقييم.

- **نسبة قابلية التسديد:** نسبة السداد منخفضة بالنسبة للشركة قبل وبعد التقييم بـ 0,44 و 0,41 على التوالي، وكلما انخفضت هذه النسبة كانت أحسن للشركة، وهذا ما يتيح لها فرص أكثر للحصول على قروض خارجية، ونلاحظ تؤثر نسبة السداد حيث انخفضت بعد إعادة تقييم عناصر الشركة بالقيمة العادلة (الحقيقية)، ويرجع سبب التغير إلى تأثير مقام الشركة بعملية إعادة التقييم وهو مجموع الأصول حيث زادت قيمة الأصول من 38 401 571 689,43 دج قبل إعادة التقييم إلى 40 737 871 374,30 دج بعد إعادة التقييم.

- **نسبة هيكل رأس المال:** وتكشف هذه النسبة الأهمية النسبية للقروض طويلة الأجل في هيكل رأس المال، حيث كانت هذه النسبة 30% قبل إعادة التقييم، بينما انخفضت إلى 28% بعد إعادة التقييم، وكلما انخفضت هذه النسبة كانت أفضل، لذلك فهي تعتبر مؤشر للحكم على المخاطر المالية، التي تنشأ بفعل الاقتراض واحتمالات عدم القدرة على تسديد القروض وفائدة تلك القروض، ويرجع سبب تأثير هذه النسبة بعد إعادة التقييم إلى تأثير مقام النسبة بعملية إعادة التقييم، وبالتحديد مبلغ الأموال الخاصة حيث

زادت قيمته من 21 656 092 485,23 دج، قبل إعادة التقييم إلى 23 992 392 170,10 دج بعد إعادة التقييم ، وذلك بسبب إضافة فارق إعادة التقييم للأموال الخاصة نتيجة عملية إعادة التقييم.

- نسبة القروض إلى حق الملكية: توضح هذه النسبة الحدود التي اعتمدت فيها الإدارة على مصادر التمويل المقترضة قياساً بالأموال الداخلية التي ضمنها الملاك، ويقصد بحق الملكية الأموال التي جهزها الملاك وتمثل حد الأمان الذي يتمتع به الدائنون (أصحاب القروض) عند إقراضهم للشركة، وتزيد من اطمئنانهم، حيث يتعرض أصحاب القروض إلى مخاطر بسبب ذلك، ونلاحظ أن هذه النسبة انخفضت بعد إعادة التقييم، حيث كانت 77% قبل إعادة التقييم وانخفضت إلى 70% بعد إعادة التقييم، وتعتبر النسبة بعد إعادة التقييم أفضل، لأنه كلما زادت هذه النسبة كلما زادت درجة الرافعة الأمر الذي يؤدي إلى تزايد المخاطر التي يتعرض لها الدائنون بسبب تناقص مساهمة الملكية في هيكل التمويل، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تأثير مقام النسبة بعملية إعادة التقييم حيث زادت قيمة الأموال الخاصة من 21 656 092 485,23 دج، قبل إعادة التقييم إلى 23 992 392 170,10 دج بعد إعادة التقييم ، وذلك بسبب إضافة فارق إعادة التقييم للأموال الخاصة نتيجة عملية إعادة التقييم.

ومن خلال الملاحظات السابقة يتبين أن التغيرات التي حدثت في قيم النسب التي تمس جانب التمويل في شركة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف، كان سببها عملية إعادة التقييم، والتي من شأنها أن تؤثر على القرار التمويلي في الشركة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثانية " تطبيق القياس بالقيمة العادلة يؤثر على اتخاذ قرار التمويل لشركة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف ".

ثالثاً: أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة على قرار توزيع الأرباح:

يعتبر قرار توزيع الأرباح من القرارات التي تؤثر على قيمة الشركة، فهو يتعلق بالأرباح التي ستوزع على المساهمين من حملة الأسهم العادية وبالفترة التي ستوزع فيها هذه الأرباح، وقد يتعلق القرار باستغلال هذه الأرباح كقرار تمويلي وتوجيهه إلى الاستثمار.

وسنحاول فيما يلي اختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على أن " تطبيق القياس بالقيمة العادلة يؤثر على اتخاذ قرار توزيع الأرباح لشركة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف ".

تتم سياسة توزيع أرباح شركة الإسمنت عين الكبيرة والموضحة في صحيفة المعلومات (الملحق

رقم 14) كما يلي:

وفقا للنظام الأساسي للشركة فإن الأرباح الصافية السنوية هي: صافي الدخل للسنة ، صافي من النفقات العامة والرسوم الأخرى، وكذلك جميع الإهلاك وجميع أشكال الأحكام المقبولة قانونًا. من هذه الأرباح ، يتم خصم:

- واحد على عشرين (20/1) لتشكيل الاحتياطي القانوني؛ هذا التخفيض يتوقف عن أن يكون إلزاميا عندما يكون صندوق الاحتياطي القانوني قد وصل إلى مبلغ يعادل عُشر (10/1) من رأس المال؛
- جميع المبالغ التي يقرر الاجتماع العام تخصيصها لأموال الاحتياطي العادية أو غير عادية مع أو بدون إحالة أو ترحيل معين في حدود أحكام تنظيمية.
- المشاركة لصالح عمال الشركة، وفقاً للتشريعات السارية؛
- رسوم أعضاء مجلس الإدارة؛
- توزيعات الأرباح للمساهمين.
- قد يتأثر صندوق الاحتياطي والترحيل بشكل خاص، اعتمادًا على ما تقرر من قبل الجمعية العامة في حدود اللوائح.

نشير أن الشركة لم تتجح في الدخول لبورصة الجزائر وهي مؤسسة عمومية، وليس لدينا المعلومات الكافية لنسب توزيع الأرباح، وبما أن نتيجة المؤسسة تأثرت بعملية إعادة التقييم حيث كانت نتيجة المؤسسة 3 207 771 487,39 دج قبل إعادة التقييم، وانخفضت إلى 1 220 210 252,52 دج بعد إعادة التقييم، وبما أن نتيجة الشركة تغيرت وبالتالي تأثرت بعملية إعادة التقييم، و سينعكس ذلك حتما على قرار توزيع الأرباح، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثالثة أي أن " تطبيق القياس بالقيمة العادلة يؤثر على اتخاذ قرار توزيع الأرباح لشركة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف".

تبين من اختبار الفرضيات الفرعية أن تطبيق القياس بالقيمة العادلة يؤثر على كل من القرارات الاستثمارية والقرارات التمويلية وقرارات توزيع الأرباح، أي أن جميع فرضيات الدراسة الفرعية تحققت، ويؤدي هذا إلى تحقق الفرضية الرئيسية والتي تنص على أن " تطبيق القياس بالقيمة العادلة يؤثر على اتخاذ القرارات المالية لشركة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف".

خلاصة الفصل:

يعتبر هذا الفصل حوصلة لم تم التطرق إليه في الفصول النظرية وتجسيدها على أرض الواقع، حاولنا من خلاله تطبيق محاسبة القيمة العادلة على القوائم المالية لشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف لسنة 2015، والتي تصنف من المؤسسات الصناعية الكبرى في الجزائر في قطاع الاسمنت، ومن أجل تبيان أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة على اتخاذ القرارات المالية في الشركة محل الدراسة قمنا بتعديل بعض بنود الميزانية الختامية لسنة 2015 لإظهارها بالصورة الحقيقية والتي اعتمدنا عليها في حساب مختلف مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية والتي بدورها يعتمد عليها في اتخاذ القرارات المالية في الشركة، وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف لا تطبق القياس المحاسبي بالقيمة العادلة في إعداد قوائمها المالية، بل تعتمد على أسلوب القياس المحاسبي بالتكلفة التاريخية؛
- تعتمد شركة محل الدراسة في تقييمها للوضع المالية على النتائج المحققة خلال نهاية الدورة؛
- هنالك أثر على نتائج مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية بعد استخدام القياس المحاسبي بالقيمة العادلة، ، والذي ينعكس على القرارات المالية المتخذة من طرف مسؤولي الشركة، والذي يثبت صحة الفرضية أي أن القياس بالقيمة العادلة يؤثر على القرارات المالية لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة - سطيف-.

الخاتمة

تعد القيمة العادلة من المفاهيم المحاسبية التي لعبت دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، وتعتبر بديلا للقياس بالتكلفة التاريخية، حيث أن القيمة العادلة في ظل الظروف الاقتصادية والمالية المتقلبة تزود المستخدمين بمعلومات ملائمة تعكس الواقع الاقتصادي، وظهرت القيمة العادلة في البيئة الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية تحت مسمى القيمة الحقيقية، وتوضح معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي عن كيفية القياس والإفصاح بالقيمة العادلة عن عناصر القوائم المالية من خلال عدة معايير ومبادئ وأسس، وقد طرح معيار محاسبي خاص بالقيمة العادلة وهو معيار الإبلاغ المالي رقم 13 والذي يوضح كيفية القياس بالقيمة العادلة وكيفية عرضها والإفصاح عنها في القوائم المالية، حيث يساعد تطبيق القيمة العادلة مستخدمي المعلومات في توفير المعلومات التي يحتاجونها في مختلف المستويات سواء كانت داخلية أو خارجية تكون أكثر مصداقية وموثوقية وقربا للواقع.

وتعتبر القرارات المالية من أهم القرارات التي تتخذها المؤسسات والتي تهدف إلى تخصيص الموارد المالية للمؤسسة وحسن استغلالها، ونشير إلى أنه من أجل اتخاذ هذه القرارات يجب توفر تقارير وقوائم مالية أكثر واقعية أي تعكس الواقع الاقتصادي بصدق، وتتمثل القرارات المالية أساسا في كل من قرار الاستثمار، قرار التمويل، وقرار توزيع الأرباح، و يعبر عن مقدار النجاح الذي تحققه المؤسسة في مقدرتها وكفاءتها في اتخاذ قرارات مناسبة في الوقت المناسب وبأقل جهد ممكن، ونشير إلى أنه من أجل اتخاذ القرارات المالية يجب حساب مؤشرات تقييم الأداء المالي للمؤسسة أولا، وذلك بحساب مختلف المؤشرات والنسب المالية والتي تعتبر القاعدة الأساسية التي توضح نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة المالية لوضعية المؤسسة والتي من خلالها تستطيع المؤسسة اتخاذ قرارات مالية سليمة بناء على أسس علمية دقيقة.

ولإعطاء الصبغة العملية للجانب النظري كان ولا بد من دراسة حالة مؤسسة اقتصادية جزائرية وهذا ما حاولنا القيام به، وذلك باختيار مؤسسة الاسمنت عين الكبيرة بسطيف، حيث تم إسقاط ما تم عرضه في الجانب النظري على واقع المؤسسة، وكانت سنة 2015 هي السنة المختارة للدراسة وذلك لأن المؤسسة قامت بإعادة تقييم ميزانيتها وذلك بهدف رفع رأسمالها والدخول إلى بورصة الجزائر، لكن للأسف فقد فشلت عملية الدخول للبورصة وذلك بسبب عدم إقبال الجمهور على عملية شراء الأسهم، وبعد تقديم نظرة عامة عن مؤسسة الاسمنت عين الكبيرة وانطلاقا من الميزانية المعدلة بتاريخ 2015/06/30 المقدمة في تقرير المؤسسة قمنا بإعداد ميزانية بالقيمة العادلة في 2015/12/31، آخذين في الاعتبار التغيرات التي حصلت

في بنود الميزانية في الفترة بين 2015/06/30 و 2015/12/31، وبعد توفر الميزانيتين بالتكلفة التاريخية وبالقيمة العادلة لسنة 2015 قمنا بحساب مختلف المؤشرات والنسب المالية في الحالتين، وذلك من أجل إبراز الأثر الناتج عن القياس بالقيمة العادلة في قيم هذه المؤشرات والنسب والتي بدورها تأثر على اتخاذ القرارات المالية المتخذة على الصعيدين الداخلي والخارجي للمؤسسة.

وبعد الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا إلى جملة من النتائج سنوردها فيما يلي:

- يعد مبدأ التكلفة التاريخية من أهم المبادئ التي يعتمد عليها النموذج المحاسبي المعاصر، حيث يوفر درجة عالية من الثقة في المعلومات المحاسبية نظرا لاعتماده على وقائع حدثت بالفعل ومؤيدة بمستندات وغير عرضة للاختلافات في التقدير، إلا أنها أصبحت غير ملائمة بمرور الزمن وخاصة في فترة التضخم.
- تعتبر القيمة العادلة أكثر فائدة من التكلفة التاريخية في قياس بعض عناصر الأصول والخصوم خصوصا تلك المتعلقة بقياس الأدوات المالية كالاستثمار في الأسهم والسندات.
- يوفر تطبيق القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، وهو ما يتطلب بالضرورة تبني أساس للقيمة العادلة.
- للقيمة العادلة انعكاسات جيدة على الاقتصاد الوطني، ولكن إن توفرت لها أسواق مالية نشطة، وذلك لكي تتمكن من قياس القيمة العادلة بكل كفاءة وفاعلية.
- إصدار مجلس معايير المحاسبة الدولية عديد من معايير المحاسبة الدولية تبنى من خلالها مفهوم القيمة العادلة في القياس والإفصاح عن الأصول والخصوم، كما خصصت لها معيارا خاصا بها والمعيار 13 (IFRS) يحدد أساليب قياسها، وذلك لزيادة الاتساق والقابلية للمقارنة في قياس القيمة العادلة والتوسع في الإفصاحات.
- تزداد عدالة الإفصاح كلما توافرت المعلومات على خصائص نوعية، وهذا ما يساعد في عملية اتخاذ قرارات مالية رشيدة.
- تبنى النظام المحاسبي المالي الجزائري للقيمة العادلة وذلك تحت تسمية القيمة الحقيقية دون التفصيل في مكوناتها وطرق تقديرها وقياسها في إعادة التقييم للأصناف المحاسبية التي أوجب النظام المحاسبي إعادة تقييمها بالقيمة العادلة وكذلك الإفصاح بموجبها.

- تعتبر القوائم المالية المحصلة النهائية التي يعتمد عليها لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، لأنه هذا الأخير يمكننا من تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك بمعرفة توازنها المالي إضافة إلى النسب المالية والتي من خلالها يمكن للمؤسسة من اتخاذ قراراتها المالية على أسس علمية في المدين البعيد والقصير.
- إقرار النظام المحاسبي المالي بالقياس والإفصاح المحاسبي من خلال إعطائه الأولوية للمعايير المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية بغية اكتساب القوائم المالية المصدقية وشفافية، وتقليص الفروق والنقائص الموجودة بينها وبين القوائم المعروضة حسب معايير المحاسبة الدولية، وهذا ما أكدته من خلال تبنيه لمفهوم القيمة العادلة.
- يسعى النظام المحاسبي المالي إلى تعزيز الشفافية والمصدقية في عرض القوائم المالية إلا أن البيئة الاقتصادية الجزائرية لا تسمح حاليا بتطبيق نموذج القيمة العادلة على الرغم من مرور العديد من السنوات من تبنيها في النظام المحاسبي المالي.
- هنالك عوائق وتحديات تجعل البيئة المحاسبية الجزائرية غير ملائمة لتطبيق القيمة العادلة، لعدم توفر بيئة اقتصادية مهيأة لتطبيقها ومن أبرزها بورصة الجزائر الغير نشطة وذلك لأن عدد المؤسسات المدرجة قليل جدا وحجم التداول أضعف كذلك.
- عدم توفر أسواق جاهزة لكثير من الأصول التي تقوم بمعالجتها معايير القيمة العادلة وبالتالي لجوء المؤسسة إلى التقييم الذاتي والذي يساهم في تخوف مستخدمي المعلومات من المعلومات الواردة في قوائم هذه المؤسسات، كما يمكن تعمد بعض المؤسسات للتلاعب في عملية التقييم.
- نستنتج أن النسب المالية المحسوبة من القوائم المالية المعدة وفق القيمة العادلة تختلف كقيم عن تلك المحسوبة من القوائم المعدة وفق التكلفة التاريخية، مما يؤدي إلا اختلاف الاستنتاجات والقرارات المالية التي يمكن أن تتخذ من قبل مؤسسة محل الدراسة.
- كما توصلنا بعد حساب قيم النسب المالية التي تمس جانب الاستثمار لمؤسسة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف - لسنة 2015 أنها تغيرت بعد إعادة التقييم، نتيجة تأثرها بعملية إعادة التقييم، والتي تأثر بدورها على القرار الاستثماري المتخذ، وهذه النسب هي: نسبة دوران الأصول الثابتة، المردودية المالية (العائد على الأموال الخاصة)، المردودية الاقتصادية (العائد على الأصول)، حيث لاحظنا زيادة معدل دوران الأصول بعد إعادة التقييم من 0,90 إلى 0,91، أما المردودية المالية والمردودية الاقتصادية فلاحظنا انخفاضهما بعد إعادة التقييم، حيث كانت من 0,11 إلى 0,10 بالنسبة للمردودية المالية بينما انخفضت من 0,15 إلى 0,05 بالنسبة

للمردودية الاقتصادية، وهذا ما دعم صحة الفرضية الفرعية الأولى أي أن القياس بالقيمة العادلة يؤثر على اتخاذ قرار الاستثمار في شركة الاسمنت عين الكبيرة -سطيف-.

- كما توصلنا بعد حساب قيم النسب المالية التي تمس جانب التمويل لشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف- لسنة 2015، ولاحظنا ارتفاع نسبتين فقط بعد إعادة التقييم، وهما نسبة التمويل الدائم ونسبة التمويل الخاص، حيث ارتفعت ولو بشكل طفيف نسبة التمويل الدائم من 0,891 إلى 0,893 أي هذه النسبة تحسنت بعد إعادة التقييم، أما نسبة التمويل الخاص فقد ارتفعت من 0,63 إلى 0,65 أي هذه النسبة تحسنت أيضا بعد إعادة التقييم، بينما لاحظنا انخفاض باقي النسب حيث انخفضت نسبة قابلية التسديد بعد إعادة التقييم من 0,44 إلى 0,41، أما نسبة هيكل رأس المال فقد انخفضت إعادة التقييم من 0,30 إلى 0,28، بينما نسبة القروض إلى حق الملكية من 0,77 إلى 0,70، و تغير هذه النسب بعد إعادة التقييم يؤثر بالضرورة على قرار المؤسسة التمويلي، وهذا ما يدعم صحة الفرضية الفرعية الثانية أي أن القياس بالقيمة العادلة يؤثر على اتخاذ قرار التمويل في شركة الاسمنت عين الكبيرة -سطيف-.

- لاحظنا تغير النتيجة المالية الصافية حيث انخفضت الأرباح بعد إعادة التقييم من 207 771 487,39 دج إلى 1 220 210 252,52 دج، أي أن الأرباح تأثرت بعملية إعادة التقييم، وانخفاض النتيجة حتما سيؤثر على المبلغ الموزع وعلى نسبة التوزيع، وهذا ما يدعم صحة الفرضية الفرعية الثالثة أي أن القياس بالقيمة العادلة يؤثر على اتخاذ قرار توزيع الأرباح في شركة الاسمنت عين الكبيرة -سطيف-.

- بتحقق الفرضيات الفرعية الثلاث أبن أن القياس بالقيمة العادلة يؤثر على كل من قرار الاستثمار وقرار التمويل وقرار توزيع الأرباح، وهذا يقودنا إلى تحقق الفرضية الرئيسية أي القياس بالقيمة العادلة يؤثر على اتخاذ القرارات المالية في شركة الاسمنت عين الكبيرة -سطيف-.

الاقتراحات:

- ضرورة تطبيق شركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف- لكافة الإجراءات والوسائل التي من شأنها أن ترفع درجة الثقة والشفافية والمصداقية في المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية.

- العمل على تفعيل وتنمين الكفاءات والموارد البشرية بشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف حتى تتمكن من التطبيق الفاعل والجيد لقواعد النظام المحاسبي المالي خاصة بما يخص القيمة العادلة، مما يساعد على تحقيق الموضوعية والمصداقية في القياس كذلك الملائمة والقابلية للمقارنة بالنسبة للمعلومات المفصح عنها.

- على شركة الاسمنت عين لكبيرة - سطيف الاهتمام بتقييم أداءها المالي بشكل دوري، فهو يساعد على اتخاذ القرارات المالية المتخذة على الصعيدين الداخلي والخارجي، كما يساهم في تحقيق الأهداف ورسم الاستراتيجيات.

- ضرورة متابعة التحسينات والتعديلات التي يقوم بها مجلس معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بالقياس والإفصاح المحاسبي باستعمال القيمة العادلة، وانتقاء ما يلائم البيئة الجزائرية.

- العمل على تنشيط بورصة الجزائر وذلك بتشجيع الدولة المؤسسات على الإدراج فيها، وزيادة عدد هذه المؤسسات سيضاعف حتما حجم التداول في البورصة، مما يساعد في توفير تقييم عادل لمختلف عناصر الأصول، والذي سيساعد المؤسسات ومستخدمي المعلومات في توفير تقارير وقائم مالية أكثر واقعية، مما تمكنهم من اتخاذ قرارات مالية أكثر رشادة.

آفاق الدراسة:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الدراسة وبناء على ما تم التوصل إليه من نتائج واقتراحات، اتضح

لنا أنه هناك بعض التساؤلات والتي يمكن أن تكون مسارات وآفاق لبحوث مستقبلية وهي:

- أثر القياس بالقيمة العادلة على الاستثمار في الأسهم العادية في المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر.
- أثر محاسبة القيمة العادلة على المحاسبة الإبداعية في المؤسسات الاقتصادية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب:

- 1- إبراهيم عبد الواحد نائب، إنعام هيد المنعم الباقية، نظرية القرارات "نماذج وأساليب كمية محسوبة"، دار وائل للنشر، الأردن، ط2، 2015.
- 2- أحمد ماهر وآخرون، إدارة المبادئ والمهارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 2011.
- 3- أحمد ماهر، اتخاذ القرار بين العلم والابتكار، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 4- أسعد حميد العلمي، الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية، دار وائل، الأردن، ط2، 2012.
- 5- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2000.
- 6- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2006.
- 7- أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبية منظور التوافق الدولي، دار الجامعية، مصر، 2005.
- 8- أمين سيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية، دار جامعية الإسكندرية، مصر، 2008.
- 9- بشير العلاق، الإدارة الحديثة نظريات ومفاهيم، اليازوري، عمان، الأردن، 2018.
- 10- بن إبراهيم الغالي، أبعاد قرار التمويل والاستثماري في البنوك الإسلامية، دار النفائس، الأردن، 2012.
- 11- بن الضيف محمد عدنان، مقومات الإستثمار في سوق الأوراق المالية الإسلامية، دار النفائس، الأردن، 2013.
- 12- بن ربيع حنينة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية (IAS/IFRS)، بدون دار نشر، ج1، 2010.
- 13- ثامر علوان المصلح، تقييم قرارات الاستثمار، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- 14- جليل كاظم مدلول العارضي، أرشد عبد الأمير جاسم الشمري، إستراتيجيات الإدارة المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 15- جليل كاظم مدلول العارضي، الإدارة المالية المتقدمة، دار صفاء، الأردن، 2014.
- 16- حسين حريم، مبادئ الإدارة الحديثة، دار الحامد، الأردن، 2006.
- 17- حسني على خربوش وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران، الأردن، 2011.
- 18- حسني على خربوش وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران، الأردن، 2011.
- 19- حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2008.
- 20- حسين قاضي ومأمون توفيق حمدان، نظرية المحاسبة، الدار العلمية ودار الثقافة، الأردن، 2004.

- 21- حماد طارق عبد العال ، التقارير المالية أسس الأعداد والعرض والتحليل، جامعة عين شمس، مصر، 2000.
- 22- حمزة الشمخي، إبراهيم الزجراوي، إدارة المالية الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.
- 23- حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- 24- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي - لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل-، ط2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 25- حيد محمد على بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، دار حامد، الأردن، 2007.
- 26- خالد جمال الجعارات، مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015، مطبوعة جامعية، مطبعة جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014.
- 27- خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- 28- دريد كامل آل شبيب، إدارة مالية الشركات المتقدمة، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2010.
- 29- دريد كامل آل شبيب، الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2006.
- 30- رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008.
- 31- رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس، أسس المحاسبة المالية، دار الحامد، عمان، الأردن، 2004.
- 32- رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية، إيتراك للنشر، عمان، الأردن، 2009.
- 33- زغيب مليكة و بوشنقىر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 34- زياد رمضان، مبادئ الإستثمار الحقيقي والمالي، دار وئل للنشر، الأردن، 1998.
- 35- سامي محمد الوقاد، نظرية المحاسبية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2011.
- 36- سعد صادق بحيري، إدارة توازن الأداء، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004/2003.
- 37- سليمان أبوصبحا، الإدارة المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط3، 2016.
- 38- سيد الهواري، الإدارة المالية منهج إتحاد قرارات، توزيع مكتبة عين شمس، مصر، 1996.
- 39- سيد صابر تعلب، نظم دعم إتخاذ القرارات الإدارية، دار الفكر، عمان، الأردن، 2011.
- 40- سيد عطا الله السيد، نظريات المحاسبة، دار الراية، عمان، الأردن، 2009.
- 41- طلال الججاوي، سالم الزويبي، القياس المحاسبي ومحدداته وإنعكاستها على رأي مراقب الحسابات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

- 42- طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري، الأردن، الطبعة 2، 2015.
- 43- عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002.
- 44- عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرار الاستثماري، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- 45- عبد حي مرعي، سمير الصبان، أصول القياس والاتصال المحاسبي، دار النهضة العربية، بيروت، 1988.
- 46- عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007.
- 47- علاء الدين عبد الغني محمود، إدارة المنظمات، دار الصفاء، عمان، 2011.
- 48- علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 49- على عباس، الإدارة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 50- علي حسين، نظرية القرارات الإدارية، زهران للنشر، عمان، الأردن، 2013.
- 51- علي شريف، الإدارة المعاصرة، دار الجامعة، مصر، 1998.
- 52- غانم شطاط، المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2009.
- 53- فايز تيم، مبادئ الادارة المالي، دار اثراء ومكتبة الجامعة، الأردن، ط3، 2013.
- 54- فايز سليم حداد، الإدارة المالية، دار الحامد، الأردن، ط3، 2010.
- 55- كاسر نصر المنصور، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، دار الحامد، عمان، الأردن، 2006.
- 56- مبارك لسوس ، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 57- مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007.
- 58- محمد أبو ناصر، جمعة حميدات، معايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل، الأردن، 2014.
- 59- محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، الورقة الزرقاء، الجزائر، 2010.
- 60- محمد سمير الصبان، إسماعيل إبراهيم جمعة، أحمد محمد كامل، المحاسبة المالية المتوسطة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.

- 61- محمد صالح الحناوي وآخرون، الإدارة المالية -مدخل اتخاذ القرارات-، الدار الجامعية، مصر، 2004.
- 62- محمد على إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2013.
- 63- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 64- محمد مطر، إدارة الاستثمارات، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة 5، 2009.
- 65- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة التحليل المالي والائتماني، في دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
- 66- محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر، ط3، الأردن، 2012.
- 67- محمد مطر، نظرية المحاسبية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط2، القاهرة، مصر، 2016.
- 68- محمد عزات الحلالمة، أحمد نافع المدادحة، المفاهيم الحديثة في علم الإدارة، دار إثراء، عمان الأردن، 2010.
- 69- محمود السيد الناغي، دراسات في: نظريات المحاسبة، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2011.
- 70- محمود السيد الناغي، نظرية المحاسبية-مدخل معاصر-، المكتبة العصرية، مصر، 2011.
- 71- محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن 2014.
- 72- مرعي عبد الحي، محمد عباس يدوي، مقدمة في أصول المحاسبة المالية، دار الجامعية، الجديد للنشر، الإسكندرية، 2003.
- 73- مفلح محمد العقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2011.
- 74- منير ابراهيم هندي، حوكمة الشركات مدخل في التحليل المالي وتقييم الأداء، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2011.
- 75- منير شاکر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي - مدخل صناعة القرارات -، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
- 76- مؤيد الفصل، الأساليب الكمية والنوعية في دعم قرارات المنظمة، دار الوراق، الأردن، 2008.
- 77- مؤيد الفصل، المنهج الكمي في إتخاذ القرارات الإدارية المثلى، دار اليازوري، الأردن، 2010.
- 78- ناصر دادي عدون، التحليل المالي، دار المحمدية العاصمة، الجزائر ، 1999.

- 79- ناظم حسين عبد السيد، محاسبة الجودة - مدخل تحليلي، دار الثقافة، عمان ، الأردن، 2009.
- 80- نهال فريد مصطفى، طارق مصطفى الشهواني، الإدارة المالية- مدخل اتخاذ القرارات، دار التعليم الجامعي، مصر، 2012.
- 81- وائل محمد صبحي ادريسي، طاهر محسن منصور الغالبي، سلسلة ادارة الأداء الاستراتيجي- أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، عمان، 2009.
- 82- نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 83- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ، إثراء للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009.
- 84- وليد ناجي، نظرية المحاسبة، منشوات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.

ثانيا: المجلات والدوريات

- 1- ابتهاج إسماعيل يعقوب، على عبد الرضا الطاهر، العوامل المؤثرة بجودة الأرباح ودورها في تعزيز قرارات المستثمر، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، ع 101، 2014.
- 2- إبراهيم عبد موسى السعبري، زيد عائد مردان، القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، الجامعة الكوفة، المجلد 088، ع 25، 2012.
- 3- أسعد غني جهاد، الإفصاح عن الأرباح المحتجزة وأثر سياسة توزيع الأرباح في قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق المجلد 17، ع 04، 2015.
- 4- السيد بهاء حسين عبيس، علاقة منهج القيمة العادلة بالازمة المالية العالمية، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد 14، ع 4، 2012.
- 5- الطيب حامد إدريس موسى، أثر القياس المرجعي على تقويم الأداء المالي في المصارف السودانية- دراسة ميدانية- ، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، العراق، ع 14، مارس 2015.
- 6- الفكي الفاتح الأمين عبد الرحيم، مدى تأثير محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية - دراسة ميدانية على ع من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، مجلة المثني للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، ع 2، المجلد 05، 2015.
- 7- آمال نوري محمد، مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، العراق، ع 34، 2013.

- 8- إياد طاهر محمد جبوري، خانم نوري كاكه حمه العطار، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها في سياسة توزيع الأرباح لعينة من الشركات المدرجة في سوق دبي المالي، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، العراق، المجلد 08، ع31، 2012.
- 9- بركان دليلا، تأثير الاتصال غير الرسمي على عملية اتخاذ القرار، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، ع 10، ديسمبر، 2011.
- 10- بلعجوز حسين، لقلطي الأخضر، أثر الإفصاح المحاسبي على إتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ع 02، 2016، ص 121.
- 11- بن فرج زوبينة، متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية -دراسة ميدانية لبعض البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، سطيف، الجزائر، ع 15، 2015.
- 12- بن عيشي عمار، دردوري لحسن، الإفصاح المحاسبي ودوره في دعم نظام الرقابة الداخلية بالشركات المساهمة الجزائرية دراسة حالة شركات المساهمة لولاية بسكرة، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد بوضياف، ع 04، 2017.
- 13- بنية محمد، نموذج مقترح لدراسة تأثير القرارات المالية على قيمة السوقية لأسهم الشركات-دراسة حالة عينة من الشركات في الصناعات البتروكيمياوية المدرجة في سوق السعودية للأوراق المالية للفترة الممتدة ما بين 2010-2014، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 02، ع07، 2017.
- 14- تيجاني بالقي، القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده مدى تأثيره بالتضخم، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، فرحات عباس، الجزائر، مجلد 08، ع08، 2008.
- 15- جميل حسن النجار، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الموثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن شركة المساهمة العامة الفلسطينية، دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي حسابات والمديرين الماليين، المجلة الأردنية، في إدارة الأعمال، الأردن، المجلد 9، ع3، 2013.
- 16- حازم الخطيب، ظاهر القشي، توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد، مجلة الزيتونة للدراسات والبحوث العلمية، جامعة الزيتونة، الأردن، المجلد 2، ع 2، 2004.
- 17- حسين راغب طلب، أثر تنفيذ آليات حوكمة الشركات في تخفيض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، بغداد، ع 45، 2015.
- 18- خالد الجعارات، محمود طبري، مخاطر القياس المحاسبي وانعكاسها في القوائم المالية إبان الأزمة العالمية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، العراق، ع 34، 2013.

- 19- خضير مجيد علاوي، القياس والإفصاح المحاسبي لصافي الأصول المحاسبية باستعمال مبدأ القيمة العادية- بالتطبيق على شركة بغداد لإنتاج المواد الاستثنائية- مساهمة مختلفة، العراق، مجلد 22، الع 6 2014.
- 20- خلف الله بن يوسف، أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، ع 07، 2017.
- 21- خولة شهاب نجم، أهمية استخدام الأساليب الكمية والرياضية في تقييم القرارات الاستثمارية، مجلة التقني، البصرة، العراق، المجلد 27، ع 05، 2014.
- 22- رزيقات بوبكر، سعيداني محمد السعيد، مدى ارتباط المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS/IAS) بالإفصاح والشفافية وانعكاساتها على تطوير التقارير المالية، مجلة البديل الاقتصادي، ع 03، 2015.
- 23- رضا إبراهيم صالح، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومة محاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مجلد 46، ع 2، مصر، 2009.
- 24- رضوان العمار، زينب مهنا، دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 38، ع 06، 2016.
- 25- زعدار أحمد ، أسفير محمد، خيار الجزائر مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ع 09، 2010.
- 26- زعدار أحمد، مخلوفي نعيمة، أثر تكييف النظام المحاسبي المالي مع متطلبات الإفصاح الدولي وتبني مبدأ القيمة العادلة على جودة المعلومة، مجلة المؤسسة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ع 4، 2014.
- 27- زيد عائد مردان، إبراهيم عبد موسى السعبي، القيمة العادلة وتأثير استعمالها في جودة التقارير المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، بغداد، المجلد 08، ع 25، 2013.
- 28- سالم محمد عبود، الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، ع 20، 2009.
- 29- ستار جبار خلاوي، إيناس كاظم، القيمة العادلة وتأثير استعمالها في تطبيقات المحاسبة الإبداعية للقطاع لمصرفي التجاري العراقي، مجلة كوت للعلوم الاقتصادية الإدارية، جامعة واسط، العراق، ع 24، 2016.

- 30- سيد عبد الفتاح صالح حسين، تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبية الابتكارية وأثرها على جودة التقارير المالية، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، مصر، ع 2، 2009.
- 31- شريف غياط، عبد المالك مهري، تحليل أسباب وأبعاد الفشل المالي للمشروعات الاستثمارية والتنبؤ به باستخدام نماذج التحليل والتنبؤ -دراسة تطبيقية لبعض المشاريع على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ع 09، ديسمبر 2015.
- 32- صبيحة قاسم هاشم، نظريات هيكل التمويل الحديثة، تطبيق علمي لنظرية الالتقاط ودورة حياة الشركة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، بغداد، العراق، المجلد 21، ع 83، 2015.
- 33- صديق مسعود، وصديقي فؤاد، محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، ع 02، 2016.
- 34- صفوان قصي عبد الحليم، أسماء عبد كاظم عبد علي، إعادة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات بالقيمة العادلة في ظل المعيار المحاسبي الدولي (16) بالتطبيق على شركة العامة للصناعات الصوفية، مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، مجلد 03، ع 6، 2013.
- 35- عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفاعلية: مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ع 01، 2001.
- 36- علي محمد ثجيل المعموري، محاسبة القيمة العادلة شريك استراتيجي لتحقيق النظرة الصحيحة والصادقة، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، ع 16، 2008.
- 37- غازي عبد العزيز، سليمان البياتي، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، جامعة كركوك، العراق، المجلد 02، ع 02، 2017.
- 38- فارس بن يدير وآخرون، واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الجزائر، دراسة لعينة من الشركات البترولية في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ع 02، 2016.
- 39- فلاح تايه النعيمي، محمد صاحب سليمان، القيم الأخلاقية وعلاقتها في اتخاذ القرارات المالية في القطاع السياحي، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، ع 107، 2016.
- 40- فيحاء عبد الله يعقوب، عماد عامر حسين، تفعيل مقاييس الأداء المالي على أساس القيمة وانعكاساتها على أداء الشركات في ظل الحوكمة-دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة

- المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العراق، المجلد 09، ع 62، 2014.
- 41- لظي زيود وآخرون، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 26، ع 01، 2007.
- 42- محمد حسان بن مالك، محمد بشير غوالي، أثر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات الناشطة في الجنوب الشرقي، دراسة تطبيقية، مجلة الباحث، ورقلة، الجزائر، ع 15، 2015.
- 43- محمد زرقون، فارس بن يدير، واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، دراسة ميدانية لفئتين، فئة المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية وفئة الأكاديميين والمهنيين المحاسبين، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائر، ع 04، 2016.
- 44- محمد معتصم إبراهيم محمد، إسماعيل محمد نجيب، بدائل القياس المحاسبي ودورها في إدارة الأرباح في المنشآت الصناعية (بالتطبيق على المنطقة الصناعية الخرطوم بجوى)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مجلد 16، ع 01، 2015.
- 45- محمود جمام، أميرة دبابش، أثر عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيح القرارات الاستثمارية، دراسة حالة عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر، مجلة الدراسات والأبحاث، أم البواقي، الجزائر، ع 26، 2017.
- 46- محمود جمام، أميرة دبابش، أثر قائمة التدفقات النقدية على إتخاذ القرارات المالية، دراسة حالة البنوك التجارية بولاية جيجل، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، ع 04، 2015.
- 47- مسعود بن جواد، حمزة طيوان، المقاولاتية المستدامة-بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار-خيارات تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، الجزائر، ع 01، 2016.
- 48- مؤيد الساعدي، قاسم علي عمران البياتي، فاعلية الإفصاح المحاسبي في تقليل الفساد المالي والإداري منظور إداري محاسبي تطبيقي في عينة من المصارف في محافظة بابل، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، ع 02، 2016.
- 49- هند ضياء عبد الرسول، اختبار أثر العلاقة بين توزيعات الأرباح والقيمة السوقية لأسهم باستخدام بعض من أدوات التحليل المالي، دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2010-2014، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 05، ع 01، 2015.

50- وهيبه رمضان محمد حسين، إبراهيم فضل المولى البشير، أثر إستراتيجية التميز في الأداء الإداري في المصارف التجارية 2014، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، مجلد 16، ع02، 2015.

ثالثا: الملتقيات والمؤتمرات

1- الجيلاني بالواضح، فاتح بالواضح، دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالتقييم المحاسبي، المؤتمر الدولي الأول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة مسيلة، الجزائر، 04-05 ديسمبر 2012.

2- العمري أصيلة، بروبة إلهام، تطبيق القيمة العادلة كبديل للقياس المحاسبي في الجزائر، بين مساهمتها في ضمان معلومة محاسبية جيدة وعوائق تكيفها في البيئة الجزائرية-دراسة تحليلية لأراء عينة من محافظي الحسابات لولاية بسكرة، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبية الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات- اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري على ضوء التجارب الدولية- جامعة ورقلة، الجزائر، 24-25 نوفمبر، 2014.

3- جاوحدو رضا، حمدي جلييلة ايمان، آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على النظام الجبائي والجهود المبذولة لتكيفه، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013.

4- دادن عبد الغني، كماسي محمد أمين، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 8 - 9 مارس ، 2005.

5- رشيد بوكساني وآخرون، مبدأ التكلفة التاريخية بين الانتقاد والتأييد في ظل توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 17-18 جانفي 2010.

6- سعدي يحي، أوصيف لخضر، أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية (IAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA)، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 13-14 ديسمبر، 2011.

7- سليمة نشنش، دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ قرار الإستثمار المالي، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14-15 أفريل، 2009.

- 8- شعيب شنوف، أسماء زاوي، دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية، ملتقى العلمي الدولي حول "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 20-21 أكتوبر، 2009.
- 9- صديق مسعود، صديقي فؤاد، انعكاس النظام المحاسبي (SCF) على سياسات الإفصاح في الجزائر، مداخلة في ملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حمة لخضر، الواد، الجزائر، يومي 05-06 ماي، 2013.
- 10- صفاء بوضياف، مستجدات النظام المحاسبي المالي وآفاق تكيفه في البيئة المحاسبية الجزائرية، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013.
- 11- محمد قوجيل، بن مالك محمد حسان، تأثير التوافق بين عملية الإصلاح المحاسبي وتطبيق مبادئ الحوكمة على جودة الإفصاح في المؤسسات الجزائرية، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 29 و 30 نوفمبر 2011.
- 12- نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية، تجربة (النظام المحاسبي المالي SCF)، مداخلة مقدمة في مؤتمر الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 29-30 نوفمبر، 2011.
- 13- هوم جمعة، برايس نورة، توجهات المعايير الدولية نحو قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها، و أثر تطبيق النظام SCF على قياس قيمة الأصول في ظل التوافق مع معايير IFRS-IAS، الملتقى الدولي الثالث حول الاتجاهات الحديثة في الحاسبة-مقاربة علمية وعملية-، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، أيام 24-25 أكتوبر 2017.
- 14- هوم جمعة، حديدي أدم، أثر إمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية، ورقة بحثية مدققة إلى مؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي ICIEF حول: "النمو والعدالة والاستقرار: من منظور إسلامي، إسطنبول، تركيا، أيام 09/11 سبتمبر 2013.
- 15- هيثم إدريس محمد المبيضين، وآخرون، دور الاعتماد المزدوج للكلفة التاريخية والقيمة العادلة في تحقيق ملائمة وموثوقية البيانات المالية، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر العلمي الأول للمعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، 8-9 مارس، 2011.

رابعاً: المذكرات والأطروحات

- 1- جمال علي عطية الطرايرة، التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ

- المالي للقوائم المالية للبنوك، أطروحة دكتوراه في محاسبة، جامعة العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2005.
- 2- جودي محمد رمزي، أثر تطبيق معايير تقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية -المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض قوائم المالية- دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات، لأطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.
- 3- حمدي فلة، تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص محاسبة، منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017.
- 4- روجي وجدي عبد الفتاح عواد، محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأمانة المالية العالمية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010.
- 5- رولا كاسر لايقة، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، شهادة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا، 2007.
- 6- شباح نعيمة، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية (دراسة حالة المطاحن الكبرى للحبوب GMSud)، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008.
- 7- صابر عباسي، دور التسيير بالقيمة للضرائب في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة عينة في المؤسسات في قطاع المحروقات، أطروحة دكتوراه في محاسبة والجباية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015.
- 8- طبائية سليمة، دور محاسبة شركة التأمين في إتخاذ القرارات وفق الإبلاغ المالي الدولية، دراسة حالة: الشركة الجزائرية للتأمين، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2014/2013.
- 9- عقبي حمزة، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، رسالة دكتوراه الطور الثالث، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017.
- 10- مريم بالطرش، أثر استخدام القيمة العادلة على ترشيد الاستثمار في الاوراق المالية، دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول (فرنسا، المغرب، الجزائر) خلال فترة 2000-2015، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017/2016.
- 11- نجلاء نوبلي، استخدام أدوات محاسبة الادارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-بسكرة- أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.

خامسا: القوانين والمراسيم

- 1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، قانون 07-11، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية ، ع 74، 25 نوفمبر 2007.
- 2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم المحاسبية ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، ع 19، 25 مارس 2009.
- 3-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، النظام رقم 09-08 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية ع14، 25 فبراير 2010.

المراجع بالغة الأجنبية

- Les livres:

- 1- Alain Ch. Martinet et Ahmed Silen. **Lexique de Gestion**. 5^{ème} édition. Dalloz. Paris. 2000.
- 2- IFRS AT A GLANCE **IFRS 13 Fair Value Measuremet** LBDO 2014.
- 3- Josette Peyrard, **Analyse Financière**, 8 ème édition, Librairie Vuibert, Paris.
- 4- Machel Gervais, **Control de gestion**, Edition Economique, paris, 1997.
- 5- Patrick Piget, **Décision D'investissement Incertitude et information**, Economica, Paris, 2011.
- 6- Robert Robert, **normes internationales de comptabilité et d'information-financière** ,dunod ,paris, 2006.

- Les articles :

- 1- Alfatih Alami Abdalrahim Elfaki, Suleiman Musa Elzain Hammad, **The Impact of The Application of Fair Value Accounting on The Quality of Accounting Information. An Empirical Study on a Group Companies Listed on The Khartoum Stock Exchange**. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, Vol.5, No.1, HRMARS.2015.
- 2- Diana Elena Brinza, Marcela Bengescu, **Accounting based on the historical cost versus accounting based on fair value**, lucrari stintifice, Serial I, vol XVIII (2), 2016.

3- Jo Danbolt, William Ree, An experiment in fair value a accounting, UK Investment vehicles, European Accounting Review, Vol 17, No 2, 2008.

-LES RAPPORTS:

1-Notice d information , Société de Ain El Kbira- SCAEK. Visa COSOB n° 01/2016 du 20 Janvier 2016 – BOAL N° 1619102053.

- Les Theses:

1- Volha Shamkhts , Fair value accounting, BS-Thesis In Business Administration, University of Islenand ,2010 .

المواقع الالكترونية:

1-<http://www.scaek.dz/>.

2-<https://www.cosob.org/ar/la-sgbv/>.

3-<http://www.sgbv.dz/ar>.

الملاحق رقم:

- (01): بطاقة فنية لشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف-
- (02): أهم المحطات التاريخية لشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف-
- (03): الهيكل التنظيمي لشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف-

شركة الإسمنت لعين الكبيرة

المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر



Groupe Industriel des Ciments d'Algérie

Notice d'information

Société des Ciments de Ain El Kebira - SCAEK

Augmentation de capital de 35% par Appel Public à l'Epargne

Nombre d'actions émises :

11 846 000

Prix de l'émission de l'action :

1 600 DA

Période de la souscription : du 15 mai au 13 juin 2016 inclus

► Intermédiaire en Opérations de Bourse (IOB) accompagnateur et Chef de file



► Intermédiaires en Opérations de Bourse (IOB) membres du syndicat de placements



القرض الشعبي الجزائري
Crédit Populaire d'Algérie



سوسيتي جنيرال الجزائر
SOCIETE GENERALE ALGERIE



BNP PARIBAS
El Djazair



Visa COSOB n° 2016/01 du 20 Janvier 2016- BOAL N° 1619102053

INTRODUCTION

La Société des Ciments de Ain El Kebira, par abréviation SCAEK, est une société par actions au capital social de 2.200.000.000,00 DZD ; son activité principale est la production et commercialisation des ciments ordinaires et des ciments spéciaux.

La société SCAEK a été créée en 1998 à l'issue de la transformation de l'unité cimenterie d'Ain El Kebira en société par actions; son capital social est détenu en totalité par le Groupe GICA.

Le siège social se situe à la commune de Ouled Adouane, daïra de Ain El Kebira, Wilaya de SETIF.

La Société SCAEK dispose d'une capacité théorique annuelle de production d'un 1.000.000 tonnes métrique de ciments et se présente parmi les plus performantes de la branche ciment.

Grâce à sa politique de développement et aux importantes opérations de renouvellement et de modernisation de ses installations, la société a amélioré sensiblement durant ces dernières années ses performances opérationnelles en terme de volume et de qualité du produit ; le taux d'utilisation moyen de ses capacités de production dépasse les 120%. La SCAEK applique depuis l'année 2003 une nouvelle norme de fabrication, la norme NA 442/2000.

L'adjonction d'une nouvelle ligne de production de 6 000 tonnes de clinker par jour permettra de produire une quantité additionnelle de 2 200 000 tonnes, ce qui portera la capacité de production totale de la cimenterie à 3 200 000 de tonnes. Cette ligne sera opérationnelle et commencera à produire éventuellement dès le deuxième semestre 2016.

Consciente de la valeur de l'élément humain dans la vie de l'entreprise, la société programme chaque année des actions de formation et de recyclage au profit de son personnel pour élever le niveau de perfectionnement, notamment dans les domaines de la production et des techniques de gestion.

Avec l'entrée en production de la deuxième ligne de 2 200 000 tonnes, la société couvrira 16 % des besoins du marché de la région est du pays ; elle se hissera parmi les trois meilleures cimenteries du pays en terme de performances opérationnelles et de rentabilité ; elle enregistre le rendement le plus élevé des filiales du groupe GICA avec 3 243 tonnes de ciment par agent sur une moyenne de 1 920 tonnes.

Son effectif global à fin octobre 2015 est de 419 collaborateurs dont 373 permanents et se caractérise par un niveau de technicité de l'ordre de 80 %, cadres et agents de maîtrise, contre 20 % d'agents d'exécution et agents occasionnels.

La SCAEK enregistre depuis sa création des résultats bénéficiaires.

La société a clôturé l'exercice 2014 avec un bénéfice net de 3.305.138 milliers DZD et un chiffre d'affaires hors taxes de 8.198.405 milliers DZD enregistrant une croissance de 10% par rapport à 2013.

Pour préserver, augmenter sa part du marché et se positionner parmi les cimenteries les plus performantes, la société bénéficie de l'effet d'expérience cumulée et construit sa stratégie de base autour de ses principales forces qui résident notamment dans :

- La capitalisation d'un savoir faire et d'une longue expérience dans le métier de la production du ciment ; la cimenterie de Ain El Kebira a démarré sa production en novembre 1978 et a profité de judicieux plans de renouvellement et de modernisation de ses installations techniques ;
- L'importance de ses capacités de production nominales actuelles de 1.000.000 tonnes de ciment par an et du niveau élevé du taux d'utilisation des capacités de production ;
- La mise en service dès le deuxième semestre 2016, **d'une deuxième ligne de production d'une capacité de 2 200 000 tonnes**, ceci consolidera sa position sur le marché régional est du pays ;
- Son indépendance vis à vis des marchés extérieurs pour ses principaux approvisionnements en matières premières essentiellement d'origine locale notamment le calcaire, la marne, le gypse, le minerai de fer et la pouzzolane ;
- Les disponibilités importantes de ses gisements de bonne qualité et exploitables à ciel ouvert ;
- Sa localisation dans la région des hauts plateaux est du pays et à 80 Kms de la mer, l'une des principales régions de développement et proche de grands pôles de consommation avec un accès direct et rapide aux voies de communications, routes nationales, voie ferrée et autoroute ;

- Son potentiel technique en bon état de fonctionnement et dont l'exploitation est susceptible d'amélioration à moindre coût ;
- La mise à niveau de ses méthodes de gestion et l'expérience de son personnel ;
- Le niveau des marges commerciales qui lui garantissent une bonne rentabilité et des moyens de conquérir de nouveaux segments du marché ;
- Sa structure financière et ses niveaux d'autofinancement.

De même, la SCAEK a tenu compte dans sa stratégie des menaces externes avec l'arrivée sur le marché de nouveaux entrants avec la réalisation de nouvelles cimenteries privés d'une capacité de 3,7 millions de tonnes à Biskra qui commencent déjà à produire.

De ce fait, pour renforcer sa position concurrentielle, la société a mis en œuvre un plan d'investissement dont la réalisation devra lui fournir les moyens de production et de productivité suffisants pour améliorer ses performances techniques, financières et préserver sa part du marché national en pleine croissance ainsi que de l'améliorer.

En outre, tenant compte de ses faiblesses internes, notamment l'absence de stratégie marketing, la SCAEK a opéré à la mise à niveau de son organisation et de ses méthodes de gestion pour s'adapter aux conditions d'un marché ouvert ; elle a introduit de nouvelles techniques de management et opté pour une approche factuelle pour la prise de décisions.

La SCAEK a obtenu les certifications ISO 9001 version 2008, norme relative au Système de Management de la Qualité, ISO 14 000 version 2004, norme relative à l'environnement et OHSAS 18001 version 2007, normes relative à la santé et sécurité au travail.

La société bénéficie d'un climat social favorable et n'a pas connu de grève ou débrayage.

La SCAEK profitera de son introduction à la Bourse des Valeurs d'Alger pour construire une image de marque auprès d'un large public.

En termes de perspectives, les résultats prévisionnels du plan d'affaires 2015 - 2020 confirment la croissance enregistrée par la société durant ces dernières années et ce, grâce à un marché en hausse pour les besoins socio-économiques du pays et à la dynamique imprimée par l'Etat pour la relance de grands travaux d'infrastructure et de construction : autoroutes, aéroports, ports et barrages, logements ; la demande devrait continuer de croître au même rythme que celui qui a été observé au cours de ces deux dernières années, soit à un taux moyen de 11% par an.

L'admission en Bourse de la société SCAEK, filiale du Groupe GICA, a été décidée par l'Assemblée Générale Extraordinaire des Actionnaires de la société en date du 03 décembre 2014, conformément à la résolution n°12/14 du 21/01/2014 du Conseil National des Participations de l'Etat.

L'émission porte sur une augmentation de 35% du capital social représentant 11 846 000 nouvelles actions au prix fixe de 1 600 DZD l'action. La période de l'émission est fixée du 15/05/2016 au 13/06/2016 inclus.

L'évaluation de la SCAEK est réalisée par le Centre des Techniques de l'Information et de la Communication (CETIC) sis à Boumerdes.

CHAPITRE II : INFORMATIONS CONCERNANT L'EMETTEUR

2.1 RENSEIGNEMENTS A CARACTERE GENERAL

- **Dénomination sociale**

La Société est dénommée la Société des Ciments de Ain El Kebira, par abréviation SCAEK.

- **Forme Juridique**

La SCAEK est une société par actions, au capital de 2.200.000.000,00 DZD, créée pour une durée de 99 ans à compter de la date de son immatriculation au registre de commerce.

- **Adresse du siège social** : Ouled Adouane BP 01 Ain El Kebira 19400 Wilaya de SETIF

Direction Générale : Tél. 036 66 00 28 - 036 66 00 29 - Fax : 036 84 56 97

Cimenterie : Tél. 036 60 80 80 - 036 60 82 82 - Fax : 036 60 81 81

E-Mail : digen@scaek.dz

Web : www.scaek.dz

- **Date et lieu de dépôt des statuts**

Le projet de statut portant transformation de l'unité cimenterie de Ain El Kebira en une société par actions, dénommée Société des Ciments de Ain El Kebira, par abréviation, SCAEK, avec un capital de 50.000.000,00 DZD, a été déposé le 05 Avril 1998 devant Maître Hassen Touam à Constantine, 7 rue Benchaalel Smail.

Ce dépôt est conforme aux termes du procès verbal de l'AGEX de l'ERCE du 08 Décembre 1997 par lequel l'AGEX autorise le Groupe à constituer en filiale la cimenterie de Ain El Kebira.

Les modifications des statuts portant augmentation de capital à hauteur de 1.550.000.000,00 DZD ont été notifiées le 26 Octobre 1999 devant Maître Hassen Touam à Constantine, 7 rue Benchaalel Smail, conformément au procès verbal de l'AGEX de la société tenue le 27/04/1999.

Une deuxième augmentation du capital social décidée par l'AGEX du 13 Juin 2007 et notifiée le 02 Octobre 2008 devant Maître Hassen Touam faisant passer le capital social de 1.550.000.000,00 DZD à 2.200.000.000,00 DZD.

- **Objet Social**

La Société a pour objet la production et la commercialisation des ciments ordinaires et ciments spéciaux.

En outre, le statut de la société lui confère le droit de réaliser tout investissement concourant à rentabiliser les activités de production conformément à son objet social.

- **Registre de commerce et numéro d'inscription**

SCAEK est inscrite au registre de commerce de Sétif le 16 mai 1998 sous le n° 19/00 - 98 B 0082363.

- **Lieux de consultation des documents de la Société**

Les statuts, les procès - verbaux des assemblées générales, les rapports des commissaires aux comptes et tout autre document de la société peuvent être consultés à l'adresse :

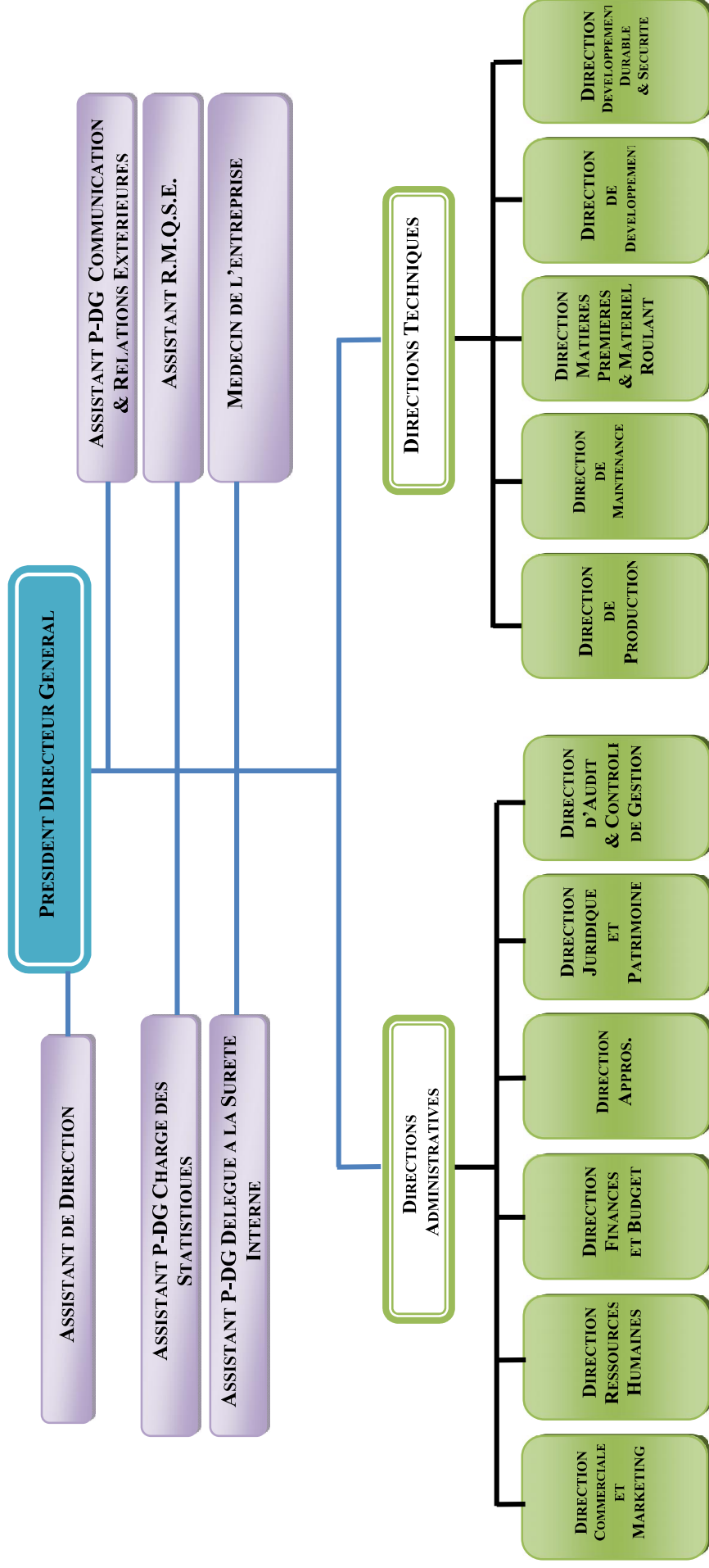
- Du Siège social de SCAEK : Ouled Adouane Ain El Kebira Wilaya de Sétif, ou

- Du siège de la direction de l'administration : rue Abacha Amar, cité Bounecheda, Sétif.

Dates clés :

- 1974** : Signature du contrat et début des travaux de réalisation de la cimenterie.
- 1978** : Entrée en production début novembre.
- 1982** : Restructuration de l'ancienne SNMC, et création de l'entreprise régionale des ciments de l'est ERCE.
- 1998** : Filialisation, à l'instar des autres unités, de la Cimenterie de Ain El Kebira et naissance de la Société des Ciments de Ain El Kebira (SCAEK).
- 2000** : La société des Ciments d'AIN EL KEBIRA dépasse, pour la première fois de son histoire, le seuil de 1 000 000 de tonnes de production de ciment.
- 2002** : La certification du système Qualité de la SCAEK à la norme ISO 9001 version 2000.
- 2003** : Signature d'un contrat avec le partenaire AAF pour la construction et supervision du montage du filtre à manche pour plus de 4 750 000 Euros.
- 2005** : Signature d'un contrat avec le partenaire ICER France pour l'automatisation des ateliers cru, cuisson et homogénéisation.
- 2006** : La réalisation, en mai, de l'installation de dépoussiérage par la technologie des filtres à manche pour le traitement des gaz chauds du four. Une technologie introduite pour la première fois en Algérie par la SCAEK.
- 2008** : La certification, en juin, de la SCAEK à la norme ISO 14001 version 2004.
- 2008** : La reprise, en juillet, de l'activité de vente détail de l'ancienne SCMCE.
- 2008** : L'obtention du deuxième prix national pour l'environnement décerné par le ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement.
- 2009** : La réalisation de l'installation de dépoussiérage par filtres à manches des gaz du refroidisseur.
- 2009** : Signature du contrat d'ingénierie et de conseil avec CETIM, pour un montant de 788 036 560 DZD/TTC
- 2009** : Démarrage des travaux de terrassement conformément au cahier des charges relatif au projet de construction de la deuxième ligne de production.
- 2010** : Une seconde restructuration après la création du Groupe Industriel des Ciments d'Algérie (Groupe GICA) le 26 novembre 2009, et transfert des actions, parts sociales, participations et autres valeurs immobilières détenues par le groupe ERCE en liquidation au profit du groupe GICA à compter du 30 mars 2010.
- 2010** : La SCAEK a réussi la mise en service d'un nouveau refroidisseur dans le cadre du programme de mise à niveau de son potentiel de production. Un investissement qui a coûté 484 514 410,02 DZD.
- 2011** : La SCAEK a dépassé pour la première de son l'histoire le seuil de 1 022 040 de tonnes de clinker.
- 2011** : La certification de la SCAEK du système de management intégré, ISO9001 version 2008, ISO 14001 version 2004 et OHSAS 18001 version 2007.
- 2013** : La signature du contrat pour la réalisation d'une deuxième ligne de production avec le constructeur POLYSIUS devenu THYSSEN KRUPP INDUSTRIEL SOLUTIONS (FRANCE) SAS France le 21 Aout 2013.
- 2014** : La mise en vigueur, le 23 janvier 2014, du contrat signé avec le constructeur POLYSIUS devenu THYSSEN KRUPP INDUSTRIEL SOLUTIONS (FRANCE) SAS France.
- 2014** : L'Assemblée Générale Extraordinaire de la SCAEK décide l'introduction en bourse de la société des ciments de Ain El Kebira par l'augmentation de 35% de son capital.

3.1.2 Organigramme



الملاحق رقم:

(04): أصول الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف - في

2015/06/30

(05): خصوم الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف - في

2015/06/30

(06): جدول النتائج الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف - في

2015/06/30

Bilan Actif

Exercice clos le 30/06/2015

Unité: null

ACTIF	Note	2015 Brut	2015 Amort-Prov.	2015 Net	2014 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)	2				
Ecart d'acquisition (ou goodwill)	2	0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles	2	24 722 510,94	24 160 010,94	562 500,00	872 499,97
Immobilisations corporelles	2	13 040 491 543,39	10 097 352 463,13	2 943 139 080,26	3 244 965 586,53
Terrains	2	45 850 181,38	0,00	45 850 181,38	43 479 147,26
Bâtiments	2	3 360 022 245,14	3 203 293 013,05	156 729 232,09	159 453 053,47
Autres immobilisations corporelles	2	9 634 619 116,87	6 894 059 450,08	2 740 559 666,79	3 042 033 385,80
Immobilisations en concession	2	0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours	5	16 163 063 630,31	0,00	16 163 063 630,31	7 594 067 126,61
Immobilisations financières	6	5 441 689 914,49	0,00	5 441 689 914,49	5 434 634 776,60
Titres mis en équivalence – entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres titres immobilisés		0,00		0,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		5 441 689 914,49	0,00	5 441 689 914,49	5 434 634 776,60
Impôts différés actif	11	103 059 132,22	0,00	103 059 132,22	168 276 634,34
TOTAL ACTIF NON COURANT		34 773 026 731,35	10 121 512 474,07	24 651 514 257,28	16 442 816 624,05
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	7	2 264 795 976,23	(49 260 964,82)	2 215 535 011,41	2 128 138 491,89
Créances et emplois assimilés	8	234 894 796,41	(210 101,25)	234 684 695,16	152 840 444,30
Clients	8	128 176 015,71	210 101,25	127 965 914,46	(100 963 661,61)
Autres débiteurs		40 609 412,06	0,00	40 609 412,06	164 314 785,93
Impôts et assimilés	11	66 109 368,64	(0,00)	66 109 368,64	89 489 319,98
Autres actifs courants		(0,00)		(0,00)	(0,00)
Disponibilités et assimilés	10	1 761 389 169,35	0,00	1 761 389 169,35	2 797 026 683,95
Placements et autres actifs financiers courants		268 735 640,86	0,00	268 735 640,86	134 108 613,93
Trésorerie	10	1 492 653 528,49	0,00	1 492 653 528,49	2 662 918 070,02
TOTAL ACTIF COURANT		4 261 079 941,99	(49 471 066,07)	4 211 608 875,92	5 078 005 620,14
TOTAL GENERAL ACTIF		39 034 106 673,34	(10 170 983 540,14)	28 863 123 133,20	21 520 822 244,19

BILAN PASSIF

Exercice clos le 30/06/2015

Unité: null

Passif	Note	2015	2014
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		2 200 000 000,00	2 200 000 000,00
Capital non appelé	3	0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))	3	16 479 353 772,12	13 803 843 917,63
Ecart de réévaluation		0,00	0,00
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)	23	2 303 640 174,59	2 230 129 187,99
Autres capitaux propres – Report à nouveau	3	-41 190 627,28	-28 600 000,00
Liason inter unite	26	0,00	0,00
Part de la société consolidante) (1)		20 941 803 319,43	18 205 373 105,62
Part des minoritaires (1)		0,00	0,00
TOTAL I		20 941 803 319,43	18 205 373 105,62
PASSIFS NON COURANTS		0,00	0,00
Emprunts et dettes financières	13	3 860 639 755,75	2 429 272,00
Impôts (différés et provisionnés)	11	0,00	13 629 093,49
Autres dettes non courantes	13	0,00	0,00
Provisions et produits comptabilisés d'avance	12	665 321 167,84	786 000 742,67
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		4 525 960 923,59	802 059 108,16
PASSIFS COURANTS	3	0,00	0,00
Fournisseurs et comptes rattachés		1 617 115 477,58	297 646 086,77
Impôts	21	149 267 028,86	178 837 388,87
Autres dettes	9	1 626 288 967,72	2 048 190 246,97
Trésorerie Passif	10	2 687 416,02	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		3 395 358 890,18	2 524 673 722,61
TOTAL GENERAL PASSIF		28 863 123 133,20	21 532 105 936,39

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

Compte de resultats (Par nature)

Unité:

	Note	2015	2014	%
Ventes et produits annexes	15	4 137 851 760,56	3 852 481 853,61	7,41%
Variation stocks produits finis et en-cours	7	(3 560 531,95)	14 688 950,96	-124,2
Production immobilisée		0,00	0,00	0,00%
Subventions d'exploitation		1 023 000,01	1 010 090,92	1,28%
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		4 135 314 228,62	3 868 180 895,49	6,91%
Achats consommés	8	(921 829 434,41)	(826 105 529,66)	11,59
Services extérieurs et autres consommations	19	(325 751 176,45)	(250 133 494,63)	30,23
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		(1 247 580 610,86)	(1 076 239 024,29)	15,92
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		2 887 733 617,76	2 791 941 871,20	3,43%
Charges de personnel	20	(320 883 211,95)	(313 831 477,33)	2,25%
Impôts, taxes et versements assimilés	21	(66 576 015,83)	(64 889 842,37)	2,60%
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		2 500 274 389,98	2 413 220 551,50	3,61%
Autres produits opérationnels		30 032 892,61	38 968 931,34	-22,93
Autres charges opérationnelles		(3 687 552,72)	(5 591 169,39)	-34,05
Dotations aux amortissements	5	(270 183 999,98)	(250 682 730,61)	7,78%
Dotations aux provisions	5	(13 339 270,26)	(11 302 032,67)	18,03
Reprise sur pertes de valeur et provisions		13 749 775,53	3 209 785,43	328,37
V- RESULTAT OPERATIONNEL		2 256 846 235,16	2 187 823 335,60	3,15%
Produits financiers	17	83 072 222,22	42 308 004,44	96,35
Charges financières	23	0,00	(2 152,05)	-100,0
VI- RESULTAT FINANCIER	23	83 072 222,22	42 305 852,39	96,36
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		2 339 918 457,38	2 230 129 187,99	4,92%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	24	(0,00)	(0,00)	0,00%
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	11	(36 278 282,79)	(0,00)	0,00%
Participation des travailleurs aux bénéfices		(0,00)	(0,00)	0,00%
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 262 169 118,98	3 952 667 616,70	7,83%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		(1 958 528 944,39)	(1 722 538 428,71)	13,70
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 303 640 174,59	2 230 129 187,99	3,30%
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00	0,00%
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00	0,00	0,00%
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00	0,00%
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		2 303 640 174,59	2 230 129 187,99	3,30%
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)	24	0,00	0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		0,00	0,00	0,00
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم (07):

نتائج إعادة تقييم شركة الاسمنت عين الكبيرة -سطيف-

في 2015/06/30

Approche par l'actif

Tableau numéro 06 : Valorisation de la société par l'ANCC - F2

(Millions DZD)

Valorisation par l'ANCC de la SCAEK	Valeur nette Comptable	Valeur réévaluée au 30 06 2015	Plus ou moins value
mobilisations incorporelles	1	1	0
Terrains	46	1 823	1 777
Bâtiments	162	968	806
Equipements de production	2 767	4 476	1 709
Investissements en cours dont 8 6 41 Milliers de DZD 2 ^{eme} Ligne	16 186	16 186	0
Immobilisations financières	5 544	5 544	0
Immobilisations	24 706	28 998	4 292
Stocks	2 117	1 905	-212
Créances et emplois assimilés	235	235	0
Disponible	1 761	1 761	0
Actifs courants	4 113	3 901	-212
TOTAL ACTIFS	28 819	32 899	4 080
A déduire le montant de l'endettement			
TOTAL DES DETTES	7 926	7 926	
à réintégrer la provision pour retraite	667	667	
A déduire la provision pour IBS (S1-2015)	428	428	
A déduire les dividendes et participation	400	400	
ACTIF NET COMPTABLE CORRIGE	20 733	24 813	

L'évaluation de la SCAEK Spa par la méthode de l'actif net comptable corrigé « **formule I** » a permis de dégager **une valeur de 24,813 milliards de DZD au 30 juin 2015.**

1.2.2.2. La méthode des Cash-flows actualisés (DCF)

Selon cette méthode, encore appelée méthode du free cash-flow, la valeur de l'entreprise est obtenue en calculant la valeur actuelle des cash-flows disponibles générés par les actifs d'exploitation sur une période de référence.

Le flux économique est déterminé par référence au résultat avant amortissement, provisions et charges financières.

A dette nulle, cette valeur doit permettre de rémunérer l'actionnaire et les créanciers. Il s'agit donc de déterminer le flux après impôt et prise en compte des investissements nécessaires au développement et au maintien de l'activité, y compris les variations des besoins en fonds de roulement (BFR) puis d'affecter à cette valeur, le coût moyen pondéré du capital.

La méthode peut ensuite être utilisée avec deux variantes, que l'on y intègre ou non l'économie d'impôt résultant de l'affectation de la charge financière du capital.

La valeur revenant aux actionnaires s'obtient en retirant de la valeur actualisée le montant de la dette financière à long et moyen terme déductible à la date d'évaluation.

1.2.3. Le montage financier

Le montage financier s'est fait sur la base du bilan de la société au 30 juin 2015

Tableau numéro 16 : Présentation du bilan comptable au 30-06-2015

SCAEK - BILAN AU 30 06 2015		(Millions DZD)
RESSOURCES		Avant
Capital		2 200
Réserves		16 479
Résultat 2015		2 250
Report à nouveau		-36
= Capitaux propres		20 893
en % du TB		72%
Emprunts et dettes financières		3 860
Provisions		667
= Passifs non courants		4 527
Fournisseurs		1 619
Impôts		151
Autres dettes		1 629
= Passifs courants		3 399
TOTAL PASSIF		28 819
ACTIF		
Immobilisations corporelles		2 974
Immobilisations en cours		16 186
Immobilisations financières		5 442
Impôts différés		104
= Actifs non courants		24 706
Stocks		2 117
Créances		235
Disponibilités		1 761
Actif circulant		4 113
TOTAL ACTIF		28 819

➤ Fractionnement du capital social

Avant fractionnement de la valeur nominale	
Capital social	2 200 000 000 DZD
Valeur nominale	200 000 DZD
Nombre d'actions	11 000

Après fractionnement de la valeur nominale	
Capital social	2 200 000 000 DZD
Valeur nominale	100 DZD
Nombre d'actions	22 000 000

L'ouverture du capital à hauteur de 35% destinée aux investisseurs institutionnels, mais également aux petits épargnants nécessitera un fractionnement de la valeur nominale actuellement de 200 000 DZD l'action pour la réduire à 100 DZD l'action.

Ainsi le nombre d'actions passera de 11 000 actions à 22 000 000 actions.

الملحق رقم (08):

ميزان المراجعة لشركة الاسمنت عين الكبيرة-سطيف-

بتاريخ 2015/06/30

SCAEK

SCAEK

Unité: BP01, Ouled Adouane Ain elkebira 19400

Balance Générale

du 01/01/2015

Au 30/06/2015

No Compte	Libellé	Ouverture		Mouvement de l'exercice						Solde	
				Anterieur		Periode		Cumul Exercice			
		Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit
164	Emprunts auprès des	0,00	663 349 979,30	0,00	0,00	1 819 735,51	3 196 205 239,9	1 819 735,51	3 196 205 239,9	0,00	3 857 735 483,7
165200	Cautionnements reçus	0,00	2 904 272,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	2 904 272,00
165	Dépôts et cautionnements	0,00	2 904 272,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	2 904 272,00
16	EMPRUNTS ET DETTES	0,00	666 254 251,30	0,00	0,00	1 819 735,51	3 196 205 239,9	1 819 735,51	3 196 205 239,96	0,00	3 860 639 755,7
1	Comptes de capitaux	0,00	20 535 297 738,	0,00	0,00	3 673 746 701,3	6 199 513 899,1	3 673 746 701,3	6 199 513 899,1	0,00	23 061 064 936,
204000	Logiciels informatiques acquis	24 722 510,94	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	24 722 510,94	0,00
204	Logiciels informatiques et	24 722 510,94	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	24 722 510,94	0,00
20	IMMOBILISATIONS	24 722 510,94	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	24 722 510,94	0,00
211510	Terrains bâtis bâtiments	18 979 147,26	0,00	0,00	0,00	2 371 034,12	0,00	2 371 034,12	0,00	21 350 181,38	0,00
211900	Autres terrains	24 500 000,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	24 500 000,00	0,00
211	Terrains	43 479 147,26	0,00	0,00	0,00	2 371 034,12	0,00	2 371 034,12	0,00	45 850 181,38	0,00
212520	Agencement et aménagement	10 744 986,63	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	10 744 986,63	0,00
212	Agencements et	10 744 986,63	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	10 744 986,63	0,00
213110	Bâtiments industriels	2 722 579 396,24	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	2 722 579 396,24	0,00
213120	Bâtiments administratifs et	290 986 618,49	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	290 986 618,49	0,00
213140	Bâtiments Administratifs et	4 560 832,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	4 560 832,00	0,00
213150	Bâtiments sociaux	171 719 936,34	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	171 719 936,34	0,00
213210	Voies de transport de terre	164 652 002,07	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	164 652 002,07	0,00
213290	Autres Ouvrages	5 523 460,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	5 523 460,00	0,00
213	Constructions	3 360 022 245,1	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	3 360 022 245,1	0,00
215210	Matériel de production	5 759 532 565,61	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	5 759 532 565,61	0,00
215230	Matériels de carrières	1 516 666 216,90	0,00	0,00	0,00	39 394 512,92	0,00	39 394 512,92	0,00	1 556 060 729,82	0,00
215240	Matériel de manutention, de	106 304 110,98	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	106 304 110,98	0,00
215250	Matériel de laboratoire	39 612 211,22	0,00	0,00	0,00	2 269 800,00	0,00	2 269 800,00	0,00	41 882 011,22	0,00
215260	Matériel de sécurité	3 554 994,71	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	3 554 994,71	0,00
215270	Matériel des ateliers	3 210 370,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	3 210 370,00	0,00

SCAEK

SCAEK

Unité: BP01, Ouled Adouane Ain elkebira 19400

Balance Générale

du 01/01/2015

Au 30/06/2015

No Compte	Libellé	Ouverture		Mouvement de l'exercice						Solde	
				Anterieur		Periode		Cumul Exercice			
		Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit
215290	Autres matériels	197 920 262,90	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	197 920 262,90	0,00
215310	Outillages de production	809 676,51	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	809 676,51	0,00
215320	Outillages de chantier	2 219 054,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	2 219 054,00	0,00
215340	Outillages de manutention, de	169 012,83	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	169 012,83	0,00
215350	Outillages de laboratoire	797 863,56	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	797 863,56	0,00
215370	Outillages des ateliers	1 883 834,50	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1 883 834,50	0,00
215390	Autres Outillages industriels	0,00	0,00	0,00	0,00	545 050,19	0,00	545 050,19	0,00	545 050,19	0,00
215450	Réfrigérateurur	166 520,96	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	166 520,96	0,00
215	Installations techniques,	7 632 846 694,6	0,00	0,00	0,00	42 209 363,11	0,00	42 209 363,11	0,00	7 675 056 057,7	0,00
218100	Véhicules de tourisme	36 601 000,04	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	36 601 000,04	0,00
218110	Véhicules utilitaires et	21 485 365,87	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	21 485 365,87	0,00
218120	Bus et microbus	4 107 414,04	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	4 107 414,04	0,00
218130	Camions	15 899 697,36	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	15 899 697,36	0,00
218140	Tracteur Routier	31 655 836,80	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	31 655 836,80	0,00
218170	Remorques	3 937 411,67	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	3 937 411,67	0,00
218180	Tracteurs agricole	310 587,55	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	310 587,55	0,00
218190	Autres matériel de transport	6 453 391,63	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	6 453 391,63	0,00
218210	Mobiliers	26 542 640,97	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	26 542 640,97	0,00
218220	Matériels de bureau	1 853 785,19	0,00	0,00	0,00	64 000,00	0,00	64 000,00	0,00	1 917 785,19	0,00
218230	Equipements informatiques	34 988 077,55	0,00	0,00	0,00	838 570,00	0,00	838 570,00	0,00	35 826 647,55	0,00
218250	Matériel de télécommunication	7 200,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	7 200,00	0,00
218310	Containers	6 042 554,90	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	6 042 554,90	0,00
218340	Bouteille à gaz	336 667,43	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	336 667,43	0,00
218400	Agencement, Installation et	11 498 219,31	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	11 498 219,31	0,00
218410	Agencement et Installation	22 198 746,72	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	22 198 746,72	0,00

SCAEK

SCAEK

Unité: BP01, Ouled Adouane Ain elkebira 19400

Balance Générale

du 01/01/2015

Au 30/06/2015

No Compte	Libellé	Ouverture		Mouvement de l'exercice						Solde	
				Anterieur		Periode		Cumul Exercice			
		Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit
218420	Agencement et Installation	113 459 531,13	0,00	0,00	0,00	1 493 792,48	0,00	1 493 792,48	0,00	114 953 323,61	0,00
218430	Agencement et Installation	1 344 826 043,42	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1 344 826 043,42	0,00
218440	Agencement et Installation Eau	71 565 659,83	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	71 565 659,83	0,00
218450	Agencement et Installation	40 371 823,06	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	40 371 823,06	0,00
218460	Agencement et Installation	4 792 268,65	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	4 792 268,65	0,00
218470	Agencement et Installation	15 023 977,96	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	15 023 977,96	0,00
218480	Agencement et Installation et	1 788 000,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1 788 000,00	0,00
218490	Autres agencement et	32 668 752,72	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	32 668 752,72	0,00
218510	Matériel Social et Médical	360 373,26	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	360 373,26	0,00
218520	Matériel de Cantine	3 007 700,40	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	3 007 700,40	0,00
218521	Equipements Ménagers Cantine	1 901 694,17	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1 901 694,17	0,00
218523	Mobilier De Cantine	285 890,51	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	285 890,51	0,00
21881	Matériel audio-visuel	2 061 473,39	0,00	0,00	0,00	73 500,00	0,00	73 500,00	0,00	2 134 973,39	0,00
218850	Installations techniques,	1 004 700,86	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1 004 700,86	0,00
218885	Equipements et matériels	2 006 264,00	0,00	0,00	0,00	501 400,00	0,00	501 400,00	0,00	2 507 664,00	0,00
<i>218</i>	<i>Autres immobilisations</i>	<i>1 859 042 750,3</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>2 971 262,48</i>	<i>0,00</i>	<i>2 971 262,48</i>	<i>0,00</i>	<i>1 862 014 012,8</i>	<i>0,00</i>
219999	Equipements Reformés destiné	86 804 059,58	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	86 804 059,58	0,00
<i>219</i>	<i>219</i>	<i>86 804 059,58</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>86 804 059,58</i>	<i>0,00</i>
21	IMMOBILISATIONS	12 992 939 883,	0,00	0,00	0,00	47 551 659,71	0,00	47 551 659,71	0,00	13 040 491 543,	0,00
232311	Bâtiments industriels	170 625 861,03	0,00	0,00	0,00	27 200 000,00	0,00	27 200 000,00	0,00	197 825 861,03	0,00
232521	Matériel de production	4 113 086 374,32	0,00	0,00	0,00	8 219 300 050,23	0,00	8 219 300 050,23	0,00	12 332 386 424,5	0,00
<i>232</i>	<i>Immobilisations</i>	<i>4 283 712 235,3</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>8 246 500 050,2</i>	<i>0,00</i>	<i>8 246 500 050,2</i>	<i>0,00</i>	<i>12 530 212 285,</i>	<i>0,00</i>
238311	Bâtiments industriels	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
238521	Matériel de production	4 833 140 200,03	0,00	0,00	0,00	3 632 851 344,73	4 833 140 200,03	3 632 851 344,73	4 833 140 200,03	3 632 851 344,73	0,00
<i>238</i>	<i>Avances et acomptes</i>	<i>4 833 140 200,0</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>3 632 851 344,7</i>	<i>4 833 140 200,0</i>	<i>3 632 851 344,7</i>	<i>4 833 140 200,0</i>	<i>3 632 851 344,7</i>	<i>0,00</i>

SCAEK

SCAEK

Unité: BP01, Ouled Adouane Ain elkebira 19400

Balance Générale

du 01/01/2015

Au 30/06/2015

No Compte	Libellé	Ouverture		Mouvement de l'exercice						Solde	
				Anterieur		Periode		Cumul Exercice			
		Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit
23	IMMOBILISATIONS EN	9 116 852 435,3	0,00	0,00	0,00	11 879 351 394,4	4 833 140 200,0	11 879 351 394,9	4 833 140 200,03	16 163 063 630,3	0,00
274120	Prêts de construction au	0,00	0,00	0,00	0,00	11 400 000,00	380 000,00	11 400 000,00	380 000,00	11 020 000,00	0,00
<i>274</i>	<i>Prêts et créances sur</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>11 400 000,00</i>	<i>380 000,00</i>	<i>11 400 000,00</i>	<i>380 000,00</i>	<i>11 020 000,00</i>	<i>0,00</i>
275100	Sonelgaz	1 884 369,11	0,00	0,00	0,00	330 842,41	0,00	330 842,41	0,00	2 215 211,52	0,00
275140	Loyers	100 000,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	100 000,00	0,00
275190	Autres cautionnements versés	3 000 000,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	3 000 000,00	0,00
275191	Compte sequestre	21 427 989,45	0,00	0,00	0,00	3 162 932,51	0,00	3 162 932,51	0,00	24 590 921,96	0,00
275210	Consignations versées sur	545 367,53	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	545 367,53	0,00
275230	Autres Dépôts versés	32 902,10	0,00	0,00	0,00	185 511,38	0,00	185 511,38	0,00	218 413,48	0,00
<i>275</i>	<i>Dépôts et cautionnements</i>	<i>26 990 628,19</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>3 679 286,30</i>	<i>0,00</i>	<i>3 679 286,30</i>	<i>0,00</i>	<i>30 669 914,49</i>	<i>0,00</i>
276200	Placements bancaires à long et	5 400 000 000,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	5 400 000 000,00	0,00
<i>276</i>	<i>Autres créances</i>	<i>5 400 000 000,0</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>5 400 000 000,0</i>	<i>0,00</i>
27	Autres immobilisations	5 426 990 628,1	0,00	0,00	0,00	15 079 286,30	380 000,00	15 079 286,30	380 000,00	5 441 689 914,4	0,00
280400	Logiciels informatiques acquis	0,00	24 005 010,94	0,00	0,00	0,00	155 000,00	0,00	155 000,00	0,00	24 160 010,94
<i>280</i>	<i>Amortissement des</i>	<i>0,00</i>	<i>24 005 010,94</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>155 000,00</i>	<i>0,00</i>	<i>155 000,00</i>	<i>0,00</i>	<i>24 160 010,94</i>
281210	Agencement et aménagement	0,00	10 744 986,63	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	10 744 986,63
281311	Bâtiments industriels	0,00	2 699 397 265,67	0,00	0,00	0,00	6 791 798,61	0,00	6 791 798,61	0,00	2 706 189 064,28
281312	Bâtiments administratifs et	0,00	262 984 397,63	0,00	0,00	0,00	1 709 319,00	0,00	1 709 319,00	0,00	264 693 716,63
281314	Bâtiments Administratifs et	0,00	2 644 998,66	0,00	0,00	0,00	55 000,00	0,00	55 000,00	0,00	2 699 998,66
281315	Bâtiments sociaux	0,00	90 104 573,47	0,00	0,00	0,00	539 532,92	0,00	539 532,92	0,00	90 644 106,39
281321	Voies de transport de terre	0,00	132 603 692,95	0,00	0,00	0,00	3 976 877,14	0,00	3 976 877,14	0,00	136 580 570,09
281329	Autres Ouvrages	0,00	2 209 384,00	0,00	0,00	0,00	276 173,00	0,00	276 173,00	0,00	2 485 557,00
281521	Matériel de production	0,00	3 512 488 755,85	0,00	0,00	0,00	138 530 348,32	0,00	138 530 348,32	0,00	3 651 019 104,17
281523	Matériels de carrières	0,00	1 232 246 843,62	0,00	0,00	0,00	51 661 267,11	0,00	51 661 267,11	0,00	1 283 908 110,73
281524	Matériel de manutention, de	0,00	98 988 694,16	0,00	0,00	0,00	988 685,37	0,00	988 685,37	0,00	99 977 379,53

SCAEK

SCAEK

Unité: BP01, Ouled Adouane Ain elkebira 19400

Balance Générale

du 01/01/2015

Au 30/06/2015

No Compte	Libellé	Ouverture		Mouvement de l'exercice						Solde	
				Anterieur		Periode		Cumul Exercice			
		Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit
281525	Matériel de laboratoire	0,00	38 712 540,14	0,00	0,00	0,00	331 729,32	0,00	331 729,32	0,00	39 044 269,46
281526	Matériel de sécurité	0,00	2 849 034,03	0,00	0,00	0,00	110 315,66	0,00	110 315,66	0,00	2 959 349,69
281527	Matériel des ateliers	0,00	599 269,07	0,00	0,00	0,00	112 362,95	0,00	112 362,95	0,00	711 632,02
281529	Autres matériels	0,00	170 668 797,36	0,00	0,00	0,00	1 283 475,30	0,00	1 283 475,30	0,00	171 952 272,66
281531	Outillages de production	0,00	263 144,86	0,00	0,00	0,00	40 483,83	0,00	40 483,83	0,00	303 628,69
281532	Outillages de chantier	0,00	652 921,20	0,00	0,00	0,00	110 952,70	0,00	110 952,70	0,00	763 873,90
281534	Outillages de manutention, de	0,00	18 350,64	0,00	0,00	0,00	8 450,64	0,00	8 450,64	0,00	26 801,28
281535	Outillages de laboratoire	0,00	356 769,84	0,00	0,00	0,00	62 959,38	0,00	62 959,38	0,00	419 729,22
281537	Outillages des ateliers	0,00	458 505,12	0,00	0,00	0,00	94 191,73	0,00	94 191,73	0,00	552 696,85
281539	Autres Outillages	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	9 084,17	0,00	9 084,17	0,00	9 084,17
281810	Véhicules de tourisme	0,00	24 291 229,54	0,00	0,00	0,00	1 945 749,94	0,00	1 945 749,94	0,00	26 236 979,48
281811	Véhicules utilitaires et	0,00	15 423 304,63	0,00	0,00	0,00	940 196,58	0,00	940 196,58	0,00	16 363 501,21
281812	Bus et microbus	0,00	4 107 414,04	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	4 107 414,04
281813	Camions	0,00	15 899 697,36	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	15 899 697,36
281814	Tracteur Routier	0,00	23 985 834,80	0,00	0,00	0,00	780 000,00	0,00	780 000,00	0,00	24 765 834,80
281817	Remorques	0,00	1 852 881,74	0,00	0,00	0,00	388 632,49	0,00	388 632,49	0,00	2 241 514,23
281818	Tracteurs agricole	0,00	310 587,55	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	310 587,55
281819	Autres matériel de transport	0,00	6 453 391,63	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	6 453 391,63
281821	Mobiliers de bureau	0,00	15 125 625,40	0,00	0,00	0,00	896 884,90	0,00	896 884,90	0,00	16 022 510,30
281831	Containers	0,00	4 697 153,73	0,00	0,00	0,00	448 467,20	0,00	448 467,20	0,00	5 145 620,93
281832	Matériel de bureau	0,00	1 028 873,69	0,00	0,00	0,00	57 838,67	0,00	57 838,67	0,00	1 086 712,36
281833	Matériel informatique	0,00	30 427 018,90	0,00	0,00	0,00	1 396 074,80	0,00	1 396 074,80	0,00	31 823 093,70
281834	Matériel audio-visuel	0,00	1 398 399,22	0,00	0,00	0,00	86 543,62	0,00	86 543,62	0,00	1 484 942,84
281835	Matériel de télécommunication	0,00	7 200,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	7 200,00
281840	Agencement, Installation et	0,00	11 372 127,31	0,00	0,00	0,00	15 760,00	0,00	15 760,00	0,00	11 387 887,31

SCAEK

SCAEK

Unité: BP01, Ouled Adouane Ain elkebira 19400

Balance Générale

du 01/01/2015

Au 30/06/2015

No Compte	Libellé	Ouverture		Mouvement de l'exercice						Solde	
				Anterieur		Periode		Cumul Exercice			
		Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit
281841	Agencement et Installation	0,00	12 852 136,88	0,00	0,00	0,00	713 508,51	0,00	713 508,51	0,00	13 565 645,39
281842	Agencement et Installation	0,00	102 591 166,98	0,00	0,00	0,00	863 171,45	0,00	863 171,45	0,00	103 454 338,43
281843	Agencement et Installation	0,00	1 118 485 541,60	0,00	0,00	0,00	51 511 052,56	0,00	51 511 052,56	0,00	1 169 996 594,16
281844	Agencement et Installation Eau	0,00	64 897 899,04	0,00	0,00	0,00	336 492,04	0,00	336 492,04	0,00	65 234 391,08
281845	Agencement et Installation	0,00	22 659 206,01	0,00	0,00	0,00	1 047 188,51	0,00	1 047 188,51	0,00	23 706 394,52
281846	Agencement et Installation	0,00	3 756 875,93	0,00	0,00	0,00	72 592,88	0,00	72 592,88	0,00	3 829 468,81
281847	Agencement et Installation	0,00	13 537 388,96	0,00	0,00	0,00	207 356,20	0,00	207 356,20	0,00	13 744 745,16
281848	Agencement et Installation et	0,00	402 300,00	0,00	0,00	0,00	89 400,00	0,00	89 400,00	0,00	491 700,00
281849	Autres agencement et	0,00	3 781 766,76	0,00	0,00	0,00	1 200 090,42	0,00	1 200 090,42	0,00	4 981 857,18
281850	Amortissements équipements et	0,00	3 071 175,21	0,00	0,00	0,00	338 992,06	0,00	338 992,06	0,00	3 410 167,27
281999	Amortissements	0,00	65 914 341,34	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	65 914 341,34
281	<i>Amortissement des</i>	<i>0,00</i>	<i>9 827 323 463,1</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>270 028 999,98</i>	<i>0,00</i>	<i>270 028 999,98</i>	<i>0,00</i>	<i>10 097 352 463,</i>
28	AMORTISSEMENTS	0,00	9 851 328 474,0	0,00	0,00	0,00	270 183 999,98	0,00	270 183 999,98	0,00	10 121 512 474,
2	CLASSE 2 – COMPTES	17 710 176 984,	0,00	0,00	0,00	11 941 982 340,	5 103 704 200,0	11 941 982 340,	5 103 704 200,0	24 548 455 125,	0,00
312210	Gypse	40 442 206,00	0,00	0,00	0,00	29 008 723,20	28 232 091,66	29 008 723,20	28 232 091,66	41 218 837,54	0,00
312220	Minerai de fer	77 421 793,12	0,00	0,00	0,00	77 167 666,20	96 939 560,50	77 167 666,20	96 939 560,50	57 649 898,82	0,00
312270	Pouzzolane	91 573 849,47	0,00	0,00	0,00	148 462 585,20	89 138 025,95	148 462 585,20	89 138 025,95	150 898 408,72	0,00
312	<i>Matières premières et</i>	<i>209 437 848,59</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>254 638 974,60</i>	<i>214 309 678,11</i>	<i>254 638 974,60</i>	<i>214 309 678,11</i>	<i>249 767 145,08</i>	<i>0,00</i>
31	MATIERES PREMIERES	209 437 848,59	0,00	0,00	0,00	254 638 974,60	214 309 678,11	254 638 974,60	214 309 678,11	249 767 145,08	0,00
321100	Boulets	139 235 350,72	0,00	0,00	0,00	21 620 300,00	59 382 649,76	21 620 300,00	59 382 649,76	101 473 000,96	0,00
321200	Briques réfractaires	129 536 459,26	0,00	0,00	0,00	23 073 646,99	69 036 534,45	23 073 646,99	69 036 534,45	83 573 571,80	0,00
321	<i>Matières consommables</i>	<i>268 771 809,98</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>44 693 946,99</i>	<i>128 419 184,21</i>	<i>44 693 946,99</i>	<i>128 419 184,21</i>	<i>185 046 572,76</i>	<i>0,00</i>
322000	Stock Fournitures courantes	6 474 590,28	0,00	0,00	0,00	996 783,13	1 526 778,27	996 783,13	1 526 778,27	5 944 595,14	0,00
322100	Stock Produits chimiques et de	9 257 192,77	0,00	0,00	0,00	1 412 369,45	1 637 322,00	1 412 369,45	1 637 322,00	9 032 240,22	0,00
322210	Stock Pièces de rechanges	178 036 619,26	0,00	0,00	0,00	17 931 224,26	20 597 724,77	17 931 224,26	20 597 724,77	175 370 118,75	0,00

SCAEK

SCAEK

Unité: BP01, Ouled Adouane Ain elkebira 19400

Balance Générale

du 01/01/2015

Au 30/06/2015

No Compte	Libellé	Ouverture		Mouvement de l'exercice						Solde	
				Anterieur		Periode		Cumul Exercice			
		Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit
322220	Stock Pièces de rechange	776 198 297,42	0,00	0,00	0,00	105 416 671,60	119 444 199,42	105 416 671,60	119 444 199,42	762 170 769,60	0,00
322230	Stock Pièces rechanges	188 578 887,66	0,00	0,00	0,00	8 402 332,63	9 157 780,90	8 402 332,63	9 157 780,90	187 823 439,39	0,00
322260	Stock Pièces de rechange	299 712 038,74	0,00	0,00	0,00	27 120 347,11	16 604 354,17	27 120 347,11	16 604 354,17	310 228 031,68	0,00
322300	Stock Pneumatiques	26 511 447,18	0,00	0,00	0,00	129 728,47	10 443 781,44	129 728,47	10 443 781,44	16 197 394,21	0,00
322400	Stock Petit outillage	6 887 933,67	0,00	0,00	0,00	1 005 428,28	1 717 283,27	1 005 428,28	1 717 283,27	6 176 078,68	0,00
322510	Stock Gas-oil et Fuel	1 063 713,85	0,00	0,00	0,00	12 118 113,00	11 600 545,33	12 118 113,00	11 600 545,33	1 581 281,52	0,00
322520	Stock Huiles et graisses	16 106 404,06	0,00	0,00	0,00	10 370 110,58	12 949 607,31	10 370 110,58	12 949 607,31	13 526 907,33	0,00
322530	Stock Gaz stocké	1 248 718,98	0,00	0,00	0,00	67 068,00	45 244,00	67 068,00	45 244,00	1 270 542,98	0,00
322540	Stock Acétylène et Oxygène	22 950,00	0,00	0,00	0,00	921 820,00	667 692,55	921 820,00	667 692,55	277 077,45	0,00
322550	Stock Essences	696 135,60	0,00	0,00	0,00	4 177,92	352 244,99	4 177,92	352 244,99	348 068,53	0,00
322610	Stock Fournitures de bureau	1 729 640,16	0,00	0,00	0,00	2 875 971,29	2 957 208,57	2 875 971,29	2 957 208,57	1 648 402,88	0,00
322710	Stock Fournitures hygiène et	549 923,08	0,00	0,00	0,00	1 467 519,60	900 753,10	1 467 519,60	900 753,10	1 116 689,58	0,00
322720	Stock Fournitures pour	235 788,81	0,00	0,00	0,00	843 949,41	827 906,39	843 949,41	827 906,39	251 831,83	0,00
322730	Stock Habits de travail	3 054 782,90	0,00	0,00	0,00	2 002 900,00	914 299,11	2 002 900,00	914 299,11	4 143 383,79	0,00
322810	Stock Produits	0,00	0,00	0,00	0,00	128 237,98	128 237,98	128 237,98	128 237,98	0,00	0,00
322870	Stock Fourniture de cantine	1 560,00	0,00	0,00	0,00	71 280,00	71 280,00	71 280,00	71 280,00	1 560,00	0,00
322910	Stock Accumulateur Batterie	112 500,00	0,00	0,00	0,00	222 546,16	289 612,37	222 546,16	289 612,37	45 433,79	0,00
322920	Stock Quincailleries	89 081,94	0,00	0,00	0,00	152 144,00	149 598,75	152 144,00	149 598,75	91 627,19	0,00
322930	Stock Fournitures	7 442 343,52	0,00	0,00	0,00	1 852 094,00	3 837 751,76	1 852 094,00	3 837 751,76	5 456 685,76	0,00
322950	Stock Fournitures électriques	2 832 816,10	0,00	0,00	0,00	184 792,74	947 997,90	184 792,74	947 997,90	2 069 610,94	0,00
322980	Stock Autres fournitures	1 876 347,07	0,00	0,00	0,00	543 035,00	500 270,21	543 035,00	500 270,21	1 919 111,86	0,00
322	Stocks Fournitures	1 528 719 713,0	0,00	0,00	0,00	196 240 644,61	218 269 474,56	196 240 644,61	218 269 474,56	1 506 690 883,1	0,00
326100	Stock Sacherie	13 050 440,36	0,00	0,00	0,00	82 791 240,00	89 579 188,62	82 791 240,00	89 579 188,62	6 262 491,74	0,00
326	Stock Emballages	13 050 440,36	0,00	0,00	0,00	82 791 240,00	89 579 188,62	82 791 240,00	89 579 188,62	6 262 491,74	0,00
32	AUTRES	1 810 541 963,3	0,00	0,00	0,00	323 725 831,60	436 267 847,39	323 725 831,60	436 267 847,39	1 697 999 947,6	0,00

الملحق رقم (09):

ميزان المراجعة لشركة الاسمنت عين الكبيرة-سطف-

بتاريخ 2015/12/31

SCAEK

SCAEK

Unité: BP01, Ouled Aduane Ain elkebira 19400

Balance Générale

du 01/01/2015

Au 31/12/2015

No Compte	Libellé	Ouverture		Mouvement de l'exercice						Solde	
				Anterieur		Periode		Cumul Exercice			
		Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit
15	PROVISIONS POUR	0,00	936 680 090,24	0,00	0,00	559 953 532,19	247 943 933,87	559 953 532,19	247 943 933,87	0,00	624 670 491,92
164500	Emprunts auprès du Fonds	0,00	663 349 979,30	0,00	0,00	22 156 725,79	7 838 829 557,81	22 156 725,79	7 838 829 557,81	0,00	8 480 022 811,32
<i>164</i>	<i>Emprunts auprès des</i>	<i>0,00</i>	<i>663 349 979,30</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>22 156 725,79</i>	<i>7 838 829 557,8</i>	<i>22 156 725,79</i>	<i>7 838 829 557,8</i>	<i>0,00</i>	<i>8 480 022 811,3</i>
165200	Cautionnements reçus	0,00	2 904 272,00	0,00	0,00	2 904 272,00	2 977 884,00	2 904 272,00	2 977 884,00	0,00	2 977 884,00
<i>165</i>	<i>Dépôts et cautionnements</i>	<i>0,00</i>	<i>2 904 272,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>2 904 272,00</i>	<i>2 977 884,00</i>	<i>2 904 272,00</i>	<i>2 977 884,00</i>	<i>0,00</i>	<i>2 977 884,00</i>
16	EMPRUNTS ET DETTES	0,00	666 254 251,30	0,00	0,00	25 060 997,79	7 841 807 441,8	25 060 997,79	7 841 807 441,81	0,00	8 483 000 695,3
<i>1</i>	<i>Comptes de capitaux</i>	<i>0,00</i>	<i>20 535 297 738,</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>4 517 593 729,9</i>	<i>11 439 130 600,</i>	<i>4 517 593 729,9</i>	<i>11 439 130 600,</i>	<i>0,00</i>	<i>27 456 834 609,</i>
204000	Logiciels informatiques acquis	24 722 510,94	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	24 722 510,94	0,00
<i>204</i>	<i>Logiciels informatiques et</i>	<i>24 722 510,94</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>24 722 510,94</i>	<i>0,00</i>
20	IMMOBILISATIONS	24 722 510,94	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	24 722 510,94	0,00
211510	Terrains bâtis bâtiments	18 979 147,26	0,00	0,00	0,00	2 371 034,12	0,00	2 371 034,12	0,00	21 350 181,38	0,00
211900	Autres terrains	24 500 000,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	24 500 000,00	0,00
<i>211</i>	<i>Terrains</i>	<i>43 479 147,26</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>2 371 034,12</i>	<i>0,00</i>	<i>2 371 034,12</i>	<i>0,00</i>	<i>45 850 181,38</i>	<i>0,00</i>
212520	Agencement et aménagement	10 744 986,63	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	10 744 986,63	0,00
<i>212</i>	<i>Agencements et</i>	<i>10 744 986,63</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>10 744 986,63</i>	<i>0,00</i>
213110	Bâtiments industriels	2 722 579 396,24	0,00	0,00	0,00	208 111 278,39	0,00	208 111 278,39	0,00	2 930 690 674,63	0,00
213120	Bâtiments administratifs et	290 986 618,49	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	290 986 618,49	0,00
213140	Bâtiments Administratifs et	4 560 832,00	0,00	0,00	0,00	1 740 000,00	0,00	1 740 000,00	0,00	6 300 832,00	0,00
213150	Bâtiments sociaux	171 719 936,34	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	171 719 936,34	0,00
213210	Voies de transport de terre	164 652 002,07	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	164 652 002,07	0,00
213290	Autres Ouvrages	5 523 460,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	5 523 460,00	0,00
<i>213</i>	<i>Constructions</i>	<i>3 360 022 245,1</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>209 851 278,39</i>	<i>0,00</i>	<i>209 851 278,39</i>	<i>0,00</i>	<i>3 569 873 523,5</i>	<i>0,00</i>
215210	Matériel de production	5 759 532 565,61	0,00	0,00	0,00	70 987 047,69	5 341 363,70	70 987 047,69	5 341 363,70	5 825 178 249,60	0,00
215230	Matériels de carrières	1 516 666 216,90	0,00	0,00	0,00	1 118 674 999,73	5 660 374,76	1 118 674 999,73	5 660 374,76	2 629 680 841,87	0,00
215240	Matériel de manutention, de	106 304 110,98	0,00	0,00	0,00	7 092 692,92	0,00	7 092 692,92	0,00	113 396 803,90	0,00
215250	Matériel de laboratoire	39 612 211,22	0,00	0,00	0,00	4 130 872,85	509 366,97	4 130 872,85	509 366,97	43 233 717,10	0,00

SCAEK

SCAEK

Unité: BP01, Ouled Aduane Ain elkebira 19400

Balance Générale

du 01/01/2015

Au 31/12/2015

No Compte	Libellé	Ouverture		Mouvement de l'exercice						Solde	
				Anterieur		Periode		Cumul Exercice			
		Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit
215260	Matériel de sécurité	3 554 994,71	0,00	0,00	0,00	0,00	603 408,40	0,00	603 408,40	2 951 586,31	0,00
215270	Matériel des ateliers	3 210 370,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	3 210 370,00	0,00
215290	Autres matériels	197 920 262,90	0,00	0,00	0,00	182 000,00	38 000,00	182 000,00	38 000,00	198 064 262,90	0,00
215310	Outillages de production	809 676,51	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	809 676,51	0,00
215320	Outillages de chantier	2 219 054,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	2 219 054,00	0,00
215340	Outillages de manutention, de	169 012,83	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	169 012,83	0,00
215350	Outillages de laboratoire	797 863,56	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	797 863,56	0,00
215370	Outillages des ateliers	1 883 834,50	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1 883 834,50	0,00
215390	Autres Outillages industriels	0,00	0,00	0,00	0,00	545 050,19	0,00	545 050,19	0,00	545 050,19	0,00
215450	Réfrigérateur	166 520,96	0,00	0,00	0,00	17 000,00	0,00	17 000,00	0,00	183 520,96	0,00
215	Installations techniques,	7 632 846 694,6	0,00	0,00	0,00	1 201 629 663,3	12 152 513,83	1 201 629 663,3	12 152 513,83	8 822 323 844,2	0,00
218100	Véhicules de tourisme	36 601 000,04	0,00	0,00	0,00	2 999 000,02	4 989 301,53	2 999 000,02	4 989 301,53	34 610 698,53	0,00
218110	Véhicules utilitaires et	21 485 365,87	0,00	0,00	0,00	0,00	1 387 769,20	0,00	1 387 769,20	20 097 596,67	0,00
218120	Bus et microbus	4 107 414,04	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	4 107 414,04	0,00
218130	Camions	15 899 697,36	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	15 899 697,36	0,00
218140	Tracteur Routier	31 655 836,80	0,00	0,00	0,00	0,00	4 686 775,54	0,00	4 686 775,54	26 969 061,26	0,00
218170	Remorques	3 937 411,67	0,00	0,00	0,00	0,00	1,00	0,00	1,00	3 937 410,67	0,00
218180	Tracteurs agricole	310 587,55	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	310 587,55	0,00
218190	Autres matériel de transport	6 453 391,63	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	6 453 391,63	0,00
218210	Mobiliers	26 542 640,97	0,00	0,00	0,00	206 393,16	1 872 995,33	206 393,16	1 872 995,33	24 876 038,80	0,00
218220	Matériels de bureau	1 853 785,19	0,00	0,00	0,00	478 529,92	255 600,00	478 529,92	255 600,00	2 076 715,11	0,00
218230	Equipements informatiques	34 988 077,55	0,00	0,00	0,00	3 270 696,00	5 588 510,27	3 270 696,00	5 588 510,27	32 670 263,28	0,00
218250	Matériel de télécommunication	7 200,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	7 200,00	0,00
218310	Containers	6 042 554,90	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	6 042 554,90	0,00
218340	Bouteille à gaz	336 667,43	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	336 667,43	0,00

SCAEK

SCAEK

Unité: BP01, Ouled Adouane Ain elkebira 19400

Balance Générale

du 01/01/2015

Au 31/12/2015

No Compte	Libellé	Ouverture		Mouvement de l'exercice						Solde	
				Anterieur		Periode		Cumul Exercice			
		Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit
218400	Agencement, Installation et	11 498 219,31	0,00	0,00	0,00	0,00	8 475 146,30	0,00	8 475 146,30	3 023 073,01	0,00
218410	Agencement et Installation	22 198 746,72	0,00	0,00	0,00	0,00	2 079 007,12	0,00	2 079 007,12	20 119 739,60	0,00
218420	Agencement et Installation	113 459 531,13	0,00	0,00	0,00	1 735 843,76	15 716 263,90	1 735 843,76	15 716 263,90	99 479 110,99	0,00
218430	Agencement et Installation	1 344 826 043,42	0,00	0,00	0,00	260 183 211,13	1 873 526,83	260 183 211,13	1 873 526,83	1 603 135 727,72	0,00
218440	Agencement et Installation Eau	71 565 659,83	0,00	0,00	0,00	0,00	4 533 912,04	0,00	4 533 912,04	67 031 747,79	0,00
218450	Agencement et Installation	40 371 823,06	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	40 371 823,06	0,00
218460	Agencement et Installation	4 792 268,65	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	4 792 268,65	0,00
218470	Agencement et Installation	15 023 977,96	0,00	0,00	0,00	0,00	3 467 842,33	0,00	3 467 842,33	11 556 135,63	0,00
218480	Agencement et Installation et	1 788 000,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1 788 000,00	0,00
218490	Autres agencement et	32 668 752,72	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	32 668 752,72	0,00
218510	Matériel Social et Médical	360 373,26	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	360 373,26	0,00
218520	Matériel de Cantine	3 007 700,40	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	3 007 700,40	0,00
218521	Equipements Ménagers Cantine	1 901 694,17	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1 901 694,17	0,00
218523	Mobilier De Cantine	285 890,51	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	285 890,51	0,00
21881	Matériel audio-visuel	2 061 473,39	0,00	0,00	0,00	581 500,00	0,00	581 500,00	0,00	2 642 973,39	0,00
218850	Installations techniques,	1 004 700,86	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1 004 700,86	0,00
218885	Equipements et matériels	2 006 264,00	0,00	0,00	0,00	761 400,00	0,00	761 400,00	0,00	2 767 664,00	0,00
<i>218</i>	<i>Autres immobilisations</i>	<i>1 859 042 750,3</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>270 216 573,99</i>	<i>54 926 651,39</i>	<i>270 216 573,99</i>	<i>54 926 651,39</i>	<i>2 074 332 672,9</i>	<i>0,00</i>
219999	Equipements Reformés destiné	86 804 059,58	0,00	0,00	0,00	31 863 522,76	14 329 214,20	31 863 522,76	14 329 214,20	104 338 368,14	0,00
<i>219</i>	<i>219</i>	<i>86 804 059,58</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>31 863 522,76</i>	<i>14 329 214,20</i>	<i>31 863 522,76</i>	<i>14 329 214,20</i>	<i>104 338 368,14</i>	<i>0,00</i>
21	IMMOBILISATIONS	12 992 939 883,	0,00	0,00	0,00	1 715 932 072,6	81 408 379,42	1 715 932 072,64	81 408 379,42	14 627 463 576,	0,00
232311	Bâtiments industriels	170 625 861,03	0,00	0,00	0,00	37 589 649,36	208 111 278,39	37 589 649,36	208 111 278,39	104 232,00	0,00
232521	Matériel de production	4 113 086 374,32	0,00	0,00	0,00	21 722 699 935,8	1 341 135 945,83	21 722 699 935,8	1 341 135 945,83	24 494 650 364,3	0,00
<i>232</i>	<i>Immobilisations</i>	<i>4 283 712 235,3</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>21 760 289 585,</i>	<i>1 549 247 224,2</i>	<i>21 760 289 585,</i>	<i>1 549 247 224,2</i>	<i>24 494 754 596,</i>	<i>0,00</i>
238311	Bâtiments industriels	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00

SCAEK

SCAEK

Unité: BP01, Ouled Aduane Ain elkebira 19400

Balance Générale

du 01/01/2015

Au 31/12/2015

No Compte	Libellé	Ouverture		Mouvement de l'exercice						Solde	
				Anterieur		Periode		Cumul Exercice			
		Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit
238521	Matériel de production	4 833 140 200,03	0,00	0,00	0,00	4 876 143 764,40	8 465 991 544,76	4 876 143 764,40	8 465 991 544,76	1 243 292 419,67	0,00
<i>238</i>	<i>Avances et acomptes</i>	<i>4 833 140 200,0</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>4 876 143 764,4</i>	<i>8 465 991 544,7</i>	<i>4 876 143 764,4</i>	<i>8 465 991 544,7</i>	<i>1 243 292 419,6</i>	<i>0,00</i>
23	IMMOBILISATIONS EN	9 116 852 435,3	0,00	0,00	0,00	26 636 433 349,	10 015 238 768,	26 636 433 349,6	10 015 238 768,9	25 738 047 016,	0,00
274120	Prêts de construction au	0,00	0,00	0,00	0,00	12 600 000,00	1 640 000,00	12 600 000,00	1 640 000,00	10 960 000,00	0,00
<i>274</i>	<i>Prêts et créances sur</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>12 600 000,00</i>	<i>1 640 000,00</i>	<i>12 600 000,00</i>	<i>1 640 000,00</i>	<i>10 960 000,00</i>	<i>0,00</i>
275100	Sonelgaz	1 884 369,11	0,00	0,00	0,00	330 842,41	0,00	330 842,41	0,00	2 215 211,52	0,00
275140	Loyers	100 000,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	100 000,00	0,00
275190	Autres cautionnements versés	3 000 000,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	3 000 000,00	0,00
275191	Compte sequestre	21 427 989,45	0,00	0,00	0,00	3 162 932,51	0,00	3 162 932,51	0,00	24 590 921,96	0,00
275210	Consignations versées sur	545 367,53	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	545 367,53	0,00
275230	Autres Dépôts versés	32 902,10	0,00	0,00	0,00	185 511,38	0,00	185 511,38	0,00	218 413,48	0,00
<i>275</i>	<i>Dépôts et cautionnements</i>	<i>26 990 628,19</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>3 679 286,30</i>	<i>0,00</i>	<i>3 679 286,30</i>	<i>0,00</i>	<i>30 669 914,49</i>	<i>0,00</i>
276200	Placements bancaires à long et	5 400 000 000,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1 000 000 000,00	0,00	1 000 000 000,00	4 400 000 000,00	0,00
<i>276</i>	<i>Autres créances</i>	<i>5 400 000 000,0</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>1 000 000 000,0</i>	<i>0,00</i>	<i>1 000 000 000,0</i>	<i>4 400 000 000,0</i>	<i>0,00</i>
27	Autres immobilisations	5 426 990 628,1	0,00	0,00	0,00	16 279 286,30	1 001 640 000,0	16 279 286,30	1 001 640 000,00	4 441 629 914,4	0,00
280400	Logiciels informatiques acquis	0,00	24 005 010,94	0,00	0,00	0,00	310 000,00	0,00	310 000,00	0,00	24 315 010,94
<i>280</i>	<i>Amortissement des</i>	<i>0,00</i>	<i>24 005 010,94</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>310 000,00</i>	<i>0,00</i>	<i>310 000,00</i>	<i>0,00</i>	<i>24 315 010,94</i>
281210	Agencement et aménagement	0,00	10 744 986,63	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	10 744 986,63
281311	Bâtiments industriels	0,00	2 699 397 265,67	0,00	0,00	0,00	13 583 597,21	0,00	13 583 597,21	0,00	2 712 980 862,88
281312	Bâtiments administratifs et	0,00	262 984 397,63	0,00	0,00	0,00	3 430 745,74	0,00	3 430 745,74	0,00	266 415 143,37
281314	Bâtiments Administratifs et	0,00	2 644 998,66	0,00	0,00	0,00	129 166,67	0,00	129 166,67	0,00	2 774 165,33
281315	Bâtiments sociaux	0,00	90 104 573,47	0,00	0,00	0,00	1 079 065,86	0,00	1 079 065,86	0,00	91 183 639,33
281321	Voies de transport de terre	0,00	132 603 692,95	0,00	0,00	0,00	7 953 754,27	0,00	7 953 754,27	0,00	140 557 447,22
281329	Autres Ouvrages	0,00	2 209 384,00	0,00	0,00	0,00	552 346,00	0,00	552 346,00	0,00	2 761 730,00
281521	Matériel de production	0,00	3 512 488 755,85	0,00	0,00	5 341 363,70	277 971 877,55	5 341 363,70	277 971 877,55	0,00	3 785 119 269,70

SCAEK

SCAEK

Unité: BP01, Ouled Aduane Ain elkebira 19400

Balance Générale

du 01/01/2015

Au 31/12/2015

No Compte	Libellé	Ouverture		Mouvement de l'exercice						Solde	
				Anterieur		Periode		Cumul Exercice			
		Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit
281523	Matériels de carrières	0,00	1 232 246 843,62	0,00	0,00	5 660 374,76	166 170 426,75	5 660 374,76	166 170 426,75	0,00	1 392 756 895,61
281524	Matériel de manutention, de	0,00	98 988 694,16	0,00	0,00	0,00	2 004 267,27	0,00	2 004 267,27	0,00	100 992 961,43
281525	Matériel de laboratoire	0,00	38 712 540,14	0,00	0,00	509 366,97	724 301,81	509 366,97	724 301,81	0,00	38 927 474,98
281526	Matériel de sécurité	0,00	2 849 034,03	0,00	0,00	603 408,40	220 631,29	603 408,40	220 631,29	0,00	2 466 256,92
281527	Matériel des ateliers	0,00	599 269,07	0,00	0,00	0,00	224 725,90	0,00	224 725,90	0,00	823 994,97
281529	Autres matériels	0,00	170 668 797,36	0,00	0,00	34 516,66	2 579 333,91	34 516,66	2 579 333,91	0,00	173 213 614,61
281531	Outillages de production	0,00	263 144,86	0,00	0,00	0,00	80 967,65	0,00	80 967,65	0,00	344 112,51
281532	Outillages de chantier	0,00	652 921,20	0,00	0,00	0,00	221 905,40	0,00	221 905,40	0,00	874 826,60
281534	Outillages de manutention, de	0,00	18 350,64	0,00	0,00	0,00	16 901,28	0,00	16 901,28	0,00	35 251,92
281535	Outillages de laboratoire	0,00	356 769,84	0,00	0,00	0,00	125 918,76	0,00	125 918,76	0,00	482 688,60
281537	Outillages des ateliers	0,00	458 505,12	0,00	0,00	0,00	188 383,45	0,00	188 383,45	0,00	646 888,57
281539	Autres Outillages	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	36 336,68	0,00	36 336,68	0,00	36 336,68
281810	Véhicules de tourisme	0,00	24 291 229,54	0,00	0,00	4 989 298,53	4 091 433,22	4 989 298,53	4 091 433,22	0,00	23 393 364,23
281811	Véhicules utilitaires et	0,00	15 423 304,63	0,00	0,00	1 387 769,20	1 880 393,17	1 387 769,20	1 880 393,17	0,00	15 915 928,60
281812	Bus et microbus	0,00	4 107 414,04	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	4 107 414,04
281813	Camions	0,00	15 899 697,36	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	15 899 697,36
281814	Tracteur Routier	0,00	23 985 834,80	0,00	0,00	4 686 775,54	1 560 000,00	4 686 775,54	1 560 000,00	0,00	20 859 059,26
281817	Remorques	0,00	1 852 881,74	0,00	0,00	0,00	777 264,95	0,00	777 264,95	0,00	2 630 146,69
281818	Tracteurs agricole	0,00	310 587,55	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	310 587,55
281819	Autres matériel de transport	0,00	6 453 391,63	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	6 453 391,63
281821	Mobiliers de bureau	0,00	15 125 625,40	0,00	0,00	1 872 995,33	1 794 477,02	1 872 995,33	1 794 477,02	0,00	15 047 107,09
281831	Containers	0,00	4 697 153,73	0,00	0,00	0,00	896 934,12	0,00	896 934,12	0,00	5 594 087,85
281832	Matériel de bureau	0,00	1 028 873,69	0,00	0,00	255 600,00	127 987,38	255 600,00	127 987,38	0,00	901 261,07
281833	Matériel informatique	0,00	30 427 018,90	0,00	0,00	5 588 497,27	2 987 674,92	5 588 497,27	2 987 674,92	0,00	27 826 196,55
281834	Matériel audio-visuel	0,00	1 398 399,22	0,00	0,00	0,00	179 048,69	0,00	179 048,69	0,00	1 577 447,91

SCAEK

SCAEK

Unité: BP01, Ouled Aduane Ain elkebira 19400

Balance Générale

du 01/01/2015

Au 31/12/2015

No Compte	Libellé	Ouverture		Mouvement de l'exercice						Solde	
				Anterieur		Periode		Cumul Exercice			
		Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit
281835	Matériel de télécommunication	0,00	7 200,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	7 200,00
281840	Agencement, Installation et	0,00	11 372 127,31	0,00	0,00	8 475 146,30	31 520,00	8 475 146,30	31 520,00	0,00	2 928 501,01
281841	Agencement et Installation	0,00	12 852 136,88	0,00	0,00	2 073 948,86	1 407 049,19	2 073 948,86	1 407 049,19	0,00	12 185 237,21
281842	Agencement et Installation	0,00	102 591 166,98	0,00	0,00	15 716 263,90	1 775 146,17	15 716 263,90	1 775 146,17	0,00	88 650 049,25
281843	Agencement et Installation	0,00	1 118 485 541,60	0,00	0,00	0,00	111 524 887,31	0,00	111 524 887,31	0,00	1 230 010 428,91
281844	Agencement et Installation Eau	0,00	64 897 899,04	0,00	0,00	4 533 912,04	672 984,08	4 533 912,04	672 984,08	0,00	61 036 971,08
281845	Agencement et Installation	0,00	22 659 206,01	0,00	0,00	10 743 633,85	2 071 450,16	10 743 633,85	2 071 450,16	0,00	13 987 022,32
281846	Agencement et Installation	0,00	3 756 875,93	0,00	0,00	0,00	145 185,76	0,00	145 185,76	0,00	3 902 061,69
281847	Agencement et Installation	0,00	13 537 388,96	0,00	0,00	3 467 842,33	414 712,29	3 467 842,33	414 712,29	0,00	10 484 258,92
281848	Agencement et Installation et	0,00	402 300,00	0,00	0,00	0,00	178 800,00	0,00	178 800,00	0,00	581 100,00
281849	Autres agencement et	0,00	3 781 766,76	0,00	0,00	0,00	2 400 180,84	0,00	2 400 180,84	0,00	6 181 947,60
281850	Amortissements équipements et	0,00	3 071 175,21	0,00	0,00	0,00	695 122,53	0,00	695 122,53	0,00	3 766 297,74
281999	Amortissements	0,00	65 914 341,34	0,00	0,00	3 585 578,35	31 863 522,76	3 585 578,35	31 863 522,76	0,00	94 192 285,75
281	<i>Amortissement des</i>	<i>0,00</i>	<i>9 827 323 463,1</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>79 526 291,99</i>	<i>644 770 428,01</i>	<i>79 526 291,99</i>	<i>644 770 428,01</i>	<i>0,00</i>	<i>10 392 567 599,</i>
28	AMORTISSEMENTS	0,00	9 851 328 474,0	0,00	0,00	79 526 291,99	645 080 428,01	79 526 291,99	645 080 428,01	0,00	10 416 882 610,
2	CLASSE 2 – COMPTES	17 710 176 984,	0,00	0,00	0,00	28 448 171 000,	11 743 367 576,	28 448 171 000,	11 743 367 576,	34 414 980 408,	0,00
312210	Gypse	40 442 206,00	0,00	0,00	0,00	57 597 177,60	59 503 150,58	57 597 177,60	59 503 150,58	38 536 233,02	0,00
312220	Minerai de fer	77 421 793,12	0,00	0,00	0,00	193 084 332,00	206 953 774,40	193 084 332,00	206 953 774,40	63 552 350,72	0,00
312270	Pouzzolane	91 573 849,47	0,00	0,00	0,00	365 613 401,98	295 784 339,83	365 613 401,98	295 784 339,83	161 402 911,62	0,00
312	<i>Matières premières et</i>	<i>209 437 848,59</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>616 294 911,58</i>	<i>562 241 264,81</i>	<i>616 294 911,58</i>	<i>562 241 264,81</i>	<i>263 491 495,36</i>	<i>0,00</i>
31	MATIERES PREMIERES	209 437 848,59	0,00	0,00	0,00	616 294 911,58	562 241 264,81	616 294 911,58	562 241 264,81	263 491 495,36	0,00
321100	Boulets	139 235 350,72	0,00	0,00	0,00	29 379 704,00	66 093 320,07	29 379 704,00	66 093 320,07	102 521 734,65	0,00
321200	Briques réfractaires	129 536 459,26	0,00	0,00	0,00	132 228 422,60	127 666 009,99	132 228 422,60	127 666 009,99	134 098 871,87	0,00
321	<i>Matières consommables</i>	<i>268 771 809,98</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>161 608 126,60</i>	<i>193 759 330,06</i>	<i>161 608 126,60</i>	<i>193 759 330,06</i>	<i>236 620 606,52</i>	<i>0,00</i>
322000	Stock Fournitures courantes	6 474 590,28	0,00	0,00	0,00	2 628 038,64	2 457 194,45	2 628 038,64	2 457 194,45	6 645 434,47	0,00

SCAEK

SCAEK

Unité: BP01, Ouled Aduane Ain elkebira 19400

Balance Générale

du 01/01/2015

Au 31/12/2015

No Compte	Libellé	Ouverture		Mouvement de l'exercice						Solde	
				Anterieur		Periode		Cumul Exercice			
		Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit
322100	Stock Produits chimiques et de	9 257 192,77	0,00	0,00	0,00	2 342 291,12	2 834 508,02	2 342 291,12	2 834 508,02	8 764 975,87	0,00
322210	Stock Pièces de rechanges	178 036 619,26	0,00	0,00	0,00	32 059 412,39	33 846 074,97	32 059 412,39	33 846 074,97	176 249 956,68	0,00
322220	Stock Pièces de rechange	776 198 297,42	0,00	0,00	0,00	215 398 342,81	188 761 064,20	215 398 342,81	188 761 064,20	802 835 576,03	0,00
322230	Stock Pièces rechanges	188 578 887,66	0,00	0,00	0,00	14 636 670,54	13 653 698,31	14 636 670,54	13 653 698,31	189 561 859,89	0,00
322260	Stock Pièces de rechange	299 712 038,74	0,00	0,00	0,00	92 521 648,80	29 708 869,33	92 521 648,80	29 708 869,33	362 524 818,21	0,00
322300	Stock Pneumatiques	26 511 447,18	0,00	0,00	0,00	4 659 459,63	14 255 314,80	4 659 459,63	14 255 314,80	16 915 592,01	0,00
322400	Stock Petit outillage	6 887 933,67	0,00	0,00	0,00	1 496 148,08	2 410 333,48	1 496 148,08	2 410 333,48	5 973 748,27	0,00
322510	Stock Gas-oil et Fuel	1 063 713,85	0,00	0,00	0,00	24 582 457,80	23 379 118,54	24 582 457,80	23 379 118,54	2 267 053,11	0,00
322520	Stock Huiles et graisses	16 106 404,06	0,00	0,00	0,00	20 717 985,31	22 491 529,09	20 717 985,31	22 491 529,09	14 332 860,28	0,00
322530	Stock Gaz stocké	1 248 718,98	0,00	0,00	0,00	73 603,66	204 135,66	73 603,66	204 135,66	1 118 186,98	0,00
322540	Stock Acétylène et Oxygène	22 950,00	0,00	0,00	0,00	1 471 370,00	1 414 256,31	1 471 370,00	1 414 256,31	80 063,69	0,00
322550	Stock Essences	696 135,60	0,00	0,00	0,00	4 177,92	595 892,96	4 177,92	595 892,96	104 420,56	0,00
322610	Stock Fournitures de bureau	1 729 640,16	0,00	0,00	0,00	4 401 286,84	4 803 237,37	4 401 286,84	4 803 237,37	1 327 689,63	0,00
322710	Stock Fournitures hygiène et	549 923,08	0,00	0,00	0,00	2 191 732,60	2 238 766,28	2 191 732,60	2 238 766,28	502 889,40	0,00
322720	Stock Fournitures pour	235 788,81	0,00	0,00	0,00	1 412 876,48	1 533 386,76	1 412 876,48	1 533 386,76	115 278,53	0,00
322730	Stock Habits de travail	3 054 782,90	0,00	0,00	0,00	3 664 500,00	3 987 161,54	3 664 500,00	3 987 161,54	2 732 121,36	0,00
322810	Stock Produits	0,00	0,00	0,00	0,00	229 434,32	229 434,32	229 434,32	229 434,32	0,00	0,00
322870	Stock Fourniture de cantine	1 560,00	0,00	0,00	0,00	260 760,00	262 320,00	260 760,00	262 320,00	0,00	0,00
322910	Stock Accumulateur Batterie	112 500,00	0,00	0,00	0,00	721 924,32	547 071,38	721 924,32	547 071,38	287 352,94	0,00
322920	Stock Quincailleries	89 081,94	0,00	0,00	0,00	245 644,00	250 943,45	245 644,00	250 943,45	83 782,49	0,00
322930	Stock Fournitures	7 442 343,52	0,00	0,00	0,00	6 236 744,36	6 107 693,59	6 236 744,36	6 107 693,59	7 571 394,29	0,00
322950	Stock Fournitures électriques	2 832 816,10	0,00	0,00	0,00	758 083,84	1 466 405,06	758 083,84	1 466 405,06	2 124 494,88	0,00
322980	Stock Autres fournitures	1 876 347,07	0,00	0,00	0,00	613 495,00	759 655,37	613 495,00	759 655,37	1 730 186,70	0,00
<i>322</i>	<i>Stocks Fournitures</i>	<i>1 528 719 713,0</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>0,00</i>	<i>433 328 088,46</i>	<i>358 198 065,24</i>	<i>433 328 088,46</i>	<i>358 198 065,24</i>	<i>1 603 849 736,2</i>	<i>0,00</i>
326100	Stock Sacherie	13 050 440,36	0,00	0,00	0,00	173 745 240,00	180 746 337,95	173 745 240,00	180 746 337,95	6 049 342,41	0,00

الملحق رقم (10):

معدلات الاهتلاك للتثبيتات في شركة الاسمنت عين الكبيرة -سطيف-

2.3. Immobilisations corporelles

Les immobilisations corporelles figurent au bilan pour leur coût d'acquisition diminué du cumul des amortissements.

Les immobilisations corporelles sont évaluées à leur coût d'acquisition (coût historique) incluant le prix d'achat ou le coût de production et les charges qui leurs sont directement attribuables, à l'exception de ceux acquises antérieurement à 1996 qui ont subi les réévaluations de 1992 et 1996 (deux réévaluations légales).

Les immobilisations corporelles sont amorties selon le mode linéaire en appliquant les taux fiscaux suivants :

- Constructions : 5%, 10%, 15%;
- Les logiciels : en fonction des droits d'utilisation ;
- Installations techniques : 7% ;
- Matériel de carrière, matériel de manutention et de levage, matériel de transport et Matériel d'entretien : 20% ;
- Matériel informatique : 33,33% ;
- Mobilier et matériel de bureau : 10% ;
- Agencements et installations : 5%, 10% et 20%,

Aucune immobilisation n'est financée par un contrat de location financement.

Les composants d'une immobilisation ne sont pas comptabilisés et amortis séparément, l'application de l'approche par composant étant impossible dans l'état actuel de la réglementation.

Carrière

Une provision pour la remise en l'état des lieux est constituée conformément à la loi minière, sur la base de 0,50% de la valeur marchande du calcaire et de la marne. Le montant de cette provision est versé annuellement dans le compte séquestre ad hoc.

Les gisements ne sont pas amortis, ils n'appartiennent pas à la SCAEK. Les droits d'extraction ainsi que la taxe superficielle sont régulièrement acquittés par la SCAEK et ce, pour les trois titres dont disposent la SCAEK.

2.4. Immobilisations financières

Les immobilisations financières sont comptabilisées à leur valeur nominale, elles sont en principe à détenir jusqu'à leur échéance. Elles incluent des dépôts à terme dont le montant s'élève à 4 400 000 000,00 de DZD à fin octobre 2015, entièrement placés à la BEA au taux d'intérêt facial de 3,00%.

Le remboursement par anticipation de ces dépôts implique l'application de pénalité qui peut atteindre, pour certains placements 2%.

2.5. Les stocks

Les stocks sont évalués au coût d'achat ou de production (établis suivant la méthode du coût moyen pondéré après chaque entrée).

Les matières premières, les fournitures et pièces de rechange sont évaluées au coût d'achat et suivies selon la méthode du coût moyen pondéré après chaque entrée. Le coût d'achat inclut les dépenses encourues pour acheter et acheminer les produits jusqu'au lieu de stockage, il intègre le prix d'achat, les coûts directement attribuables aux commandes.

Les stocks de produits semi-finis et produits finis sont évalués au coût réel de production comprenant le coût des matières premières, de la main d'œuvre directe et la totalité des frais généraux de production, en tenant compte de la pleine capacité qui caractérise l'exercice 2014. En effet, le niveau de production annuel a dépassé de loin la capacité théorique de la ligne qui s'élève à 1 000 000 de tonnes métriques par an.

الملاحق رقم:

(11): أصول الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف - في

2015/12/31

(12): خصوم الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف - في

2015/12/31

(13): جدول النتائج الميزانية المحاسبية لشركة الاسمنت عين الكبيرة - سطيف - في

2015/12/31

Bilan Actif

Exercice clos le 31/12/2015

Unité: null

ACTIF	Note	2015 Brut	2015 Amort-Prov.	2015 Net	2014 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)	2				
Ecart d'acquisition (ou goodwill)	2	0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles	2	24 722 510,94	24 315 010,94	407 500,00	717 500,00
Immobilisations corporelles	2	14 627 463 576,90	10 392 567 599,17	4 234 895 977,73	3 165 616 420,53
Terrains	2	45 850 181,38	0,00	45 850 181,38	43 479 147,26
Bâtiments	2	3 569 873 523,53	3 216 672 988,13	353 200 535,40	170 077 932,76
Autres immobilisations corporelles	2	11 011 739 871,99	7 175 894 611,04	3 835 845 260,95	2 952 059 340,51
Immobilisations en concession	2	0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours	5	25 738 047 016,02	0,00	25 738 047 016,02	9 116 852 435,38
Immobilisations financières	6	4 441 629 914,49	0,00	4 441 629 914,49	5 426 990 628,19
Titres mis en équivalence – entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres titres immobilisés		0,00		0,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		4 441 629 914,49	0,00	4 441 629 914,49	5 426 990 628,19
Impôts différés actif	11	118 437 023,41	0,00	118 437 023,41	168 671 607,72
TOTAL ACTIF NON COURANT		44 950 300 041,76	10 416 882 610,11	34 533 417 431,65	17 878 848 591,82
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	7	2 362 671 350,50	(48 625 111,81)	2 314 046 238,69	2 222 078 438,09
Créances et emplois assimilés	8	223 687 195,23	(240 870,50)	223 446 324,73	60 775 077,95
Clients	8	82 592 272,35	240 870,50	82 351 401,85	7 041 012,44
Autres débiteurs		102 205 225,16	0,00	102 205 225,16	4 179 997,75
Impôts et assimilés	11	38 889 697,72	(0,00)	38 889 697,72	49 554 067,76
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	10	1 330 661 694,36	0,00	1 330 661 694,36	3 278 235 652,77
Placements et autres actifs financiers courants		323 223 762,28	0,00	323 223 762,28	1 761 034 842,24
Trésorerie	10	1 007 437 932,08	0,00	1 007 437 932,08	1 517 200 810,53
TOTAL ACTIF COURANT		3 917 020 240,09	(48 865 982,31)	3 868 154 257,78	5 561 089 168,81
TOTAL GENERAL ACTIF		48 867 320 281,85	(10 465 748 592,42)	38 401 571 689,43	23 439 937 760,63

BILAN PASSIF

Exercice clos le **31/12/2015**

Unité: null

Passif	Note	2015	2014
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		2 200 000 000,00	2 200 000 000,00
Capital non appelé	3	0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))	3	16 479 353 772,12	13 803 843 917,63
Ecart de réévaluation		0,00	0,00
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)	23	3 207 771 487,39	3 305 138 306,93
Autres capitaux propres – Report à nouveau	3	-231 032 774,28	-208 278 452,44
Liason inter unite	26	0,00	0,00
Part de la société consolidante) (1)		21 656 092 485,23	19 100 703 772,12
Part des minoritaires (1)		0,00	0,00
TOTAL I		21 656 092 485,23	19 100 703 772,12
PASSIFS NON COURANTS		0,00	0,00
Emprunts et dettes financières	13	8 483 000 695,32	666 254 251,30
Impôts (différés et provisionnés)	11	18 990 500,00	(0,00)
Autres dettes non courantes	13	0,00	0,00
Provisions et produits comptabilisés d'avance	12	624 959 439,42	937 011 322,74
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		9 126 950 634,74	1 603 265 574,04
PASSIFS COURANTS	3	0,00	0,00
Fournisseurs et comptes rattachés		4 051 346 500,42	725 332 008,72
Impôts	21	113 277 314,30	146 072 071,14
Autres dettes	9	3 370 893 555,97	1 864 563 749,61
Trésorerie Passif	10	83 011 198,77	585,00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		7 618 528 569,46	2 735 968 414,47
TOTAL GENERAL PASSIF		38 401 571 689,43	23 439 937 760,63

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

Compte de resultats (Par nature)

Unité:

	Note	2015	2014	%
Ventes et produits annexes	15	8 453 844 795,67	8 198 404 832,92	3,12%
Variation stocks produits finis et en-cours	7	(6 384 459,39)	39 351 619,18	-116,2
Production immobilisée		71 760 975,39	0,00	0,00%
Subventions d'exploitation		1 731 000,01	1 618 000,00	6,98%
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		8 520 952 311,68	8 239 374 452,10	3,42%
Achats consommés	8	(1 844 416 064,84)	(1 814 202 282,89)	1,67%
Services extérieurs et autres consommations	19	(672 462 270,26)	(589 862 882,64)	14,00
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		(2 516 878 335,10)	(2 404 065 165,53)	4,69%
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		6 004 073 976,58	5 835 309 286,57	2,89%
Charges de personnel	20	(1 099 712 851,80)	(1 097 439 540,51)	0,21%
Impôts, taxes et versements assimilés	21	(118 029 275,02)	(138 208 400,62)	-14,60
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		4 786 331 849,76	4 599 661 345,44	4,06%
Autres produits opérationnels		81 233 885,71	70 869 793,70	14,62
Autres charges opérationnelles		(7 120 641,18)	(36 384 327,41)	-80,43
Dotations aux amortissements	5	(613 216 905,25)	(502 425 002,12)	22,05
Dotations aux provisions	5	(153 082 586,96)	(185 529 853,76)	-17,49
Reprise sur pertes de valeur et provisions		13 788 277,85	21 074 848,50	-34,57
V- RESULTAT OPERATIONNEL		4 107 933 879,93	3 967 266 804,35	3,55%
Produits financiers	17	152 171 845,30	181 428 873,95	-16,13
Charges financières	23	(299 869,24)	(14 861,20)	1 917,
VI- RESULTAT FINANCIER	23	151 871 976,06	181 414 012,75	-16,28
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		4 259 805 855,99	4 148 680 817,10	2,68%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	24	(812 143 477,00)	(676 007 117,00)	20,14
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	11	(39 890 891,60)	(28 935 393,17)	37,86
Participation des travailleurs aux bénéfices		(200 000 000,00)	(138 600 000,00)	44,30
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		8 768 146 320,54	8 512 747 968,25	3,00%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		(5 560 374 833,15)	(5 207 609 661,32)	6,77%
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 207 771 487,39	3 305 138 306,93	-2,95
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00	0,00%
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00	0,00	0,00%
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00	0,00%
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		3 207 771 487,39	3 305 138 306,93	-2,95
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)	24	0,00	0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		0,00	0,00	0,00
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم (14):

سياسة توزيع الأرباح في شركة الاسمنت عين الكبيرة -سطيف-

- **Répartition statutaire des bénéfices**

Conformément aux statuts de la société et notamment son article 26, les bénéfices nets annuels sont constitués par les produits nets de l'exercice, déduction faite des frais généraux et autres charges sociales ainsi que tous les amortissements et toutes formes de provisions légalement admis.

Sur ces bénéfices, il est prélevé :

- Un vingtième (1/20) pour constituer la réserve légale ; ce prélèvement cesse d'être obligatoire lorsque le fonds de réserve légale aura atteint une somme égale au dixième (1/10) du capital social ;
- Toutes les sommes que l'assemblée générale déciderait d'affecter à des fonds de réserves ordinaires ou extraordinaires avec ou sans affectation particulière ou de reports à nouveau dans la limite des dispositions réglementaires ;
- Une participation au profit des travailleurs de l'entreprise, conformément à la législation en vigueur ;
- Les tantièmes aux administrateurs ;
- Le dividende aux actionnaires.

Le fonds de réserves et le report à nouveau peuvent être affectés notamment, selon ce qui est décidé par l'assemblée générale dans les limites des dispositions réglementaires.

- **Exercice Social**

L'exercice social commence le 1^{er} janvier et se termine le 31 décembre de chaque année.

- **Mode de convocation des Assemblées Générales**

Les assemblées générales des actionnaires, ordinaires ou extraordinaires, sont convoquées par le conseil d'administration, et en cas d'urgence, par le ou les commissaires aux comptes, voire le liquidateur.

Un ou plusieurs actionnaires réunissant au moins le quart (¼) du capital social et agissant dans les délais et conditions de la loi ont la faculté de demander par lettre recommandée avec avis de réception, l'inscription à l'ordre du jour du projet de résolution.

Les convocations sont diffusées par lettres recommandées avec accusé de réception, ou par avis de convocation publié dans un quotidien national trente (30) jours au moins avant la réunion.

Les lettres de convocation ou l'avis de presse, doivent impérativement indiquer l'ordre du jour, la date, l'heure et le lieu de la réunion de l'assemblée générale.

- **Conditions d'admission à l'assemblée générale**

Tout actionnaire de la société est membre de l'assemblée générale.

- **Exercice du droit de vote**

L'exercice du droit de vote est reconnu, par la législation algérienne, à tout actionnaire proportionnellement au nombre d'actions qu'il détient sous réserve des dispositions de l'article 685 du code de commerce.

- **Etablissement assurant le service financier de la société**

La société est domiciliée à la Banque Extérieure d'Algérie (BEA).

- **Modifications des actes constitutifs de la société**

Depuis la création de la société, les principales modifications des actes constitutifs ont porté sur :

- Une première augmentation du capital social décidée par l'AGEX du 27 Mai 1999 et notifiée le 26 octobre 1999 devant Maître Hassen Touam le faisant passer de 50.000.000,00 DZD à 1.550.000.000,00 DZD ;
- Une deuxième augmentation du capital social décidée par l'AGEX du 13 Juin 2007 et notifiée le 02 octobre 2008 devant Maître Hassen Touam faisant passer le capital social de 1.550.000.000,00 DZD à 2.200.000.000,00 DZD.